UNIVERSITÉ SIDI MOHAMED BEN ABDELLAH DE FÈS
FACULTÉ DES SCIENCES JURIDIQUES ÉCONOMIQUES ET SOCIALES

جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس
كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية

ⵜⴰⵙⴷⴰⵡⵉⵜ ⵙⵉⴷⵉ ⵎⵓⵃⴰⵎⵎⴷ ⴱⵏ ⵄⴱⴷⵍⵍⴰⵀ ⵜ ⴼⴰⵙ
ⵜⴰⵖⵡⵍⵓⵖⵜ ⵜⵣⵔⴼⵜⵉⵏⵜ ⵜⵣⵅⵓⵅⵉⵏⵜ, ⵜⵣⵍⵣⵓⵏⵉⵏ ⴰ ⵜⵓⵣⵗⵉⵏⵜ

الرقم الترتيبي: .....

مركز دراسات الدكتوراه: العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية والشريعة والتدبير
تكوين الدكتوراه: القانون العام
الحقل المعرفي: العلاقات الدولية والقانون الدولي
التخصص: العلاقات الدولية
المختبر: الدراسات السياسية والقانون العام

أطروحة لنيل الدكتوراه

العلاقات المغربية بدول أمريكا اللاتينية
– البرازيل نموذجا –

اعداد الطالب الباحث : أحمد البضموسي

تاريخ المناقشة: 26 أبريل 2023

أعضاء لجنة المناقشة:

أعضاء لجنة المناقشة	الإطار	مؤسسة الانتماء	الصفة
رشيد المرزكيوي	أ – ت - ع	فاس	مشرفا ورئيسا
سعيد الصديقي	أ – ت - ع	فاس	مقررا
مريم الأخضر	مؤهلة	فاس	مقررة
جمال كدوري	مؤهل	فاس	عضوا
نبيل زكاوي	مؤهل	فاس	عضوا

مقتضب عن الأطروحة

رغم كل المجهودات المبذولة من طرف الدبلوماسية المغربية بدول أمريكا اللاتينية على مستويات مختلفة، خاصة بعد أن فتح العاهل المغربي الطريق إليها من خلال الزيارة التاريخية لسنة 2004، والتي زار فيها مجموعة من الدول بأمريكا اللاتينية ومن بينها دولة البرازيل، حيث سعى المغرب نهج استراتيجية متكاملة، والتواجد على مستويات مختلفة للترافع على الوحدة الترابية، والتصدي للتوجهات اليسارية الداعمة للجمهورية الوهمية.

تعتبر دول أمريكا اللاتينية من الدول التي كانت في الزمن الماضي لها مواقف داعمة لأطروحة البوليزاريو من قضية الصحراء، مما جعل العمل الدبلوماسي المغربي يتوجه_إلى هذه المنطقة لتجاوز سياسة الكرسي الفارغ التي طبعت علاقاته مع هذه الدول خلال فترة الملك الراحل الحسن الثاني.

وقد عمل الملك محمد السادس بعد اعتلائه العرش على تركيز الجهود الدبلوماسية بالمنطقة، وقام بجولة إلى عدد من الدول بأمريكا اللاتينية ، كما تكثفت الزيارات تجاه المنطقة من طرف المؤسسات بمختلف المستويات لتصبح أمريكا اللاتينية تمثل وجهة جديدة لتوسيع الشراكات الإستراتيجية للمغرب.

أما بالنسبة لدولة البرازيل فقد عرفت العلاقات الثنائية بينها وبين المغرب ازدهارا كبيرا، خاصة بعد الزيارة الملكية لها في إطار الجولة التي قام بها إلى أمريكا اللاتينية، حيث عمل المغرب على تقوية علاقاته الاقتصادية مع تجمع الميركوسور، مما دفع البرازيل إلى تعميق روابطها مع المغرب باعتبارها أول شريك للمغرب بالمنطقة.

ويعتبر المغرب من الدول الأوائل التي اعترفت باستقلال عدد من دول هذه المنطقة من الاستعمار الأوروبي، كما كان سباقا إلى استضافة تمثيليات دبلوماسية من دول أمريكا اللاتينية، وأسهمت هذه العلاقات بالكثير من الدينامية، وشهدت تطورا على مستويات مختلفة مما ساهم في تراجع مواقف العديد من دول هذه المنطقة بعدما كانت تدعم الجمهورية الصحراوية الوهمية.

الكلمات المفاتيح:

- العلاقات المغربية اللاتينية
- الدبلوماسية المغربية
- سياسة الكرسي الفارغ
- العلاقات المغربية البرازيلية
- التعاون الثنائي

شكـر وتقديــر

أتوجه بالشكر الجزيل والامتنان والتقدير والاحترام إلى أستاذي الفاضل الدكتور رشيد المرزكيوي على توجيهاته القيمة، وإرشاداته النيرة، ونصائحه السديدة، وملاحظاته البناءة، فجزاه الله عني خير الجزاء،

كما أتقدم بأسمى عبارات الشكر والامتنان للدكتور سعيد الصديقي مدير مختبر الدراسات السياسية والقانون العام على كل ما يقدمه من خدمات للطلبة الباحثين، وأتقدم بالشكر والتقدير للأستاذ عبد المنعم الجداري، والدكتورة مريم الأخضر والدكتور جمال كدوري والدكتور نبيل زكاوي، ولكم مني أساتذتي الأفاضل أسمى عبارات التقدير والشكر والاحترام.

مقدمـــة

تشكل العلاقات الدولية مدخلا خاصا بتحليل وتفسير العلاقات بين الجماعات السياسية المنظمة في إطار إقليم ما، وأعني العلاقات بين الدول، نعم، إن عليها أن تأخذ بعين الاعتبار العلاقات القائمة بين الشعوب وبين الأشخاص الذين يؤلفون هذه الشعوب، كتبادل المنتوجات والخدمات وتداول الأفكار ومجموعة المؤثرات المتقابلة بين الأشكال المدنية ومظاهر العطف أو النفور[1].

بناء عليه، شكلت نهاية سبعينيات القرن الماضي منعطفا مهما في تاريخ العلاقات بين المغرب ودول أمريكا اللاتينية، حيث أدت مواقف هذه الدول الداعمة لأطروحة البوليزاريو من قضية الصحراء إلى تغيير أولويات السياسة الخارجية المغربية، فأصبحت هذه القضية تشكل محور العمل الدبلوماسي المغربي في المنطقة[2]، وقد عمل المغرب على تجاوز سياسة الكرسي الفارغ التي طبعت علاقاته مع دول المنطقة خلال فترة حكم الملك الراحل الحسن الثاني.

عبر سياسة الانفتاح والاحتواء[3]، للدفاع عن المصالح الإستراتيجية منذ صعود الملك محمد السادس سدة الحكم، ورغم رفع مستوى الحضور الدبلوماسي في أمريكا اللاتينية، فإن هشاشة علاقات المغرب مع دول المنطقة تظل السمة الغالبة، وتطرح بشكل واضح كلما قامت إحدى الدول بعد تمجيدها لعلاقاتها مع البوليزاريو إلى فتح قنوات التواصل الدبلوماسي معه مرة أخرى[4].

---

[1]- بيير رينوفان، جان باتيست دوروزيل، مدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية، ترجمة فايزكم نقش، منشورات عويدات -باريس، الطبعة الثالثة 1989، ص 7.

[2]- محسن منجيد، موقع أمريكا اللاتينية في الأجندة السياسية الخارجية المغربية، أمريكا اللاتينية، التقرير السياسي لعام 2016، مطبعة قرطبة، وجدة، طبعة 2017، ص 7.

[3]- مثل الاحتواء الهدف الأساسي لأمن الولايات المتحدة الأمريكية إزاء سياسة الاتحاد السوفياتي السابق خلال الحرب الباردة، وكان جورج كينان أحد ابرز مصممي هذا الهدف، وأصبح في ما بعد ناقدا قاسيا للوسائل المتبعة لتحقيقه، تم تعيين كينان في نهاية الحرب العالمية الثانية كبير موظفي السفارة الأمريكية في موسكو، وأرسل في فبراير من عام 1946 برقية سرية إلى واشنطن، وبعد تحليل تاريخ النظام السوفياتي وطبيعته خلص إلى انه يتوسع ليبلغ المناطق الفارغة من القوة في أوربا الوسطى والغربية إذا لم يتم منعه من ذلك، كما ذكر حكومة أمريكا بأنها خاضت حربين في القرن العشرين لتمنع أوربا من الخضوع لسيطرة نظام واحد مشرب بالروح الحربية، وقال إن هذا الخطر قد يبرز مجددا، وطلب أن يتم احتواء التوسع السوفياتي عبر السياسات الأمريكية، بما هو متاح من الوقت للقيام بذلك من دون الحاجة إلى التقاتل من جديد.. أنظر مارتن غريفيتش وتيري أوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث دبي، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى 2008، ص 37.

[4]- محسن منجيد، مرجع سابق، ص 7.

وأمام شساعة الفضاء الجغرافي الذي يتطلب تغطية دبلوماسية مستمرة داخل أمريكا اللاتينية، طور المغرب خطة سياسية جديدة أكثر نجاعة نحو المنطقة تقوم على أساس تركيز الجهود الدبلوماسية - من جهة - على الدول التي تنتخب لولوج مجلس الأمن الدولي بصفة عضو غير دائم، ومن جهة أخرى تقوم على توسيع مجال سياسة الاحتواء لتشمل أكبر عدد من المنظمات الإقليمية في أمريكا اللاتينية.

وفي إطار الأجندة الجديدة للسياسة الخارجية المغربية الرامية إلى دعم المغرب ليصبح قوة صاعدة، أصبحت أمريكا اللاتينية تمثل وجهة جديدة لتنويع الشراكات الإستراتيجية للمغرب ودعم موقعه كفاعل وازن داخل القارة الإفريقية[1].

أما العلاقات الدبلوماسية بين البرازيل (جمهورية فيدرالية رئاسية) والمغرب، فقد تمت إقامتها منذ سنة 1962، حيث قام المغرب بتوقيع سنة 1999 على مذكرة تفاهم حول إجراء مشاورات سياسية بين وزارتي خارجية البلدين[2]، كما عرفت العلاقات الثنائية ازدهارا كبيرا بمناسبة الزيارة التي قام بها الملك محمد السادس سنة 2004 إلى البرازيل في إطار جولة ملكية إلى أمريكا اللاتينية.

وبمناسبة انعقاد الدورة الأولى للجنة المشتركة المغربية البرازيلية في 24 و25 يونيو 2008، قام وزراء الخارجية بالبلدين بتسليط الضوء على الدينامية الجديدة التي يعرفها البلدان منذ زيارة الملك محمد السادس للبرازيل، مما مكن من توسيع التعاون الثنائي[3]، في جميع المجالات والرفع من مستوى الشراكة الثنائية، خاصة في الميدان الاقتصادي[4]، والعلمي والتقني[5].

---

[1]- محسن منجيد، مرجع سابق، ص 7.

[2]- ميشال إلياس ميغيل تامر ولد في سبتمبر 1940 المعروف باسم ميشيل تامر وهو محام وسياسي برازيلي، ونائب رئيس جمهورية البرازيل منذ سنة 2011، وحتى تسلمه رئاسة البرازيل بالوكالة، في 12 مايو 2016 ميشيل تامر رئيسا مؤقتا للبرازيل، بعد عزل ديلما روسيف عن منصبها كرئيس للجمهورية.

[3]- يؤطر علاقات التعاون الثنائي المغربية-البرازيلية مجموعة من الاتفاقيات المبرمة في العديد من الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية والتقنية، وتتجلى على سبيل المثال لا الحصر في اتفاق في مجال الصحة والبيطرة سنة 2008.

[4]- ويتجلى التعاون الاقتصادي في واردات المغرب من البرازيل برسم سنة 2011 في الاستيراد الكبير لمواد من السكر والصوجا والمعدات والخشب وقطع غيار السيارات

[5]- يتجلى التعاون الثقافي والتقني بتشارك مجموعة من الفعاليات والفنانين البرازيليين في التظاهرات والمهرجانات المقامة بالمغرب، كما يشارك المغرب في التظاهرات الثقافية والفنية بالبرازيل.

كما تم تنظيم العديد من الزيارات على المستوى البرلماني، حيث قام وفد مغربي عن مجلس النواب بزيارة لبرازيليا يومي 26و28 نونبر 2012، وقام السيد كريستفام بواركي عضو بمجلس الشيوخ عن حزب العمال البرازيلي بزيارة عمل للمشاركة في المؤتمر المنظم من طرف جامعة محمد الخامس في 24 ماي 2011[1]، ويتضح على أن البرازيل تعتبر شريكا استراتيجيا وأساسيا بالنسبة للمغرب وثالث شريك له على المستوى الدولي[2].

علاوة على ذلك، يسعى المغرب إلى خلق محور اقتصادي مفتوح على إفريقيا وباقي القارات، من بينها أمريكا اللاتينية، حيث يواصل تعميق علاقات القرب مع دول أمريكا الجنوبية، ويصبو إلى تقوية علاقاته الاقتصادية مع تجمع الميركوسور بفضل الاتفاقية الإطار التجارية مع هذا التجمع الإقليمي، مما دفع البرازيل إلى تعميق روابطها مع المغرب، إذ تعتبر البرازيل أول شريك للمغرب في أمريكا اللاتينية، وتوفر مقومات لمشاريع مهمة للفاعلين الاقتصاديين المغاربة.

والمغرب بتوقيعه على العديد من اتفاقيات التبادل الحر، فإنه يوفر فرصا مهمة ويشكل بوابة نحو إفريقيا، مما أدى بالبرازيل إلى تقوية جسور التعاون مع المغرب[3]، ويتعين على البلدان أن يرتقيا إلى مستوى الشراكة الإستراتيجية فيما بينهما، بفضل الموقع الجغرافي للمغرب وانتمائه للعالم العربي، كما يشكل بوابة مفتوحة على إفريقيا ودول المتوسط و الأطلسي.

فالبرازيل هي دولة كبرى تشكل جزءا من أمريكا اللاتينية، تلك المنطقة الجغرافية التي تزخر بثقافات عريقة واقتصاديات لا يستهان بها، وأصبحت تنفتح بشكل واضح على العالم العربي وتسير في الاتجاه الصحيح لترسيخ دولة القانون داخل أراضيها[4]، كما يحظى البلدان المغرب والبرازيل كل واحد منهما انطلاقا من مساره التاريخي ومنظوره الثقافي

[1]- الموقع الرسمي لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي: www.diplomatie.ma تاريخ الإطلاع 23 شتنبر 2019، الساعة 22.30 ليلا.

[2]- Mouhcine Mounjid, le developpement des relations coumerciales entre le Maroc et l'amerique latine (Bilan), annuaire IE Med.De la méditerranée 2014, p 300.

[3]- بشرى رحموني بن حيدة، المغرب_البرازيل:علاقات عريقة، منشورات معهد الدراسات الإسبانية والبرتغالية بشراكة مع مؤسسة ألكساندر دي غوسماو، العلاقات بين المغرب والبرازيل، ص 13.

[4]- فاتحة بن لباه، منشورات معهد الدراسات الإسبانية والرتغالية بشراكة مع مؤسسة الكساندر دي غوسماو، العلاقات بين المغرب والبرازيل، ص 10.

وتمازج أجناسه البشرية بخاصية فريدة تؤهلهما للانخراط في خلق التفاعل الثقافي الذي يتماشى ومتطلبات القرن الواحد والعشرين، بما في ذلك، المساهمة في التأسيس لمجتمع مدني عالمي ينظر بعين الاعتبار إلى التنوع والانفتاح.

أولا: الإطار العام للموضوع

تبرز أهمية دراسة موضوع العلاقات المغربية بدول أمريكا اللاتينية- البرازيلية نموذجا، بهدف تحليل وتغطية طبيعة تعامل المغرب في علاقاته مع هذه الدول، وملامسة درجة التفاعل بينه وبين هذه المنطقة ومع دولة البرازيل بشكل خاص على أساس أن تعامل المغرب مع هذه الدول يدخل ضمن العلاقات الخارجية للدولة، حيث يتم تدبيرها باعتماد آليات قانونية ومؤسساتية وسياسية، بالإضافة إلى اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف.

وإذا كان موضوع العلاقات المغربية بدول أمريكا اللاتينية، قد تناولته الكثير من الأبحاث والتقارير والدراسات، فإن الدراسات التي تخصصت في موضوع العلاقات المغربية بدول أمريكا اللاتينية تبقى غير كافية ومحدودة، الشيء الذي يحول دون تحقيق التوازن في البحث العلمي والتراكم المعرفي في موضوع هذه العلاقات، لذلك اخترنا العلاقات المغربية بدول أمريكا اللاتينية البرازيل نموذجا كموضوع للبحث، نظرا لما يمثله هذا البلد من قوة اقتصادية هامة وكبيرة بالمنطقة ولعلاقاته التاريخية مع المملكة المغربية على عدة مستويات.

تبعا لذلك، فإن هذه الدراسة تسعى إلى تحليل وإثارة الانتباه للعلاقات المغربية الأمريكو لاتينية، التي أضحت تشكل في السنوات الأخيرة - خاصة في عهد الملك محمد السادس - أحد الانشغالات الأساسية وأحد أهم مجالات التعاون القائم بينهما.

حيث أصبحت تحتل مكانة متقدمة وذات أهمية كبيرة من خلال العديد من المبادرات والأعمال بين الطرفين المغربي والأمريكو لاتيني، وقد أصبحت أشغال هذه العلاقات تشكل موضوعا رئيسيا في كثير من اللقاءات والمنتديات والاتفاقيات بين الطرفين[1].

[1]- أفتيس حفيظ، المجال المحفوظ في السياسة الخارجية المغربية، رسالة لنيل دبلوم الدراسات المعمقة في القانون العام، جامعة محمد الخامس، كلية الحقوق، أكدال الرباط 2002، ص 45.

ويتعلق الأمر - في هذا البحث - بدراسة أهمية ومستويات وقانونية هذه العلاقات التي تجد مرجعيتها بالدرجة الأولى في العلاقات الدولية والقانون الدولي، وذلك من دون استبعاد المقاربات الأخرى التي سنعمل على توظيفها لخدمة هذا الموضوع بالشكل الذي لا يتعارض مع أهدافه.

علاوة على ذلك، فقد عرفت العلاقات المغربية الأمريكو لاتينية تطورات وتحولات مهمة وملحوظة على المستوى السياسي والاقتصادي والثقافي، وقد دفع هذا المغرب إلى المصادقة على مجموعة من المعاهدات والاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف مع دول المنطقة وتكثيف الجهود الدبلوماسية على مستويات مختلفة ومجالات متعددة، خصوصا وهو يسعى إلى استكمال وحدته الترابية، بما في ذلك، التصدي للحملات والنشاطات التي تقوم بها جبهة البوليزاريو بالمنطقة.

وأمام كل التطورات المسجلة مؤخرا على مستوى علاقات المملكة المغربية بدول أمريكا اللاتينية، يتبين أنها منعطفا قويا لنهاية حلم البوليزاريو بالمنطقة خاصة بعد سحب بعض الدول اعترافها بالجمهورية الوهمية.

ومن وجهة نظر هذا الموضوع، فإن الإطار العام الذي يشتغل فيه هذا البحث يعود إلى زمن الملك الراحل الحسن الثاني، حيث كانت البدايات في العلاقات المغربية بدول أمريكا اللاتينية محتشمة ومحدودة، مرورا بكل المراحل التي عرفتها تطوراتها إلى الوقت الراهن للعهد الجديد الذي دشنه محمد السادس، حيث أولى اهتماما كبيرا بهذه المنطقة وقطعت العلاقات المغربية الأمريكو لاتينية مراحل وأشواطا كبرى أسفرت على نتائج جد مثمرة بين المغرب ودول المنطقة في مستويات ومجالات متعددة[1].

ثانيا: التعريف بالموضوع

يندرج ضمن هذا الموضوع مجموعة من المفاهيم التي تقتضي تعريفا وتحديدا دقيقا، من بينها: أمريكا اللاتينية؛ أمريكا الجنوبية؛ أمريكا الوسطى، جمهورية البرازيل..

[1]- سعد بن لديس، الدبلوماسية المغربية في الخطب الملكية من 1999-2002، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في القانون العام، جامعة محمد الخامس، كلية الحقوق، سلا الجديدة 2006/2005، ص 73.

1- تعريف أمريكا اللاتينية

يطلق لفظ أمريكا اللاتينية على جزء هام من القارة الأمريكية، تبدأ من المكسيك في الشمال وتنتهي إلى رأس هورن Cap Horn في أقصى الطرف الجنوبي لأمريكا الجنوبية؛ وتعرف هذه المنطقة باسم اللاتينية لأن الدول المتواجدة بها تتحدث بلغات منحدرة من اللغة اللاتينية، كاللغة الإسبانية والبرتغالية والفرنسية (باستثناء دولتي جاميكا وباهاماس اللتان تتحدثان باللغة الأنجليزية).

وتقع أمريكا اللاتينية في القسم الغربي من الكرة الأرضية، كما أن 13 في المائة من مساحتها مغمورة، حيث تحد شرقا بالمحيط الهادي وشمالا بالولايات المتحدة الأمريكية، بينما تتضمن حدودها الجنوبية مياها مشتركة للمحيطين الهادي والأطلسي اللذان يفصلانها عن القارة القطبية الجنوبية.

بلغ سكان أمريكا اللاتينية حوالي 650 مليون نسمة حسب إحصائيات 2019، وتتميز ساكنة القارة بتنوع كبير من حيث أصولها وإثنياتها وتجمعاتها العرقية[1].

وتتشكل أمريكا اللاتينية من دول تقع جنوب الولايات المتحدة الأمريكية، وهي تشمل دولا تنتمي إلى أمريكا الشمالية كالمكسيك ودول أمريكا الوسطى ومنطقة الكاريبي وأمريكا الجنوبية.

فنظرا لتشابه التاريخ الاستعماري والانتماء لبلدان الجنوب التي تواجهها نفس التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية، شهدت القارة على المستوى السياسي تحولات كبيرة بدأت تتشكل في إطار الاصطفاف الدولي الذي نشأ بعد الحرب العالمية الثانية من حكومات يمينية موالية للنظام الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، مثل الشيلي والبرازيل وحكومات يسارية تتبنى نظما سياسية ذات توجهات اشتراكية، مثل بوليفيا وفنزويلا.

[1] ويبلغ سكان البرازيل حوالي 211 مليون نسمة والمكسيك 128 مليون نسمة والاورغواي حوالي 3 ملايين ونصف نسمة وكوستاريكا حوالي 5 ملايين نسمة وانتيغوا باربودا حوالي 98 ألف نسمة، وتبين هذه الأرقام أن هناك اختلاف كبير في عدد سكان دول المنطقة

وتجدر الإشارة إلى أن العقد الأول من القرن الواحد والعشرين شهد سيطرة اليسار السياسي في أمريكا اللاتينية بانتخاب زعماء ذوي توجهات اشتراكية.

وعلى الرغم من الاختلافات السياسية التي تعرفها بعض الدول كنتيجة لتأثرها بالاستقطاب الدولي الحاد في عالم متعدد الأقطاب، تظهر الأهمية الاقتصادية لمنطقة أمريكا اللاتينية بالنظر لما تزخر به من موارد طبيعية وثروات طاقية، وينظر اليوم إلى اقتصادات دول أمريكا اللاتينية على أنها من اقتصادات الأسواق الصاعدة باعتبارها الوعد المأمول لتجديد النمو الاقتصادي العالمي، وفي هذا الإطار تشير التوقعات إلى أن أمريكا اللاتينية تتجه بخطى ثابتة وسريعة لتحسين قوتها الاقتصادية.

2- أمريكا الجنوبية

تقع أمريكا الجنوبية في نصف الكرة الغربي، فهي قارة معظمها يقع في نصف الكرة الجنوبي، وجزء صغير نسبيا يقع في نصف الكرة الشمالي، ويمكن اعتبارها أيضا شبه قارة في الأمريكيتين، يحدها من الغرب المحيط الهادي ومن الشمال والشرق للمحيط الاطلسي أمريكا الشمالية، والبحر الكاريبي في الشمال الغربي، ويوجد بها العديد من البحيرات وجدير بالذكر أن قارة أمريكا الجنوبية تضم بين جنباتها اثنتى عشرة دولة مستقلة وثلاثة أقاليم رئيسية[1]. فدول أمريكا الجنوبية هي كالتالي: دولة الإكوادور، الأرجنتين، الأورغواي، البارغواي، البرازيل، بوليفيا، البيرو، تشيلي، سورينام، غيانا، فنزويلا وكولومبيا، إضافة إلى ثلاثة أقاليم رئيسية في قارة أمريكا الجنوبية وهي: جزر غالاباغوس وجزر فوكلاند وغويانا الفرنسية.

3- أمريكا الوسطى

تعد أمريكا الوسطى منطقة من الأمريكيتين، تحدها المكسيك من الشمال وكولومبيا من الجنوب الشرقي والبحر الكاريبي من الشرق والمحيط الهادي من الغرب والجنوب، تتكون أمريكا الوسطى من سبعة بلدان، هي: بليز، كوستاريكا، السلفادور، غواتيمالا،

[1]- صدفة محمد محمود، أمريكا اللاتينية وشروط تجاوز إخفاقات التكامل، ملحق مجلة السياسة الدولية، عدد يوليوز 2015، ص 23.

هندوراس، ونيكاراغوا وبنما، وحسب إحصائيات سنة 2016 يقدر مجموع سكانها بحوالي 44.53 مليون نسمة.

وتواجه دول أمريكا الوسطى مشكلات الهجرة غير الشرعية وتهريب المخدرات بالإضافة إلى أن غياب الأمن العام يعد إحدى المشكلات الرئيسية التي تواجهها دول أمريكا الوسطى في ظل غياب وجود الدولة في أجزاء معينة منها، بل وحلول المنظمات الإجرامية العابرة للحدود محل الدولة في تلك المناطق. وتواجه دول المثلث الشمالي في أمريكا الوسطى (غواتيمالا، السلفادور، هندوراس) تحديات أمنية خطيرة، نتيجة النزاعات الحدودية والتوترات التي تغذيها العصابات المسلحة، إلى جانب ارتفاع جرائم القتل.

كما أن 90 في المائة من هذه التجارة يمر بهذه الدول مما ساهم في تفاقم مشكلة الاتجار بالبشر من هذه الدول إلى المكسيك ومنها إلى الولايات المتحدة، ووفقا لبيانات مؤشر السلام العالمي لعام 2015 لا تزال أمريكا اللاتينية أكثر دول العالم عنفا لتضمنها أعلى جرائم القتل في العالم، وتحديدا منطقة أمريكا الوسطى والبحر الكاريبي[1].

4- لمحة عن جمهورية البرازيل

الجمهورية الفدرالية البرازيلية هي أكبر دولة في أمريكا اللاتينية بمساحة تبلغ أكثر من 8 مليون ونصف مليون كلم مربع، وتغطي حوالي النصف من مساحة قارة أمريكا الجنوبية (47.3 في المائة)، ولديها حدود مع 10 دول يبلغ مداها 16885 كلم، كما يبلغ طول سواحلها 7500 كلم، وتمثل البرازيل خامس أكبر دولة في العالم بعد الولايات المتحدة والصين وكندا وروسيا، وأكثر من نصف مساحتها تغطيها الغابات، يبلغ عدد سكان البرازيل أكثر من 206 مليون نسمة، 47.7 المائة من البيض ذوي الأصول الأوربية، و43.1 في المائة من المختلطين، و7.6 في المائة من السود ذوي الأصول الإفريقية، و2 في المائة من الآسيويين الهنود، سكان البرازيل مسيحيون بنسبة 89 في المائة (123 مليون مسيحي).

[1]- صدفة محمد محمود، هيمنة الشمال: الإيديولوجيا وإعاقة التكامل الأمني في أمريكا اللاتينية، ملحق السياسة الدولية، عدد يوليوز 2016، ص 23.

كانت البرازيل هي الدولة الوحيدة المستعمرة من قبل البرتغال في القارة الأمريكية برمتها، ولم تتمكن البرتغال من فرض هيمنتها وسيطرتها على أرض البرازيل إلا في 1530، ومع ذلك فقد دخلت في عدة حروب واتفاقيات وتسويات مع عدد من الدول الأوربية الطامعة في الحصول على جزء من هذه الأراضي الغنية، خاصة منها هولندا وفرنسا وإسبانيا.

وبعد ثورات عديدة وحروب تحرير كثيرة خاضها البرازيليون ضد القوات البرتغالية انطلاقا من القرن 19، تمكنوا من الحصول على الاستقلال بعد توقيع هدنة واتفاق ريو دي جانيرو في عام 1825، وولدت بذلك الامبراطورية البرازيلية بنظام ملكي، وعرفت فترة منتصف القرن 19 من تاريخ البرازيل بالحروب الأهلية والحروب مع الجيران، خاصة الأورغواي والبارغواي ومع الإمبراطوريات الأوربية الكبرى.

في عام 1889 سينتهي العصر الامبراطوري الملكي وسيتم الإعلان رسميا عن ميلاد الجمهورية البرازيلية، فقد كانت البرازيل إلى غاية 1967 تسمى رسميا "جمهورية الولايات المتحدة البرازيلية" ليتغير اسمها في 15 مارس من نفس السنة إلى جمهورية البرازيل الاتحادية، إذ في سنة 1985 ستعرف البرازيل نظاما ديمقراطيا مستقرا، وفي عام 1988 وضع أول دستور للبرازيل ومنذ تبنيه إلى اليوم يقال أنه خضع لأكثر من 61 تعديلا.

ثالثا: أهمية الموضوع

إن اختيارنا لدراسة موضوع العلاقات المغربية بدول أمريكا اللاتينية: البرازيل نموذجا، يجد تبريره في ندرة البحوث وقلة الدراسات في هذا الموضوع، فاختيارنا أيضا لهذا الموضوع يجد أهميته في تسليط الضوء على واقع المغرب بدول هذه المنطقة، خاصة أن العهد الجديد للملك محمد السادس حاول تجاوز سياسة الكرسي الفارغ، حيث أولى اهتماما كبيرا لدول أمريكا اللاتينية مراعاة في ذلك المصلحة العليا للبلاد، كما أكد على ذلك في بعض خطبه، ومن ذلك زياراته لدول المنطقة وقضية الوحدة الترابية هي إحدى النقط

المهمة التي يسعى من خلالها المغرب انتزاع تراجع الدول التي كانت تساند أطروحة الانفصاليين وتتبنى الجمهورية الوهمية.

وقد أخذت الصحراء المغربية أبعادا في إطار العلاقات المغربية الأمريكو لاتينية، وأصبحت تفرض نفسها على أجندة العلاقات الثنائية بين المغرب ودول المنطقة، كما أصبحت موضوع اهتمام المجتمع ومؤسساته المختلفة، وأحد الملفات الهامة التي تتصدر مؤتمرات وندوات وطنية[1].

فقد أدرك المغرب أن العلاقة مع دول أمريكا اللاتينية تعتبر من الخطوات المهمة التي تستوجب تكثيف الجهود على مستويات مختلفة، خاصة وأن هذه الدول تتوفر على مقاعد بمجلس الأمن ونحن في حاجة إليها لدعم قضيتنا الوطنية، وهناك بعض الأسئلة المطروحة عن العلاقة بين المغرب ودول أمريكا اللاتينية لها إجابات قليلة، وهو أمر يعزى بقدر كبير إلى عدم وجود معطيات كافية دقيقة وحديثة عن هذا الموضوع، ولا يزال توثيق مستويات العلاقة المغربية الأمريكو لاتينية والسياسات المتعلقة بها يشكل تحديا رئيسيا أمام الباحثين.

ويعتبر الإطار الاتفاقي الذي يربط المغرب بدول أمريكا اللاتينية أحد أهم القراءات الممكنة التي من خلالها يمكننا التعرف على أدوار السياسة الخارجية للمغرب تجاه دول أمريكا اللاتينية[2].

وقد تطورت العلاقات بين البلدين وتنوعت على المستوى السياسي، كما عرفت المبادلات الاقتصادية والتجارية تطورا ملحوظا، إذ رغم المجهودات المبذولة، فإن العلاقات في هذا المجال لا زالت دون المستوى الذي يطمح إليه البلدان، خصوصا أنهما يحتلان مكانة مرموقة داخل منطقتيهما وفي العالم، فالبلدان في طور النمو، ولديهما تحديات اقتصادية واجتماعية متماثلة في العديد من المجالات ويمكنها تحقيق الكثير من المكتسبات[3].

---

[1]- إدريس الكريني، الدبلوماسية المغربية وقضية الصحراء، مجلة التمدن، العدد 2584، بتاريخ 2009/03/13، ص 23.

[2]- سعيد الصديقي، صنع السياسة الخارجية المغربية، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام جامعة محمد الاول، وجدة 2001-2002، ص 9.

[3]- نبيل ادغوغي، المغرب والبرازيل: نموذج الهوية والعالمية، منشورات معهد الدراسات الإسبانية بشراكة مع مؤسسة ألكساندر دي غوسماو، العلاقات بين المغرب والبرازيل، مرجع سابق، ص 13.

للتذكير، فإن هذا العمل حول العلاقات المغربية بدول أمريكا اللاتينية البرازيلية نموذجا، يهدف إلى تسليط الضوء على بعض دول أمريكا اللاتينية التي لم تنل العناية الكافية من الدراسة والتحليل والتقييم بالمقارنة مع العلاقات الخارجية المغربية مع باقي الدول الأخرى، على وجه الخصوص الدول المكونة للجوار المباشر للمغرب على المحيط الأطلسي.

رابعا: الإشكاليات

تسعى الدراسة المنشودة للإجابة عن بعض الإشكالات المطروحة والمساهمة النسبية لسد الفراغ الأكاديمي في هذا الموضوع، بما في ذلك، الكشف عن أهم التطورات الراهنة التي تعرفها العلاقات المغربية بدول أمريكا اللاتينية في مجالات التعاون السياسي والاقتصادي والاجتماعي والأمني وانعكاساتها على المغرب، لاسيما من خلال:

- كشف الخطوط العريضة للإشعاع الدولي للمغرب وخدمة قضاياه العادلة في دول أمريكا اللاتينية.

- دراسة الإطار القانوني للتعاون الثنائي في مختلف المجالات الاقتصادية والثقافية والتقنية.

- الوقوف على قدرة المغرب على مواصلة تنويع شراكاته عبر الانفتاح على فضاءات جديدة من خلال تفعيل الشراكات المبرمة مع دول أمريكا اللاتينية والوسطى.

- تجليات توسيع دوائر الدعم الدولي لمبادرة الحكم الذاتي في الأقاليم الجنوبية كحل سياسي وحيد لهذا النزاع المفتعل.

- قدرة المغرب على التصدي لمناورات خصوم الوحدة الترابية على كل الجبهات ولاسيما في دول أمريكا اللاتينية.

- رصد التحولات التي عرفتها الدبلوماسية المغربية.

- دراسة مدى التطورات الحاصلة في صلاحيات الجهات المتدخلة في صناعة السياسة الخارجية المغربية.

- تحليل تطورات الجانب السياسي والاقتصادي في علاقات المغرب مع دول أمريكا اللاتينية، وإبراز أهمية هذه المنطقة في خدمة الأهداف الجديدة للسياسة الخارجية المغربية.

- البحث في حدود تغلغل المغرب في دول أمريكا اللاتينية وقدرته على تقوية حضوره ونشاطه مع دول أمريكا اللاتينية وانعكاس ذلك على قضية الوحدة الترابية.

- وضع تصور لمستقبل العلاقات المغربية بدول أمريكا اللاتينية من خلال الوقوف على المتغيرات، التحديات والرهانات المطروحة.

- توضيح محددات العلاقات المغربية بدول أمريكا اللاتينية.

- إغناء الساحة العلمية والجامعية والتعريف بموقف وعلاقات دول أمريكا اللاتينية تجاه المغرب؛ ومدى الانسجام والتكامل الحاصل بين الدول محل الدراسة وغيرها، ثم محاولة الكشف على حجم التعاون السياسي والاقتصادي الذي يجمع المغرب بها، مما يوضح أن أهمية الموضوع مزدوجة، فهي علمية من جهة وسياسية واقتصادية من جهة أخرى.

كما تجدر الإشارة إلى أن الأهداف الجديدة للسياسة الخارجية المغربية تقوم على تعزيز مكانة المغرب ليصبح قوة إقليمية وفاعلا وازنا على المستوى الإفريقي، وتعتبر منطقة أمريكا اللاتينية رقعة جغرافية خصبة للترويج لهذه المكانة الجديدة وتطوير علاقات متقدمة مع الدول المساعدة والنافذة فيها.

وأمام مختلف الأهداف والمرامي المسطرة أعلاه يمكن لهذا البحث أن يشكل مدخلا لمعالجة موضوع ذا راهنية بدون شك، حيث ستكون له تأثيرات إيجابية على السياسة الخارجية للمملكة المغربية، ويمكن إبراز بعضها فيما يلي:

- تطوير نقط الضعف في العلاقات المغربية بدول أمريكا اللاتينية.

- تقوية الدبلوماسية الموازية المغربية وتحسيس الرأي العام بدول أمريكا اللاتينية حول عدالة قضية الصحراء المغربية.

- استفادة الباحثين والعاملين بالسياسة الخارجية المغربية من الدراسة البحثية التي تقدمها الجامعة المغربية باعتبارها قاطرة التنمية.

- تطوير تصور متكامل حول السياسة الخارجية للمغرب تجاه دول أمريكا اللاتينية.

- وقع الزيارة الملكية لبعض دول أمريكا اللاتينية في تحسن السياسة الخارجية للمغرب وموقف هذه الدول من الصحراء المغربية.

- آفاق التوجه الجديد للدبلوماسية المغربية ومدى قدرتها على فتح تعاون متطور في مختلف المجالات الاقتصادية والتقنية والأمنية والثقافية على المستوى الثنائي والمتعدد الأطراف.

- استيعاب التحولات والمتغيرات التي تشهدها دول أمريكا اللاتينية.

- إعداد جيل من الباحثين المغاربة في مجال السياسة الخارجية المغربية على دراية واسعة بدول أمريكا اللاتينية وبمواقفها وعلاقاتها مع المغرب.

- توضيح البعد الأمريكي اللاتيني في السياسة الخارجية للمغرب.

- تنويع الجهات المتصدية لمناورات خصوم الوحدة الترابية على كل الجهات.

- رفع قدرات المواكبة الدبلوماسية والخارجية من أجل التصدي لمختلف الإشكالات المطروحة في علاقة المغرب بدول أمريكا اللاتينية.

وقصد الوصول إلى الأهداف المرجوة من هذا الموضوع سيتم العمل على الإجابة عن الإشكالات المطروحة ومقاربتها وتفكيكها من خلال هذا البحث، والتي تتمحور حول محاولة الإجابة عن إشكال رئيسي يمكن صياغته على الشكل التالي:

ما هي التطورات التي عرفتها العلاقات المغربية بدول أمريكا اللاتينية ومع البرازيل نموذجا؟ وإلى أي حد استطاعت الدبلوماسية المغربية أن تطور من علاقاتها في شتى المجالات مع البرازيل؟ وما مدى تأثير تلك العلاقات على السياسة الخارجية المغربية؟

خامسا: المنهجية

أمام سعينا للإجابة عن الإشكالية المطروحة حاولنا توظيف مجموعة من المناهج، أهمها المنهج التاريخي الذي يعتبر ضرورة مفروضة في بحثنا هذا حتى نتمكن من الوقوف على التفاصيل والمميزات التاريخية لمواكبة الأحداث والتطورات التي عرفتها العلاقات المغربية بدول أمريكا اللاتينية وبدولة البرازيل بشكل خاص، كما استعنا بالمنهج الوظيفي الذي يعمل ويسهل وصف العلاقات المغربية مع دول أمريكا اللاتينية والكشف عن الصورة الواقعية لوضعيتهما.

بالإضافة إلى المنهج القانوني وذلك لما له من أهمية قصوى من خلال تناول الإطار الاتفاقي الذي يربط المغرب بدول أمريكا اللاتينية، دون أن ننسى المنهج الاستقرائي والمنهج المقارن، لأن بحثنا عمل على استقراء الواقع ومقارنته بفترات زمنية مختلفة من خلال التطرق لمرحلة الحكم في عهد الملك الراحل الحسن الثاني، والمرحلة الجديدة التي دشنها العاهل المغربي الملك محمد السادس بسياسة جديدة تسعى إلى تعزيز العلاقات وتطويرها مع دول أمريكا اللاتينية وتحقيق مكاسب إيجابية مهمة على مستويات مختلفة.

وقد عرفت انتقال الحكم من مرحلة الملك الراحل الحسن الثاني إلى مرحلة الملك محمد السادس تغيرات سياسية داخلية وخارجية[1]، كما كان للنظام الدولي تطورات عديدة وعميقة أثرت في آليات اشتغاله ومحدداته وأطرافه، الشيء الذي حرك التوازنات الإستراتيجية التي كان يتواجد عليها[2]، وكان للمحيط الجيواستراتيجي البالغ التعقيد مع بروز نظام أحادي القطبية - خاصة بعد أحداث 11 شتنبر الدامية - من بين التحولات التي جعلت الدبلوماسية الدولية تعيد النظر في طرق عملها وأساليب التحرك لمسايرة آلية التغيير لظروف العالم[3].

وكانت مرحلة الملك الراحل الحسن الثاني تكتسب فيها الدبلوماسية طابعا خاصا يتسم بصبغة مغربية أصيلة متشبعة بالثقافة التقليدية والتاريخية للبلاد والقائمة على التسامح

[1]- عادل الموساوي، علاقة المغرب مع إفريقيا جنوب الصحراء بعد انتهاء القطبية الثنائية، ص 5.
[2]- أمين ركلمة، الحكامة الدبلوماسية بالمغرب في ظل العهد الجديد للملك محمد السادس، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، جامعة محمد الخامس، كلية الحقوق، سلا الجديدة، 2007/2006، ص 3.
[3]- عادل الموساوي، الدبلوماسية المغربية، الحصيلة والتحديات، مجلة وجهة نظر، العدد22، 2004، ص 36.

والحياد والدفاع عن القضايا العادلة كالسلم والأمن الدوليين، أما الدبلوماسية في ظل عهد الملك محمد السادس، فإنها دأبت إلى التكيف مع مختلف التحولات الدولية، والحفاظ على المصالح العليا للبلاد المغربية.

وحتمت الأزمة المالية العالمية على مجموعة من الدول النامية انسحابها من علاقتها الاقتصادية بدول الشمال والاتجاه نحو دول الجنوب للتعاون، إذ كان مفروضا على الدبلوماسية المغربية أن تبحث في مختلف مستوياتها عن سبل جديدة لتطوير علاقتها السياسية والاقتصادية مع الدول النامية، ومنها دول أمريكا الجنوبية التي تتوفر على اقتصاديات مهمة مثل دولة البرازيل والأرجنتين والمكسيك وفنزويلا.

على أساس ذلك، فإننا سنحاول من خلال هذا العمل العلمي المتواضع استنطاق وتشخيص العلاقات المغربية بدول أمريكا اللاتينية وعلى رأسها دولة البرازيل كنموذج في شقها السياسي والاقتصادي والثقافي والتاريخي، مع توضيح أهم الرهانات التي يعمل المغرب على تحقيقها من خلال علاقته مع هذه الدول، وكذلك التطرق للعوائق والتحديات التي تعترض طريق السياسة الخارجية المغربية اتجاه هذه الدول.

كما أن لهذا العمل أهمية علمية نظرا لضآلة الخطاب المعرفي العلمي في مجال السياسة الخارجية المغربية اتجاه دول هذه المنطقة، مما يستعصي معه الحصول على نوع من التراكم المعرفي الذي سيساعد للوصول إلى تصور واضح المعالم حول الدبلوماسية المغربية مع دبلوماسية دول أمريكا اللاتينية، لهذا سنقف على سمات وطبيعة العلاقات المغربية مع دول أمريكا الجنوبية بشكل عام ومع دولة البرازيل بشكل خاص، مع خلخلة أهم خصائص ونوعية هذه العلاقات في بعدها التاريخي والاقتصادي والسياسي والثقافي.

القسم الأول:

طبيعة العلاقات المغربية الأمريكو لاتينية

القسم الأول: طبيعة العلاقات المغربية الأمريكو لاتينية

ترجع العلاقات المغربية بدول أمريكا اللاتينية إلى بداية القرن التاسع عشر، فالمغرب من الدول الأوائل التي اعترفت باستقلال عدد من دول هذه المنطقة من الاستعمار الأوربي، كما كان من بين الدول العربية والإفريقية السباقة التي استضافت تمثيليات دبلوماسية من دول أمريكا اللاتينية[1]، واتسمت هذه العلاقات خلال العقود الآخيرة بالكثير من الدينامية، وذلك من خلال تبادل الزيارات بين الوفود البرلمانية وترسيخ التمثيل الدبلوماسي وإقامة السفارات والقنصليات.

وقد شهدت هذه العلاقات تطورا على المستوى السياسي والاقتصادي والتجاري والتضامن الإنساني، مما ساهم في عودة الثقة في العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين بعدما كانت العديد من دول هذه المنطقة تدعم جبهة البوليساريو، وذلك راجع لاعتبارات ذات الصلة بطبيعة الأنظمة السياسية بهذه الدول من جهة، وبسبب توجهات السياسة الخارجية المغربية التي لم تكن تولي أهمية كبرى لدول أمريكا اللاتينية من جهة ثانية، لكن سيتغير هذا التوجه بفعل التحولات التي عرفها المغرب خلال عقد التسعينات، حيث بدأت السياسة الخارجية والدبلوماسية المغربية تهتم بشكل جدي بعلاقات المملكة المغربية مع دول أمريكا اللاتينية.

[1]- محسن منجيد، علاقة المغرب مع دول أمريكا اللاتينية، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، أكدال - الرباط 2004-2005، ص 143.

الفصل الأول: المقومات الجيوسياسية والاقتصادية للمغرب وأمريكا اللاتينية.

إن الموقع الجيوسياسي للمغرب بحكم تواجده في أقصى شمال القارة الإفريقية جعله حلقة وصل بين إفريقيا ودول العالم الأخرى، إذ لامتلاك المغرب لساحل بحري يمتد حوالي ثلاثة ألاف كلم مكنه من توفر أغنى ساحل بالثروة السمكية، مما جعله يمتلك قوة بحرية في شمال إفريقيا، وقد مكن هذا الموقع الجيوسياسي المغرب من لعب دور دبلوماسي مهم على الصعيد الدولي، بما في ذلك، مع دول أمريكا اللاتينية، كما مكنه هذا الموقع الاستراتيجي المتميز من خدمة المصلحة الوطنية، خاصة قضية الصحراء المغربية[1].

وقد عمل المغرب على الاستفادة من الفرص الاقتصادية تجاه أمريكا اللاتينية عبر رفع حجم المعاملات وجلب الاستثمارات من خلال تفعيل آليات دبلوماسية اقتصادية[2]، وترتبط علاقة المغرب بدول أمريكا اللاتينية باتفاقيات تعاون متبادل على مستويات متعددة، خاصة وأن دول أمريكا اللاتينية أصبحت من الدول المهمة على المستوى السياسي والاقتصادي، كما أصبح التوجه إليها أمر لا مفر منه بحكم الموقع الاستراتيجي للمغرب المتميز الذي جعله قبلة للمستثمرين ومنها مجموعة من دول أمريكا اللاتينية.

[1]- عادل المساوي، علاقة المغرب مع إفريقيا جنوب الصحراء بعد انتهاء القطبية الثنائية، ص 34.

[2]- عادل الطويل، الدبلوماسية الاقتصادية في عهد محمد السادس في فترة ما بين 2000-2006، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا، ص 57.

المبحث الأول: مقومات السياسة الخارجية للمغرب

إن استيعاب المغرب للتحولات الكبرى التي عرفتها الدبلوماسية الحديثة في ظل الأحادية القطبية، جعل تفكيره ينصب على ضرورة وضع وسائل وآليات دبلوماسية قادرة على ترسيخ اختيارات وأهداف السياسة الخارجية لرفع التحديات الداخلية والخارجية، فاليوم أضحى الارتباط بين السياسة الداخلية والخارجية معطى لا مفر منه، فرض نفسه بقوة لطبيعة الترابط المتشابك فيما بين الدول، وتطور الاهتمام بمساحة المبادئ المتعارف عليها عالميا.

إذ أصبحت الدول الحديثة مخترقة على المستوى المؤسساتي عبر أجهزة فوق وطنية جهوية ودولية، وهذا يجعل السياسة الخارجية ليست فقط متأثرة بالسياسة الداخلية، بل أن ممارسة السياسة الداخلية تصبح في حد ذاتها انعكاسا على مواقف ومصالح الدول في حظيرة المجتمع الدولي[1]، وللفاعلين السياسيين دور مهم تجاه أمريكا اللاتينية (مطلب أول)، كما للمغرب أهمية إستراتيجية بالنسبة لدول أمريكا اللاتينية (مطلب ثاني).

المطلب الأول: دور الفاعلين السياسيين تجاه أمريكا اللاتينية

تشكل السلطات الدستورية الثلاثة، التنفيذية والتشريعية والقضائية أعمدة الدولة، وهي التي تعبر في الواقع عن إرادتها، وتكمن أهمية هذه الأجهزة في كون بعضها - خاصة السلطة التنفيذية - تملك كامل الصلاحيات التي تؤهلها للمساهمة الواسعة في صنع السياسة الخارجية المغربية وتنفيذها، بمعنى أن الأهمية النسبية لمشاركة المؤسسات الرسمية في إعداد السياسة الخارجية تختلف من مؤسسة إلى أخرى، فبعض هذه المؤسسات قد تشترك في تخطيط جميع جوانب السياسة الخارجية، وتظل حاضرة بقوة في مختلف مراحل إعداد هذه السياسة، والبعض الآخر يشترك في جزء منها، بينما يغيب أي نوع من المساهمة من باقي المؤسسات في تحديد توجه هذا الجانب من السياسة العامة للدولة[2].

---

[1]- ماء العينين الطالب بويا، سياسة المغرب الخارجية في الوضع الدولي لما بعد الحرب الباردة: الأهداف، الآليات، التحديات، أطروحة نيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، فاس، السنة الجامعية 2008-2009، ص 106.

[2]- سعيد الصديقي، صنع السياسة الخارجية المغربية، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الاول، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، وجدة، السنة الجامعية 2001-2002، ص 9

إذ على غرار الدساتير السابقة للمملكة، يحدد الدستور الجديد صراحة سلطات الملك في مجال العلاقات الدولية، مكرسا دوره المحوري في هذا المجال، ومدعما حضوره الاستراتيجي في مختلف المجالات التي تهم القضايا الحيوية والمصيرية للدولة، بما في ذلك، تحديد خياراتها الأساسية جاعلا منه الفاعل الاستراتيجي في السياسة الخارجية مبادرة وتفعيلا باعتباره أمير للمؤمنين طبقا للفصل 41 من دستور 2011، وهو بهذه الصفة لا يخضع لأية مراقبة سياسية أو وقائية ويمارس نفس الدور الذي كان يمارسه السلطان تاريخيا في النظام السياسي المغربي.

إلى جانب تدخلات الملكية في حقل السياسة الخارجية المغربية (الفرع الأول) تلعب الحكومة والبرلمان دورا بارزا في السياسة الخارجية (الفرع الثاني).

الفرع الأول: تجليات محورية الدور الملكي في السياسة الخارجية

بحكم مركزية دور الملك في النظام السياسي المغربي، فإنه هو الذي يتولى ويشرف على رسم الخطوط الكبرى للسياسة في البلاد، ذلك أن الأداء السياسي للملك محمد السادس تميز بالوقوف شخصيا على العديد من الأنشطة المرتبطة مباشرة بقضايا الشعب، مما جعل الاهتمام يتجه نحو القضايا الداخلية لخدمة أهداف وخيارات السياسة الخارجية التي يعد لها الاهتمام بالقضايا العربية وعلى رأسها قضية الصحراء المغربية[1].

وعليه، فإن الشؤون الخارجية للمملكة المغربية تنبع أساسا من المجال المحفوظ لشخص الملك، لما يتمتع به هذا الأخير من سلطات واسعة واختصاصات شاملة وسامية تجعل منه السيد في تسيير الشؤون الخارجية، إذ أن النظرية المسماة بالمجال المحفوظ[2]، هي نوع من القانون غير المكتوب الذي يقوم بموجبه الملك أو رئيس الدولة بمعالجة الملفات الكبرى للسياسة الخارجية بصفة شخصية، بحيث لا يقصد بالمجال المحفوظ لرئيس الدولة مجموع

[1]- سعيد الصديقي، مرجع سابق، ص 105.
[2]- قد استعمل مفهوم المجال المحفوظ لأول مرة في فرنسا مع قيام الجمهورية الخامسة.

السلطات التي يمارسها لوحده، بل إن القصد هو النفوذ الذي يمارسه على بعض القطاعات بعينها في السياسة الخارجية[1].

إذا كانت المكانة الدستورية للملك تبرز مدى فاعليته في صياغة السياسة الخارجية المغربية، فإن الممارسة الملكية زكت تلك الخصوصية عبر تفعيل نظرية المجال المحفوظ للملك، إذ يمكن استجلاء محورية الدور الملكي عبر ثلاث تجليات أساسية[2]:

- التدخل المباشر في الاجتماعات واللقاءات الدولية، بما يسمح له بإجراء مباحثات مع أهم رؤساء الدول والحكومات في العالم وهذا أساس "دبلوماسية ملكية" معتمدة على العلاقات الشخصية، ففي هذا السياق تبرز العلاقات المميزة التي ظلت تربط الرؤساء الفرنسيين بملوك المغرب، كما هو الأمر بالنسبة لعلاقة الراحل "الحسن الثاني" و"فاليري جيسكار ديستان" "وجاك شيراك" وهذا الأخير بالملك محمد السادس.

- إصدار قرارات ملكية يعين من خلالها مسؤولين في الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الخارجية، وكذا السفراء بالدول الأجنبية، إذ بتوزيع هذه المراكز الرئيسية وبالحفاظ على تلك الاتصالات بوثيرة غير منقطعة يكون الملك موجها أساسيا للفعل الخارجي.

- يقوم الملك أيضا بتنفيذ أجندة سياسته الخارجية بشكل مباشر عن طريق المستشارين الملكيين أو وزراء أو ممثلي الأحزاب السياسية، حيث يعمد الملك إلى إيفاء مبعوثين خاصين له لمعالجة بعض القضايا الحساسة.

ويقوم الملك أثناء الحياة الدستورية العادية منذ أول دستور للمملكة بالعديد من التدخلات في مجال العلاقات الدولية، وعليه سنحاول الوقوف على مدى تقلصه أو تدعيمه في ظل الدستور الأخير الذي عرفته المملكة المغربية، وذلك من خلال الوقوف على كيفية تعيين واعتماد السفراء من طرف الملك (أولا)، وبعد ذلك سنتطرق إلى دور الملك في عقد الاتفاقيات والمواثيق الدولية (ثانيا).

---

[1]- ماء العينين الطالب بويا، سياسة المغرب الخارجية في الوضع الدولي ما بعد الحرب الباردة: الأهداف، الآليات، التحديات، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، فاس، السنة الجامعية 2008-2009، ص 19.

[2]- محمود العلاوي، العلاقات الفرنسية - المغربية: الحصيلة والأفاق، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، السنة الجامعية 2009-2010، ص.ص 62.63.

أولا - تعيين واعتماد السفراء

لقد نص الدستور المغربي لسنة 2011 على أنه: "يعتمد الملك السفراء لدى الدول الأجنبية والمنظمات الدولية"[1]، تعد هذه الفقرة مثالا صريحا على تبوء الملك مكانة متميزة في صنع وتنفيذ السياسة الخارجية، فهو الذي يعتمد السفراء لدى الدول والمنظمات الدولية، وهو الذي يتسلم أوراق السفراء الأجانب وممثلي المنظمات الدولية[2].

بالرغم من أن منطوق الفصل 49 من دستور 2011 ينص على أن المجلس الوزاري يتداول في التعيين باقتراح وبمبادرة من الوزير المعني في الوظائف المدنية - التي تندرج في وظيفة السفير - إلا أن ترأس الملك للمجلس الوزاري يعني استئثاره بتحديد الاختيارات الاستراتيجية، وله يعود القرار النهائي في تدبير قضايا السياسة الخارجية التي تكون محل مداولة في المجلس الوزاري، كما أن مصطلح يتداول الوارد في الفصل 49 "المجلس الوزاري يتداول.."، يفيد تبادل الآراء حول أمر محدد وهو مصطلح له صفة تشاورية - هي استشارة لا تفترض التعبير عن رأي مخالف لذلك الذي يعبر عنه الملك - وربما اقتراحية ولكن ليس له صفة تقريرية[3].

ثانيا: عقد المعاهدات

تعد المعاهدات[4]، المصدر المباشر الأول لإنشاء القواعد القانونية[5]، ونظرا لأهمية المعاهدات الدولية[6]، فإن الاتجاه الحالي للدساتير قد نظم بصورة أكثر دقة واتساعا لعلاقة الدولة بالقانون الدولي، حيث أصبح الدستور يعترف بنفسه بأهمية القانون الدولي ويكرس أحكامه أكثر فأكثر[7].

---

[1]- الفقرة الأولى من الفصل 55 من الظهير الشريف رقم 91- 11 - 1

[2]- نوال بهدين، القانون الدولي العام: التعريف – المصادر - الأشخاص، 2020، ص 85.

[3]- نفس المرجع والصفحة.

[4]- هناك عدة مصطلحات تدل على المعاهدات مثل عهد pacte، تصريح déclaration، اتفاق Accord، اتفاقية convention، ونظام statut..

[5]- dominique carreau, droit international, pedoux, 1991, p 24.

[6]- تعرف اتفاقية فيينا لعام 1969 "قانون المعاهدات" في المادة الثانية منها، الاتفاقية الدولية بأنها "ذلك الاتفاق الدولي المعقود بين الدول في صيغة مكتوبة والذي ينظمه القانون الدولي، سواء تضمنته وثيقة واحدة أو وثيقتان متصلتان أو أكثر ومهما كانت تسميته".

[7]- محمد المكليف، مستجدات المعاهدات الدولية في دستور 2011 وإشكالات التطبيق، سلسلة الأعداد الخاصة، تحت عنوان "دستور 2011 بالمغرب: مقاربات متعددة"، العدد الخامس 2012، ص 175.

في هذا الصدد تجد المشرع قد أعطى مكانة مهمة للقانون الدولي في الوثيقة الدستورية الجديدة مقارنة مع دستور 1996 على المستوى الكمي والنوعي، فمن الناحية الكمية يسجل زيادة في عدد الفصول التي تشير إلى القانون الدولي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، انطلاقا من التصدير كجزء لا يتجزأ من الدستور[1]، الذي يؤكد مكانة القانون الدولي الذي أخذت به جل الدساتير في إطار ما أصبح يسمى لدى بعض الفقهاء بتدويل الدساتير الوطنية ولئن كان تصدير الدستور المغربي الجديد ركز على القانون الدولي في علاقة بتوجهات الدبلوماسية المغربية، فإن فصول أخرى (19-55-49) بإحالة من الفصل 92)، رسخت هذا التصور المنعكس من الناحية النوعية على توسيع مجال المعاهدات الدولية بإضافة نوع جديد من الاتفاقيات[2].

في هذا الإطار يأتي الملك على هرم السلطة الدبلوماسية بالمغرب، حيث يمارس صلاحية مهمة في مجال المعاهدات الدولية كالتوقيع والتصديق عليها، وإذا كان هذا الاختصاص الأخير يبقى من المجالات المحفوظة له، فإن إجراء التوقيع يمكن تفويضه من الناحية العملية لرئيس الوزراء أو وزير الخارجية أو لأي وزير آخر بمقتضى وثيقة التفويض الكامل، ورغم أن الملك في ظل الدساتير السابقة يتمتع بصلاحيات واسعة في هذا المجال، فإن دستور 2011 وسع من صلاحيات البرلمان في مجال المعاهدات الدولية، حيث أصبح بإمكانه الموافقة على العديد من المعاهدات قبل المصادقة، ويتعلق الأمر بكل من معاهدة السلم، معاهدة الاتحاد، المعاهدات التجارية، المعاهدات التي تستلزم اتخاذ تدابير تشريعية والمعاهدات المرتبطة بحقوق المواطنات والمواطنين العامة والخاصة[3].

كما يبرز في هذا السياق، الدور الكبير الذي لعبه بعض مستشاري الملك في شرح وتنفيذ التوجهات الملكية، من بينهم، الراحل "رضى أكديرة" الذي لعب إلى جانب الملك الحسن الثاني دورا مهما في قضية الصحراء، إضافة إلى الأستاذ عبد الهادي بوطالب وغيرهما[4].

---

[1]- أنظر تصدير دستور 2011، الصادر بمقتضى الظهير الشريف رقم 91- 11 - 1، مرجع سابق.

[2]- محمد المكليف، مرجع سابق، ص 1976.

[3]- محمد المكليف، مرجع سابق، ص 177.

[4]- محمود العلاوي، مرجع سابق، ص 63.

نافلة القول، أن المكانة الدستورية للملك أعطته حيزا هاما في صياغة القرار الخارجي للمغرب، حتى بات هذا الأخير في مجمله مجالا محفوظا له[1].

وقد تجسد وبشكل ملموس وواضح دور الملك محمد السادس في السياسة الخارجية تجاه أمريكا اللاتينية منذ اعتلائه العرش عبر تأكيده على ضرورة تحسين وتطوير الأداء الدبلوماسي المغربي، ودعوته المتكررة إلى ضرورة تبني دبلوماسية جديدة وفعالة، قادرة على تحقيق المنجزات والمكتسبات الكبرى في الدفاع عن القضايا الكبرى والإستراتيجية للأمة والدولة المغربية.

كان ذلك إيذانا بتحول جذري في السياسة الدبلوماسية والسياسة الخارجية للمغرب تجاه دول أمريكا اللاتينية، وقد أسفرت مبادرات الملك على تحقيق مكتسبات رائعة في العلاقة مع دول تلك المنطقة، تمثلت أساسا في تطوير وترسيخ التعاون الاقتصادي والتجاري وتعزيز التضامن الإنساني مع كثير من بلدان أمريكا اللاتينية، ويبدو ذلك واضحا من خلال المواقف الجديدة لدول المنطقة تجاه القضايا العادلة للمملكة وسحب العديد من تلك البلدان لاعترافها بالجمهورية الوهمية.

ومن الثابت في السياسة الخارجية للمغرب، أن الملك هو غالبا من يأخذ بنفسه المبادرة فيما يخص العمل الدبلوماسي والعلاقات السياسية مع بعض الدول أو يقدم توجيهاته السامية للمسؤولين السياسيين والدبلوماسيين في الدولة للقيام بزيارات إلى الدول وتوجيه المساعدات أو غيرها من المبادرات الهادفة إلى تعزيز التعاون الدولي وتطوير العلاقات الدبلوماسية.

من هذا المنطلق، فقد أصبح العمل الدبلوماسي المغربي يحتل حيزا هاما في عهد الملك محمد السادس تجاه دول أمريكا اللاتينية، حيث تتسم دبلوماسيته بالواقعية المنفتحة والتضامن مع القضايا العادلة مع الأخذ بعين الاعتبار المصالح العليا للمغرب، المتمثلة أساسا في قضية الوحدة الترابية والتعاون في المجال الاقتصادي والسياسي والثقافي والتضامن الإنساني.

[1]- محمود العلاوي، مرجع سابق، ص 63.

تبعا لذلك، قام الملك محمد السادس سنة 2004 بزيارة تاريخية إلى مجموعة من دول أمريكا اللاتينية، وهي الزيارة التي أسست لمرحلة جديدة من العلاقات السياسية والشركات الاقتصادية مع دول المنطقة، حيث أثمرت هذه الزيارة عن تطور في العلاقات مع البلدان السالفة الذكر.

الفرع الثاني: دور الحكومة والبرلمان في السياسة الخارجية المغربية

يقوم البرلمان والحكومة في النظام السياسي المغربي بدور بارز في صناعة السياسة وتنفيذها بما يخدم المصالح العليا للدولة، لذلك سيتم تسليط الضوء على دور الحكومة أولا، وبعد ذلك لدور الدبلوماسية البرلمانية في السياسة الخارجية المغربية ثانيا.

أولا- دور الحكومة في السياسة الخارجية

يقصد بالبرنامج الحكومي السياسة التي تعتزم الحكومة تطبيقها في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والدبلوماسية، داخل فترة انتدابها، وإن كان دورها محدود في تصور هذه السياسة، فإن الحكومة لها دور هام في إعداد هذه السياسة، وقد ألزم الدستور رئيس الحكومة، بأن يعرض على البرلمان البرنامج الذي تعتزم الحكومة تطبيقه في السنة القادمة[1].

فإذا كان الدستور قد أسند مهمة تحديد السياسة العامة للحكومة إلى رئيسها، فإنها قد جعلته - أي رئيس الحكومة - يباشر هذه المهمة تحت إشراف ومراقبة رئيس الدولة، الأمر الذي يجعل رئيس الحكومة في إطار تحديد السياسة العامة للحكومة، ملزما بمراعاة التوجيهات العامة لرئيس الدولة، وذلك في انسجام أيضا مع السياسة الخارجية للأمة، والسياسة الدفاعية التي يعود أمر تحديدها إلى رئيس الدولة.

وتعتبر الحكومة الطرف الثاني في الجهاز التنفيذي، بالرغم من أنها لا تعتبر المحور الرئيسي في هذه السلطة، ولا تتمتع باستقلال عن رئيس الدولة، إلا أنها تتمتع بصلاحيات

[1]- محمد بوبوش، قضايا السياسة الخارجية المغربية من خلال البرنامج الحكومي https://www.hespress.com تاريخ الاطلاع 6 يوليوز 2020.

مهمة باعتبارها تشكل مع رئيس السلطة التنفيذية، ويزداد ارتباط وتبعية الحكومة لرئيس الدولة في الدول التي أقرت انتخاب رئيس الدولة فيها عن طريق الاقتراع العام المباشر.

وتتألف الحكومة من رئيس الحكومة والوزراء، حيث تعتبر مسؤولة بمجرد تشكيلها أمام رئيس الدولة والبرلمان وهي تتوفر على إمكانات هامة لممارسة اختصاصاتها وتحقيق مسؤولياتها، ذلك أن رئيس الحكومة يتحمل المسؤولية الأولى في إدارة هذا العمل وتدبيره بالشكل الذي يخدم الاختيارات الأساسية والأهداف الكبرى التي يحددها رئيس الدولة.

فإذا كان المغرب قد عرف منذ استقلاله إلى اليوم تشكيل أكثر من ستة وعشرين حكومة، فإن عدد البرامج الحكومية التي تم تقديمها خلال كل هذه الفترة لم يتجاوز النصف، أي ثلاثة عشر برنامجا فحسب، ويرى البعض أن السبب في هذا النوع من انعدام التوازن كون: "نصف الحكومات المغربية تم تعيينها في فترة غياب البرلمان الذي من المفروض أن تقدم أمامه الحكومة برنامجها الذي تعتزم تطبيقه طبقا للفصل 88 من الدستور".

ونشير في هذا الإطار إلى محاور السياسة الخارجية الواردة في البرنامج الحكومي، فخلال تقديمه يوم الخميس 19 يناير 2012 أمام البرلمان بغرفتيه، أكد رئيس الحكومة أن الحفاظ على الهوية المغربية المميزة ومتعددة المكونات والمتنوعة الروافد وضمان إشعاعها يتطلب الارتكاز على سياسة مندمجة للنهوض بها وتعزيز مكانتها ودورها في ضمان الوحدة وصيانة التنوع وترسيخ القيم الوطنية وتقوية الانتماء للوطن والاعتزاز بتاريخه وحضارته وثقافته ومرجعيته والإسهام في تنميته الاقتصادية والاجتماعية، وذلك وفق ما نص عليه دستور البلاد وهو الشيء الذي أكده البرنامج الحالي 2016-2021[1].

وتجدر الإشارة إلى أن تجربة التناوب اعتبرت استثناء بفعل تعيين الأستاذ عبد الرحمن اليوسفي الكاتب الأول للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية كوزير أول، إذ لاحظ المتتبعون نوعا من التحرر للوزير السالف الذكر من بعض القيود في مجال السياسة الخارجية، الأمر الذي تشهد عليه الزيارات المتعددة التي قام بها إلى الأقطار اللاتينو أمريكية والإفريقية والأسيوية والأوربية، لإقناع هذه الدول بتغيير مواقفها السلبية من قضية الصحراء

[1]- البرنامج الحكومي للولاية التشريعية 2016 - 2021.

المغربية، فساهم ذلك في تحسين صورة المغرب في الخارج، إضافة إلى أنه فتح أفاق للدبلوماسية الاقتصادية.

على العموم، فإن مشاركة الوزير الأول في رسم السياسة الخارجية كانت في السابق محدودة، وكانت رهينة بشخصية رئيس الحكومة وبرغبة الملك وأيضا بالظرفية السياسية والاقتصادية الداخلية والدولية.

وفي التصريح الحكومي الذي قدمه الوزير الأول السابق أمام البرلمان بمناسبة تشكيل حكومته سنة 1998، تعرض الوزير الأول الجديد لمختلف القضايا الدولية التي تشغل اهتمام المسؤولين المغاربة، حيث قسم التصريح في ما يتعلق بالشؤون الخارجية إلى قسمين، فقد خصص القسم الأول للحديث عن القضية الوطنية، بينما أشار في القسم الثاني إلى القضايا الدولية، وهي مناسبة كذلك للوزير الأول لتوضيح السلوك الحكومي الخارجي أمام البرلمان، وذلك من خلال الأجوبة عن أسئلة البرلمانيين، إذ على الرغم من محدودية أهميتها، فإنها تظل فرصة هامة أمام الوزير الأول ليوضح بشكل غير مباشر للرأي العام الوطني والدولي، موقف المغرب من بعض القضايا الخارجية.

غير أنه يلاحظ أن اختصاصات رئيس الحكومة في مجال السياسة الخارجية قد تقوت بفعل تقلص صلاحيات الملك التنفيذية، خصوصا في مجال السياسة الخارجية، فالفصل 48 من الدستور الحالي[1]، ينص على أن الملك يرأس المجلس الوزاري الذي يتداول في السياسة العامة للدولة ومنها قطاع الشؤون الخارجية، كما ينعقد المجلس الوزاري بمبادرة من الملك، أو بطلب من رئيس الحكومة، وللملك أن يفوض لرئيس الحكومة، بناءا على جدول أعمال محدد رئاسة اجتماعات المجلس الأعلى للأمن باعتباره هيئة للتشاور بشأن استراتيجيات الأمن الداخلي والخارجي للبلاد[2].

كما منح الدستور لرئيس الحكومة الحق في أن يحيل إلى المحكمة الدستورية التزاما دوليا (اتفاقيات/ معاهدات) سواء تلك التي يوقعها الملك أو يصادق عليها البرلمان[3].

---

[1]- الفصل 48 من الدستور المغربي لسنة 2011.
[2]- الفصل 54 من الدستور المغربي لسنة 2011.
[3]- الفصل 55 من الدستور المغربي لسنة 2011.

وقد تناول البرنامج الحكومي الذي قدمه رئيس الحكومة أمام البرلمان قضايا السياسة الخارجية التي تهم البلاد، ومنها قضية الصحراء المغربية التي تحتل مصلحة وطنية عليا ولها الأولوية على كل القضايا الأخرى، خاصة وأن الجمهورية الوهمية كانت تنشط وبشكل كثيف في مجموعة من الدول بأمريكا اللاتينية، مما استوجب التوجه إلى هذه المنطقة للتعريف بقضية الوحدة الترابية عبر تطوير الأداء الدبلوماسي المغربي تجاه المنطقة وتفعيل الدبلوماسية الاقتصادية.

على غرار ذلك، يعمل المغرب على تطوير علاقاته السياسية والاقتصادية مع دول أمريكا اللاتينية، حيث تعمل المملكة المغربية عبر مكونات دبلوماسيتها على إثراء علاقات التعاون التي تجمعهما بالدول الأمريكولاتينية وتمتينها بغية جعلها خيارا استراتيجيا يتماشى مع انفتاحها على مجموعة من الأقطار الأخرى، إذ تراعي المملكة عددا من المبادئ التي تشكل مرجعية لسياستها الخارجية، نذكر من بينها: احترام مبادئ وقواعد القانون الدولي والوحدة الترابية لجميع الدول، ويرتكز هذا الخيار الاستراتيجي على محددات موضوعية تنبني على روابط تاريخية تجمع المغرب ببعض الدول الأمريكو لاتينية، إضافة إلى عوامل أخرى تتمثل في جاذبية هذه الدول الاقتصادية والتكنولوجية وأسواقها الواعدة ومؤهلاتها التي ساهمت في تبوئها مكانة وازنة في العلاقات الدولية في عصر العولمة وبناء التكتلات الجهوية.

بالموازاة مع ذلك، فإن المجهودات التي يقوم بها المغرب، من خلال تحسين جودة مجاله الترابي، وموقعه الجغرافي كنقطة وصل بين إفريقيا وأوربا، وإبرامه لاتفاقية الشراكة والتبادل الحر مع عدد من الدول والمقاربة التي ينهجها في تدبير مجموعة من القضايا الداخلية والخارجية، وفي إطار التطبيق العملي لالتزاماته الدولية، تجعله يستأثر باهتمام متزايد من لدن الدول الامريكولاتينية، فقد تميزت السياسة الخارجية المغربية بكونها تتحرك في إطار جغرافي محدود تمثل في علاقته مع الدول الأوربية ودول الشرق العربي في حدوده القصوى، فهذا الارتكاز الجغرافي لم يعد كافيا لتحقيق المصالح الحيوية للدولة، بل أضحت الدبلوماسية المغربية اليوم معنية بتكييف سياستها وسلم أولوياتها بشكل مستمر.

ويتوافق مع التحولات التي تحتمها المتغيرات السياسية والاقتصادية في العالم وأيضا توسيع دائرة جغرافية المصالح، اعتمادا على علاقات إقليمية متنوعة وشراكة مع البلدان المختلفة في أنحاء القارات الخمس، وذلك استنادا إلى دبلوماسية ذكية تقوم أساسا بالتركيز على الجيوب المنسية من العالم أو المناطق غير التقليدية المهمة التي بحاجة لتواصل وتفعيل قوي، وهو ما يضر وينعكس سلبا على تحقيق مردودية على مستوى العمل الدبلوماسي لاسيما إذا ما حسبناها بمنطق الربح والخسارة.

إن توسيع نطاق تأثير الدبلوماسية على قاعدة أكبر بدلا من تركيزها على بقع جغرافية محدودة، تشكل تجربة مهمة وبحاجة كي تستثمر وتطور بفعالية، كما أنها تضمن أصوات وأصدقاء سواء في السلم أو أثناء الأزمات.

وتعمل الحكومة على تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية بدول أمريكا اللاتينية، حيث أن الصراع اليوم على مستوى النظام الدولي وحتى على مستوى النظم الإقليمية، لم يعد من أجل تحقيق القوة بالمعنى التقليدي، لكن صار حول موضوعات اقتصادية بالدرجة الأولى، وهذا بدون شك أرغم الحكومات على دفع السياسة الخارجية والأداة الدبلوماسية على تكريس التعاون الاقتصادي والتقني والثقافي في إطار دبلوماسية معاصرة بدل الاهتمام فقط بالقضايا الإيديولوجية أو الجيواستراتيجية.

إن رسم تصور جديد للدبلوماسية الاقتصادية المغربية وتوفير الوسائل الهادفة إلى تفعيلها وإدخال فاعلين جدد عليها، هو أمر يستلزم إعادة صياغة التوجهات العامة للسياسة الخارجية وإعادة النظر في هياكلها على ضوء التحولات العميقة التي يشهدها عالم اليوم، حيث أن نكوص دور التقاطبات الإيديولوجية والسياسية فتح المجال لأولوية المصالح الاقتصادية تماشيا مع المتغيرات والتوجهات الجديدة، وقد أضحى الفعل الاقتصادي يحتل مركزا مهما في العمل الدبلوماسي المغربي، لما يمكن أن يحققه لدولته من مصالح اقتصادية عبر نهج دبلوماسية براغماتية تتمثل في جلب الاستثمارات والبحث عن الأسواق من أجل تصريف المنتجات.

وتعمل الحكومة المغربية على سبق الأحداث ومواكبة التطورات، حيث تكون فاعلة وشريكة في الفعل الدبلوماسي، رغم أن الملف المهم والأهم الذي تشتغل عليه على مستوى دول أمريكا اللاتينية هو قضية الصحراء[1].

ثانيا : أهمية الدبلوماسية البرلمانية

لقد أصبح دور المؤسسات التشريعية عبر العالم يزداد أهميته ليس فقط في المجال التشريعي، بل أيضا في مجال ممارسة الدبلوماسية والحرص على دعم السياسة الخارجية، والمغرب بدوره كسائر الدول الأخرى أصبح يولي أهمية للدور المتزايد للدبلوماسية البرلمانية من خلال إقامة علاقات مع عدد من البرلمانات، وفي هذا الصدد يمكن التطرق إلى أداة الدبلوماسية البرلمانية في علاقات المغرب مع دول أمريكا اللاتينية، حيث شهدت العلاقات الخارجية للبرلمان المغربي توسعا خلال السنوات الأخيرة، إذ كانت الدبلوماسية الرسمية للمغرب بشكلها التقليدي في حاجة إلى تعزيز تحركها على المستوى الدولي من أجل دعم قضية الوحدة الترابية وتنشيط الأداء الدبلوماسي المغربي بصفة عامة[2].

ولقد بدأت الدبلوماسية البرلمانية المغربية في أمريكا اللاتينية منذ 1985، حيث بدأت الوفود البرلمانية المغربية تتوجه إلى الشيلي، كولومبيا، المكسيك، الأرجنتين، البارغواي، فنزويلا، وتوجهت إلى مجموعة من دول أمريكا اللاتينية كالإكوادور ونيكاراغوا، والسالفادور؛ وفي المقابل زارت برلمانات دول من أمريكا اللاتينية المغرب، وهكذا توالت الزيارات واستمرت بين برلمانات دول أمريكا اللاتينية والمغرب، كما زار برلمان المغرب عدة دول من منطقة أمريكا اللاتينية

ونشير في هذا الصدد إلى بعض الاتفاقيات التي أبرمها مجلس المستشارين المغربي مع بعض دول أمريكا اللاتينية[3].

[1]- البرنامج الحكومي للولاية التشريعية 2016 - 2021.
[2]- محسن منجيد، علاقة المغرب مع دول أمريكا اللاتينية، دار أبي رقراق للطبع والنشر، الرباط، 2012، ص 63 - 64.
[3]- حصيلة مجلس المستشارين خلال السنة التشريعية 2016 - 2017، الدبلوماسية البرلمانية، ص 44.

برلمانات أمريكا الوسطى والكاريبي	نوع الاتفاقية
برلمان المكسيك	اتفاقية التعاون الثنائي
برلمان الدومينيكان	اتفاقية التعاون الثنائي
برلمان نيكاراغوا	اتفاقية التعاون الثنائي
الجمعية التشريعية لمجموعة السلفادور	مذكرة التفاهم
برلمان الهندوراس	اتفاقية التعاون الثنائي.

الجدول (1): الاتفاقيات التي أبرمها مجلس المستشارين مع دول أمريكا اللاتينية

وقد تجسد الحضور المغربي المنظمات البرلمانية الجهوية في المنطقة من خلال الحيوية الدائمة باتجاه تطوير علاقات التعاون مع ممثلي شعوب دول أمريكا اللاتينية، حيث عرفت خلال السنوات الأخيرة دينامية على مستوى تبادل الزيارات بين ممثلي مجلس النواب وممثلي أهم منظمتين برلمانيتين في المنطقة؛ وأصبح المغرب منذ سنة 1996 يتمتع بصفة عضو ملاحظ في برلمان مجموعة الأندين من أجل تنشيط العلاقات بين كلا الجانبين، كما انطلقت دينامية التقارب البرلمانية مع دول أمريكا الوسطى خلال سنة 2013 بزيارة وفد برلماني مكسيكي من مجلس النواب للمكسيك وغواتيمالا وكوستاريكا، وذلك من أجل إعطاء بعد جديد للعلاقات البرلمانية المتعددة الأطراف.

وبدعوة من البرلمان المغربي قام رئيس برلمان أمريكا الوسطى خلال سنة 2015 بزيارتين للمغرب كانت الأولى في شهر يونيو، حيث تم توقيع بالأحرف الأولى على اتفاقية حصول المغرب على صفة عضو ملاحظ دائم لدى برلمان أمريكا الوسطى، وكانت الزيارة الثانية في أكتوبر من أجل استكمال إجراءات التوقيع على هذه الاتفاقية، ويضم هذا التجمع البرلماني الجهوي منذ انطلاق أشغال سنة 1991 ممثلين من غواتيمالا والسلفادور والهندوراس ونيكاراغوا وجمهورية الدومينيكان وبانما، كما يشكل هذا الفضاء الجديد أمام المغرب فرصة لتبادل التجارب والخبرات والتواصل بشكل دائم مع نظرائهم من دول المنطقة حول مختلف القضايا.

وفي أكتوبر 2014، استضاف البرلمان المغربي وفدا من رؤساء برلمانات الدول الأعضاء في منتدى المؤسسات التشريعية لأمريكا الوسطى والكاريبي المعروف بالاختصار (الفيوريل)، وتم خلال هذه الزيارة التوقيع على اتفاقية انضمام المغرب كعضو ملاحظ لدى هذا المنتدى من طرف رئيس مجلس النواب ومجلس المستشارين من جهة، ورئيس الجمعية التشريعية بكوستاريكا من جهة أخرى بصفته رئيسا لهذا المنتدى، وبعد حصول المغرب على صفة العضو الملاحظ في كل التجمعين البرلمانيين الجهويين، قامت مجموعة من الوفود البرلمانية المغربية بزيارات عمل متواصلة ببرلمانات تلك المنطقة[1].

وقد حملت سنة 2016 فرصة أخرى للدبلوماسية البرلمانية المغربية للتحرك بشكل أكثر فعالية في منطقة دول الأنديز التي تضم البيرو والشيلي وكولمبيا والإكوادور وبوليفيا، حيث زار الرباط رئيس برلمان مجموعة الأنديز رفقة وفد برلماني في ماي 2016 وقع خلالها رئيس مجلس النواب المغربي ورئيس برلمان هذه المؤسسة التشريعية الجهوية على اتفاقية التعاون والصداقة، وقد ساهم البرلمان المغربي في علاقات دبلوماسية مع برلمان أمريكا اللاتينية الذي قام رئيسه إلياس كاستيلو بزيارة إلى المغرب التقى حينها عددا من المسؤولين المغاربة؛

وفي يناير 2018 اعتمد مجلس النواب الشيلي بأغلبية ساحقة قرارا يدعم المبادرة المغربية للحكم الذاتي بالصحراء، في خطوة اعتبرت بمثابة انتصار جديد لمغربية الصحراء بأمريكا الجنوبية، كما أعلنت حكومة السلفادور الجديدة إعادة النظر في علاقاتها مع جبهة البوليساريو مباشرة بعد صعود رئيس جديد لها من أصول فلسطينية، وعموما فقد كان للبرلمان المغربي بغرفتيه دور مهم في الدبلوماسية البرلمانية مع دول أمريكا اللاتينية وساهم بشكل كبير في دعم الانفتاح على هذه المنطقة[2].

إن بروز مفهوم الدبلوماسية البرلمانية يؤكد تطور دور البرلمانات في النظم الديمقراطية الحديثة الذي لا يقتصر فقط على أداء الوظائف الكلاسيكية المتمثلة في التشريع

[1]- التقرير الاستراتيجي المغربي 2014 - 2018)، مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية، السنة 2011، ص 305 - 306.

[2]- محسن منجيد، علاقة المغرب مع دول امريكا اللاتينية، دار أبي رقراق للطبع والنشر، الرباط، السنة 2012، مرجع سابق، ص 63.

ومراقبة العمل الحكومي، بل يسعى إلى إعمال وسائل الدبلوماسية الموازية من لدن البرلمانيين في تطوير وتعزيز العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف بين الدول والانكباب الدبلوماسي على حل قضايا دولية راهنة ترتبط بالمجال السياسي، وكذا بقضايا حقوق الإنسان والبيئة والتنمية المستدامة.

ولعل أهمية الدبلوماسية البرلمانية تكمن أولا في إعطاء فاعلية أكثر للبرلمان في السياسة الخارجية، ثم تبرز - ثانيا - في كونها مكملة للدبلوماسية الرسمية لاسيما في ظل بيئة دولية معولمة على كافة الأصعدة، الأمر الذي أفرز تعدد المتدخلين في المجتمع الدولي بفعل تنامي المظاهر الشعبية والديمقراطية للدبلوماسية الجديدة ما أدى إلى اتساع رقعة الفاعلين في الدبلوماسية بفعل انخراط أعضاء جدد: برلمانات، أحزاب، جمعيات، منظمات غير حكومية، وهو ما ساهم في تشكيل بيئة دولية جديدة يصعب على الدبلوماسية الرسمية التحكم فيها لوحدها[1].

فقد بات مفهوم الدبلوماسية البرلمانية أحد التعبيرات الواضحة التي يتم خلالها تأكيد وجود موقع للمؤسسات التشريعية في مجال السياسة الخارجية، لاسيما وأنها تعطي للسلوك الدبلوماسي ثقلا واضحا بالنظر لإقناع المخاطب بأن الموقف التفاوضي للدولة ليس وليد نظرة أحادية أو مغلقة للقيادة، بل يعطيه الإقتناع الكامل بأنه معبر عن طموح شعب بأكمله تمثله السلطة التشريعية.

فالدبلوماسية البرلمانية هي نمط خاص للدبلوماسية الجماعية المفتوحة تتخذ من المنظمات الدولية والإقليمية مسرحا لها، وهي تعكس الاتجاه الذي يؤكد أن ديمقراطية الحياة الداخلية للأمم تبني امتدادها على ديمقراطية العلاقات بين هذه الأمم، لذلك فهي تشغل حيزا هاما في مجال العلاقات الدولية، إذ يعتبرها البعض دبلوماسية مكملة ومرافقة للنشاط الدبلوماسي الحكومي، بالتالي ينتظر منها أداء دور دولي فعال في معالجة القضايا الدولية واحتواء الأزمات.

[1]- إبراهيم كومغار، نحو تفعيل مهام الدبلوماسية الموازية للبرلمان المغربي، أشغال الندوة الدولية المنظمة بالبرلمان بتاريخ 25 نونبر 2013، تحت عنوان: 50 سنة من العمل البرلماني وتطور الممارسة البرلمانية في العالم، منشورات مجلس النواب، السنة التشريعية 2013-2014، الفترة التشريعية 2011-2016، ص 107.

وتتخذ الدبلوماسية البرلمانية شكلين أساسيين، يتمثل الأول في دبلوماسية برلمانية ثنائية وتتجسد في تبادل الزيارات والبعثات الثنائية بين مختلف برلمانات العالم، ومنها دول أمريكا اللاتينية التي لا تقتصر مهمتها على لقاء البرلمانيين، بل تلتقي أيضا مع المسؤولين الحكوميين وأحيانا مع الفاعلين المدنيين، أما النوع الثاني فيأخذ طابع دبلوماسية برلمانية جماعية تمارس على صعيد المنظمات والاتحادات البرلمانية الدولية والجهوية التي تشكل أهم قنوات تفعيل الدبلوماسية البرلمانية كالاتحاد البرلماني الدولي والاتحاد البرلماني العربي واتحاد البرلمانات الإفريقية والبرلمان الأوربي.

إن أهمية الدبلوماسية البرلمانية تجاه دول أمريكا اللاتينية يكمن في دورها التكميلي للعمل الدبلوماسي الرسمي وهو الدور الذي يستهدف دعم مسارات التعاون الدولي والشراكة تحقيقا للأمن والسلم والرفاهية وخدمة للمصالح العليا والقيم العالمية المشتركة، إذ يتيح بالتالي للبرلمانات الوطنية الدفاع عن قضايا بلدانها وشرح مواقف حكوماتها من القضايا المطروحة، وربط التعاون بين البرلمانات الوطنية لحل بعض القضايا الدولية والمساهمة في حل النزاعات الدولية عبر تشكيل لجان للوساطة وتقريب وجهات نظر الأطراف المتصارعة.

من هنا تتأكد الحاجة إلى الاعتماد على آليات أخرى، منها المؤسسات البرلمانية من أجل دعم وتعزيز جسور بناء الثقة في العلاقات الدولية الثنائية والمتعددة الأطراف، الأمر الذي يفيد أن الدبلوماسية البرلمانية تتسم بصفات تؤهلها لممارسة هذا الدور الدبلوماسي التكميلي[1].

وقد شهدت العلاقات الخارجية للبرلمان المغربي توسعا في إطار الدبلوماسية البرلمانية خلال السنوات الأخيرة، إذ كانت الدبلوماسية الرسمية المغربية بشكلها التقليدي في حاجة إلى تعزيز تحركها على المستوى الدولي من أجل دعم قضية الوحدة الترابية وتنشيط العمل الدبلوماسي المغربي بصفة عامة[2].

[1]- إبراهيم كو مغار، مرجع سابق، ص-ص 110-111.
[2]- محسن منجيد، علاقات المغرب مع دول أمريكا اللاتينية، مرجع سابق، ص 61.

المطلب الثاني: الأهمية الإستراتيجية للمغرب بالنسبة لدول أمريكا اللاتينية

بفضل الموقع الجغرافي الاستراتيجي للمغرب، ولكونه بوابة ثلاث قارات كبرى، يطمح المغرب إلى أن يكون صلة وصل بين دول أمريكا اللاتينية وإفريقيا من جهة، والعالم العربي من جهة ثانية، ولا شك أن المغرب قادر على لعب هذا الدور لتمتعه باستقرار سياسي وأمني كبير، ويحظى ببنيات تحتية ملائمة، بما فيها الطرق والمطارات والموانئ الكبرى، مما سيمنحه مكانة متميزة في الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية.

في هذا السياق، أصبحت دول أمريكا اللاتينية اليوم تسعى جاهدة إلى ربط علاقات قوية مع الدول العربية الغنية بموارد الطاقة، وتتوخى النفاذ والوصول إلى القارة الإفريقية التي تعتبر قارة المستقبل بامتياز.

وقد تأكد اليوم أن القارة الإفريقية والعالم العربي يوجدان محل تنافس دولي حاد بين القوى الاقتصادية العالمية الكبرى كالصين واليابان والولايات المتحدة والاتحاد الأوربي، وتسعى دولا صاعدة من أمريكا اللاتينية إلى الاستفادة من الأسواق الكبرى الواعدة في الشرق الأوسط وإفريقيا وتستهدف إيجاد موطئ قدم في هذه المناطق الغنية بالثروات الطبيعية والموارد الطاقية لإدارة عجلة الاقتصاد العالمي.

من هذا المنطلق، ترى دول أمريكا اللاتينية أنه لا يمكن تجاوز المغرب بحكم تاريخه الإفريقي وانفتاحه السياسي، وبحكم علاقاته السياسية والاقتصادية والمالية المتميزة مع الدول العربية والدول الإفريقية.

وعليه سنحاول في هذا المطلب التطرق إلى الأهمية الإستراتيجية للمغرب على مستوى الموقع الجغرافي والاقتصادي (فرع أول) وعلى المستوى التاريخي والثقافي (فرع ثاني).

الفرع الأول: أهمية الموقع الجغرافي والاقتصادي للمغرب

من الواضح أن المملكة المغربية، بموقعها الاستراتيجي المتميز، وبقوتها الاقتصادية وباستقرارها السياسي، يعتبر عضوا نشيطا في قمة إفريقيا - أمريكا اللاتينية، خاصة وأنها أصبحت تحظى بمكانة مهمة في القارة الإفريقية على المستوى السياسي والاقتصادي، حيث يتبوأ المغرب مركز الصدارة والريادة داخل هذا التحالف ما بين القاري المهم بالنظر لكون المغرب المستثمر الثاني في إفريقيا.

ويستطيع المغرب أن يشكل بسهولة بوابة أو منصة ثابتة بين إفريقيا وأمريكا الجنوبية، لمرور الخدمات والسلع وتنقل الأشخاص والاستثمارات والرساميل، خاصة أنه يتوفر على بنيات تحتية صلبة وتشريعات قوية ويد عاملة ماهرة ومؤسسات مؤهلة، بإمكانها لعب دور استراتيجي في تعزيز التعاون والتضامن القاري بين شعوب إفريقيا وأمريكا اللاتينية.

كما يقع المغرب في منطقة إستراتيجية قريبة جغرافيا من أوربا، إضافة إلى عمقه الإفريقي والانتماء إلى الدول العربية، ونشير في هذا الصدد إلى أن معهد الدراسات الإسبانية البرتغالية بالمغرب نظم بتاريخ 15-16-17 أكتوبر 2019 مؤتمر دولي تحت عنوان "الشراكة في العالم العربي وأمريكا اللاتينية والكاريبي: دينامية متجددة.. المغرب جسر التعاون مع أمريكا اللاتينة وبوابة نحو إفريقيا"، بمشاركة خبراء وسفراء وأكاديميين من العالم العربي وأمريكا اللاتينية.

علاوة على ذلك، فالمغرب من القوى التي تنتمي لدول الجنوب، حيث تواجهها نفس التحديات الاقتصادية والسياسية، بما في ذلك المخلفات الناتجة عن الاستعمار والمتمثلة بشكل أساسي في تحديات بناء الدولة الوطنية الموحدة وذات السيادة الكاملة، ثم تحقيق التنمية في بعدها الشمولي وبشكل خاص التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي يجعل المغرب بصفته من دول الجنوب الرهان على التعاون جنوب - جنوب.

وتعتبر قمة الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية، بمثابة تقدم كبير في العلاقات ما بين الإقليمية، فهي تهدف إلى تعزيز وتنمية التعاون بين القارتين في القضايا الكبرى ذات الاهتمام المشترك، وكان اختيار مدينة مراكش لانطلاق المشاورات الأولى حول إحداث

هذه البنية المهمة للتعاون العربي الأمريكو لاتيني نتيجة الدور الرائد الذي لعبه المغرب في التقريب بين وجهات النظر والمواقف والقضايا التي تهم المنطقتين[1].

وأمام المؤهلات التي يتميز بها المغرب جعله الدولة العربية والإفريقية الأكثر جاذبية للاستثمار نظرا لموقعه الجغرافي المتميز بقربه من أوربا وعلى واجهتين بحريتين المحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط وامتلاكه لثروة سمكية هائلة وثروات طبيعية منها الفوسفاط والرصاص واليورانيوم والنحاس والزنك والحديد وأراضي خصبة صالحة للزراعة، فكل هذه المؤهلات جعلت المغرب محط اهتمام من جانب المستثمرين وتهافت بعض التجمعات الاقتصادية على السوق المغربية كما هو الحال بالنسبة للاتحاد الأوربي وتجمع الميركوسور لدول أمريكا الجنوبية.

ويسعى المغرب لتعزيز التعاون مع هذا التجمع بفضل المؤهلات الاقتصادية والقدرات التكنولوجية، خاصة في مجال الصناعات الميكانيكية والإلكترونية ومصادر الطاقة والمعادن والمنتجات الزراعية، لهذا فإن فرص التعاون بين المغرب ودول أمريكا اللاتينية تزداد أكثر إلحاحا لتكريس التعاون لدول الجنوب-جنوب والتخفيف من التبعية الاقتصادية للمغرب مع دول الاتحاد الأوربي وأمريكا الشمالية بالنسبة لدول أمريكا اللاتينية[2].

إذ بفضل هذا الموقع الجغرافي الفريد للمغرب (لكونه بوابة لثلاث قارات كبرى، ويتمتع باستقرار سياسي وأمني كبير، ويحظى ببنيات تحتية ملائمة)، فإن له مكانة متميزة في الاقتصاد العالمي وفي التجارة الدولية، وقد أصبحت دول أمريكا اللاتينية اليوم تسعى جاهدة إلى ربط علاقات قوية مع الدول العربية الغنية بموارد الطاقة، وتتوخى الوصول إلى القارة الإفريقية التي تعتبر قارة المستقبل بامتياز، وتسعى دولا صاعدة من أمريكا اللاتينية إلى الاستفادة من الأسواق الكبرى الواعدة في الشرق الأوسط وإفريقيا.

في هذا المسعى، ترى هذه الدول من أمريكا اللاتينية أنه لا يمكن تجاوز المغرب بحكم تاريخه الإفريقي وانفتاحه السياسي، وبحكم علاقاته السياسية والاقتصادية والمالية المتميزة

[1]- عادل الطويل، الدبلوماسية الاقتصادية في عهد الملك محمد السادس، مرجع سابق، ص 53.

[2]- يوسف بوريطة، توسيع الاتحاد الاوربي وآثاره على المغرب، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في القانون العام، السنة الجامعية 2005-2006، ص 25.

مع الدول العربية والدول الإفريقية، حيث أصبحت بلدان أمريكا اللاتينية تتوق إلى أن يلعب المغرب دور المنصة الثابتة والصلبة نحو المرور إلى تلك المناطق الغنية[1].

الفرع الثاني: على المستوى التاريخي والثقافي

رغم التباعد الجغرافي بين الوطن العربي وقارة أمريكا اللاتينية، فإن هناك علاقات تاريخية بين الشعوب العربية منها الشعب المغربي، وشعوب هذه القارة تمتد إلى العصور الوسطى، وهناك أيضا ملامح مشتركة تجمع هذه الشعوب في كفاحها ضد الإمبراطوريات الاستعمارية في العصر الحديث وكذلك قضايا مصيرية مشتركة في إطار الانتماء إلى العالم الثالث، ومنافع ومصالح متبادلة أبرزها المتغيرات الدولية[2].

في هذا الصدد، نشير لشهادة المؤرخ البرازيلي الشهير جواكيم ريبايرو التي قال فيها بأن المغرب زار البرازيل قبل البرتغاليين، معتمدا في تأكيد مقولته هذه على رسالة ديان جويس مؤرخ القرن السادس عشر المرفوعة إلى الملك جوان هنريك الذي أمر بإعادة اكتشاف البرازيل مرة أخرى، لأن الملك كان يقدر خبرة الملاحين المغاربة العرب في هذا المجال[3].

وقد أكد المغرب منذ القدم أنه بلد بنى سياسات دولته التاريخية على الانفتاح الخارجي وعدم الانطواء على الذات، فلم يقف عند الاتصال بدول العالم القديم وإنما شارك في استكشاف العالم الجديد، إذ بالإضافة إلى العلاقات التقليدية التي كانت تربطه بالدول الأوربية منذ عهد قديم، حاول المغرب ربط علاقات صداقة وتعاون مع دول أخرى تمثل قارات مختلفة، خاصة بعد مؤتمر مدريد لعام 1880، وتحتم على المغرب إذاك نسج علاقات جديدة مع كيانات سياسية جديدة، لعل في طليعتها دول أمريكا الجنوبية، فكان

[1]- محسن منجيد، علاقة المغرب مع دول أمريكا اللاتينية: الخطوات المرتقبة على المدى القريب والمتوسط من التقرير السياسي لعام 2017، مطبعة قرطبة وجدة، ص 9-10.

[2]- أحمد القرعي يوسف، متى وكيف يبدأ الحوار العربي الأمريكي اللاتيني؟، مجلة السياسة الدولية، العدد 83 يناير 1986، ص 74.

[3]- أسامة الغزالي، امريكا اللاتينية: سياسات الداخل والخارج، مجلة السياسة الدولية، العدد 8 يناير 1986، مرجع سابق، ص 120.

النصف الثاني من القرن التاسع عشر بمثابة نقطة تحول في تاريخ العلاقات المغربية مع دول أمريكا الجنوبية[1].

فمن الثابت أن السنوات التي أعقبت تولي الملك محمد السادس، كانت كافية للتأكيد على أن العلاقات المغربية بدول أمريكا اللاتينية اتسمت في الكثير من أبعادها الدائمة وإستراتيجيتها العامة بالاستمرارية في ظل ثوابتها الأساسية التي تستقطب التوافق حولها، كما أن الإصلاحات التي أطلقها المغرب في ظل العهد الجديد للملك محمد السادس جعلته محط اهتمام لمجموعة من المناطق في العالم ومنها دول أمريكا اللاتينية[2].

أما بالنسبة للجانب الثقافي، فإن الإرث الثقافي الأندلسي المشترك بين المغرب وأمريكا اللاتينية الذي تدل عليه الآثار المعمارية الشاهدة على الهندسة الإسلامية التي انتقلت من إسبانيا إلى أمريكا الجنوبية منذ القرن الخامس عشر جعلت من المغرب محط الاهتمام والأهمية من طرف دول هذه المنطقة[3].

وقد كان المغرب جغرافيا باستمرار في أمريكا اللاتينية على المستوى الثقافي، فالعديد من الدول وعلى رأسها كوبا كانت تستوعب جيدا قيمة الدور البارز والمكانة التاريخية للزعيم عبد الكريم الخطابي، الذي استفادت كوبا من تجربته في علم حرب العصابات، كما نقلها لهم تشي غيفارا، التي كانت أسلوبا ناجحا في إسقاط نظام باتيستا الديكتاتوري، وبالموازاة مع العلاقة المميزة مع كوبا، كانت للمغرب في الوقت عينه علاقات جيدة مع باقي بلدان أمريكا اللاتينية.

ولم تكن ثمة حسابات سياسية أو إيديولوجية للإساءة إليها، سوى عندما قرر المغرب وقواه الوطنية الديمقراطية استعادة الصحراء المغربية من نير الاستعمار الإسباني عام 1975، حيث انحازت كوبا إلى أطروحة الانفصال التي روجت لها الجزائر، وظلت كوبا

---

[1]- أنظر ما يلي: uan José Vagni , MARRUECOS Y SU PROYECCIÓN HACIA AMÉRICA LATINA A PARTIR DE MOHAMED VI LA GENERACIÓN DE UN ESPACIO ALTERNATIVO DE INTERLOCUCIÓN CON ARGENTINA Y BRASIL, Para esta edición, la Universidad Internacional de Andalucía, Esta edición electrónica ha sido realizada en 2010.

[2]- أفتيس حفيظ، المجال المحفوظ في السياسة الخارجية المغربية، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، جامعة محمد الخامس، كلية الحقوق أكدال الرباط، 2002، ص 45.

[3]- عادل الطويل، الدبلوماسية الاقتصادية في عهد محمد السادس، مرجع سابق، ص 72.

الثورة تلعب دورا معاديا للمغرب في كل المحافل الدولية دعما لجبهة البوليساريو في أطروحتها الانفصالية[1].

وفضلا عن الجذور التاريخية للعلاقات العربية الأمريكية اللاتينية، فإنه مع العصور الحديثة تعرضت أراضي الوطن العربي وأمريكا اللاتينية للاستعمار التقليدي، وظل الكفاح العربي وأمريكا اللاتينية سنوات طويلة موجها إلى عدو مشترك[2].

ومن مظاهر الأهمية للمغرب تتبين من خلال الأنشطة التي تنظم بالمغرب أو دول أمريكا اللاتينية، سنوضح من خلال هذا الجدول بعض المهرجانات التي يشارك فيها المغرب دول تلك المنطقة.

المهرجانات المنظمة بالمغرب	المهرجانات المنظمة بدول أمريكا اللاتينية
مهرجان الموسيقى الروحية	مهرجان الموسيقى الدينية بكولومبيا
مهرجان السينما للفيلم الدولي بمراكش	مهرجان الإيبيري الأمريكي للمسرح والسينما والموسيقى
مهرجان الصويرة	مهرجان الإيبيري الأمريكي بكولومبيا
مهرجان أصيلا	
المهرجان الدولي للأندلسيات الأطلسية	

الجدول (2): المهرجانات المنظمة بالمغرب ودول أمريكا اللاتينية

بالإضافة للمهرجانات والتظاهرات الثقافية هناك مجالات اهتمام مشترك كالمعرض الدولي للكتاب بالدار البيضاء، ثم معارض منظمة بدول أمريكا اللاتينية، وكذلك هناك

[1]- مصطفى روض، الدبلوماسية الثقافية خدمت القضية الوطنية في الشيلي، جريدة اخبار اليوم، عدد 2937، السبت- الاحد 6-7 يوليوز 2017.

[2]- أحمد يوسف القرعي، متى يبدأ الحوار العربي الأمريكولاتيني، مرجع سابق، ص 74.

اهتمام بترجمة الكتب من العربية إلى الإسبانية والعكس بالنسبة لدول أمريكا اللاتينية كالكتب التي ترجمها مع الأرجنتين في يوليوز 2002[1].

كما تأتي توأمة المدن من أهم مظاهر التعاون الثقافي التي تدعم أواصر الصداقة، والتي سنبين بعضها من خلال هذا الجدول.

المدن المغربية	مدن أمريكا اللاتينية	تاريخ التوأمة
تطوان	سانتا/ الأرجنتين	1989
الرباط	بوغاتا/ كولومبيا	1988
فاس	قرطاجة/ كولومبيا	1997
الداخلة	إيكا/ البيرو	2004

الجدول (3): مظاهر التعاون الثقافي بين المدن المغربية واللاتينية

ويلاحظ أن دول أمريكا اللاتينية تعتمد على هذه التبادلات الثقافية من أجل تدبير أنشطتها الثقافية في العالم، فهي تعتبر المغرب كمحطة تربطها بأوربا والعالم العربي وإفريقيا، لذلك يظهر حضورها بالمغرب على المستوى الثقافي بشكل أكبر، حيث أصبح المغرب كمحطة لتبادل الإرث الحضاري والثقافي بين الدول العربية ودول أمريكا اللاتينية من خلال تنظيم المؤتمرات الثقافية وتنظيم المعارض والمهرجانات الدولية[2].

المبحث الثاني: الأهمية الدولية لدول أمريكا اللاتينية

إن الأهمية الدولية لدول أمريكا اللاتينية تعود لمكانتها الاقتصادية بالنظر لما تزخر به من موارد طبيعية وثروات طاقية، إضافة إلى تطورها الاقتصادي الملحوظ، خصوصا أمام توجه الدول الكبيرة إلى تطوير اقتصادها وتركيزها على الصناعة الحديثة والنمو الاقتصادي الناتج عن زيادة أسعار المواد الخام.

[1]- الوافي التامك، دور الدبلوماسية الثقافية، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في القانون العام، جامعة محمد الخامس، كلية أكدال الرباط، 2006-2007، ص 86.

[2]- الوافي التامك، دور الدبلوماسية الثقافية، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، مرجع سابق، ص 86.

وينظر اليوم إلى اقتصاديات دول أمريكا اللاتينية على أنها من اقتصاديات الأسواق الصاعدة، باعتبارها الوعد المأمول لتجديد النمو الاقتصادي العالمي بعد الأزمة المالية التي حلت بالولايات المتحدة الأمريكية وأوربا الغربية بين سنة 2008-2009، إذ تشير التوقعات إلى أن أمريكا اللاتينية تتجه بخطى ثابتة وسريعة لتحسين قوتها الاقتصادية؛ وعليه سنحاول التطرق إلى المقومات الأساسية لدول أمريكا اللاتينية (مطلب أول) ومكانتها في السياسة الدولية (مطلب ثاني).

المطلب الأول: المقومات الأساسية لدول أمريكا اللاتينية

تتشكل أمريكا اللاتينية من دول تقع جنوب الولايات المتحدة الأمريكية، وهي تشمل دولا تنتمي إلى أمريكا الشمالية كالمكسيك ودول أمريكا الوسطى ومنطقة الكاريبي وأمريكا الجنوبية، وأغلبية هذه الدول خضعت للاستعمار الأوربي (الإسباني، البرتغالي، الفرنسي)، وكان لذلك أثر بالغ على ثقافة تلك المجتمعات ولغاتها.

وقد شهدت القارة تحولات كبيرة بدأت تتشكل في الاصطفاف الدولي الذي نشأ بعد الحرب العالمية الثانية، فبالرغم من الاختلافات السياسية والاضطرابات التي عرفتها بعض هذه الدول، إلا أنه ظهرت الأهمية الاقتصادية لمنطقة أمريكا اللاتينية، وذلك نظرا لما تزخر به من موارد طبيعية وثروات طاقية، وتطورها الاقتصادي الملحوظ.

ويعتبر الموقع والسكان والموارد الطبيعية من المقومات الأساسية لدول أمريكا اللاتينية (فرع أول) والقوة الاقتصادية وطبيعة الأنظمة السياسية (فرع ثاني).

الفرع الأول: أهمية الموقع والسكان والموارد الطبيعية بدول أمريكا اللاتينية

تقع أمريكا اللاتينية في القسم الغربي من الكرة الأرضية، حيث تحد شرقا بالمحيط الأطلسي وغربا بالمحيط الهادي، وشمالا بالولايات المتحدة الأمريكية، بينما تتضمن حدودها الجنوبية مياها مشتركة للمحيطين الهادي والأطلسي اللذان يفصلانها عن القارة القطبية الجنوبية.

وتتشكل أمريكا اللاتينية من دول تقع جنوب الولايات المتحدة الأمريكية، تشمل دولا تنتمي إلى أمريكا الشمالية كالمكسيك ودول أمريكا الوسطى ومنطقة الكاريبي وأمريكا الجنوبية.

كما تزخر منطقة أمريكا اللاتينية بموارد طبيعية وثروات طاقية، حيث تعرف تطورا اقتصاديا ملحوظا خصوصا بعد توجه الدول الكبيرة إلى تطوير اقتصادها وتركيزها على الصناعة الحديثة والنمو الاقتصادي الناتج عن زيادة أسعار المواد الخام، مما أصبح ينظر إلى اقتصاديات دول أمريكا اللاتينية على أنها من اقتصاديات الأسواق الصاعدة.

سنحاول أن نستعرض بعض أهم الموارد الطبيعية التي تتوفر عليها منطقة أمريكا اللاتينية - التي تستوردها الدول كالمغرب - من خلال الجدول التالي:

المواد	القيمة	النسبة من مجموع الواردات	الدول المصدرة
زيت نباتية	2.250.352.165	2250 %	البرازيل + الأرجنتين
سكر	1.309.123.405	21.90 %	البرازيل+البارغواي+غواتيمالا
الذرة	902.042.656	15 %	البرازيل + الأرجنتين
بذور وفواكه زيتية	714.837.260	11.08 %	البرازيل + الأرجنتين البارغواي + البيرو

الجدول (4): الموارد الطبيعية لمنطقة أمريكا اللاتينية[1]

يتضح من خلال الجدول أن المنتجات الفلاحية أهم الواردات التي يستوردها المغرب من دول أمريكا اللاتينية (سكر، الذرة..) بنسبة هامة وصلت إلى 70 في المائة من مجموع

[1]- المصدر، مكتب الصرف

الواردات، كما يستورد المغرب مواد أخرى كالبترول من فنزويلا والنحاس من الشيلي والبن من البرازيل وقطع الغيار وأجزاء السيارات من الأرجنتين[1].

والواقع أن أمريكا اللاتينية تتمتع بالعديد من السمات المشتركة، وأن العالم ليس به مساحة جغرافية واحدة بهذا الاتساع تتشابه شعوبها من حيث اللغة والدين والتاريخ، وإذا نظرنا إلى الجانب الذي تبدو به أمريكا اللاتينية أمام بقية دول العالم، فإنها مليئة بالاتجاهات والأشكال المتنوعة، وهو النمط الذي أملته عليها التقاليد السياسية والعادات الاجتماعية والاقتصادية والجيوبوليتيكية إلى جانب صراع القومية مع النفوذ الأجنبي وعوامل أخرى.

كما أن السكان الأصليين في بعض أجزاء أمريكا اللاتينية اختلطوا كثيرا أو قليلا بعناصر أوربية أو إفريقية[2]، كل هذا كان سببا للتحرك نحو التكامل الذي بدأت مسيرته بالفعل على مستويات مختلفة لتصبح مكانة أمريكا اللاتينية من بين المناطق المهمة والأساسية للتوجه إليها من أجل استثمار العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية.

وتعتبر أمريكا اللاتينية قارة الكتل البشرية الضخمة المتنوعة الأصول، الهنود الحمر وهم السكان الأصليين، مهاجرون من أوربا - آسيا إفريقيا والوطن العربي، فقد تجاوز عدد سكانها من 400 مليون نسمة في سنة 1985 إلى 600 مليون نسمة في سنة 1990[3].

الفرع الثاني: على مستوى القوة الاقتصادية وطبيعة الأنظمة السياسية

تتميز دول أمريكا اللاتينية برغبتها في تحقيق اندماج جهوي كبير، فقد أنشأت منذ سنة 1980 جمعية أمريكا اللاتينية للاندماج التي عوضت جمعية أمريكا الجنوبية للتبادل الحر التي أنشأت سنة 1960، وقد حددت هذه الجمعية هدفها الأساسي والنهائي في الوصول إلى إقامة سوق مشتركة بأمريكا الجنوبية[4].

---

[1]- حسن الراي، علاقة المغرب مع دول أمريكا اللاتينية، الرهانات والتحديات، رسالة لنيل شهادة في الدراسات العليا المعمقة، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، سلا، السنة 2010-2011، ص 55.

[2]- ميغيل إنجيل بوريللي، العلاقات الدولية لأمريكا اللاتينية، مجلة السياسة الدولية، العدد 83 يناير 1983، مرجع سابق، ص 94.

[3]- محمود عبد المنعم مرتضي، أمريكا اللاتينية بين رياح الديمقراطية والتحديات الاقتصادية، السياسة الدولية، العدد 107، يناير 1992، ص 181.

[4]- تتكتل دول أمريكا الجنوبية في العديد من التكتلات ويلتقي زعمائها في العديد من الاجتماعات والمؤتمرات واللقاءات السنوية، وذلك في سياق الجهود المبذولة من طرف دول هذه القارة لمعالجة التحديات التي تواجه شعوبها، سواء على المستوى الاقتصادي والاجتماعي او على الصعيد السياسي، للمزيد من المعطيات يمكن الاطلاع على: XVII REUNIÓN EXTRAORDINARIA

وتمكنت دول أمريكا اللاتينية من خلال مبادرات جهوية مصغرة من إنشاء تكتلات اقتصادية متميزة تتجه بخطى حثيثة نحو تحقيق حلم سيمون بوليفار توحيد أمريكا اللاتينية على المستوى الاقتصادي كمرحلة أولى والوصول إلى الوحدة السياسية في المرحلة الثانية[1].

ومما لا شك فيه أن هذه المكانة لدول أمريكا اللاتينية ستعززها عن القدرة التفاوضية للدفاع عن قضايا وهموم دول الجنوب في المنظمات والمحافل الدولية، كما سيخفف عنها من التبعية الاقتصادية لدول الشمال والحد من تداعيات المديونية على اقتصاديات أمريكا الجنوبية[2].

فقد تمتعت معظم دول أمريكا اللاتينية بأجهزة مصرفية ومالية قوية ومتقدمة تحافظ على الاستقرار النقدي والمالي، وأبانت القطاعات المصرفية والمالية قدرتها على الصمود في مواجهة التقلبات المالية العالمية والأزمة التي عصفت بأوربا والولايات المتحدة الأمريكية، كما أن القطاع الخاص بدأ يتزايد على مستوى الدبلوماسية الاقتصادية لدول أمريكا اللاتينية[3].

وكانت الطفرة الاقتصادية التي شهدتها دول الميركوسور فرصة لتوقيع اتفاقيات التبادل الحر مع دول من مناطق أخرى ومنها المغرب مع هذا التكتل الاقتصادي، ومناسبة لدخول المنتجات لهذه الدول إلى أسواق أمريكا الجنوبية دون قيود جمركية، كما سيتمكن الميركوسور من رفع حجم المبادلات التجارية إلى مستوى مهم وأكثر مع هذه الدول، وتتوفر أمريكا اللاتينية على مخزون هام من المعادن يجعلها تمثل المرتبة الأولى بالنسبة لإنتاج النحاس والزنك بالشيلي والإكوادور[4].

DEL FORO DE PRESIDENTES Y PRESIDENTAS DE PODERES LEGISLATIVOS DE CENTROAMÉRICA Y LA CUENCA DEL CARIBE (FOPREL), Rabat, Reino de Marruecos 14 al 18 de marzo de 2016, Serie América Latina No. 29، وأيضا: Olivia Ronsain , L'Alliance du Pacifique : Etat des lieux, enjeux et perspectives, 01/11/2013

[1]- رشيد العثماني، الدبلوماسية الاقتصادية في الممارسة المغربية، مرجع سابق، ص 76.

[2]- محسن منجيد، العلاقات المغربية بدول أمريكا اللاتينية، مرجع سابق، ص 147.

[3]- رشيد العثماني، الدبلوماسية الاقتصادية في الممارسة المغربية، مرجع سابق، ص 27.

[4]- عادل الطويل، الدبلوماسية الاقتصادية، مرجع سابق، ص 142.

كما شكلت السوق المشتركة لأمريكا اللاتينية نموذجا يحتذى به كتجمع للدول النامية لتحقيق الاندماج الاقتصادي، ولا شك أن نجاح تجربة الميركوسور فتح المجال لتحريك التعاون باعتباره نموذج حقيقي لدول أمريكا اللاتينية مع دول المناطق الأخرى[1]، وقد شهدت دول هذه المنطقة عددا من التطورات السياسية والاقتصادية الإصلاحية بداية من العقد الأخير من القرن العشرين، وساعد على هذا التحول عدد من العوامل الداخلية والخارجية، خاصة بعد بروز التيارات اليسارية في العديد من الدول بالمنطقة التي وصلت إلى السلطة في غالبية بلدان أمريكا اللاتينية عن طريق آلية التداول الديمقراطي السلمي.

وهناك دولا بالمنطقة قطعت أشواطا كبيرة في طريق التحول وإحداث إصلاحات سياسية واقتصادية مهمة، كما يمكن الحديث عن التحول اللاتيني أن هناك دول حققت استقرارا في تحولها الديمقراطي، وأخرى شهدت تراجعا في الديمقراطية.

واتسمت دول أمريكا اللاتينية بكونها عرفت عملية التحول نتيجة لمبادرة من أعلى بواسطة النظام وأخرى من أسفل بواسطة المعارضة.

ولم تعد أمريكا اللاتينية من المناطق البعيدة الأنظار، بل أصبحت تحظى باهتمام عالمي متزايد نتيجة للتطورات التي عرفتها المنطقة منذ دخولها عالم الدمقرطة التي مست مختلف مناطقها ابتداءا من دول الكاريبي (كوبا مع بعض التحفظ، هايتي، جمهورية الدومينكان، جاميكا..)، مرورا بأمريكا الوسطى والتي تتضمن (السلفادور، بنما، هندوراس، كوستاريكا، نيكارغوا، غواتيمالا، بيلز)، وصولا إلى أمريكا الجنوبية (فنزويلا، كولومبيا، إكوادور، بوليفيا، البرازيل، البيرو، الأرجنتين، التشيلي، الأورغواي، باراغواي)[2].

إن القوة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية تكمن في أنها قارة أكبر مخزون استراتيجي للطاقة، سواء الطاقة التقليدية (النحاس، بوليفيا)، الطاقة الحديثة (النفط، فنزويلا والمكسيك؛ الغاز، بوليفيا)، الطاقة المتجددة (الطاقة الشمسية، طاقة الرياح)، ويوجد بأمريكا اللاتينية دولة البرازيل التي يبلغ عدد سكانها 165 مليون نسمة، وبأكبر معدل نمو اقتصادي على

[1]- حسن أشهبار، المغرب يعزز حضوره الدبلوماسي في أمريكا اللاتينية، جريدة المنعطف 2006.

[2]- محمود عبد المنعم مرتضي، أمريكا اللاتينية بين رياح الديمقراطية والتحديات الاقتصادية، السياسة الدولية، العدد 107، يناير 1992، مرجع سابق، ص 181.

مدى 10 سنوات الأخيرة، تملك ثروات طبيعية ذات وزن، كما يوجد بها عدد من القوى الاقتصادية والسياسية مثل فنزويلا، ودول أخرى مثل الأرجنتين، التشيلي وأورغواي التي حققت قفزات مهمة، وبها أكبر الأسواق العالمية.

إنها القارة الأقل تعرضا للنزاعات الدولية للقرن 21، تتسم بالتغير السريع، والتنوع الشديد فيما بينها لكنها تسعى للتوحد الإقليمي لمواجهة الهيمنة الأمريكية، وتتضمن كتلا لاتينو أمريكية مثل، تجمع الميركوسور الاقتصادي، بنك الجنوب، اتحاد أمم أمريكا الجنوبية (اليوناسور)، مجموعة دول الآندين ومجلس الدفاع المشترك لدول قارة أمريكا الجنوبية (CDS)[1].

المطلب الثاني: مكانة أمريكا اللاتينية في السياسة الدولية

تحظى أمريكا اللاتينية بمكانة خاصة في السياسة الدولية، وذلك لاعتبارات سياسية واقتصادية ووقائع تاريخية وثقافية، كما أن مكانتها الجيوسياسية تشكل أحد المحاور الأساسية التي أثرت بشكل كبير على الساحة الدولية.

فمنذ أوائل القرن العشرين، فإن الدول اللاتينية التي وصلت لأعلى مستوى من النمو الاقتصادي على أساس نموذج يقوم على تصدير المواد الأولية، أوجدت أيضا بعض الظروف التي أدت إلى تكوين قطاعات صناعية لها قدرة على الإنتاج.

وتبدو أمريكا اللاتينية أمام دول العالم على أنها مليئة بالاتجاهات والأشكال المتنوعة أملتها عليها التقاليد السياسية والعادات الاجتماعية والاقتصادية والجيوبوليتيكة، إلى جانب صراع القومية مع النفوذ الأجنبي وعوامل أخرى، وتتدخل الأسباب الجيوبوليتيكية بدورها وبقدر أكبر ممكن في تشكيل معالم السياسة الدولية بهذه المنطقة على مستويات متعددة.

ولأمريكا اللاتينية أهمية في السياسة الدولية (فرع أول) وللمشاريع الكبرى بالمنطقة أهمية جيوسياسية (فرع ثاني).

[1]- ولد أباه، ديمقراطية أمريكا اللاتينية اليسارية، الشرق الأوسط، 2 نونبر 2007، العدد 10566.

الفرع الأول: أهمية أمريكا اللاتينية في السياسة الدولية

من المعروف أن أمريكا اللاتينية تحظى بفضل استقلالها المبكر وبفضل تاريخها النضالي الطويل، بمكانة متميزة داخل أجهزة وآليات الأمم المتحدة، خاصة وأنها تشكل قوة حقيقية في الجمعية العامة وتحظى بمقعدين غير دائمين في مجلس الأمن، إذ ترجع أيضا أهمية أمريكا اللاتينية في الأمم المتحدة إلى علاقاتها المتنوعة والمتميزة مع عدد كبير من دول العالم النامي، التي تربطها بها علاقات تاريخية قديمة ويجمعها بها النضال المشترك ضد الاستعمار التقليدي، ومن ثمة فإن لأمريكا اللاتينية دور مؤثر للغاية على اتخاذ القرارات والتصويت داخل الأجهزة الرئيسية للمنظمة العالمية، خاصة على مستوى الجمعية العامة ومجلس الأمن.

وتأتي قمة قادة إفريقيا أمريكا الجنوبية في عام 2004 باعتبارها تجمعا من أكبر منتديات التعاون القاري على المستوى العالمي والذي يضم 53 دولة إفريقية و12 دولة من أمريكا الجنوبية والتي تهدف إلى تحقيق التعاون جنوب - جنوب في مختلف المجالات وتبادل التجارب في ميادين عديدة بهدف تحقيق اندماج قوي بين القارتين من شأنه أن يجعل المنطقتين تلعبان دورا رائدا في السياسة الدولية والاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، وكانت النسخة الثانية من هذه القمة التي اجتمعت بدولة فنزويلا يومي 26 و27 شتنبر 2009.

وذلك بحضور أكثر من 60 وفدا يمثلون الدول الأطراف بما فيهم أكثر من عشرين رئيس دولة، والتحدي المطروح على هذه القمة يتمثل في خلق تحالف لدول الجنوب قادر على التأثير بقوة على الساحة الدولية، وفي سنة 2013 انعقدت القمة الثالثة لإفريقيا وأمريكا اللاتينية في مدينة ميلانو بغينيا تحت شعار استراتيجيات وآليات تعزيز وتطوير التعاون جنوب - جنوب، حضره 63 دولة من القارتين بما في ذلك عشرون رئيس دولة من إفريقيا وخمسة من أمريكا الجنوبية.

على مستوى آخر، فإن لمنظمة الدول الأمريكية التي تأسست عام 1948 وهي منظمة جهوية عامة تتكون من 35 دولة، دور كبير في السياسة الدولية لأمريكا اللاتينية، وذلك بهدفها إلى توثيق وتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في العديد من المجالات، وكذلك

تعزيز التعاون القاري والعالمي بين دول المنطقة من جهة، وبين دول المنظمة ودول العالم من جهة أخرى[1].

وتعمل كذلك مجموعة دول الأنديز على تبني اتفاقيات للعمل من أجل الاندماج الإقليمي وملائمة أهداف المنظمة مع المستجدات الحاصلة على المستوى الدولي والجهوي.

ولأمريكا اللاتينية عدة عوامل تسيطر على نشاطها داخل منظمة الأمم المتحدة، أهمها تفوق النزعة الإقليمية على مستوى القارة لدول أمريكا اللاتينية على النزعة الدولية، واعتادت هذه الدول حتى عهد قريب أن تتحرك كمجموعة داخل المنظمة الدولية، وهناك أيضا عوامل نابعة عن الأوضاع الاقتصادية والسياسية التي اختصت بها دول أمريكا اللاتينية، أضيفت على نشاطها داخل المنظمة صبغة خاصة خاضعة للتطور الاقتصادي والأحداث السياسية التي استجدت على القارة اللاتينية سنة 1945، وقد أخذت تزداد أهمية هذه العوامل المتطورة كلما مرت الأعوام إلى حد انعكاسها على نزعة التكتل التي لازمت هذه الدول عندما انضمت إلى الأمم المتحدة.

وقامت دول أمريكا اللاتينية بعدة مبادرات في الأمم المتحدة، حيث كانت تتحرك في شكل مجموعة متماسكة، فوقعت 21 دولة من المنطقة على معاهدة منع الأسلحة وتم تسجيلها على مستوى المنظمة الدولية، وتقديم واقتراح بنود المعاهدة على شكل قرار والتصويت عليه من طرف الجمعية العامة خلال دورتها الثانية والعشرين، ونضيف أيضا مبادرة العدوان الإسرائيلي على فلسطين حيث قدمت مجموعة من دول أمريكا اللاتينية في الجمعية العامة بعد أن عجز مجلس الأمن عن الوصول إلى قرار حاسم بقرار إلى جانب قرارات أخرى يربط انسحاب القوات الإسرائيلية بإنهاء حالة الحرب بين العرب وإسرائيل، مما يوضح أن لدول أمريكا اللاتينية داخل الأمم المتحدة نشاط ذو أهمية لا يستهان بها[2].

وأمام ما سبق ذكره من بعض المحطات التي دشنتها أمريكا اللاتينية بسياستها المهمة على مستويات مختلفة ومجالات متعددة على المستوى الدولي، فإنها في مسعى دائم في أفق

[1]- أحمد صلحي، دور البريكس في إعادة هندسة التحالفات بالقارة الإفريقية، الدبلوماسية الاقتصادية ومناخ الاستثمار، مؤلف جماعي، الطبعة الأولى 2019، ص 165.

[2]- صدفة محمد محمود، أمريكا اللاتينية وشروط تجاوز إخفاقات التكامل، ملحق مجلة السياسة الدولية، عدد يوليوز 2015، ص 23.

تحول البنية الدولية والعلاقات الدولية لتحقيق العدالة الدولية وتعزيز السلام وإقامة نموذج جديد للعلاقات الدولية، وإعادة تنظيم الاقتصاد العالمي ورسم السياسات الاقتصادية والسياسية العالمية، كما تعمل دول أمريكا اللاتينية على رؤى سياسية موحدة لإعادة تنظيم الاقتصاد العالمي والبيئة الدولية بعيدا عن سيطرة الدول المتقدمة وذلك لتعزيز مكانتها دوليا[1].

على مستوى آخر، فإن أمريكا الجنوبية هي موطن لجاليات عربية قوية ونشيطة لم تنجح حتى اليوم في أن تستفيد منها الاستفادة الصادقة، كما أن أمريكا الجنوبية تتمتع بأربعة وعشرين صوتا في الأمم المتحدة، ونحن في أشد الحاجة إلى تلك الأصوات في معركتنا المصيرية وتحركاتنا الدبلوماسية، كما أننا لن نستطيع الإفادة الكاملة من تلك الدول، وتنمية الصداقة معها إلا إذا كان الإلمام المستمر بالقضايا السياسية والاقتصادية التي تعترض أمريكا اللاتينية[2].

ومن الأهمية السياسية بين المغرب ودول أمريكا اللاتينية على المستوى الدولي، فإن المغرب يراهن على تعزيز علاقاته مع دول هذه المنطقة في إطار تطوير علاقات دول جنوب - جنوب، للحد من التبعية الاقتصادية للمغرب لدول الشمال وعلى رأسها دول الاتحاد الأوربي، ويندرج انخراط المغرب في دعم قضايا الجنوب في إطار اعتبرها مكونا من مكونات الفضاءات التعاونية للمغرب، ويظهر ذلك بشكل واضح من خلال مداخلات الملك محمد السادس بمختلف المحافل الدولية.

على غرار ذلك، يدافع المغرب على ضرورة إنشاء مناطق للتبادل الحر بين دول الجنوب وبناء تكتلات إقليمية وجهوية من شأنه أن يولد مناخ استثمار ومن ثمة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية[3]، لهذا فإن مستقبل علاقات المغرب مع دول أمريكا اللاتينية رهين بتنسيق التعاون فيما يخص دعم المبادرات التي تهم دول الجنوب (المغرب - دول أمريكا اللاتينية) سواء على مستوى المنظمات الدولية أو منظمات دول الجنوب، وتجسدت الرؤية المغربية هذا الاتجاه بالزيارة الرسمية التي قام بها العاهل المغربي الملك محمد السادس لدول امريكا

[1]- سامر عبد الله، منظمة البريكس والنظام الدولي الجديد، مجلة شؤون الاوسط، ص 106.
[2]- مجلة السياسة الدولية، المجلد الثامن، العدد 27-1972، ملف امريكا الجنوبية على المسرح، ص 214.
[3]- كلمة محمد بن عيسى وزير، الشؤون الخارجية والتعاون السابق امام مجموعة 77.

اللاتينية في سنة 2004 وهي رغبة في تدبير العلاقات الثنائية مع دول الجنوب وذلك نظرا لأهمية مكانتها على المستوى الدولي[1].

ويقترب المغرب من دول أمريكا اللاتينية لاعتبارات كثيرة، منها للدفاع عن مصالحه بهذه القارة، خصوصا إزاء ملف الوحدة الترابية الذي سجل سحب أو تجميد مجموعة من دول أمريكا الجنوبية اعترافها بما يسمى "الجمهورية الصحراوية"[2].

كما يشكل انعقاد دورات المنظمات الدولية مناسبة لالتقاء قادة الدول وكبار المسؤولين لتدارس القضايا ذات الاهتمام المشترك وتبادل وجهات النظر حول الأوضاع الدولية وأوضاع التعاون الثنائي، حيث تعتبر التنظيمات الخاصة بدول الجنوب من أبرز التنظيمات التي يجتمع فيها المغرب بدول أمريكا اللاتينية، ناهيك على أن الأهداف التنموية المشتركة تشكل مجالا خصبا لتنسيق التعاون بين كل الطرفين.

وأصبحت الأمم المتحدة وباقي المنظمات الدولية الأخرى تعرف حركة تكتل في مواقف دول الجنوب التي ينتمي إليها المغرب وأمريكا اللاتينية من أجل الدفاع عن قضايا واهتمام الدول السائرة في طريق النمو.

على غرار ذلك، تعتبر أمريكا اللاتينية - تقليديا - معقلا للأفكار والإيديولجية الاشتراكية الثورية، وهي تدعم دون شروط الحركات العالمية او الإقليمية التي تحمل هذه الأفكار والتوجهات الإيديولوجية والسياسية، ومن هذا المنطلق كانت أمريكا اللاتينية منذ بداية مشكل الصحراء، تتعاطف مع جبهة البوليساريو وتتبنى أفكارها الانفصالية، إضافة إلى أن الجزائر التي تدعي الاشتراكية كانت قد تغلغلت كثيرا في بلدان أمريكا اللاتينية، وكانت تربطها ببعض تلك البلدان روابط متينة جدا مثل كوبا وفنزويلا ونيكاراغوا..

وهذا كله يبدو من خلال عدد الدول الأمريكية التي تعترف بالجمهورية الصحراوية الوهمية، حيث ما زالت تعترف بها إلى حدود سنة 2020، 11 دولة من أصل 33 دولة تتكون منها أمريكا اللاتينية، وهي: باربادوس، غويانا، فنزويلا، غواتيمالا، كوبا، بوليفيا،

[1]- الحاج محمد غوميريس، السياسة الخارجية الغربية مقاربة ابستمولوجية وتجريبية، دار القلم للنشر، الطبعة الاولى، الرباط 2001، ص 25.

[2]- راضية الودغيري، السياسة الخارجية في ظل حكومة التناوب، ص 103.

سلفادور، هندوراس، إكوادور، ترينيداد وتوباكو، فهذا العدد من الدول يعتبر أكبر تجمع قاري يعترف بالبوليساريو وبدولتها الوهمية (ثلث دول القارة)، وهو تجمع يفوق حتى التجمع الإفريقي، حيث تعترف بالبوليساريو 10 دول فقط من أصل 54 دولة طرف في الاتحاد الإفريقي.

كما لا يمكن إغفال وتجاهل الدور الرائد الذي تلعبه دول أمريكا اللاتينية وعلى رأسها البرازيل في السياسة الدولية برمتها، ويجب على المغرب ان يبادر بقوة إلى تطوير دبلوماسية فعالة وناجعة نحو بلدان هذه القارة التي تتمتع بنفوذ عالمي قوي وبسمعة ديمقراطية كبيرة، خاصة بعد ان تمكنت شعوب هذه المنطقة من القضاء تقريبا بشكل كلي على الأنظمة الديكتاتورية والأنظمة العسكرية التي كانت تدعمها الولايات المتحدة بقوة، وقد أصبحت دول أمريكا اللاتينية اليوم التي تتمتع بسمعة براقة من حيث تطبيق المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات الفردية إضافة إلى نموها الاقتصادي السريع، وذلك رغم بعض المخاطر المعروفة كانعدام الأمن واستمرار التوزيع غير العادل للثروات ووجود أحزمة كبيرة من الفقر والجريمة.

ومن المهم الإشارة إلى أن المنجزات السياسية والديمقراطية والاقتصادية التي حققتها البرازيل خاصة، ودول أمريكا اللاتينية عامة، جعلت منها اليوم دولا مؤثرة للغاية على مجرى الأحداث الدولية خاصة في المحافل والمنظمات الدولية والمؤتمرات الدولية العالمية، فما زالت بعض دول هذه المنطقة تتبنى أطروحات البوليساريو بشكل علني على مستوى الأمم المتحدة وعلى مستوى مجلس حقوق الإنسان في جنيف وعلى مستوى مناقشات الجمعية العامة.

إذن يجب على المغرب أن يطور سياسة خارجية ناجعة تجاه هذه البلدان، ويجب أن يؤسس المغرب لدبلوماسية رسمية وموازية تستهدف التعريف بالقضية الوطنية وتفنيد أطروحات البوليساريو والجزائر، والسعي بكل الوسائل إلى استقطاب دول القارة الامريكية لاتخاذ على الأقل مواقف محايدة في قضية الصحراء عوض المواقف المناهضة والمعادية للوحدة الترابية للمغرب في المنتديات الدولية العالمية.

والمؤكد أن الغياب الكبير والطويل للمغرب عن هذه البلدان، شكل خطأ دبلوماسي فادح، فالمغرب كان يراهن في قضية الصحراء على القوى الكبرى في الأمم المتحدة، ولم يكن يراعي كثير الاهتمام للدول الصغيرة أو المتوسطة خاصة من أمريكا اللاتينية، إلى ان وجد المغرب نفسه مضطرا لمواجهة العديد من دول القارة في المنتديات الدولية، هذه الدول التي أصبحت تتبنى مواقف الانفصاليين وتتهم المغرب باحتلال الصحراء واضطهاد الشعب الصحراوي[1].

أكثر من ذلك، فإن كثيرا من دول القارة كانت تستميت في الدفاع عن البوليساريو في إطار ما يسمى بالصراع بين الشرق والغرب والصراع بين الليبرالية والاشتراكية والصراع بين الخير والشر، وهذا يبدو من خلال عدد الدول التي كانت تعترف بالبوليساريو التي بلغ عددها في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي 25 دولة من أصل 33 دولة تتكون منها أمريكا اللاتينية.

ورغم ان هذا العدد اليوم قد تراجع وتناقص بسبب المبادرات الدبلوماسية المغربية في المنطقة، حيث سحبت 13 دولة اعترافها بالجمهورية الوهمية، فإن الدبلوماسية المغربية ما زالت تواجه الكثير من المتاعب في القارة، وما زالت تلقى معارضة ومقاومة شديدة من قبل بعض الحكومات والمجتمع المدني في العديد من الدول التي استطاعت البوليساريو والجزائر النفاذ والتغلغل فيها بشكل عميق جدا، وما زالت البوليساريو وصنيعتها تتفانى في كسب عطف الحكومات والمجتمعات الأمريكية الجنوبية، وهي تسعى بكل الوسائل إلى إبعاد المغرب عن القارة.

[1]- في الماضي كانت دول امريكا اللاتينية ترى بأن المغرب عبارة عن دولة ديكتاتورية عنصرية، تساند الديكتاتوريات العالمية في كل من قارة إفريقيا وامريكا اللاتينية بإيعاز من الولايات المتحدة الامريكية والقوى الاستعمارية التقليدية، وفي هذا الصدد اعتبرت دول امريكا اللاتينية التدخل المغربي في الزايير عام 1977، لدعم نظام مبوتو سيسي سيكو، بمثابة شهادة واضحة على ان المغرب دولة ديكتاتورية وأداة في يد الاستعمار والهيمنة والامبريالية، وقد بقيت هذه الصورة عن المغرب لمدة طويلة خاصة وأن بروباغاندا البوليساريو والجزائر سعت بكل الوسائل للمحافظة على هذا الوضع وهذه الصورة السيئة عن المغرب. غير أن هذه النظرة قد تغيرت الآن بعد اعتلاء العرش من قبل محمد السادس حيث أصبح المغرب يعتبر من الدول السائرة في طريق الديمقراطية. وأنه بلد المؤسسات والإصلاحات السياسية والحقوقية. ومن الجدير بالذكر هنا أن قضية الإنصاف والمصالحة في المغرب كان لديها دور فعال في تغيير صورة المغرب في أنظار العديد من دول العالم، فقد شكلت مرحلة الإنصاف والمصالحة قطيعة بين عصر الجمر والرصاص وبين عصرالديمقراطية ودولة الحق والقانون والمؤسسات. وما يدل على تغيير هذه الصورة هو زيارة الملك محمد السادس إلى أربع دول من أمريكا اللاتينية عام 2004 ومنها البرازيل. إضافة إلى سحب ثلاث دول على الأقل لاعترافها بالبوليساريو في عام 2010 وحده، وهي غيرنادا والدومينيكان وسانت لوسيا. وفي 2013 سحبت ثلاث دول اعترافها وهي هايتي وبارغواي وباناما. وفي 2016 سحبت دولتان الاعتراف وهما جاميكا وسورينام.

وتجدر الإشارة إلى ان البوليساريو والجزائر قد روجت، على نطاق واسع، لأطروحاتها الانفصالية بواسطة دبلوماسية البرلمانات، ومن خلال تأسيس فرق برلمانية متعاطفة مع تلك الأطروحات، حيث تتحول لاحقا إلى ناطقة باسمها تقوم بالضغط على الحكومات لكي تعترف بالبوليساريو كدولة، أو تؤيد الاستفتاء والانفصال كشكل وحيد لمفهوم حق تقرير المصير، وكنمط وحيد لحل النزاع الصحراوي.

في هذا الصدد نشير إلى أن الجمهورية الوهمية والجزائر تتوفر على العديد من مجموعات الصداقة البرلمانية التي تضم برلمانيين أعضاء في البرلمانات الوطنية، وكذلك مجموعات صداقة تضم برلمانيين دوليين إقليميين على مستوى البرلمانات الجهوية في القارة الامريكية كبرلمان الأنديز الذي يحظى فيه المغرب بعضوية ملاحظ منذ 1996، او برلمان أمريكا اللاتينية الذي أنشئ عام 1987، وبرلمان أمريكا الجنوبية لعام 2008.

الفرع الثاني: الأهمية الجيوسياسية للمشاريع الكبرى في أمريكا اللاتينية

لقد شهدت منطقة أمريكا اللاتينية خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين إنشاء مشاريع إستراتيجية كبرى لرغبة هذه القارة في لعب أدوار مهمة من أجل تحقيق النمو الاقتصادي الذي تعتبره هذه البلدان عاملا رئيسيا في التنمية الاجتماعية، وعملت مجموعة من بلدان القارة على الانخراط في مشاريع كبرى ذات بعد استراتيجي لتزيد من الأهمية الإستراتيجية للمنطقة، والتي نجد منها قناة بنما وقناة نيكاراغوا ومحطة الطاقة النووية في بوليفيا[1].

وقد تصبح منطقة أمريكا الوسطى والكاريبي منطقة إستراتيجية من خلال توسعة قناة بنما أمام النقل التجاري البحري، وتطوير ميناء ماريل في كوبا، وبات استغلال مشاريع البنية التحتية أمرا محتاجا إليه بشدة خاصة بعد تزايد التبادل التجاري بين هذه الدول الأسيوية وعلى رأسها الصين وأمريكا اللاتينية[2].

[1]- حمدي أحمد حداد، الأهمية الجيوسياسية للمشاريع العملاقة في أمريكا اللاتينية، باحث في العلاقات الدولية، جامعة محمد الخامس - الرباط، أمريكا اللاتينية: التقرير السياسي لعام 2016، ص 36.

[2] تعتبر قناة بنما أعظم الإنجازات الهندسية في العالم، وهي ممر لعدد كبير من السفن وبحمولات كبيرة، وتستعمل هذه القناة من طرف دول كبرى كالولايات المتحدة الأمريكية واليابان وكندا، واستعادت بنما لهذه القناة بعد أن استعمرتها الولايات المتحدة الأمريكية لمدة 85 سنة.

كما تعتبر هيئة القناة مستقلة ماليا ولها ممتلكات خاصة ولها الحق في إدارتها، وتحمل هذه القناة آمال الكثير من مواطني بنما ودول أمريكا اللاتينية لتكون دافعا للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وقد افتتحت هيئة قناة بنما سنة 2002 قناة معلوماتية جديدة تمتد ل 87 كلم بطول القناة، مما جعلها متاحة الإيجار لشركات الاتصالات السلكية واللاسلكية المحلية والدولية، حيث عملت على تقديم خدمات مهمة والتي تجني من ورائها مبالغ مالية كبيرة[1].

أما مشروع حفر قناة نيكاراغوا فهو ذات مجرى أكبر من بنما والتي ستنافسها وسيكون لها تأثير كبير على التجارة الدولية وهو أهم مشروع في البنية التحتية لنيكاراغوا ومنحته للمجموعة الصينية لمدة 50 عاما قابلة للتجديد، وسيكون التمويل والتنفيذ صينيا وبدعم من روسيا وبعض دول أمريكا اللاتينية مما سيكون لهذه العملية أهمية إستراتيجية كبيرة.

كما سيكون لقناة نيكاراغوا مكانة جد مهمة في حركة النقل البحري بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، مما سيساعد دولة نيكاراغوا من القيام بمشاريع أخرى جد مهمة على مستوى البنية التحتية والتي ستخرجها من الأزمة والفقر التي كانت تتخبط فيهما من قبل باعتبارها دولة من الدول الفقيرة بأمريكا اللاتينية.

وبخصوص الأهمية الإستراتيجية للقناة الجديدة أن تتجنب قناة بنما في حالة ما إذا تعقدت العلاقة مع أمريكا، ويمكنها أن تجعل قناة نيكاراغوا الطريق الرئيسي بين آسيا وشركائها من طول الأطلسي وفي مقدمتها البرازيل القوة الصاعدة في مجموعة البريكس.

وتولي روسيا أيضا اهتماما خاصا بالبنية التحتية في أمريكا الوسطى لأسباب جيوسياسية أكثر منها اقتصادية.

أما فيما يخص مشروع الطاقة النووية بدولة بوليفيا فقد قررت هذه الأخيرة إنشاء مفوضية رفيعة المستوى للطاقة وتشكيل لجنة مع أحسن علماء الفيزياء والرياضيات من أجل تطوير التكنولوجيا النووية لاستخدامها في الأغراض السلمية ما دامت تمتلكها دولا أخرى، وإلى جانب ما تمتلكه منطقة أمريكا اللاتينية من خامات النفط فالبرازيل والمكسيك

[1]- نفس المرجع، ص 36.

والأرجنتين تمتلك أيضا محطات للطاقة النووية للاستهلاك الداخلي، كما ان للشيلى أيضا مفاعلات نووية تجريبية بالإمكان تطورها مع المشروع البوليفي.

ورغم التحذيرات من طرف واشنطن لدول أمريكا اللاتينية على عدم التعامل مع إيران والتفاوض فيما بينهما في الموضوع النووي، إلا أن هذه الأخيرة - خاصة دولة بوليفيا - لم يمنعها ذلك من التنسيق والتفاوض على هذا المستوى مع طهران التي ستتوج بعلاقات دبلوماسية فيما بينها على مستوى عالي، بما في ذلك مع بوليفيا، فنزويلا والبرازيل ونيكاراغوا.

على مستوى آخر، وإلى جانب هذه المشاريع الجيوسياسية لأمريكا اللاتينية، شكلت البرازيل إلى جانب روسيا، الهند، الصين، جنوب إفريقيا أبرز تحالف سياسي اقتصادي للاقتصاديات الناشئة بالعالم، وتأسست لإنهاء سياسة القطب الواحد وتعزيز تكامل اقتصادي بين دولها، وتسعى هذه المجموعة إلى هيكلة ومأسسة النظام الاقتصادي العالمي للتصدي إلى الهيمنة الغربية، كما تعمل هذه المجموعة في إطار BRICS لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة عبر التكامل بين دولها مع إقامة مشاريع مشتركة وتعزيز رؤية جديدة للتعاون الاقتصادي.

وتكمن أهمية دولة البرازيل إلى جانب دول مجموعة بريكس في انتمائها إلى الدول النامية وسعيها للقيام بأدوار طلائعية في الساحة الدولية على مستويات سياسية واقتصادية مما جعلها متميزة بإمكانات وقدرات هائلة[1]، وساهمت دولة البرازيل من موقع أمريكا اللاتينية في إطار مجموعة بريكس على خلق توازن اقتصادي وإنهاء سياسة القطب الواحد وتعزيز تكامل اقتصادي بين دولها يربطها التعاون في الميادين الاقتصادية والتجارية والسياسية والثقافية والتنسيق الجماعي في جميع القضايا وتعزيز الدور المحوري اقتصاديا وسياسيا، انسجاما مع الدور الجيوسياسي وطموح إقامة نظام اقتصادي متوازن.

وقد تبين كذلك لدول أمريكا اللاتينية أن الوحدة هي الوسيلة للدفاع عن مصالحها المشتركة، وتحقيق سياستها الخارجية، إذ تشهد أمريكا اللاتينية العديد من التطورات

[1]- أحمد صلحي، دور البريكس في إعادة هندسة التحالفات بالقارة الإفريقية، الدبلوماسية الاقتصادية ومناخ الاستثمار، مؤلف جماعي، الطبعة الاولى 2019، ص 165.

المهمة، كوصول اليسار إلى السلطة في العديد من دولها، وتحسين الوضع الاقتصادي لبلدان المنطقة، علاوة على تراجع النفوذ الأمريكي فيها، وساهمت هذه التطورات في إنشاء منتديات جديدة للتكامل والتعاون تسعى إلى تحقيق التوازن في العلاقات بين الأمريكيتين؛

وقد ركزت دول أمريكا اللاتينية على التكامل الإقليمي كوسيلة مهمة لدمج اقتصادات المنطقة في الاقتصاد العالمي والعولمة، كما أن التجمعات الإقليمية التي تبنت هذا النموذج لم تجعل من العداء للولايات المتحدة هدفا لها، بل عقدت الدول الأعضاء فيها اتفاقيات التجارة الحرة معها، ثم أن بعضها من صنيعة الولايات المتحدة الأمريكية نفسها مثل منظمة التجارة الحرة للأمريكيتيين (NAFTA)، ويندرج ضمن هذا النموذج كل من السوق المشتركة للجنوب (الميركوسور) بالإضافة إلى تحالف المحيط الهادي PA.

كما برز نموذج ثاني الذي يشير في بعده الاقتصادي إلى معارضة دول المنطقة خطط التكامل التقليدية، وسعيها إلى وضع أطر بديلة للتكامل الإقليمي مع البحث في الوقت نفسه عن نمط جديد للنمو الاقتصادي والتنمية الوطنية بعيدا عن صيغة توافق واشنطن، وذلك من خلال صياغة استراتيجية جديدة وبديلة للتنمية الإقليمية، وتستهدف المبادرات المطروحة التكاملية من الناحية السياسية بشكل واضح الحد من النفوذ الأمريكي ومقاومة الهيمنة الأمريكية على دول المنطقة، كما تستهدف تشكيل هوية لاتينية جماعية مشتركة ومتميزة عن الولايات المتحدة الأمريكية وتحقيق الاستقلالية في مواجهتها وذلك من خلال تبني استراتيجية للتكامل الإقليمي أكثر تركيزا على أمريكا اللاتينية[1].

وقد اتضح وبشكل ملموس من خلال المشاريع والنماذج السياسية التي أطلقتها دول أمريكا اللاتينية بأنها ساهمت في تحقيق تطورا مهما خلال العقدين الماضيين، إذ تعد من بين أسباب القوة، مما يدعو الدول النامية إلى دراسة هذه التجربة والإفادة منها، فحتى منتصف الثمانينات من القرن العشرين كانت أغلبية دول المنطقة تعاني من انتشار مظاهر البؤس والفقر، فضلا عن استشراء الجريمة والعنف بمعدلات جعلت الحياة فيها جد صعبة.

[1]- صدفة محمد محمود، أمريكا اللاتينية وشروط تجاوز إخفاقات التكامل، ملحق مجلة السياسة الدولية، عدد يوليوز 2015، ص 28.

الفصل الثاني: موقع أمريكا اللاتينية في السياسة الخارجية المغربية

تحكم السياسة الخارجية المغربية تجاه أمريكا اللاتينية عدة اعتبارات سياسية واقتصادية، وحقائق تاريخية وثقافية، تشكل بالإضافة لأهمية هذه المنطقة الجيوسياسية ومكانتها في الساحة الدولية أحد محاور تحرك الدبلوماسية المغربية، ومن المعلوم أن الدبلوماسية المغربية المعاصرة لها أسس ومرتكزات تعمل بها حينما تباشر عملها الخارجي وفق إستراتيجية معقلنة تحت قيادة الملك محمد السادس، بغية تعزيز العلاقات وإرساء القواعد والمبادئ التي تحكم الحقل الدبلوماسي المغربي.

لقد شكل تعزيز التحالف بين المغرب وشركائه، والانفتاح على القوى الصاعدة الجديدة، وحشد الدعم للموقف المغربي إزاء قضية الصحراء ودحض أكاذيب خصوم الوحدة الترابية للمملكة، الخطوط العريضة للدبلوماسية المغربية في أمريكا اللاتينية التي تجعل من التعاون جنوب ـ جنوب مرتكزها الأساسي.

وجدير بالذكر أن منطقة أمريكا اللاتينية أثرت بشكل كبير على ملف الصحراء المغربية باعتبارها المحور الجوهري في السياسة الخارجية المغربية، حيث دفع المغرب إلى توجيه العمل الدبلوماسي تجاه هذه المنطقة للدفاع عن مصالحه العليا، وتعزيز علاقاته الاقتصادية مع دول أمريكا اللاتينية، وتحسين الإطار القانوني للمبادلات التجارية مع دول المنطقة.

في نفس السياق، ساهمت الدبلوماسية المغربية في تعميق إستراتيجية احتواء أطروحة أعداء الوحدة الترابية للمملكة المغربية، وذلك من خلال رؤية الملك محمد السادس للشراكة مع دول أمريكا اللاتينية، التي تعززت بزيارته لدول المنطقة سنة 2004، كما تم تفعيل الدبلوماسية الموازية، سواء الدبلوماسية البرلمانية من خلال دعم تواجد المغرب في التنظيمات الإقليمية في أمريكا اللاتينية، وتشكل الدبلوماسية الثقافية أحد الأدوات الدبلوماسية ذات التأثير في السياسة الخارجية المغربية تجاه منطقة أمريكا اللاتينية.

المبحث الأول: أهمية أمريكا اللاتينية في السياسة التجارية والدبلوماسية الاقتصادية

باتت منطقة أمريكا اللاتينية منذ أكثر من عقد من الزمن مثار اهتمام العديد من دول العالم، منها المتقدمة منها في طريق النمو سواء بسواء، وبقدر تكثيف المبادلات التجارية بين أمريكا اللاتينية والعالم الخارجي، فقد تنوع شركاؤها الاقتصاديون تنوعا قل نظيره في مناطق أخرى من العالم؛ بل باتت القارة وجهة لاقتصاديات صاعدة؛ وذلك على حساب القوى الاقتصادية التقليدية؛ فهذا الفضاء الجغرافي والاقتصادي والاجتماعي والبشري المترامي الأطراف، أثار اهتمام المغرب ودفعه إلى صياغة توجهات سياسته الاقتصادية باستحضار هذا الواقع والبناء على معطياته.

وإذا كان لتطلع الملك الراحل الحسن الثاني المبالغ فيه إلى أوروبا آثار سلبية بالغة على تطور العلاقة المغربية – الأمريكية اللاتينية، فإنه مع اعتلاء الملك محمد السادس عرش المملكة سنة 1999 اتضحت معالم سياسة خارجية جديدة للمغرب تجاه دول أمريكا اللاتينية قوامها الانفتاح وتكثيف التعاون الاقتصادي والتجاري.

لقد جعل الملك محمد السادس من تنويع الشراكات محورا مهما للسياسة الخارجية للمملكة المغربية، وذلك من خلال فتح آفاق جديدة ومبتكرة للتعاون، وكذا تحسين الفرص التي يوفرها الشركاء المختلفون للمملكة على الصعيد الدولي.

وتعد أمريكا اللاتينية واحدة من المجالات الرئيسية للتعبير عن هذا التنوع في الشراكات التجارية للمملكة المغربية، وما الزيارة التي قام بها الملك محمد السادس لهذه القارة في عام 2004، إلا أكبر مثال على ذلك، التي أسهمت في ضخ نفس جديد، وإعطاء دفعة قوية للعلاقات التجارية بين المغرب ودول أمريكا اللاتينية.

المطلب الأول: أهمية أمريكا اللاتينية في التجارة الدولية

تمثل دول أمريكا اللاتينية شبكة أسواق واعدة تتزايد أهميتها بصورة مستمرة على خريطة التجارة الدولية، وذلك لنهجها سياسة اقتصادية قائمة على الانفتاح وبناء الروابط التجارية مع مختلف بلدان ومناطق العالم تغطي مختلف القطاعات الحيوية.

وشهدت أمريكا اللاتينية خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين نموا اقتصاديا ثابتا في أعقاب الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي عانتها طوال ثمانينات وتسعينات القرن العشرين، فيما شهدت مع بداية الألفية الثالثة ارتفاعا في الأداء الاقتصادي لعدة بلدان.

بذلك، شكلت أمريكا اللاتينية منطقة حيوية وإستراتيجية، حيث نظر إليها على أنها أرض الفرص الاستثمارية ذات آفاق اقتصادية واسعة في مجالات التجارة والاستثمار، ويأتي ذلك في ظل وجود سوق استهلاكية كبرى، إذ يبلغ سكان أمريكا اللاتينية حوالي 644 مليون نسمة، بالإضافة إلى قوتها الاقتصادية الكبيرة، حيث يبلغ الناتج الإجمالي المحلي لأمريكا اللاتينية والكاريبي ما يقارب 5,97 تريليون دولار وفقا لبيانات البنك الدولي لعام 2017[1]، ناهيك على وفرة الموارد الطبيعية فيها، حيث تعد أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي ثالث أكبر مورد للطاقة وأكبر منتج للمواد الغذائية في العالم.

من جانب آخر، ساعد الثقل الجيوسياسي لقناة بنما في تعزيز موقع أمريكا اللاتينية في التجارة البحرية الدولية، وفي رسم معالم المستقبل الجيوسياسي للتجارة العالمية جنبا إلى جنب مع قناة نيكاراغوا (الفرع الأول)؛ لقد أوجدت التطورات الاقتصادية العالمية وتزايد أهمية الممرات البحرية في التجارة العالمية الفرصة المواتية لدول أمريكا اللاتينية من أجل تحسين موقعها في الاقتصاد العالمي، حيث وفر ذلك فرصا اقتصادية متنوعة أثر بالإيجاب على الوضع الاجتماعي لدول أمريكا اللاتينية (الفرع الثاني).

[1]- البنك الدولي، "أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي"، منشور على الرابط التالي، https://data.albankaldawli.org/region/latin-america-and-caribbean، تاريخ الولوج 12 مارس 2020.

الفرع الأول: الأهمية الجيواقتصادية لأمريكا اللاتينية

عرفت منطقة أمريكا اللاتينية خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين إنشاء وتوسعة مشاريع إستراتيجية عملاقة تجاوز تأثيرها الحدود الجغرافية لقارة أمريكا اللاتينية، وذلك بالنظر إلى رغبة دول أمريكا اللاتينية في لعب أدوار مهمة في التجارة الدولية وتحقيق أعلى معدلات النمو الاقتصادي الذي يعد عاملا رئيسيا في تحسين الوضع الاجتماعي لشعوب أمريكا اللاتينية.

على هذا الأساس، بادرت بلدان القارة إلى الانخراط في مشاريع كبرى ذات بعد استراتيجي من شأنها أن تحسن موقعها في الاقتصاد العالمي وتزيد من الأهمية الجيواقتصادية لأمريكا اللاتينية، ومن هذه المشاريع؛ نجد قناة "بنما" ومنافستها قناة "نيكاراغوا".

الفقرة الأولى: قناة بنما مركز تاريخي للتجارة البحرية

تعد قناة "بنما" أحد الممرات المائية في العالم، حيث تصل القناة بين المحيط الأطلسي والمحيط الهادي، وقد بدأت أول محاولة لبنائها في عام 1880 تحت القيادة الفرنسية، لكن تم التخلي عنها عام 1883 بعد وفاة حوالي 22 ألفا من العمال المكلفون ببنائها، وذلك بسبب تفشي الأمراض الوبائية والانهيارات الأرضية، وعقب فشل الجهود الفرنسية بذلت الولايات المتحدة الأمريكية جهدا حثيثا في تأسيس القناة بعد موافقة الكونجرس الأمريكي عام 1903 على المشروع على مدار عشر سنوات بتكلفة بلغت 380 مليون دولار أمريكي تقريبا حتى تم افتتاح القناة في عام 1914، حيث خضعت لسيادة و.م.أ. بموجب اتفاقية مع بنما بدأت عام 1978 وانتهت عام 1999، واستعادت بذلك جمهورية بنما سيادتها عليها[1].

لقد شكل فتح قناة بنما ثورة في التجارة العالمية، فهي ليست فقط ممر مائي يسمح بعبور السفن من نقطة جغرافية إلى آخرى، بل إن هذا الممر المائي الذي يربط بين

[1]- حسام دوماني، قناة بنما توقع اتفاقية مع ميناء روتردام، مجلة النقل، منشور على الرابط التالي، http://mot.gov.sy/web/magazine/magazine_det.php?id=84، تاريخ الولوج 12 مارس 2020.

المحيطين الأطلسي والهادي أصبح من أهم معالم جمهورية بنما، حيث تعتبر القناة مركزا صناعيا وخدماتيا متكاملا.

واحتفلت بنما سنة 2014 بالذكرى المائة لتشييد قناتها ومساهمتها في تقدم العالم عبر تسريع وتسهيل الملاحة الدولية، حيث تعد هذه القناة في حد ذاتها من أعظم الإنشاءات الهندسية في العالم، لأنها ترتفع عند مستوى البحر بحوالي 26 مترا، مما يستلزم رفع السفن لتدخل القناة من أحد طرفيها ثم إنزالها مرة أخرى عند الطرف الآخر، ويبلغ طول القناة 80 كلم، بينما يقدر عرضها بسبعين مترا وبعمق عشرين مترا، وتمر فيها حوالي 14 ألف سفينة سنويا[1]، كما تمثل بعدا استراتيجيا للولايات المتحدة الأمريكية لأن 70 بالمائة من السفن التي تعبر القناة سنويا تتجه إلى موانئ ولايات الساحل الشرقي للولايات المتحدة[2].

وتعتبر هيئة القناة مستقلة ماليا ولديها ممتلكاتها الخاصة التي لها الحق في إدارتها، فهيئة القناة هي التي تتولى إجراء المفاوضات مع هيئات التمويل الدولية لتوفير الأموال اللازمة لتنفيذ مشروعات تطوير القناة، والدولة لا تضمن ولا تصادق على القروض الممنوحة للهيئة، بل للدولة تصنيف ائتماني أقل من ذلك الذي تتمتع به هيئة القناة[3].

وتحمل قناة بنما طموح وآمال كثير من مواطني بنما ودول أمريكا اللاتينية، لتكون دافعا للنمو الاقتصادي ومحركا للرفاهية الاجتماعية والاقتصادية، خاصة بعد موافقة البنماميين على مشروع توسيع القناة بنسبة 76,8 بالمائة في استفتاء وطني شامل، وهو المشروع الذي انطلق تنفيذه مند بداية عام 2009، عقب نجاح هيئة القناة في توقيع عقد الحصول على حزمة مالية بقيمة 2,3 مليار دولار من كبرى هيئات التمويل في العالم، ومن المتوقع أن يضاعف قدرة القناة على استيعاب سفن أكثر عددا وأكبر حجما، ليضخ أكثر من 8,5 مليارات دولار في خزانة الدولة خلال الـ 11 عاما الأولى من التشغيل[4].

---

[1]- حمدي أعمر حداد، الأهمية الجيوسياسية للمشاريع العملاقة في أمريكا اللاتينية، أمريكا اللاتينية: التقرير السياسي للعام 2016، مكتبة قرطبة، وجدة، الطبعة الأولى، 2017، ص.37.

[2]- حسام دوماني، مرجع سابق.

[3]- حمدي أعمر حداد، مرجع سابق، ص.38.

[4]- حمدي أعمر حداد، مرجع سابق، ص.38.

فطبقا لعدة إحصائيات، فإن أنشطة النقل التجاري في القناة تمثل حوالي 50 بالمائة من التجارة العالمية، وتقدم القناة إلى جانب خدمة المرور الملاحي الأساسية، 10 خدمات بحرية وتجارية وتعليمية وسياحية، التي تسمح لها بجني مبالغ مالية ضخمة، بحيث تصل رسوم مرور السفن أحيانا 1,73 مليار دولار (2011 مثلا)، وتبلغ الإيرادات الخدماتية الأخرى حوالي 0,59 مليار دولار[1].

علاوة على ذلك، تتعزز الأهمية الاقتصادية لقناة بنما بوجود منطقة كولون الحرة، ثاني أكبر مركز لإعادة التصدير في العالم بعد هونج كونج، وتقع في نهاية القناة من جانب المحيط الأطلسي، ففي سنة 2009 تم تفريغ بضائع بقيمة 9,1 مليار دولار في المنطقة، ثم إعادة التصدير بقيمة 9,7 مليار دولار بعد إعادة التصنيع والتصنيف والتلفيف، إلا أن احتفالات الذكرى المئوية لهذه القناة اتسمت بالتوجس الكبير من مشروع منافس شمال بنما، ألا وهو مشروع قناة نيكارغوا الذي لا يتميز بكونه سيؤدي إلى انخفاض مداخيل قناة بنما فقط وإنما أيضا لطبيعة المساهمين الكبار فيه الذي تتصدرهم الصين وروسيا، مما يطرح تحديا استراتيجيا على بنما والولايات المتحدة الأمريكية[2].

الفقرة الثانية: دور قناة نيكاراغوا في رسم معالم المستقبل الجيوسياسي والتجاري

ظهرت فكرة إنشاء قناة تربط المحيط الأطلسي والمحيط الهادي لأول مرة في القرن السابع عشر، وذلك بهدف تسريع تسليم البضائع بشكل كبير وتقليل تكاليف النقل، إذ تجدر الإشارة إلى أن بناء قناة عبر بحيرة نيكاراغوا كانت موجودة منذ زمن بعيد ونوقشت بنشاط في الأوساط السياسية والتجارية، لكن الحجم المتزايد للتجارة العالمية والازدحام الشديد الذي تعانيه قناة "بنما" بحلول نهاية القرن العشرين أدى إلى حقيقة أن بناء قناة جديدة مسألة ملحة، حيث بدأت تطرح بشكل أكثر في العديد من المفاوضات الدولية.

وفي صيف عام 2012، وافقت قيادة نيكاراغوا على بناء قناة على أراضيها، لكن القرار الجاد بتنفيذ المشروع لم يتخذ إلا في 13 يونيو 2013 بعد موافقة برلمان نيكاراغوا، وفي 2014 فازت شركة صينية بوضع تصميم قناة تربط بين المحيطين

[1]- حمدي أعمر حداد، نفس المرجع السابق، ص 39.
[2]- حمدي أعمر حداد، نفس المرجع السابق، ص 40.

الأطلسي والهادي بطول يبلغ 276 كيلومترا[1]، وذلك تحت اسم مشروع التنمية الشاملة لقناة نيكاراغوا[2].

إلى جانب القناة، هناك مشاريع موانئ، ومنطقة تجارية، ومنتجع، ومطار دولي وطريق سريعة بقيمة استثمارات تصل إلى 50 مليار دولار، حيث تتمتع شركة الاستثمار في تنمية قناة نيكاراغوا المحدودة بهونغ كونغ المملوكة لرجل الأعمال الصيني "وانغ تشينغ" الحقوق الحصرية للتخطيط، والتصميم والإدارة وغيرها من صلاحيات المشاريع الكامنة في القناة لمدة 100 عام[3].

وبخصوص الأهمية الإستراتيجية لقناة نيكاراغوا، فيمكن أن تصبح الشريان الرئيسي للتجارة الدولية، حيث بإمكان الصين في حالة ما إذا تعقدت العلاقات بينها وبين أمريكا أن تتجنب استخدام قناة بنما، بالتالي يمكنها أن تجعل من قناة نيكاراغوا الشريان الرئيسي للتجارة بين آسيا وشركائها من دول الأطلسي وفي مقدمتها البرازيل القوة الصاعدة ضمن مجموعة "البريكس".

ويبدو أن الصين عازمة على القضاء على الامتياز التجاري الذي تتمتع به قناة بنما فيما يتعلق بالربط عبر المحيطات، ساعية لاحتكار جزء من النقل البحري غير العالمي الذي يقدر في منطقة الكاريبي بحوالي 100 في المائة من إجمالي النقل البحري العالمي، وذلك من خلال قناة نيكاراغوا التي من المحتمل أن تحدث توازنات جيوسياسية جديدة بمنطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي[4].

---

[1]- نيكاراغوا تقتحم عالم الملاحة وتهدد قناة السويس، مقال منشور على الرابط التالي، https://mubasher.aljazeera.net/news/politics/، تاريخ الولوج 14 مارس 2020.

[2]- وفقا لمخطط المشروع، فإن قناة نيكاراغوا تقطع نهر "بونتاغور" على ضفاف الكاريبي، وتنساب مع نهر دولة ثم تدخل بحيرة نيكاراغوا، بعدها تصب في نهر بريتو على المحيط الهادي، ويتراوح عرض القناة السفلي بين 230 و520 مترا، حيث يصل عمقها إلى 27.6 مترا، فيما تصل قدرة تحمل المجرى إلى 9100 سفينة في السنة، ويمكن لأقصى حمولة أن تصل إلى 400 ألف طن، فمن المتوقع أن تنتهي الأشغال في غضون 5 سنوات، من ثم، سيكون بإمكان السفن من حمولة 400 ألف طن، المتنقلة بين فنزويلا والصين اختصار شهرين من زمن الرحلة، كما يمكن للسفن المتنقلة بين شنغهاي وبالتيمور اختصار 4000 كلم مقارنة بالرحلة على قناة السويس، واختصار 7500 كلم بالمقارنة مع الرحلة حول رأس الرجاء الصالح، ومن المتوقع كذلك، أن تخلق 50 ألف فرصة عمل أثناء الإنشاء، و200 ألف فرصة عمل بعد تشغيلها (بدأ أشغال قناة نيكاراغوا والصين تتمتع بحق الإستغلال لـ 100 عام، مقال منشور على الرابط التالي، http://arabic.people.com.cn/n/2014/1224/c31659-8827237.html، تاريخ الولوج 14 مارس 2020).

[3]- بدأ أشغال قناة نيكاراغوا والصين تتمتع بحق الإستغلال لـ 100 عام، مرجع سابق.

[4]- حمدي أعمر حداد، مرجع سابق، ص.42.

الأمر نفسه بالنسبة للبرازيل باعتبارها قوة عالمية صاعدة وقوة اقتصادية كبرى في المنطقة، لأن مثل هذا المشروع سوف يسهل من تدفق السلع من وإلى الصين وهو ما سيسمح بتوسيع تبادلاتها التجارية ونفوذها السياسي.

كما تولي روسيا اهتماما كبيرا بالبنية التحتية في أمريكا اللاتينية لأسباب جيوسياسية أكثر منها اقتصادية، وقد ظهر جليا اهتمامها بحفر قناة نيكارغوا، فروسيا ستتكفل بتأمين الأمن لحفرها من خلال تقديم دعم عسكري، وبشقها ستتمكن روسيا من تعزيز مواقعها الإستراتيجية في المنطقة، كما سيمكنها نقل أسطولها البحري سريعا من المحيط الأطلسي إلى الهادي، فهو ما يدخل في منظور سياسة تشكيل عالم متعدد الأقطاب الذي يبدو أن روسيا والصين مهتمتان به، بالإضافة إلى أن احتمالية المرور عبر قناة نيكاراغوا ستكون لها أهمية قصوى نظرا لمدى قرب القناة من الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا ما قد يكون مجديا لمعادلة التوازن لتعزيز التواجد العسكري للناتو، الأمر الذي سيؤدي إلى إعادة ترتيب التوازنات الجيوسياسية بمنطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي[1].

وعليه، إن المشاريع العملاقة التي أطلقتها أمريكا اللاتينية لن تقف آثارها الاقتصادية والسياسية والإستراتيجية عند حدود المنطقة فقط، بل سيكون لها تأثير كبير على الوضع العام في القارة الأمريكية وعلى المشهد الدولي برمته في ظل تزايد حدة التنافس بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية على الأسواق الدولية.

الفرع الثاني: أمريكا اللاتينية: فرص استثمارية واعدة

يعتبر اقتصاد دول أمريكا اللاتينية هو ثالث أكبر اقتصاد في العالم، وفي السنوات الأخيرة، برزت بلدانها بفضل التنمية المتسارعة والنمو الاقتصادي الملحوظ[2]؛ بشكل عام فإن معظم اقتصاديات الدول اللاتينية في تحسن، لكن هناك بعض الاستثناءات، مثل فنزويلا التي تعاني أزمة اقتصادية طاحنة، بالإضافة إلى الأرجنتين ونيكاراغوا، حيث لم تقدم السياسات النقدية في هذه البلدان سوى القليل لتشجيع منافسة أسواقها مع نظيرتها اللاتينية

[1]- حمدي أعمر حداد، مرجع سابق، ص.43.

[2] تعرف بلدان أمريكا اللاتينية نموا متسارعا وتطورا ملموسا في مؤشرات التنمية، وتصنف بعض دولها ضمن الدول الاقتصادية الصاعدة، كما أن البعض منها شبيهة بالمغرب لعوامل متداخلة؛ لاطلاع على بعض الدراسات المقارنة في التنمية، أنظر: Impacto de los proyectos MDL sobre el desarrollo humano, Análisis de experiencias en Marruecos, Guatemala y México,

والعالمية؛ عموما، فإن إمكانات أمريكا اللاتينية واعدة، وفي كل عام، تتحسن التوقعات بشكل ملحوظ لبلدان مثل المكسيك وكولومبيا وتشيلي وبيرو، وذلك بالرغم من الآثار السلبية التي حملتها جائحة كورونا.

الفقرة الأولى: أمريكا اللاتينية منصة للاستثمارات الأجنبية

تشكل العديد من العوامل آفاقا واعدة لأسواق أمريكا اللاتينية، مثل انتعاش الأسهم البرازيلية، والزيادة في أسعار النفط، حيث تتمتع الصناديق بحصص كبيرة في شركات مثل "بتروبراس" و"فال" و"إيكوبترول"، وتتشكل الصناديق في بيرو وتشيلي غالبًا من عمالقة صناعة التعدين، وذلك بفضل استقرار أسعار المعادن وتصديرها على نطاق واسع.

لإلقاء نظرة على السوق اللاتيني، فإن أكبر صناديق المؤشرات المتداولة في أمريكا اللاتينية هي "إي دبليو زد" في البرازيل، و"إي دبليو دبليو" في المكسيك، و"إي سي إتش" في تشيلي، و"إي بي يو" في بيرو، و"جي إكس جي" في كولومبيا، على التوالي، وتتم إدارة الصناديق المتداولة في المنطقة من قبل "بلاك روك" باستثناء كولومبيا والأرجنتين، حيث تخضع الصناديق الكبرى في البلدين لإدارة "جلوبال إكس"، وهناك أيضًا صندوق "آي شيرز لاتين أمريكان 40" المعروف اختصارًا باسم "إل آي إف" الذي يتعقب السوق البرازيلي لأن أغلب تكوينه من الشركات البرازيلية[1].

وتعد "ميلا" السوق الموحد في أمريكا اللاتينية، أحد أهم أسواق الأوراق المالية والودائع في أربعة اقتصاديات هي الأكثر نجاحًا وكفاءة في المنطقة، وهي تشيلي والمكسيك وكولومبيا وبيرو، حيث تمثل البلدان الأربعة ما يقرب من 40 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي لجميع دول أمريكا اللاتينية، وتصل قيمتها السوقية الإجمالية إلى 927 مليار دولار، كما أن الدول الأربع الأعضاء في "ميلا" هي اقتصاديات ذات درجة استثمارية مرتفعة وجاذبة للاستثمارات الأجنبية في أسواق رأس المال[2].

[1]- بلدان لاتينية ذات فرص استثمارية واعدة، الموقع الإلكتروني أرقام، 9 نونبر 2018، منشور على الرابط التالي، https://www.arqaam.com/ar/article/articledetail/id/579364، تاريخ الولوج 13 غشت 2020.

[2]- بلدان لاتينية ذات فرص استثمارية واعدة، مرجع سابق.

أما فيما يخص الاستثمار الأجنبي المباشر، فقد أصبحت أمريكا اللاتينية وجهة محببة لرأس المال الأجنبي العالمي، ويعد المصدر الرئيسي لهذه الاستثمارات هو الاتحاد الأوروبي بحصة قدرها 42 بالمائة، مقابل 28 بالمائة للولايات المتحدة التي تملك نفوذًا أقوى في المنطقة رغم ذلك، وفي عام 2017، كانت هناك زيادة مفاجئة في الاستثمارات الصينية في البرازيل، حيث استحوذت بكين على العديد من الأصول في قطاع مرافق الكهرباء، ولعل ما شجع الصين هو عدم خضوعها للمعايير المتشددة التي تعاني منها عند شراء حصة في شركة أمريكية[1].

ويستهدف الصينيون شركات الطاقة في أمريكا اللاتينية، حيث عقدت شركة "غريد" الحكومية الصينية (Grid Corp) اتفاقا على شراء حصة حاكمة في شركة لتوزيع الكهرباء في تشيلي في صفقة بلغت قيمتها 5.2 مليار دولار متضمنة ديون الشركة، وكانت الشركة نفسها قد نفذت أكبر استحواذات الشركات الصينية في الخارج عندما استحوذت في وقت سابق من العام الجاري على شركة "سيمبرا إنرجي" (Sempra Energy)، كما اشترت "باور انفستمنت" الحكومية الصينية شركة الطاقة "زوما" (Zuma Energia) أكبر شركة خاصة للطاقة المتجددة في المكسيك، وقامت شركة "تشاينا ثري غورجس" (China Three Gorges Corp) عملاق الطاقة الصيني المملوكة للحكومة بالاستحواذ على أعمال شركة "سيمبرا" في بيرو في صفقة بلغت قيمتها 3.6 مليار دولار[2].

من جانب آخر، تتصدر البرازيل دول أمريكا اللاتينية فيما يتعلق بجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، تليها المكسيك ثم الأرجنتين، كما تعد تشيلي أحد أفضل البلدان الواعدة في أمريكا اللاتينية للاستثمار، إذ يقدم اقتصادها أداءًا يفوق باقي أقرانه في المنطقة، وتعادل وتيرة النمو لديها ثلاث مرات المعدل المسجل في بلدان منظمة التعاون الاقتصاد والتنمية، حيث تم تصنيفها من قبل البنك الدولي كأحد بلدين لاتينيين يحظيان بمستويات دخل مرتفعة بجانب الأوروغواي.

---

[1]- نفس المرجع السابق.

[2]- أمريكا اللاتينية..أفضل مصائد الشركات الصينية للاستثمار، الشرق اقتصاد، 29 دجنبر 2019، مقال منشور على الرابط الإلكتروني التالي، https://www.asharqbusiness.com/، تاريخ الولوج 13 غشت 2020.

وتمتلك البلاد نظاما ملائما للاستثمار والاستقرار الديمقراطي لا تتمتع به أي دولة أخرى في المنطقة تقريبًا، بالإضافة إلى بيرو التي تملك واحد من أعلى معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في أمريكا اللاتينية، الذي تضاعف إلى ثلاثة أمثاله خلال العقد الماضي، حيث تحظى بأدنى معدلات التضخم في المنطقة بأكملها، وسوق أوراق مالية متنوع للغاية مقارنة بأقرب منافسيها (كولومبيا)، كما تتمتع بواحد من أفضل التصنيفات الائتمانية في أمريكا الجنوبية وهو "BBB +"، فلم تتخلف قط عن سداد ديونها، وتجتذب الكثير من المستثمرين الكنديين والأمريكيين بفضل مواردها الغنية، فيما حققت كولومبيا العديد من التطورات الاقتصادية والاجتماعية[1].

الفقرة الثانية: الأداء الاقتصادي في ظل جائحة كورونا

أصبحت أمريكا اللاتينية المنطقة الأكثر تضرراً في العالم من جائحة كورونا، فقد وقعت المنطقة في أزمة اقتصادية بعد سنوات عديدة من النمو المخيب للآمال والتقدم المحدود في المؤشرات الاجتماعية، فضلاً عن فترة من الاضطرابات الاجتماعية في بعض البلدان في نهاية عام 2019.

في حين أن معظم بلدان المنطقة اتخذ تدابير للحد من العدوى، بحكم أن فيروس كورونا انتشر بوتيرة سريعة، وكان أثر الجائحة واسع النطاق من انخفاض الطلب الخارجي إلى تنامي حالة عدم اليقين وإغلاق الشركات، كما انهارت السياحة حيث تم تقييد التحركات في محاولة لاحتواء تفشي المرض.

وارتفعت معدلات البطالة في جميع أنحاء المنطقة، وكان الارتفاع ملموسا في بعض البلدان، حيث أدت الصدمات الداخلية والخارجية المتعددة الناجمة عن هذه الجائحة إلى انكماش النشاط الاقتصادي بالمنطقة بنسبة تصل إلى 7.9 بالمائة عام 2020، مما وضعها

[1]- بلدان لاتينية ذات فرص استثمارية واعدة، مرجع سابق.

في حالة ركود أعمق كثيرا مما كانت عليه خلال الأزمة المالية العالمية في الفترة 2008-2009 وأزمة ديون أمريكا اللاتينية في الثمانينيات[1].

ومع ذلك، فهناك أسباب لتخفيف حدة هذه التوقعات المتشائمة، فلم تكن التداعيات الدولية لهذه الجائحة بالسوء المتوقع قبل ستة أشهر، خاصة في مجال التمويل والتحويلات المالية والتجارة، أما في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، تعمل برامج التحفيز الضخمة التي طرحتها عدة حكومات على تخفيف الأثر، إذ بالفعل، ففي المنطقة خمسة من برامج التحويلات الاجتماعية العشرة الأوسع تغطيةً في العالم النامي[2].

فضلا عن ذلك، تواجه دول أمريكا اللاتينية، بشكل متزايد، حالة طوارئ اقتصادية وإنسانية خطيرة، في ظل أزمة كورونا، وقد انطلقت دعوات من داخل أمريكا اللاتينية المطالِبة بإلغاء الديون الجماعية لدول المنطقة وتخفيفها، ووقّعت مجموعة من سبعة قادة سابقين يساريين (ديلما روسيف من البرازيل، إيفو مورايس من بوليفيا، ورفاييل كوريا من الإكوادور، وإرنستو سامبر من كولومبيا) على عريضة تطالب بإلغاء الديون الجماعية وتخفيفها لدول أمريكا اللاتينية.

ويدعو الموقّعون على العريضة صندوق النقد الدولي والمنظمات المتعددة الأطراف الأخرى، مثل البنك الدولي إلى إلغاء الديون الخارجية لدول أمريكا اللاتينية، وقبول حاملي السندات الخارجية إعادة جدولة فورية للديون المملوكة للقطاع الخاص بوقف دفع فوائد لمدة عامين، كما يجادل الموقعون على العريضة بأن مثل هذه الإجراءات "عادلة وضرورية" نظرا للتحدي الاستثنائي الذي يُشكّله الوباء على المنطقة، مستشهدين بأمثلة تاريخية لإعفاء الديون[3].

---

[1]- عرض عام لمنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، البنك الدولي في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، منشور على الموقع الرسمي لمجموعة البنك الدولي، راجع، https://www.albankaldawli.org/ar/region/lac/overview#، تاريخ الولوج 18 مارس 2020.

[2]- نفس المرجع السابق.

[3]- صدفة محمد محمود، استجابات متباينة: أسباب تصاعد أزمة الديون الخارجية في أمريكا اللاتينية، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 26 يوليوز 2020، منشور على الرابط الإلكتروني التالي، https://futureuae.com/ar، تاريخ الولوج 14 غشت 2020.

وبالنظر إلى الوضع الإنساني المتردي في فنزويلا، اقترحت منظمات حقوق الإنسان مثل مكتب واشنطن لأمريكا اللاتينية (WOLA)، أن تساعد الولايات المتحدة والدول الأخرى في منع وقوع كارثة إنسانية من خلال رفع العقوبات الاقتصادية والمالية على فنزويلا، وإن كان ذلك بشروط، فهناك اقتراحات أخرى أقل جذرية، مثل دعوة رئيس كوستاريكا "كارلوس الفارادو"، إلى إنشاء صندوق لمواجهة التداعيات الاقتصادية لأزمة كورونا، الذي يسعى بموجبه إلى إقناع الدول الغنية بتقديم "اللقاحات المالية" للدول الفقيرة عن طريق تقديم قروض بدون فوائد لمدة خمسين عامًا، كما دعا وزير المالية الكولومبي السابق "ماوريسيو كارديناس" صندوق النقد الدولي إلى إصدار سندات جديدة لمساعدة دول أمريكا اللاتينية بشكل أكبر[1].

وتدخل صندوق النقد الدولي بالفعل لتزويد 17 دولة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بما في ذلك هندوراس وجامايكا وجمهورية الدومينيكان والإكوادور، بما مجموعه 5.5 مليارات دولار في تمويل الطوارئ منذ مارس 2020[2].

في نهاية المطاف، ستحاول معظم بلدان أمريكا اللاتينية اجتياز الأزمة الاقتصادية والمالية الراهنة، ويمكن أن تتغلب عليها بمزيج من زيادة الديون والضرائب، بما في ذلك، العمل على تنويع مصادر الإيرادات، شريطة أن تكون الحكومات اللاتينية قادرة على منح المقرضين الدوليين، الثقة بأنهم ينفقون ويفرضون الضرائب بشكل فعال، ومع ذلك، فإن هذه النظرة المتفائلة بحذر تعتمد على انتعاش عالمي معتدل في عام 2021.

المطلب الثاني: موقع أمريكا اللاتينية في التجارة الخارجية المغربية

تمثل أمريكا اللاتينية قطبا اقتصاديا مهما تعاظمت مكانته على الساحة الدولية خلال السنوات الأخيرة في ظل توجهاتها الخارجية القائمة على استقلالية قرارها السياسي والاقتصادي، وأصبحت تلك الدول تلعب دورا محوريا في الاقتصاد العالمي، كما تمتلك دول أمريكا اللاتينية ثروات بشرية وطبيعية هائلة، بالإضافة إلى أنها ذات اقتصاديات مفتوحة وجاذبة للاستثمارات الأجنبية وبها أسواق استهلاكية ضخمة.

---

[1]- نفس المرجع السابق.

[2]- صدفة محمد محمود، مرجع سابق.

فقد تطورت أشكال التعاون في المجال الاقتصادي بشكل كبير، جعل المغرب شريكا بارزا لدول أمريكا اللاتينية، وقد أعطت الزيارة التي قام بها الملك محمد السادس إلى المنطقة دفعة للعلاقات التجارية بالرغم من تركيز هذه العلاقات على دول كبرى كالبرازيل والمكسيك والأرجنتين.

على هذا الأساس، عرفت المبادلات التجارية بين المغرب ودول أمريكا اللاتينية ارتفاعا ملحوظا منذ تسعينات القرن الماضي؛ وإن كانت متواضعة مقارنة بالأسواق التقليدية للمغرب، فإنها تمثل فرصة لتنويع الشركاء التجاريين وتعزيز المبادلات التجارية. لذلك، التزم المغرب في سياسته التجارية الخارجية بالانفتاح على السوق اللاتيني، مما ساهم في زيادة حجم التبادل التجاري مع دول أمريكا اللاتينية وتنويع مجالاته (الفرع الأول)؛ وبالرغم من التطور الحاصل في حجم المبادلات التجارية إلا أنه تعترضها تحديات تضعف من حصيلتها (الفرع الثاني).

الفرع الأول: المبادلات التجارية بين المغرب ودول أمريكا اللاتينية

تمثل المملكة المغربية، بالنظر لموقعها الجغرافي القريب من شواطئ أمريكا اللاتينية، بوابة هامة للتجارة الخارجية لدول أمريكا اللاتينية، إذ تشهد التجارة البينية المغربية اللاتينية دفعة قوية خاصة بعد زيارة الملك محمد السادس للبرازيل عام 2014، حيث كان للعامل السياسي انعكاس مباشر على العلاقات التجارية بين المغرب ودول أمريكا اللاتينية، وهو ما استدعى إعادة النظر في الترسانة القانونية للتعاون التجاري بينهما لتتلاءم مع تطلعاتهم وآمالهم، الأمر الذي انعكس على حجم التبادل التجاري ومجالاته.

الفقرة الأولى: حجم التبادل التجاري

كان لاعتماد الحكومة المغربية، في إطار التدابير المتخذة لمعالجة العجز التجاري، المخطط الوطني لتنمية المبادلات التجارية للفترة ما بين 2014-2016، الأثر البالغ في

تعزيز المبادلات التجارية بين المغرب ودول أمريكا اللاتينية، حيث انتقلت من 360 مليون دولار سنة 1993 إلى 2,8 مليار دولار سنة 2017[1].

ورغم تطور التجارة بين الجانبين، فإن منطقة أمريكا اللاتينية لا تشكل بالنسبة للمغرب وجهة أساسية للصادرات والواردات المغربية، فهي منطقة جغرافية لا تمثل سوى نسبة 3,9 بالمائة من مجموع الواردات المغربية و4,3 بالمائة من مجموع صادرات المغرب نحو العالم، وتبقى بشكل عام التجارة الخارجية المغربية متمركزة حول شركائها التقليديين في الاتحاد الأوروبي، فمثلا تمثل السوق الإسبانية والفرنسية 46,5 بالمائة من مجموع الصادرات الخارجية للمغرب و28,7 بالمائة من مجموع الواردات من العالم خلال عام 2017[2].

واعتمادا على ترتيب خمسين دولة كأهم وجهة للصادرات المغربية نحو الخارج خلال سنة 2017، نجد البرازيل على قائمة دول أمريكا اللاتينية باحتلالها للمركز الخامس، ثم المكسيك في المركز 31 والأرجنتين في المركز 37؛ أما على مستوى الواردات، نجد كذلك البرازيل كأهم مزود عالمي للسوق المغربية محتلة المركز 1، تليها الأرجنتين في المركز 17، ثم المكسيك بالمركز 34 والشيلي في المركز 48 عالميا[3].

وبالنسبة لموقع المغرب في التجارة الخارجية لدول أمريكا اللاتينية، يلاحظ على مستوى صادرات دول المنطقة أن المغرب يتمركز ضمن قائمة 50 أهم زبون للبرازيل والأرجنتين، حيث يحتل المركز 33 بالنسبة للأرجنتين والمركز 48 بالنسبة للبرازيل؛ أما على مستوى واردات دول أمريكا اللاتينية، فالمغرب يتموقع في المركز 35 بالنسبة للبرازيل والمركز 48 بالنسبة للأرجنتين؛ ويتجاوز المغرب هذا الترتيب مع المكسيك، فيصل إلى المركز 71 بالنسبة للصادرات الخارجية للمكسيك والمركز 49 بالنسبة لوارداتها؛ بينما يحتل مع الشيلي المركز 75 على مستوى الصادرات الشيلية والمركز 65 ضمن مزوديها؛ وبالنظر إلى التوزيع الجغرافي لمنطقة أمريكا اللاتينية، يظهر أنها تشكل

[1]- محسن منجيد، الوضع الراهن والمحددات المستقبلية للسياسة التجارية المغربية إزاء أمريكا اللاتينية، التقرير السياسي للعام 2018، مكتبة قرطبة، وجدة، الطبعة الأولى، 2019، ص.12.

[2]- محسن منجيد، الوضع الراهن والمحددات المستقبلية للسياسة التجارية المغربية إزاء أمريكا اللاتينية، مرجع سابق، ص.12.

[3]- محسن منجيد، نفس المرجع السابق، ص.12.

فضاءا تجاريا يقدر بحوالي 2,5 مليار دولار، مقابل 26 مليون دولار بالنسبة لأمريكا الوسطى[1].

وقد شرع المغرب وتكتل السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية (الميركوسور) منذ عام 2017 في إجراء مفاوضات تقنية من أجل إقامة منطقة للتبادل الحر، إذ سيمكن التوقيع على اتفاق للتبادل الحر بين المغرب و"الميركوسور" قطاع الصادرات المغربية من تعزيز تموقعه بهذا التكتل الاقتصادي المتنامي[2]، على الخصوص في مجال الأنشطة الفلاحية والصناعية وقطاع زيت الزيتون والمنتجات البحرية، كما سيتيح للمغرب تعزيز جاذبيته كمحور لوجيستي وتجاري وصناعي نحو إفريقيا وحوض المتوسط والشرق الأوسط، ومن المرتقب أن يقوي كذلك تموقع المغرب كمحور اقتصادي منفتح على أوروبا وإفريقيا والدول العربية وتركيا، ومستقبلا على المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا[3].

الفقرة الثانية: مجالات التبادل التجاري

إن المتتبع لحركية العلاقات الاقتصادية المغربية مع مختلف دول العالم يكتشف أن حجم المعاملات مع دول أمريكا اللاتينية يشهد تطورا ملحوظا، يرجع بالأساس إلى عدة عوامل أهمها تركيز المغرب في علاقاته الاقتصادية على دول كبرى كالبرازيل والمكسيك والأرجنتين، وكذا ارتفاع صادرات المغرب من الفوسفاط ومشتقاته إلى أمريكا اللاتينية؛ أمام هذا الوضع، فإن المغرب مدعو إلى تنويع شركائه في أمريكا اللاتينية والانفتاح على أسواق أخرى من أجل تحقيق معاملات تجارية أكبر كالسوق الشيلية والكولومبية والبروفية.

وتجدر الإشارة إلى أن الواردات المغربية من دول أمريكا اللاتينية تتركز بشكل كبير على المنتجات الفلاحية، بحيث يستورد المغرب أساسا الزيت والسكر والذرة وبعض

[1]- محسن منجيد، نفس المرجع السابق، ص.13.

[2]- أنظر: Aguerdo Marco de comercio entre el mercosur y el reino de marruecos

[3]- المغرب يقتحم السوق اللاتينية لتوقيع اتفاقية التبادل الحر مع دول البرازيل والأرجنتين وباراغواي والأوروغواي، موقع زنقة 20، 17 نونبر 2017، منشور على الرابط الإلكتروني التالي، https://rue20.com/167949.html، تاريخ الولوج 15 غشت 2020.

البذور والفواكه الزيتية بنسب كبيرة تتجاوز 60 بالمائة من مجموع الواردات المسجلة من أمريكا اللاتينية[1].

في هذا السياق، يسجل بشكل ملفت أنه خلال سنة 2017 بلغت الواردات المغربية من السكر نسبة 99.7 بالمائة من مجموع الواردات إلى السوق المغربية، ذلك أن المغرب قد استورد من دول المنطقة لوحدها 507,6 مليون دولار من السكر، فيما بلغت مجموع وارداته من العالم ما قيمته 508 مليون دولار من نفس المادة[2].

ويستورد المغرب مواد أخرى كالبترول من فنزويلا والبن وأجزاء السيارات وقطع الغيار من عدة بلدان من أمريكا اللاتينية، خاصة الأرجنتين والبرازيل والمكسيك، كما يستورد كذلك الحليب ومشتقاته واللحوم والخشب والورق، وبعض المواد المعدنية التي تزخر بها أمريكا اللاتينية كالزنك والنحاس[3].

أما على مستوى الصادرات، فإنها لا تخرج عن إطار المواد الأساسية التي يتوفر عليها المغرب، التي يصدرها إلى مختلف شركائه الاقتصاديين، وهي الفوسفاط ومشتقاته، والأسماك بمختلف أشكالها وطرق بيعها، وتغطي هذه الصادرات نسبة تتجاوز 90 بالمائة من مجمل الصادرات المغربية نحو أمريكا اللاتينية[4].

ومن بين أهم عشر منتجات يصدرها المغرب لأمريكا اللاتينية نجد أن 86,5 بالمائة من الصادرات المغربية عبارة عن أسمدة ومشتقات الفوسفاط، وهو ما يكشف عن أهمية أسواق أمريكا اللاتينية كوجهة مهمة للصادرات المغربية من الفوسفاط.

---

[1]- محسن منجيد، علاقات المغرب مع دول أمريكا اللاتينية، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، الطبعة الأولى، 2012، ص.148.

[2]- محسن منجيد، الوضع الراهن والمحددات المستقبلية للسياسة التجارية المغربية إزاء أمريكا اللاتينية، مرجع سابق، ص.14

[3]- محسن منجيد، علاقات المغرب مع دول أمريكا اللاتينية، نفس المرجع السابق، ص.148.

[4]- محسن منجيد، علاقات المغرب مع دول أمريكا اللاتينية، مرجع سابق، ص.149.

فقد بلغت صادرات المغرب إلى دول أمريكا اللاتينية من الأسمدة المعدنية والكيماوية ما قيمته 569 مليون دولار عام 2017، وهو ما يمثل نسبة 25 بالمائة من قيمة الصادرات الخارجية المغربية من هذه الأسمدة[1].

وتستورد دول أمريكا اللاتينية من العالم كمية كبيرة من الأسمدة المعدنية أو الكيماوية بقيمة 5 مليارات دولار سنويا، ورغم ذلك، فإن الصادرات المغربية لا تغطي سوى 11,5 بالمائة من مجموع واردات دول المنطقة من هذه المادة الحيوية في المجال الزراعي، ونفس الملاحظة تسجل كذلك بالنسبة لباقي المركبات الكيماوية من الفوسفور التي تستوردها أمريكا اللاتينية بشكل كبير[2].

ويمكن القول بهذا الصدد، أن المغرب مطالب بتنويع صادراته بشكل كبير نحو تلك المنطقة لتحقيق المزيد من المبادلات التجارية، ورغم أنه يصدر منتجات أخرى كالزرابي والملابس الجاهزة والجلد بنسب مهمة، إلا أن الصادرات المغربية بشكل عام يهيمن عليها بالدرجة الأولى الفوسفاط ومشتقاته.

ورغم أن الفوسفاط ومشتقاته يعتبر مادة أساسية في الصادرات المغربية نحو أمريكا اللاتينية، إلا أنها تشكل عاملا سلبيا من حيث التركيز الكبير على هذه المادة في الصادرات وعدم تنويعها، ونفس الملاحظة تسجل بالنسبة لصادرات دول أمريكا اللاتينية الموجهة للمغرب التي تشكل المنتجات الفلاحية جزءا مهما من صادراتها.

الفرع الثاني: مستقبل العلاقات التجارية بين المغرب ودول أمريكا اللاتينية

إن رفع المبادلات التجارية بين المغرب ودول أمريكا اللاتينية سيكون له انعكاس إيجابي على دعم الحوار السياسي بين المغرب ودول أمريكا اللاتينية، لكن لا ينبغي اعتبار الاتفاقيات التجارية هدفا في حد ذاتها بل يجب دمجها في إطار رؤية إستراتيجية تأخذ بعين الاعتبار الأسباب التي تضعف من حجم التبادل التجاري بين الجانبين، والعوامل المؤثرة على المدى القريب والبعيد في مستقبل العلاقات التجارية بين المغرب وأمريكا اللاتينية.

[1]- محسن منجيد، الوضع الراهن والمحددات المستقبلية للسياسة التجارية المغربية إزاء أمريكا اللاتينية، نفس المرجع السابق، ص.14.

[2]- محسن منجيد، الوضع الراهن والمحددات المستقبلية للسياسة التجارية المغربية إزاء أمريكا اللاتينية، مرجع سابق، ص.15.

الفقرة الأولى: أسباب ضعف العلاقات التجارية بين المغرب وأمريكا اللاتينية

من المؤكد أن تحرير التجارة بين المغرب وأمريكا اللاتينية على المدى القريب تواجهه صعوبات بالرغم من دخول الطرفين في مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة، وذلك بسبب عدم استعداد المغرب للدخول في أي عملية تجارية دون إعمال قاعدة التحرير التدريجي، فالمغرب يرغب في أخذ الوقت الكافي لدراسة مختلف جوانب الانفتاح التجاري الخارجي[1]، وذلك بسبب النتائج السلبية غير المشجعة من اتفاقيات التبادل الحر التي أبرمها، كتسجيل عجز متزايد في الميزان التجاري وتراجع حصة المداخيل الجمركية، وتزايد التبعية للمواد الصناعية والتكنولوجية المستوردة إلى جانب تكريس الاعتماد على تصدير المنتجات الأولية ذات القيمة الضعيفة[2].

ويتضح أيضا أن أهم دول أمريكا اللاتينية جد حذرة من تداعيات تحرير التجارة على منتجاتها الفلاحية وصناعتها الداخلية، فمثلا الدول الأعضاء في تجمع الميركوسور، وهي البرازيل والأرجنتين والأوروغواي، لم تتمكن منذ تأسيسه من وضع تعريفة جمركية موحدة بشكل كامل، إذ تتشبث كل دولة بلائحة استثناءات طويلة من أجل حماية اقتصادها الوطني[3].

كما يعتبر تأمين الحاجيات الداخلية من المنتجات الزراعية والغذائية من التحديات المستقبلية القوية التي تواجه المغرب ودول أمريكا اللاتينية، بالإضافة إلى عدد من دول العالم، وذلك بسبب اعتمادها بشكل كبير على استيراد هذه المنتجات من السوق الدولية، فيكفي حدوث تقلبات في الإنتاج أو في سياسة التصدير لدى عدد محدود من الدول المصدرة كي تتأثر الدول المستوردة بشكل كبير إلى حد اختلال أمنها الغذائي[4].

---

[1] - Voir des diagnostiques des résultats de accords de libre échange sur IRES, Les accords de libre-échange conclus par le Maroc : quelles incidences sur la compétitivité globale du Maroc, Mars 2013, PP.48-94.

[2]- محسن منجيد، الوضع الراهن والمحددات المستقبلية للسياسة التجارية المغربية إزاء أمريكا اللاتينية، مرجع سابق، ص.22.

[3]- تضم لائحة الاستثناءات 100 منتوج بالنسبة لكل من البرازيل والأرجنتين إلى غاية سنة 2021، و225 منتوجا بالنسبة لأوروغواي إلى غاية سنة 2022 و649 منتوجا للباراغواي إلى غاية سنة 2023.

[4]- محسن منجيد، الوضع الراهن والمحددات المستقبلية للسياسة التجارية المغربية إزاء أمريكا اللاتينية، نفس المرجع السابق، ص.23.

وحسب منظمة التغذية والزراعة، فإن إنتاج الغذاء يجب أن يرتفع بنسبة 60 بالمائة على الأقل بحلول عام 2050 كي يساير الحاجيات العالمية، كما أن الطلب على الماء سيرتفع بنسبة 5,5 بالمائة، مما يعني أن الضغط على الموارد ومخاطر نشوب النزاعات سترتفع مستقبلا[1].

ويلاحظ على مستوى التجارة الدولية أن حجم التجارة في المنتجات الغذائية والزراعية قد تضاعف سبع مرات خلال 15 سنة الأخيرة، كما أن الأسواق العالمية المزودة بالسلع الغذائية قد تحولت من دول الشمال إلى دول الجنوب، وفي ظل هذا التوزيع الجغرافي الجديد، تعد أمريكا اللاتينية منطقة مصدرة بشكل أساسي للمنتجات الزراعية، وعلى رأسها البرازيل بصفتها المزود الرئيسي للأسواق العالمية خلال العقدين القادمين، بالإضافة إلى الأرجنتين؛ كما تحولت أمريكا اللاتينية إلى فضاء للمنافسة بين القوى الكبرى من أجل تأمين الوصول إلى المواد الأساسية الزراعية[2].

أما بالنسبة للمغرب، فإن موقعه الجغرافي جنوب المتوسط، يدفعه للجوء إلى استيراد المنتجات الزراعية، خاصة الحبوب، وذلك بسبب مشاكل ندرة المياه والتأثيرات السلبية للتغيرات المناخية على المحاصيل الفلاحية الوطنية، حيث تقدر الإحصائيات أن المنطقة المغاربية تستورد 51 بالمائة من نسبة السعرات الحرارية التي تستهلكها ساكنتها، وهو ما يفيد على الاعتماد الكبير على استيراد المنتجات الزراعية بالمنطقة[3].

وبالرجوع إلى بنية الواردات المغربية من دول أمريكا اللاتينية، فإن التجارة مع دول أمريكا اللاتينية تعتبر خيارا استراتيجيا وحيويا في انتظار بلوغ الاكتفاء الذاتي الوطني؛ إذ بالنظر إلى الضغط الذي يفرضه المنحى التصاعدي لأثمنة المنتجات الغذائية على المدى المتوسط، يجب التفكير في صيغة لتقوية التعاون بين المغرب ودول أمريكا اللاتينية في الميدان الفلاحي؛ كما يجب التفكير في كيفية تحويل أمريكا اللاتينية إلى وجهة أساسية

[1]- Benoit Guillaume, Sécurité alimentaire et Climat au XXIe siècle, Eaux bleues, eaux vertes et sols, Revue Futuribles, N°.413, Juillet- Aout 2016, PP.13.

[2]- محسن منجيد، الوضع الراهن والمحددات المستقبلية للسياسة التجارية المغربية إزاء أمريكا اللاتينية، مرجع سابق، ص.23.

[3]- نفس المرجع السابق، ص 24.

للصادرات المغربية، وهو ما يطرح تحديا جديا على المغرب يرتبط بضرورة تنويع منتجاته الموجهة لأسواق أمريكا اللاتينية.

الفقرة الثانية: مستقبل العلاقات التجارية بين المغرب وأمريكا اللاتينية

يتميز المغرب بعدة مؤهلات تجعله الأكثر جاذبية للاستثمار من غيره من الدول العربية والإفريقية، لما يتميز به من موقع جغرافي متميز جعله محط اهتمام من جانب المستثمرين، وتهافت بعض التجمعات الاقتصادية على السوق المغربية كما هو الاتحاد الأوروبي وتجمع الميركوسور وغيرها من التجمعات الاقتصادية الجهوية.

في هذا السياق، يسعى المغرب لتعزيز تعاونه الاقتصادي مع دول أمريكا اللاتينية بفضل المؤهلات الاقتصادية؛ لذلك، فإن فرص التعاون تزداد أكثر إلحاحا لتكريس التعاون جنوب – جنوب؛ ويأتي "إعلان الرباط" الخاص بملتقى رجال الأعمال بالدول العربية وأمريكا اللاتينية في نفس المنحى الذي أكد على تعزيز الإطار المؤسساتي لتمتين التعاون الاقتصادي بين الدول العربية ودول أمريكا اللاتينية، وذلك بإحداث آليات مشتركة لبلورة مشاريع تجسد على أرض الواقع، وتعزيز التعاون في المجال التجاري[1].

ويشكل المغرب فرصة سانحة للاستثمار بالنسبة للخواص من دول أمريكا اللاتينية، بحيث أن هناك العديد من العوامل التي تشجع التعاون بينهما، أهمها:

- دخول المغرب ودول أمريكا اللاتينية في اتفاقيات شراكة أو اتفاقيات التبادل الحر، وهو ما سيسمح ببروزهما على خارطة الاستثمارات العالمية واتساع رقعة اقتصاداتهما؛

- تحسين مناخ الاستثمار من خلال برامج الإصلاحات الاقتصادية والتشريعية؛

- إضفاء المزيد من المرونة على القوانين الخاصة بالاستثمار، وفتح القطاعات الاقتصادية للخواص، كالخدمات المالية والمصرفية والعقارية والاتصالات والنقل، وتدبير قطاع الماء والكهرباء؛

[1]- حسن الراي، علاقة المغرب مع دول أمريكا اللاتينية "الرهانات والتحديات"، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، سلا، السنة الجامعية 2010-2011، ص.108.

- تقديم التسهيلات والإعفاءات الضريبية بالنسبة للمستثمرين[1].

ومن أجل تنشيط حركة المبادلات التجارية بين المغرب ودول أمريكا اللاتينية، يعتبر تخفيض الرسوم الجمركية أداة فعالة في السياسة التجارية، حيث يمكن لهما إعمالها للاستفادة من الفرص التجارية بين الجانبين، ذلك أن الإعفاء من الحقوق الجمركية على الواردات من أمريكا اللاتينية سيساهم بلا شك في رفع حجم صادرات دول المنطقة إلى المغرب، نفس الأمر بالنسبة لصادرات المغرب نحو أمريكا اللاتينية[2].

كما يقدم المغرب للدول الأقل نموا في القارة الإفريقية إعفاءات على بعض حقوق الجمارك بالنسبة لعدد من المنتجات الزراعية والسمكية وعدد أقل من المنتجات نصف المصنعة[3]، ويمكن كذلك التفكير في صيغة مماثلة مع دول أمريكا اللاتينية الأقل نموا، خاصة من أمريكا الوسطى.

وتجدر الإشارة إلى أن المغرب يرتبط مع الأرجنتين باتفاقية للتعاون في المجال الجمركي تنص على تبادل المعلومات والوثائق بين المصالح الجمركية وزجر المخالفات الجمركية التي من شأنها أن تلحق ضررا بمصالح كلا البلدين[4]، كما تم التوقيع على اتفاقية أخرى تهم الربط الإلكتروني بين النظامين الجمركيين المعمول بهما في كل من المغرب والأرجنتين[5].

من هذا المنطلق، يمكن القول أن حجم المبادلات التجارية بين المغرب ودول أمريكا اللاتينية يبقى محدودا ولا يرقى إلى مستوى التطلعات؛ لذلك، فإن المغرب مطالب بالتفكير في الصيغ الملائمة لرفع مستوى علاقاته التجارية مع دول المنطقة، بما يخدم مصالحه مستقبلا وعلاقاته مع أهم القوى الإقليمية الصاعدة، كما هو الحال بالنسبة للبرازيل[6].

---

[1]- حسن الراي، مرجع سابق، ص ص.109-110.

[2]- محسن منجيد، الوضع الراهن والمحددات المستقبلية للسياسة التجارية المغربية إزاء أمريكا اللاتينية، مرجع سابق، ص.24.

[3] - Analyse de la Politique commerciale du Maroc : Impact de la politique tarifaire du Maroc sur sa position de Hub a destination du reste de l'Afrique, Banque Africaine de développement, 2017, P.5.

[4]- آفاق زيارة وزير الخارجية الأرجنتيني للمغرب، مرصد أمريكا اللاتينية، 30 مارس 2018، مقال منشور على الرابط التالي، https://www.marsadamericalatina.com، تاريخ الولوج 25 غشت 2020.

[5]- محسن منجيد، الوضع الراهن والمحددات المستقبلية للسياسة التجارية المغربية إزاء أمريكا اللاتينية، مرجع سابق، ص.25.

[6]- للمزيد من المعلومات حول العلاقات التجارية والاقتصادية أنظر ما يلي: agence marocaine de développement des investissement , Maroc-Amérique du sud investissements directs étrangers état des lieux des perspective,

المبحث الثاني: توجهات الدبلوماسية المغربية تجاه أمريكا اللاتينية

اهتمت المملكة المغربية بإقامة علاقات دبلوماسية مع دول أمريكا اللاتينية منذ الحصول على استقلالها سنة 1956، إلا أنها بدأت تترسخ منذ ستينات القرن المنصرم، وأخذت تتعزز أكثر فأكثر مع أواخر التسعينات، بينما أسرعت من وثيرتها مع اعتلاء الملك محمد السادس العرش، حيث بدأت تتضح معالم سياسة خارجية جديدة للمغرب تجاه أمريكا اللاتينية قوامها الانفتاح وتكثيف الاتصالات وتعزيز العلاقات الدبلوماسية والسياسية والثقافية.

لقد بدأت السياسة الخارجية المغربية تأخذ طابعا مؤسساتيا أكثر وضوحا منذ عام 2004، وذلك بالاعتماد على سياسة خارجية تجاه المنطقة اللاتينية في إطار التعاون جنوب- جنوب، باعتبارها آلية رئيسية لتحقيق التقارب والتفاهم مع دول أمريكا اللاتينية.

ومما لا شك فيه، حضور العديد من الاعتبارات الموضوعية في سلوك الدبلوماسية المغربية تجاه منطقة أمريكا اللاتينية، أهمها نهج الملك محمد السادس القائم على اتخاذ زمام المبادرة والقطع مع سياسة الكرسي الفارغ أمام أعداء الوحدة الترابية للمملكة المغربية، ومحاولة الدول اللاتينية بشأن النزاع حول الصحراء المغربية.

وارتباطا بتوجه الدبلوماسية المغربية نحو أمريكا اللاتينية، يمكن القول إن ما حققته من مكاسب يرجع إلى توظيف العديد من الأدوات الدبلوماسية ذات التأثير على طبيعة العلاقات الدولية المعاصرة، منها توظيف الدبلوماسية البرلمانية وانضمام المغرب إلى العديد من المنظمات والاتحادات البرلمانية، وهو ما سمح للمغرب استقطاب العدد من النخب السياسية اللاتينية التي كان لها التأثير الكبير في تغيير نظرة بلدان أمريكا اللاتينية للمغرب ولمسألة النزاع حول الصحراء المغربية؛ فضلا عن توظيف خطاب الموروث المشترك، والدبلوماسية الثقافية والجامعية للدفاع عن المصالح العليا للمملكة المغربية.

---

iceministerio de Integración y Comercio Exterior Dirección de : وأيضا ؛Département étude et veille,, 2013
,Análisis Económico Versión 2, 07 de diciembre de 2016, Relación Comercial Guatemala – Marruecos

المطلب الأول: السياسة الخارجية المغربية تجاه أمريكا اللاتينية

شكلت قضية الوحدة الترابية للمملكة المغربية ومسألة النزاع حول الصحراء محددا بارزا في التوجه المغربي نحو منطقة أمريكا اللاتينية، وقد اقترنت السياسة الخارجية المغربية بتفاعلات قضية الصحراء بهذه المنطقة، حيث استأثرت هذه الأخيرة وتحكمت في طبيعة وحجم العلاقات مع دول أمريكا اللاتينية.

وبالرغم من استمرار الموقف من نزاع الصحراء المغربية كمحدد في السياسة الخارجية المغربية، إلا أن الدبلوماسية المغربية أخذت من رؤية الملك محمد السادس "نبراسا" في التعامل مع دول أمريكا اللاتينية خصوصا بعد الجولة الملكية للمنطقة؛ وبهذا أخذت المنطقة اللاتينية موقعا هاما ضمن أجندة السياسة الخارجية المغربية، أملا في تغيير المواقف اللاتينية المتصلبة من نزاع الصحراء المغربية، مراهنة في ذلك على التحولات الإيجابية التي شهدها النزاع منذ تقديم المغرب لمقترح الحكم الذاتي لجهة الصحراء سنة 2007.

الفرع الأول: محددات التوجه المغربي نحو أمريكا اللاتينية

شكلت رؤية الملك محمد السادس للشراكة مع دول أمريكا اللاتينية محددا أساسيا لسلوك الدبلوماسية المغربية تجاه دول المنطقة، ذلك أنها لم تستسلم لواقع الأمر بحيث دفعت الاعترافات المتتالية للعديد من الجمهوريات اللاتينية بجبهة البوليساريو بالرفع من وثيرة تحركها باتجاه أمريكا اللاتينية بهدف استدراك غياب تواجدها بها.

ومن العوامل الرئيسية المحفزة لسلوك الدبلوماسية المغربية تجاه دول أمريكا اللاتينية، الحاجة إلى حشد الدعم لمسألة الصحراء المغربية، وهو ما تطلب نهجا جديدا قائما على الرفع من منسوب الحضور في أمريكا اللاتينية، والقيام بحملات دبلوماسية مناهضة لأطروحة أعداء الوحدة الترابية للمملكة، حيث أضحت أمريكا اللاتينية ساحة معركة دبلوماسية غير منتهية بين المغرب وجبهة البوليساريو.

الفقرة الأولى: رؤية الملك محمد السادس للشراكة مع دول أمريكا اللاتينية

يحتل الملك أو رئيس الدولة مركز الصدارة في صناعة القرار، حيث يمثل شخص الملك الوحدة القرارية الأساسية في صناعة القرار الخارجي، وهي خصوصية تتميز بها جميع الأنظمة السياسية سواء كانت تسلطية أو ديمقراطية، إلا أن بلدان الجنوب تنفرد بخصوصية مفادها مدى تمركز رئيس الدولة في قمة الهرم السياسي[1].

على هذا الأساس، شكلت رؤية الملك محمد السادس الخاصة بأمريكا اللاتينية انعطافا حاسما في توجهات السياسة الخارجية المغربية، وذلك منذ اعتلائه العرش سنة 1999، حيث جعلت سياسته الانفتاحية والتفاعلية من المملكة المغربية ذات حضور أكثر قوة في أمريكا اللاتينية؛ وتأتي هذه الرؤية كثمرة للواقعية والبراغماتية التي أصبحت تطبع السياسة الخارجية المغربية بهدف استدراك غياب المغرب عن أمريكا اللاتينية[2] .

فقد تعززت هذه الرؤية بالزيارة التي قام بها الملك محمد السادس إلى أمريكا اللاتينية، حيث أصبحت العلاقات أكثر مرونة وتنوعا، سواء على صعيد العلاقات الثنائية أو من خلال تجمع "الميركوسور" أو منظمة الدول الأمريكية أو غيرها من التنظيمات الإقليمية والجهوية سواء بأمريكا أو بأفريقيا أو العالم العربي.

ومما لا شك أن السياسة الخارجية للمغرب خلال السنوات الأولى من حكم الملك محمد السادس بدأت تعطي اهتماما كبيرا لأمريكا اللاتينية، تلك القارة التي كانت بمثابة المنطقة المجهولة، فالجولة الملكية إلى أمريكا اللاتينية تعد انعطافا نوعيا بالنسبة للعلاقة بين المغرب ودول أمريكا اللاتينية، حيث أن وقع وأثر المقاربة المغربية الجديدة تجاه أمريكا اللاتينية بات جليا قياسا بما كانت عليه العلاقات المغربية اللاتينية قبل سنة 2004[3].

---

[1]- نادية الرامي، محددات ومبادئ السياسة الخارجية المغربية، مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، 28 أبريل 2021. مقال منشور على الرابط التالي: https://revuealmanara.com/، تاريخ الولوج 12 ماي 2020.

[2]- أحمد بن صالح الصالحي، مرجع سابق، ص. 18.

[3]- أحمد بن صالح الصالحي، مرجع سابق، ص.19.

في هذا السياق، شكلت الزيارة الملكية للمنطقة في نونبر ودجنبر 2004 مرحلة فاصلة في رؤية المملكة المغربية لدول المنطقة، حيث ارتفعت وثيرة الزيارات الرسمية في كلا الاتجاهين، وهو ما أثر بشكل إيجابي على مستويات الحوار السياسي بين الجانبين.

من جانب آخر، إن الرؤية الملكية الخاصة بأمريكا اللاتينية أملتها الواقعية السياسية التي أضحت تطبع الدبلوماسية المغربية، المتمثلة أساسا في عدم ترك المقعد شاغرا واتخاذ زمام المبادرة ونهج الدبلوماسية الهجومية[1]؛ كما أملتها كذلك، التفاعل المغربي مع مستجدات الأحداث التي ميزت أمريكا اللاتينية التي شهدت مرحلة التحول الديمقراطي وسقوط العديد من الأنظمة التي كانت تعادي المملكة المغربية في وحدتها الترابية واختياراتها الإستراتيجية.

ولا غرابة في كون الإمكانيات المتعددة التي تتوفر عليها المملكة المغربية ومكانتها الإقليمية وانفتاحها على عوالم مختلفة، دفعها للترويج لنقاط قوتها وإبراز قدراتها وإمكانياتها العديدة والمتنوعة، بالإضافة إلى موقعها الجيوسياسي المتميز الذي جعلها محط اهتمام من طرف دول أمريكا اللاتينية.

من جهة أخرى، حاول المغرب استثمار موازين القوى بالقارة، ذلك أن البرازيل والأرجنتين تتنافسان على قيادة التقارب والتعاون بين الدول الإفريقية والعربية واللاتينية، وكلاهما يراهنان على المغرب باعتباره بوابة نحو تعميق الشراكة والتعاون جنوب- جنوب؛ جدير بالإشارة إلى أن الاعتماد على المغرب في تحقيق التقارب بين أمريكا اللاتينية وإفريقيا والمنطقة العربية جعله مخاطب دولي موثوق به، ذلك أن المغرب ظل دوما أرضا للقاء والحوار وجسرا للتعاون بين العالم العربي والقارة الإفريقية وأمريكا اللاتينية، انطلاقا من تشبثه بقيم التضامن والالتزام تجاه هذه المجموعات، واعتبارا لثقته فيما قد تحمله هذه الشراكة من آفاق واعدة تستجيب لتطلعات الشعوب العربية والإفريقية واللاتينية[2].

---

[1]- أحمد بن صالح الصالحي، مرجع سابق، ص.19.

[2]- خطاب الملك محمد السادس إلى القمة الأولى "إفريقيا – أمريكا الجنوبية، المنعقدة بأبوجا، نونبر 2006، البوابة الوطنية للمملكة المغربية، https://www.maroc.ma/ar/.

ويضيف الملك محمد السادس: "إن ما قمنا به من جولات في العديد من الدول الإفريقية ودول أمريكا اللاتينية، وما أسهم به المغرب من مشاركة فعالة، في القمة الأولى للدول العربية ودول أمريكا الجنوبية، المنعقدة في برازيليا، في ماي 2005 ، كلها أعمال نابعة من الرؤية التي ننطلق منها لتعبئة الموارد والكفاءات والطاقات اللازمة، بهدف دعم وتمتين المسلسل الهادف إلى إرساء الاستقرار على الصعيد الإقليمي، وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبشرية، وتعزيز البناء الديمقراطي، واكتساب مقومات الحداثة في كلتا القارتين؛ لقد أضحى التعاون جنوب - جنوب ضرورة حتمية في عالم تتسارع فيه وتيرة العولمة؛ وهو بذلك يشكل هدفا استراتيجيا بالنسبة لمنطقتينا، في أفق تحقيق التقدم والتنمية المستدامة، وبلوغ أهداف الألفية للتنمية"[1].

الفقرة الثانية: سلوك الدبلوماسية المغربية تجاه أمريكا اللاتينية

قامت المملكة المغربية منذ تولي الملك محمد السادس العرش ببلورة دبلوماسية منفتحة تجاه أمريكا اللاتينية، اتسمت بتغييرات عديدة تضمنت اعتماد سفراء من ذوي المعرفة بالقارة تم انتقائهم من صفوة أطر وزارة الخارجية والنخب السياسية والفكرية.

ولفهم سلوك الدبلوماسية المغربية تجاه أمريكا اللاتينية، يجب فهم الأدوات التنفيذية للسياسة الخارجية المغربية تجاه المنطقة، التي اعتمدت على نهج دبلوماسية الإقناع القائمة على تفسير موقف المغرب من نزاع الصحراء المغربية انطلاقا من توصيات الجمعية العامة للأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، فضلا عن اعتماد خطاب الإقناع الذي دفع العديد من دول أمريكا اللاتينية الالتزام بالحياد[2].

ويفسر هذا السلوك الدبلوماسي المغربي تجاه أمريكا اللاتينية بمحاولة استدراك خطر ترك المنطقة في مواجهة أطروحة جبهة البوليساريو الانفصالية، وهو ما دفع المغرب إلى الرفع من منسوب إيقاع دبلوماسيته، بما يخدم مصالحه العليا، حيث رفع من وثيرة اللقاءات والاتصالات مع الأطراف اللاتينية، سواء كانت سياسية أو برلمانية أو حكومية، الأمر الذي ساعد في إعادة التوازن بالقارة اللاتينية؛ كما انتقلت من التسليم بالأمر الواقع بالمنطقة إلى

[1]- خطاب الملك محمد السادس إلى القمة الأولى "إفريقيا – أمريكا الجنوبية، مرجع سابق.
[2]- أحمد بن صالح الصالحي، مرجع سابق، ص.23.

تغييره، فتكللت مبادرات المغرب التواصلية بالنجاح في تحييد العديد من الأحكام الدعائية المغلوطة المتعلقة بنزاع الصحراء.

هذه التغييرات سجلت بفضلها المملكة المغربية نقاطا عديدة لصالحها، فحققت بفضلها نوع من التوازن بشأن نزاع الصحراء، حيث أخذت العديد من الجمهوريات اللاتينية تلتزم بتعهداتها الدولية وتبني مواقف متزنة من النزاع، انسجاما مع توجه المجتمع الدولي؛ كما أن العديد من الحكومات اللاتينية سحبت أو علقت أو جمدت اعترافها بالجمهورية الوهمية؛ بالإضافة إلى تمكن المغرب من إحراز العديد من الاختراقات وقلب العديد من المعادلات بقارة كانت قلعة منيعة لجبهة البوليساريو؛ وأخيرا، أخذت العديد من الأطراف اللاتينية تتصرف مع النزاعات أحيانا بخلفيات واقعية وأحيانا ببرغماتية لخدمة مصالحها[1].

في هذا السياق، نتج عن السلوك الدبلوماسي المغربي المتميز بالدينامية عن تعزيز العلاقات الدبلوماسية مع العديد من الدول اللاتينية، وذلك بفضل الدبلوماسية الواقعية الجديدة، التي ترتب عنها تفاعلات مهمة أتت تتويجا لمسار طويل من الاتصالات المتواترة واللقاءات المثمرة بين المغرب ودول أمريكا اللاتينية؛ ومما لا شك أن النهج الدبلوماسي تجاه أمريكا اللاتينية قد نتج عنه تقارب وتفاهم كبير يشهد عن واقع جديد للمغرب بالقارة الأمريكية اللاتينية، وهو ما تعزز بتوظيف المملكة المغربية لاعتبارات مهمة ساهمت في تقهقر الوجود المؤثر لجبهة البوليساريو بأمريكا اللاتينية؛ إذ يمكن إجمال هذه الاعتبارات في الآتي:

- القيام بحملات دبلوماسية مبادرة مستغلة في ذلك التغيرات الحاصلة في الخارطة الجيوسياسية بمنطقة أمريكا اللاتينية؛

- ظهور مواقف تتسم بالحياد بأمريكا اللاتينية من نزاع الصحراء المغربية، وتتمسك بالمواثيق الدولية وقرارات مجلس الأمن الدولي؛

- حدوث تغييرات بالعديد من السياسات الخارجية لدول أمريكا اللاتينية تنسجم مع اعتبارات الواقع الدولي ومصالحها الوطنية المرتكزة على الواقعية والبراغماتية.

[1]- نفس المرجع السابق، ص.24.

وعليه، من الواضح أن الدبلوماسية المغربية تجاه دول أمريكا اللاتينية ستستمر على هذا النهج بهدف تحييد الأطراف الراديكالية والمتطرفة في مواقفها تجاه نزاع الصحراء والمصالح العليا للمغرب، كما ستتطلع إلى إقناعها الالتزام بالحياد أو تناسب مواقفها مع الشرعية الدولية والتوجه العام للجماعة الدولية، وتفادي الاصطفاف إلى جانب أعداء المملكة المغربية؛ بالإضافة إلى انفتاحها على عوالم جديدة راغبة بعلاقات دبلوماسية وثيقة مع المغرب، وتسريع إيقاع فتح السفارات والعضوية في المنظمات الإقليمية والانضمام إلى الاندماجات الاقتصادية اللاتينية بصفة مراقب[1].

لقد تحققت هذه المكاسب بالنظر إلى استثمار المغرب للعديد من الفرص، وتوظيفه للعديد من الأدوات والحسابات، ذلك أن المغرب قام باستثمار استيعابه المبكر لتغير الحسابات الإقليمية بأمريكا اللاتينية وتوظيف احتدام المنافسة الإقليمية بها، واستثمار المتغيرات واختلال التوازنات الإقليمية بها بما يخدم مصالحه؛ كما عمل المغرب على تكثيف علاقاته مع اللاعبين الجدد بالقارة اللاتينية، وزيادة توطيد علاقاته بالقوى الصاعدة كالبرازيل والأرجنتين[2].

فما من شك من أن المغرب على بينة بأهمية ودور الدول اللاتينية، وهو ما تجلى في مبادرات وتفاهمات سياسية واقتصادية عديدة مع دول المنطقة، لكن تبقى الحاجة إلى انفتاح وشراكات أكبر، حيث يمكن أن يبلور دبلوماسية قوية وناجحة تجاه أمريكا اللاتينية، وأن يكون صلة وصل بينها وبين إفريقيا من جهة، وبينها وبين العالم العربي من جهة أخرى، في إطار علاقة رابح رابح.

ويمكن أن يستفيد المغرب اقتصاديا في إطار توقيع اتفاقيات تبادل حر على مراحل ووفق مصالح كل طرف، وأن يستفيد من سوق سياحي كبير لا يفرق بيننا وبينه غير أمواج الأطلسي، وأن يساهم في تعزيز تقارب سياسي وثقافي من شأنه أن يساهم في فهم أكبر لنزاع الصحراء وفي دعم القوى المحبة والمدافعة عن السلم وعن وحدة الشعوب[3]؛ من أجل

---

[1]- أحمد بن صالح الصالحي، مرجع سابق، ص.25.

[2]- نفس المرجع السابق، ص.25.

[3]- محمد شكراد، هدا موقع أمريكا اللاتينية في الدبلوماسية المغربة الجديدة، موقع هسبريس، 22 ماي 2016، منشور على الموقع الإلكتروني التالي، https://www.hespress.com/، تاريخ الولوج 14 ماي 2020.

ذلك، فالدبلوماسية المغربية مدعوة إلى استثمار كل مؤهلاتها وبلورة سياسة دولة في الخارجية للسنوات المقبلة، سياسة تشرك فيها كل مِؤسسات القرار، بما فيها المجتمع المدني ومراكز التفكير.

الفرع الثاني: تفاعلات قضية الصحراء المغربية في أمريكا اللاتينية

يلاحظ أن الدبلوماسية المغربية تجاه دول أمريكا اللاتينية قد شهدت منعطفا مهما في تاريخ العلاقات بين الطرفين، ذلك أن مواقف الدول الداعمة لأطروحة البوليساريو من قضية الصحراء المغربية أدت إلى تغيير أولويات السياسة الخارجية المغربية، فأصبحت هذه القضية تشكل محور العمل الدبلوماسي المغربي من خلال العمل على تجاوز سياسة الكرسي الفارغ، مقابل سياسة الانفتاح والاحتواء للدفاع عن الوحدة الترابية للمملكة المغربية.

الفقرة الأولى: سياسة الكرسي الفارغ

مما لا شك فيه أن المتتبع لتفاعلات قضية الصحراء المغربية في أمريكا اللاتينية، سيلاحظ أنها تميزت في مرحلة أولى باعتماد سياسة الكرسي الفارغ أمام موجة الاعترافات بجبهة البوليساريو؛ وقد انطلقت هذه المرحلة بعد ظهور أول اعتراف رسمي بالجمهورية المزعومة بين دول أمريكا اللاتينية، التي امتدت لعقدين من الزمن (من نهاية السبعينات إلى نهاية التسعينات) من القرن الماضي، حيث تتابعت سلسلة الاعترافات بشكل تصاعدي إلى حدود بداية الألفية الثالثة.

لقد حاول الملك الحسن الثاني مواجهة هذه الاعترافات في هذه المرحلة منذ بدايتها بتنظيم حملات دبلوماسية مستعجلة ومكثفة تمثلت على الخصوص في تعيين مجموعة من السفراء وإرسال وفود للالتقاء برؤساء دول وحكومات المنطقة من أجل التعريف بقضية الصحراء المغربية.

وكان اعتراف المكسيك سنة 1979 بالجمهورية الوهمية أول ما حرك الدبلوماسية المغربية على عهد الراحل الحسن الثاني لتدارك الأمر وضمان الدعم الأكبر لقضية

الصحراء بدول أمريكا اللاتينية، وتجلى ذلك من خلال إعطاء شروحات وتلقي عروضا حول تطورات قضية الصحراء، إلا أن هذه المحاولات باءت بالفشل أمام تصلب المواقف التي كشفت عنه هذه الدول إزاء قضية الصحراء؛ فقد توالت سلسلة اعترافها بالجمهورية الصحراوية دون توقف، وهو ما جعل الدبلوماسية المغربية خلال مرحلة الثمانينات تعرف تراجعا بحيث اقتصرت على تقوية علاقاتها الدبلوماسية مع الدول التي لم تعترف بالجمهورية المزعومة، خاصة مع الأرجنتين والبرازيل بحكم وزنهما السياسي والاقتصادي في أمريكا الجنوبية[1].

غير أن تصلب مواقف هذه الدول من قضية الصحراء المغربية، كان دافعا أساسيا وراء تقليص المغرب لأنشطته الدبلوماسية نحو بلدان أمريكا اللاتينية والركون إلى سياسة الكرسي الفارغ لسنوات عديدة، وهي الفترة التي استثمرها أعداء المغرب بشكل حصري للانتشار بكامل المنطقة والتغلغل داخل مختلف أوساط المجتمع اللاتيني ومؤسساته[2].

لكن مع صعود الملك محمد السادس للعرش، وتواجد حكومة التناوب بقيادة الراحل عبد الرحمان اليوسفي، تبلورت رغبة سياسية خاصة في تنشيط العلاقات الدبلوماسية مع دول أمريكا اللاتينية، وقد تكرس هذا التوجه من خلال الجولة الملكية للمنطقة سنة 2004، التي شملت المكسيك والبرازيل والأرجنتين والبيرو والشيلي ثم جمهورية الدومينيكان. بذلك، انطلقت في أمريكا اللاتينية موجة موسعة من سحب وتجميد الاعترافات بالجمهورية المزعومة، شملت عشر دول واستمرت إلى غاية سنة 2005، لتأتي بعدها مرحلة جديدة من العلاقات الدبلوماسية المتميزة.

---

[1]- محمد عطيف، مميزات التفاعل الدبلوماسي المغربي بدول أمريكا اللاتينية، موقع المعلومة القانونية، 4 أكتوبر 2019، مقال منشور على الرابط التالي: https://alkanounia.info/?p=7720، تاريخ الولوج 14 ماي 2020.

[2]- محسن منجيد، موقع أمريكا اللاتينية في الأجندة الجديدة للسياسة الخارجية المغربية، التقرير السياسي للعام 2016، مكتبة قرطبة، وجدة، الطبعة الأولى، 2017، ص 9.

الفقرة الثانية: سياسة الاحتواء وتدعيم الموقف المغربي

لم تعد أمريكا اللاتينية تلك المنطقة التي تنساق بلدانها وراء أباطيل البوليساريو وداعميها، فقد نفضت، خلال السنوات الأخيرة غبار الأيديولوجيات البائدة وباتت ترفض أن تنطلي عليها أكاذيب جبهة البوليساريو لتعلن وقوفها إلى جانب المغرب، صاحب الحق والمشروعية، انتصارا لعدالة قضية الصحراء المغربية.

إذ بفضل يقظة الدبلوماسية المغربية التي باتت تعتمد مقاربة استباقية تتصدى من خلالها، بما يلزم من حزم، لكل مناورات الانفصاليين، تمكنت بلدان أمريكا اللاتينية من استيعاب حقيقة النزاع المفتعل حول الصحراء ولم تعد تقبل أن تكون ضحية الألاعيب وأساليب التضليل الإعلامي والتزييف للحقائق التي طالما ناورت البوليساريو لنسج خيوطها.

ولأن حبل الكذب قصير، فقد انكشفت الحقيقة أمام بلدان المنطقة التي أبانت في السنوات الأخيرة عن اقتناع راسخ بشرعية الموقف المغربي ووجاهة مقترح الحكم الذاتي بالصحراء، رافضة قيام "كيان" وهمي لا تتوفر فيه أدنى الشروط القانونية والسياسية لبناء دولة، في منطقة أضحت اليوم مرتعا خصبا للجماعات الإرهابية، فبلدان أمريكا اللاتينية اقتنعت بأن علاقاتها يجب أن تكون مع بلدان حقيقية موجودة على أرض الواقع وليس مع كيانات وهمية لا وجود لها إلا في الشبكة العنكبوتية أو في مخيال من صنعها لمعاكسة الوحدة الترابية للمملكة[1].

لقد اشتد الخناق على البوليساريو في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، وآخر المسامير دقته بوليفيا في نعش الأطروحة الانفصالية التي تلقت الانتكاسة تلو الأخرى بهذا الجزء من العالم الذي كان الانفصاليون، إلى أمد قريب، يعتبرونه ملاذا آمنا يركنون إليه

[1]- وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي و المغاربة المقيمين بالخارج، عندما ترفض أمريكا اللاتينية الانسياق وراء أباطيل البوليساريو انتصارا لعدالة قضية الصحراء المغربية، الإثنين 20 يناير 2020، مقال منشور على الرابط التالي: https://www.diplomatie.ma/، تاريخ الولوج 15 ماي 2020.

قبل أن ينفضح أمرهم؛ فقد قررت بوليفيا تعليق اعترافها ب "الجمهورية المزعومة" و"قطع جميع علاقاتها مع الكيان الوهمي" وفقا لما أعلنته وزارة خارجيتها في بيان رسمي[1].

كما أكد البلد الجنوب أمريكي أنه سيعتمد مبدأ "الحياد البناء" بخصوص النزاع المفتعل حول الصحراء المغربية وأنه "سيعمل، من الآن، على دعم الجهود المبذولة في إطار منظمة الأمم المتحدة، من أجل حل سياسي عادل ودائم ومقبول من لدن الأطراف طبقا للمبادئ والأهداف التي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة"؛ وأبدت بوليفيا في البيان ذاته عزمها على بناء علاقة متجددة مع المملكة المغربية تقوم على "الاحترام المتبادل للسيادة الوطنية والوحدة الترابية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدين"؛ ولاشك أن اعتماد بوليفيا لموقف من هذا القبيل يعتبر ثمرة للتبادلات المكثفة والمثمرة بين وزارتي الشؤون الخارجية للبلدين منذ تولي حكومة جديدة للسلطة ببوليفيا في نونبر 2019[2].

وقبل قرار بوليفيا، جددت الجامايكا الشهر الماضي التأكيد على موقفها المتعلق بسحب اعترافها بـ "الجمهورية الصحراوية" الوهمية، معربة عن دعمها لجهود الأمم المتحدة الرامية إلى إيجاد حل دائم للنزاع حول الصحراء المغربية؛ ولا يكاد يمر شهر حتى تعرب إحدى بلدان المنطقة عن دعمها لمغربية الصحراء، كما كان الشأن مع الباراغواي التي صادق برلمانها في دجنبر 2019 على قرار جديد بدعم المبادرة المغربية للحكم الذاتي في إطار السيادة الوطنية للمملكة ووحدتها الترابية، إذ يشكل هذا القرار الجديد، مكتسبا جديدا للقضية الوطنية ودعما واضحا وثابتا لمشروع الحكم الذاتي ولسيادة المملكة ووحدتها الترابية، حيث يتعلق الأمر بقرار هو الثالث من نوعه في ظرف سنتين، ينضاف لموقف الحكومة الباراغوانية الداعم لمغربية الصحراء.

وفي يونيو 2019 قررت حكومة باربادوس، التي سبق أن جمدت اعترافها بالجمهورية الصحراوية الوهمية سنة 2013، سحب اعترافها بالجمهورية المزعومة، حيث ذكر بيان مشترك تم توقيعه في نهاية زيارة الوزيرة الأولى لباربادوس، السيدة ميا موتلي

[1]- وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي و المغاربة المقيمين بالخارج، عندما ترفض أمريكا اللاتينية الانسياق وراء أباطيل البوليساريو انتصارا لعدالة قضية الصحراء المغربية، مرجع سابق.
[2]- نفس المرجع السابق.

للمغرب، أن حكومة باربادوس ستواصل المبادرات التي اتخذت من طرف أزيد من 162 بلدا عبر العالم[1].

وتواصل القضية الوطنية تسجيل تقدم مضطرد في عموم بلدان أمريكا اللاتينية، في وقت تحتضر فيه الأطروحة الانفصالية، فقد بات المغرب يتمتع بدعم غالبية حكومات وبرلمانات ومنظمات المجتمع المدني ببلدان المنطقة لصالح مغربية الصحراء وسيادة المملكة على كامل أراضيها.

تبعا لذلك، صادق مجلس الشيوخ البرازيلي، في شتنبر 2019، بأغلبية ساحقة على ملتمس بدعم المبادرة المغربية للحكم الذاتي بالأقاليم الجنوبية، وتوج هذا الملتمس مسلسلا طويلا أعربت خلاله البرازيل وجددت الدعم الواضح والقوي لصالح حل سياسي للنزاع المفتعل حول الصحراء المغربية يشكل في إطاره مخطط الحكم الذاتي إطارا ملائما لبلوغ هذا الهدف؛

وفي عام 2019 أعربت الحكومة الشيلية بدورها عن "دعمها للجهود الجادة التي يبذلها المغرب لمخطط الحكم الذاتي من أجل التوصل إلى حل سياسي واقعي وقابل للحياة ونهائي" لقضية الصحراء؛ كما أشادت كولومبيا في يونيو المنصرم بالمقترح المغربي للحكم الذاتي من أجل التوصل إلى حل للنزاع حول الصحراء، معربة عن ارتياحها لمختلف قرارات الأمم المتحدة التي تعترف بـ"قيمة الجهود الجدية" التي يبذلها المغرب بهذا الخصوص[2].

على نفس المنوال، جددت السورينام في 12 يونيو 2019 قرارها بسحب اعترافها بالجمهورية الوهمية، معربة عن دعمها لحل سياسي ونهائي للنزاع الإقليمي حول الصحراء في إطار سيادة المغرب ووحدته الترابية، وبدورها انضمت السالفادور إلى قائمة العواصم اللاتينية التي راجعت مواقفها وأعلنت عن تأييدها للوحدة الترابية للمغرب، حيث أعلنت في يونيو الماضي عن سحب اعترافها بالجمهورية المزعومة وقطع جميع علاقاتها مع

[1]- وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي و المغاربة المقيمين بالخارج، عندما ترفض أمريكا اللاتينية الانسياق وراء أباطيل البوليساريو انتصارا لعدالة قضية الصحراء المغربية، مرجع سابق.
[2]- نفس المرجع السابق.

"البوليساريو"، وهو القرار الذي أكدته مؤخرا "ألكسندرا هيل تينوكو"، وزيرة العلاقات الدولية للسلفادور، خلال زيارتها للمملكة، حيث جددت تأكيد بلادها لمغربية الصحراء، ودعمها للوحدة الترابية والسيادة الوطنية للمملكة[1].

ويندرج هذا الدعم الصريح للقضية الوطنية في إطار التزام بلدان أمريكا اللاتينية عموما لصالح الوحدة الترابية للمملكة وسيادتها الوطنية ومبادرتها للحكم الذاتي، ويكرس نزيف سحب الاعترافات بجمهورية "الوهم" المرحلة الجديدة والدينامية المثمرة التي باتت السمة الأبرز لعلاقات المملكة مع مختلف بلدان منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي التي أدركت بأن "البوليساريو" والمتحكمين فيها لم يعد لديهم شيء آخر ليقدموه ما عدا خطابات إيديولوجية متجاوزة وعقيمة؛ ولا شك إذن أن هذه التطورات ستعزز علاقات المغرب مع أمريكا اللاتينية وتكرس مصداقية السياسة الخارجية للمغرب، سيرا على نبراس دبلوماسية ملكية استشرافية ومتبصرة.

المطلب الثاني: دور الدبلوماسية الموازية في تعزيز علاقة المغرب بدول أمريكا اللاتينية

دشن المغرب أسلوبا جديدا في التعامل مع قضايا السياسة الخارجية ومنها الدبلوماسية الموازية، حيث تم فتح ورش مهم، بات يعطي ثماره، ويتمثل في تعاون جنوب - جنوب، ذلك أن الدبلوماسية البرلمانية انخرطت في هذا الورش وجعلت من التعاون والتنسيق والاستشارة مع البرلمانات المنتمية لدول الجنوب إحدى أولويات الدبلوماسية البرلمانية.

في هذا السياق، فالدبلوماسية البرلمانية لا تعد مكملا أو تعمل بكيفية موازية فحسب، بل تمثل أيضا إحدى القنوات الحوارية المهمة التي تسعى إلى تقريب وجهات نظر الشعوب، وكذلك إلى تمكين الحوار بين المواطنين الممثلين بهذه البرلمانات، من خلال مجموعات الصداقة المتعددة، من الإسهام في تقريب وجهات النظر، والاطلاع على الواقع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي والبيئي للدول المعنية؛ من جانب آخر، تشكل الدبلوماسية

[1]- وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي و المغاربة المقيمين بالخارج، عندما ترفض أمريكا اللاتينية الانسياق وراء أباطيل البوليساريو انتصارا لعدالة قضية الصحراء المغربية، مرجع سابق.

الموازية أحد الأوراش الكبرى التي دشنها عهد الملك محمد السادس من أجل الترافع عن القضايا العادلة للمغرب، وفي مقدمتها قضية الصحراء المغربية.

وعليه، أنيط بالدبلوماسية الثقافية عدة أدوار باعتبارها إحدى الأدوات المهمة لتنفيذ أهداف السياسة الخارجية المغربية، لعل من أهمها العمل على تعزيز التقارب والتفاهم مع دول أمريكا اللاتينية تماشيا مع الأهداف المحددة لها من قبل الدبلوماسية الرسمية.

الفرع الأول: الدبلوماسية البرلمانية أداة لخدمة أجندة السياسة الخارجية المغربية

في عالم متعدد الأقطاب متسم ببروز قوى جديدة وأفول أخرى، فإن أسس العلاقات البرلمانية تظل هي ذاتها التي توجد محل تساؤل، مما يفسح المجال لدبلوماسية التأثير التي يقودها البرلمان في خدمة المصلحة الوطنية؛ فقد قام المغرب، البلد ذا التاريخ العريق، بتكثيف شراكاته، مسلطا الضوء على فضائل الدبلوماسية البرلمانية ودورها كقوة ناعمة.

وتعززت دبلوماسية التأثير من خلال الانخراط المتنامي للبرلمان على الصعيد الدولي وتنويع أساليب عمله في هذا المجال، هكذا انخرط مجلسا البرلمان، خلال السنوات الأخيرة، في العديد من المبادرات داخل المنظمات البرلمانية الدولية بهدف المساهمة في الدفاع عن ثوابت المملكة على رأسها القضية الوطنية الأولى، لتأكيد مواقف الدولة وتعزيز إشعاعها الدولي.

الفقرة الأولى: أهمية الدبلوماسية البرلمانية المغربية

يمكن تعريف الدبلوماسية البرلمانية التي تعتبر الأداة الأكثر فاعلية في تنفيذ السياسة الخارجية على أنها أداة تنظيم وتسيير الشؤون الخارجية للدول بما يتماشى مع مصالحها الوطنية، كما أنها عبارة عن "مجموعة تدخلات – نشاطات وتصرفات منظمة وفق إستراتيجية معينة لدى هيئات أجنبية لوقف أو التأثير أو حتى إعاقة ما لا يتوافق مع الأهداف الوطنية.

ومن خلال هذا التعريف يمكن التمييز بين نوعين أساسيين من الدبلوماسية، الدبلوماسية الرسمية التي يقصد بها كل النشاطات التي يمارسها المبعوثون الدائمون أو

الخاصون، الممثلون لدولهم تمثيلا قانونيا، ورسميا؛ والدبلوماسية الموازية هي تلك الاتصالات التي تقوم بها جهات غير رسمية، والفاعلون فيها لا تكون لهم صفة تمثيل الدولة، أو التحدث باسمها، بل يتحدثون باسم المجتمع المدني من مجالس تشريعية، وأحزاب سياسية، ومنظمات حقوقية[1].

إن تعزيز الدبلوماسية البرلمانية يعد حاجة ماسة، حيث سيتيح إبراز الرؤية الملكية عن طريق قنوات متميزة كالمنظمات البرلمانية الدولية، مما يتطلب تعاونا وثيقا وقويا بين مجلسي البرلمان وباقي القطاعات، وللقيام بمهامها على نحو أمثل، ينبغي على الدبلوماسية البرلمانية أن تجدد أساليب عملها وأن تتوفر على موارد بشرية مؤهلة قادرة على العمل بكفاءة وفعالية على الصعيد الدولي من أجل الدفاع عن القضايا العادلة للأمة ومصالحها[2].

في هذا الصدد، فإن تقديم الأحزاب السياسية المغربية لمرشحين يتمتعون بالمصداقية وقادرون على الاستجابة للقضايا الراهنة، خاصة إعادة الثقة الذي يعد عملية دقيقة، ذلك أن الدبلوماسية البرلمانية تتطلب مستوى معرفي معين للتمكن من فهم وتحليل تحديات المشهد الدولي والدفاع عن مصالح المغرب في الخارج. لذلك، فإن المستوى العلمي والمعرفي للنواب يعد عاملا حاسما في نجاح هذه المهمة المتمثلة في تأكيد مواقف المملكة على الصعيد الدولي، ففي الوضع الراهن، فإن الأحزاب مدعوة لتعبئة كفاءات جديدة للقيام بهذه المهمة الدبلوماسية الموازية، إذ من أجل ملائمة أدائه مع الدور الجديد المنوط به، أرسى البرلمان المغربي مبادئ توجيهية تشكل جزءا من مخطط استراتيجي يروم الارتقاء بالعمل البرلماني وتطويره، خاصة بهدف تحسين أداء الدبلوماسية البرلمانية[3].

في هذا الإطار، سيمكن دليل الترافع حول قضية الوحدة الترابية للمملكة المغربية الدبلوماسية البرلمانية من التسلح بأدوات المعرفة العلمية قصد تعضيد طرح الترافع عن مغربية الصحراء، وعلى هامش لقاء خصص لتقديم دليل للترافع حول قضية الوحدة الترابية

---

[1]- مصطفى الهايج، الدبلوماسية البرلمانية بالمغرب: التأصيل والحدود في ضوء دستور 2011، مجلة القانون والأعمال الدولية، 7 أكتوبر 2020، منشور على الرابط الإلكتروني التالي: https://www.droitetentreprise.com/21122/، تاريخ الولوج 12 نونبر 2020.

[2]- الدبلوماسية البرلمانية، "قوة ذكية" في خدمة القضية الوطنية، 19 ماي 2021، مقال منشور على الرابط الإلكتروني التالي، https://aldar.ma/238559.html، تاريخ الولوج 19 ماي 2021.

[3]- الدبلوماسية البرلمانية، "قوة ذكية" في خدمة القضية الوطنية، مرجع سابق.

للمملكة المغربية تحت شعار "مغربية الصحراء حقائق تاريخية وقانونية"، اعتبر رئيس مجلس المستشارين "حكيم بن شماش" أن هذا الدليل يروم تعضيد الطرح المغربي و"دحض تهافت أطروحة البوليساريو ومن يساندها"، كما أن الوثيقة، التي أنجزها السفير المندوب السابق للمغرب بالأمم المتحدة، محمد لوليشكي، انبنت لتحقيق غاياتها على الحقائق التاريخية والقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، مع أخذ المتغيرات الجيوسياسية التي واكبت ورافقت هذا النزاع المفتعل حول الأقاليم الجنوبية بعين الاعتبار[1].

ويعتبر تقديم هذا الدليل، الذي أنجز على شكل قاموس وجرى إعداده بشراكة مع الجامعة الدولية للرباط من قبل خبراء دوليين لفائدة مجلس المستشارين، من أقوى لحظات تجسيد انفتاح مجلس المستشارين على محيطه الدبلوماسي والأكاديمي، وذلك من خلال اضطلاعه بمهامه الدبلوماسية، وتلك المتصلة بالترافع والدفاع عن المصالح العليا للوطن، وفي مقدمتها قضية الوحدة الترابية.

لذلك يمكن القول إن الوثيقة المحكمة التي أحالت على أهم عناصر القوة التي تتضمنها المبادرة المغربية للحكم الذاتي، سترفع لا محالة من مستوى الدبلوماسية البرلمانية المغربية، كما أن الغاية من تقديم دليل الترافع حول قضية الوحدة الترابية للمملكة المغربية يرمي إلى دعم الدبلوماسية الموازية، لاسيما البرلمانية، حيث يتناول الدليل الأبعاد الإنسانية والتاريخية والقانونية لقضية الصحراء المغربية؛ بالإضافة إلى أن مواد الوثيقة تطرقت إلى جل المبادئ والإشكاليات التي يتناولها خصوم المغرب في المحافل الدولية، التي يتوسلون بها للحيلولة دون إيجاد حل سياسي براغماتي متفق عليه للنزاع المصطنع حول الصحراء المغربية[2].

كما يقدم الدليل، إيضاحات حول حق تقرير المصير، ذلك أن المبادرة المغربية للحكم الذاتي نصت حين التفاوض حول حل براغماتي واقعي، على استشارة الساكنة المعنية، مشيرا إلى أن الممارسة الدولية، لاسيما التي تعملها الأمم المتحدة، والمتعلقة على

[1]- بن شماش: ضرورة تسلح الدبلوماسية البرلمانية بأدوات العلم للترافع حول قضية الوحدة الترابية، موقع الدار، 10 يوليوز 2019، مقال منشور على الرابط الإلكتروني التالي، https://aldar.ma/37511.html، تاريخ الولوج 12 نونبر 2020.
[2]- بن شماش: ضرورة تسلح الدبلوماسية البرلمانية بأدوات العلم للترافع حول قضية الوحدة الترابية، مرجع سابق.

الخصوص بمسألة الاستفتاء، قليلة جدا، ولكل وضعية حيثياتها التاريخية والإنسانية التي توجب على المجتمع الدولي إيجاد حل براغماتي يسهم في حل الخلافات الدولية.

الفقرة الثانية: جهود الدبلوماسية البرلمانية في تعزيز العلاقات مع أمريكا اللاتينية

إن جل المبادرات السابقة لتدبير ملف قضية الصحراء كانت من قبل الدبلوماسية الرسمية، إن لم نقل أن السياسة الخارجية المغربية في حد ذاتها كانت دفاعية وليست مبادرة وهجومية في أغلب الأحيان، مما يقتضي الانفتاح على الدبلوماسية الموازية بشكل حقيقي، لأن الوثيقة الدستورية جاء في ثناياها ضرورة تحرك فعاليات المجتمع المدني، كما تم التنصيص أيضا بشكل صريح ولأول مرة على دور المعارضة البرلمانية ومساهمتها الدبلوماسية الناجعة تجاه القضايا الحيوية للمملكة.

إلا أن هذا يتطلب مواكبة من قبل الدولة للدبلوماسية البرلمانية من خلال التأطير والتكوين لاكتساب خبرة تفاوضية لحصد مجموعة من المكاسب بخصوص قضية الصحراء المغربية من ناحية أولى، ومن ناحية ثانية، القدرة على ربط علاقات بإمكانها أن تسهم في خلق فرص للاستثمار من أجل تحقيق التنمية المنشودة لبلادنا؛ وعليه، فالتنسيق وتقسيم الأدوار بين الدبلوماسية الرسمية وغير الرسمية سيجعل من تحرك الدبلوماسية المغربية تعمل بشكل منظم اتجاه القضايا الخارجية الحيوية للبلاد، خصوصا أن الظرفية الراهنة تتسم بتشابك القضايا وتعقدها في الحياة الدولية[1].

ومما لا شك فيه أن الدبلوماسية البرلمانية المغربية في أمريكا اللاتينية قد ارتبطت بزيارة الوفود البرلمانية المغربية إلى دول المنطقة، التي شملت مجموعة من دول أمريكا اللاتينية (كالشيلي، كولومبيا، المكسيك، الأرجنتين، الباراغواي، فنزويلا، الإكوادور، ونيكاراغوا، السلفادور)، في المقابل، نجد وفود من برلمانات دول أمريكا اللاتينية التي زارت المغرب، منها (الشيلي، كولومبيا، المكسيك، الأرجنتين، البراغواي، فنزويلا، البيرو، الإكوادور، البرازيل، نكاراغوا، كوستاريكا، الأوروغواي)[2].

[1]- عطيف محمد، الدبلوماسية البرلمانية المغربية في دول أمريكا اللاتينية، المعلومة القانونية، 30 شتنبر 2019، مقال منشور على الموقع الإلكتروني التالي، https://alkanounia.info/?p=7622، تاريخ الولوج 14 نونبر 2020.
[2]- عطيف محمد، الدبلوماسية البرلمانية المغربية في دول أمريكا اللاتينية، مرجع سابق.

في نفس السياق، شملت الدبلوماسية البرلمانية المغربية مجموعة من دول أمريكا اللاتينية، حيث تأتي في المرتبة الأولى الشيلي، إذ تجاوز عدد الزيارات بين المؤسستين التشريعيتين 16 من الزيارات المتبادلة، التي بدأت سنة 2000 وذلك من خلال زيارة رئيس مجلس الشيوخ الشيلي للمغرب، حيث تميزت بالاستقبال الذي خصه به الملك محمد السادس في أبريل من نفس السنة، كما تميزت كذلك بالإعلان عن إحداث مجموعة للصداقة البرلمانية الشيلية- المغربية؛ وهكذا توالت الزيارات بين الجانبين حتى الآن، حيث كان في 30 يناير 2019 اجتماعا بين رئيس مجلس النواب المغربي ورئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ بمقر مجلس النواب.

كما زار المغرب سنة 2003 رئيس مجموعة الصداقة، ثم رئيس فريق الأغلبية بمجلس النواب البيرو في سنة 2007، الذي زار المغرب مرة ثانية بصفته رئيسا للكونغرس البيروفي؛ واستمرت زيارات الوفود البرلمانية البيروفية خلال سنتي 2008 و2010 دون أن تجاوب من الجانب المغربي؛ فقد قام في مارس 2005 أول وفد برلماني مغربي بزيارة لفنزويلا، تميزت بسلسلة من اللقاءات التي جمعت نواب فريق التحالف الاشتراكي المغربي بعدد كبير من المسؤولين من بينهم نائب رئيس الجمهورية ووزير العلاقات الخارجية ورئيس الجمعية العامة والكاتب العام للبرلمان اللاتيني وكذا رئيس مجموعة الصداقة البرلمانية.

من جهة أخرى، تأتي زيارة الوفد البرلماني المغربي للإكوادور لتقوية العلاقات الثنائية بين المؤسسات التشريعية في كلا البلدين بعد أن قامت الإكوادور بسحب اعترافها بالجمهورية الصحراوية المزعومة في يونيو 2004، وقد حاول المغرب من خلال هذه الزيارة للإكوادور فك القيود السياسية التي تمارسها فنزويلا على مجموعة الأنديز، خاصة بعد سحب كل من كولومبيا والبيرو اعترافهما بالبوليساريو[1].

أما الدبلوماسية البرلمانية مع المنظمات البرلمانية الجهوية في المنطقة، فقد أظهر البرلمان المغربي حيوية نحو تطوير علاقات التعاون مع ممثلي شعوب دول أمريكا اللاتينية، حيث عرفت خلال السنوات الأخيرة دينامية على مستوى تبادل الزيارات بين

[1]- عطيف محمد، الدبلوماسية البرلمانية المغربية في دول أمريكا اللاتينية، مرجع سابق.

ممثلي مجلس النواب وممثلي أهم منظمتين برلمانيتين في المنطقة؛ من جهة أخرى، فقد انطلقت دينامية التقارب البرلمانية مع دول أمريكا الوسطى خلال سنة 2013 بزيارة وفد برلماني مكسيكي عن مجلس النواب للمكسيك وغواتيمالا وكوستاريكا أجرى خلالها الوفد اتصالات مع عدد من المسؤولين الحكوميين والبرلمانيين، كما قام بزيارة لمقر برلمان أمريكا الوسطى بجمهورية غواتيمالا من أجل إعطاء بعد جديد للعلاقات البرلمانية المتعددة الأطراف[1].

وفي أكتوبر 2014، استضاف البرلمان المغربي وفدا من رؤساء برلمانات الدول الأعضاء في منتدى المؤسسات التشريعية لأمريكا الوسطى والكاريبي المعروف بالاختصار (الفيوريل)، وتم خلال هذه الزيارة التوقيع على اتفاقية انضمام المغرب كعضو ملاحظ لدى هذا المنتدى من طرف رئيس مجلس النواب ومجلس المستشارين من جهة، ورئيس الجمعية التشريعية بكوستاريكا من جهة، ومجلس المستشارين من جهة، ورئيس الجمعية التشريعية بكوستاريكا من جهة أخرى، بصفته رئيسا لهذا المنتدى، وبعد حصول المغرب على صفة العضو الملاحظ في كل التجمعين البرلمانيين الجهويين، قامت مجموعة من الوفود البرلمانية المغربية بزيارات عمل متواصلة لبرلمانات دول تلك المنطقة[2].

وبدعوة من البرلمان المغربي قام رئيس برلمان أمريكا الوسطى خلال سنة 2015 بزيارتين للمغرب، كانت الأولى في شهر يونيو حيث تم توقيع بالأحرف الأولى على اتفاقية حصول البرلمان المغربي على صفة عضو ملاحظ دائم لدى برلمان أمريكا الوسطى، وجاءت الزيارة الثانية في أكتوبر من أجل استكمال إجراءات التوقيع على هذه الاتفاقية.

بالإضافة إلى ذلك، حملت سنة 2016 فرصة أخرى للدبلوماسية البرلمانية المغربية للتحرك بشكل أكثر فعالية في منطقة دول الأنديز التي تضم البيرو والشيلي وكولومبيا والإكوادور وبوليفيا، فقد زار الرباط رئيس برلمان مجموعة الأنديز رفقة وفد برلماني في ماي 2016، وفي إطار هذه الزيارة وقع رئيس مجلس النواب المغربي ورئيس برلمان هذه

---

[1]- نفس المرجع السابق.

[2]- التقرير الإستراتيجي المغربي للفترة 2014- 2018، مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية، السنة 11، 2019، ص، 305- 306.

المؤسسة التشريعية الجهوية اتفاقية التعاون والصداقة، يتم بموجبها إنشاء لجنة مشتركة بصفة دائمة بين الجانبين بهدف خلق فضاء للحوار ودعم علاقات الصداقة[1].

وهكذا، ساهمت الدبلوماسية البرلمانية في تعزيز علاقات البرلمان المغربي مع برلمان أمريكا اللاتينية، الذي قام رئيسه، إلياس كاستيلو، بزيارة إلى المغرب والتقى حينها عددا من المسؤولين المغاربة، وفي يناير 2018، اعتمد مجلس النواب الشيلي بأغلبية ساحقة قرارا يدعم المبادرة المغربية للحكم الذاتي بالصحراء، في خطوة اعتبرت بمثابة انتصار جديد لمغربية الصحراء بأمريكا الجنوبية[2].

عموما، يمكن القول إن الدبلوماسية البرلمانية المغربية مع دول أمريكا اللاتينية أصبحت تغطي مختلف دول المنطقة سواء كانت ثنائية أو متعددة الأطراف، وهذا يعتبر مبادرة مقدامة توفر أرضية لدعم انفتاح الدبلوماسية الموازية على منطقة أمريكا اللاتينية.

الفرع الثاني: الدبلوماسية الثقافية

تصنف الدبلوماسية الثقافية على أنها عنصرا من عناصر الدبلوماسية العامة، وهي شكل من أشكال تبادل المعلومات وترويج الفنون والجوانب الأخرى للثقافة بين الأمم، فمنذ بداية القرن التاسع عشر عملت معظم البلدان بأساليب وطرق منظمة على انتهاج سياسة ثقافية خارجية واعية تهدف إلى تنفيذ مهام سياساتها الخارجية، فأدى ذلك كله إلى ظهور شكل جديد من أشكال الدبلوماسية يعرف بالدبلوماسية الثقافية؛ فما أهميتها في عصرنا الراهن؟ وكيف يمكن لها التأثير في العلاقات المغربية الأمريكية اللاتينية؟

الفقرة الأولى: أهمية الدبلوماسية الثقافية

أخذ الحديث عن الدبلوماسية الثقافية مساحة واسعة من الاهتمام في السنوات الأخيرة، نتيجة تزايد الجدل حول ما طرحه الأكاديمي الأمريكي جوزيف ناي عن "القوة الناعمة"، وبداية النظر إلى "الثقافة" كواحدة من محددات السياسة الخارجية لأي بلد.

---

[1]- عطيف محمد، الدبلوماسية البرلمانية المغربية في دول أمريكا اللاتينية، مرجع سابق

[2]- نفس المرجع السابق.

وكان التعاون الثقافي بين البلدان في السابق خاضعا في تناوله لمفهوم التبادل أكثر من أي شيء آخر؛ ذلك أن المبادلات الثقافية تنمو وتتطور عادة خارج نطاق عمل الحكومات، عبر السياحة، الزواج المختلط، والأدب واللغات، والفنون؛ لكن هذه العناصر لا تكتسب صفة الدبلوماسية، ولا تدخل في تشكيل القوة الناعمة لبلد معين إلا حين تندمج في سياق برامج واستراتيجيات محددة في خدمة المصالح الوطنية، فالدبلوماسية الثقافية بهذا المعنى تعني توظيف عناصر عدة من الثقافة للتأثير في الجماهير الأجنبية وصناع الرأي والقادة والنخب المؤثرة، وتقتضي استغلال الفرص التي تتيحها قطاعات عديدة من بينها الفنون، التعليم، الأفكار، التاريخ، العلوم والدين، لقولبة أفكار وانطباعات وتمثلات معينة[1].

بهذا، يمكن فهم الدبلوماسية الثقافية بأنها نوع من المزج أو التفاعل التكاملي بين ما يسميه جوزيف ناي "القوة الناعمة soft power" التي تعني القدرة على تحقيق الأهداف عن طريق جاذبية الثقافة بدلا الضغط والإرغام، وبين "الدبلوماسية العامة public diplomacy" التي ترعاها الحكومة، وتهدف إلى إعلام الجماهير أو التأثير في الرأي العام في بلدان أخرى[2].

على هذا الأساس، تلعب الدبلوماسية الثقافية دورا في تعزيز قرار السياسة الخارجية للدولة التي تتعامل عادة مع ثلاثة أبعاد رئيسية: أولها، "البعد السياسي، ويتناول كل ما يتعلق بإدامة ونمو الكيان السياسي للدولة في إطار علاقات الصراع والتعاون بين أطراف المجتمع الدولي؛ والبعد الثاني، تمثل في الجانب الاقتصادي عندما تطورت علاقات الأمم فيما بينها لتصبح الاعتمادية المتبادلة لتلبية الاحتياجات المعاشية شكلا من أشكال النظام الدولي.

وثالث هذه الأبعاد هو الجانب الثقافي الذي يعبر عن إحساس الشعوب والنخب الحاكمة بأن ثقافتها ومبتكراتها هي من المنجزات الإنسانية الحضارية، وجزءا من عوامل قوة الدولة المضافة التي تساهم في تعزيز سياستها الخارجية التي تسعى من خلالها لتحقيق المكانة والمنزلة الدولية، حيث باتت ترتبط بتخطيط شامل ومبرمج من قبل صناع السياسة

---

[1]- سيد محمود، الدبلوماسية الثقافية... الفريضة الغائبة؟، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 27 شتنبر 2017، مقال منشور على الرابط التالي، https://acpss.ahram.org.eg، تاريخ الولوج 16 نونبر 2020.

[2]- سيد محمود، مرجع سابق.

الخارجية للدولة[1]، وفي كتابه الشهير عن القوة الناعمة كان أهم ما تحدث عنه جوزيف ناي دور الثقافة النخبوية في إنتاج القوة الناعمة، حيث تعرض لأهمية المبادلات الأكاديمية والعلمية[2].

فمثل العديد من المصطلحات المتداولة في مجال السياسة الخارجية تعاني الدبلوماسية الثقافية من أزمة تعريف المصطلحات، ولعل أفضل تعريف هو ما يقترحه الباحث الأمريكي "ميلتون سي كامينغز"، معتبرا الدبلوماسية الثقافية هي تبادل المعلومات والأفكار والقيم والنظم والتقاليد والمعتقدات، وغيرها من جوانب الثقافة، بقصد تعزيز التفاهم المتبادل[3].

ونظرا لجوهر الدبلوماسية الثقافية التي تسمح للدول أن تتقاسم أشكال التعبير الإبداعي الخاصة بها، فهي مرنة بشكل طبيعي، وبالتالي يمكن أن تكون واحدة من أكثر الأدوات الدبلوماسية فعالية، ومثال حقيقي لما يسمى اليوم بالقوة الناعمة، أي القدرة على الإقناع والتأثير عبر الثقافة والقيم والأفكار بدلا من القوة الصلبة.

الفقرة الثانية: دور الدبلوماسية الثقافية في تعزيز العلاقات المغربية الأمريكية اللاتينية

إذا كانت الدولة ممثلة في وزارة الخارجية ومختلف البعثات الخارجية التابعة لها، هي الفاعل التقليدي في مجال الدبلوماسية الثقافية، حيث أن الدولة هي التي تحتكر بشكل حصري تدبير الشؤون الخارجية باعتبارها مجالا محفوظا لها، فإنه مع تعقد العلاقات الدولية المعاصرة وتنوع القضايا التي باتت تطفو على سطح المشهد العالمي المعاصر، والتي تفوق قدرات الحكومات، ظهر على مسرح السياسة العالمية فاعلون جدد سواء تعلق الأمر ببعض مؤسسات الدولة الوطنية (جامعات، وحدات ترابية، معاهد) أو منظمات مدنية غير حكومية أو ما يسمى بالفاعلين من غير الدول Non State Actors، وقد أصبح

[1]- محمد فاضل نعمة، الدبلوماسية الثقافية ودورها في تعزيز قرار السياسة الخارجية، الحوار المتمدن، 15 نونبر 2008. منشور على الرابط التالي: http://www.m.ahewar.org، تاريخ الولوج 16 نونبر 2020.

[2]- جوزيف ناي، القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية، ترجمة محمد البيجرمي، مكتبة العبيكان، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 2007، ص 82.

[3]- سيد محمود، نفس المرجع السابق.

تأثير هؤلاء الفاعلين ينمو يوما بعد يوم خاصة مع التطور المذهل الذي يشهده مجال الإعلام والتواصل[1].

في هذا السياق، اهتمت عدة دول في العالم بالدبلوماسية الثقافية كشكل من أشكال الدبلوماسية الموازية من أجل تعزيز مكانتها وسمعتها على المستوى الدولي؛ ويتجاوز مفهوم الدبلوماسية الثقافية مسألة التبادل الثقافي إلى تقديم ثقافة الوطن وإبداعات أبنائه وقيم المجتمع وتراثه[2].

وفي المغرب، من خلال الأفكار ونشر الدراسات، أصبحت مراكز التفكير منصة للتواصل والبحث عن المشترك الثقافي وفهم الآخر، لتتبوأ مقعد الفاعل المؤثر في الدبلوماسية المغربية؛ فعلى هذا الأساس، ظهر خلال السنوات الأخيرة "مركز السياسات من أجل الجنوب الجديد The Policy Center for the New South" كفضاء للتفكير يهتم بتحليل التحديات الجيوسياسية والاقتصادية الدولية، حيث احتل هذا المركز سنة 2018 حسب تصنيف جامعة "بنسلفانيا لمراكز التفكير في العالم، الرتبة الثامنة كأحسن مركز للتفكير في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والرتبة الأولى في المغرب والمنطقة المغاربية؛ ويعكس هذا الترتيب الاعتراف الدولي بالمركز ضمن أكثر من 8200 مركزا للتفكير في العالم[3].

وتحضر منطقة أمريكا اللاتينية بقوة في أنشطة هذا المركز ومنشوراته، حيث قام من جهة بربط شبكة علاقات مع أهم مراكز التفكير في أمريكا اللاتينية، خصوصا البرازيل؛ ويقوم من جهة أخرى، بتنظيم المؤتمر الدولي للحوارات الأطلسية الذي تحضره

[1]- سعيد الصديقي، أي دور للجامعات المغربية في الدبلوماسية الثقافية؟، المؤتمر الثالث والعشرون لمنتدى الفكر المعاصر حول "دور المؤسسات العلمية في الحوار والتبادل المعرفي الأورو-مغاربي، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات وسفارة بلجيكا في تونس، أبريل 2008، ص.81.

[2]- محمود علم الدين، توظيف القوة الناعمة المصرية في دعم الأمن والسلم الإفريقيين، مجلة السياسة الدولية، العدد 216، أبريل 2019، ص.87.

[3]- محسن منجيد، دبلوماسية التأثير في السياسة الخارجية المغربية إزاء أمريكا اللاتينية، التقرير السياسي لأمريكا اللاتينية للعام 2019، مكتبة قرطبة، وجدة، الطبعة الأولى، 2020، ص.19.

شخصيات متميزة من السياسيين كرؤساء دول سابقين ووزراء حاليين، وشخصيات فاعلة من عالم المال والاقتصاد، وأكاديميين وباحثين من مراكز التفكير في أمريكا اللاتينية[1].

من جانب آخر، يستقطب معهد "أماديوس AMADEUS" ثالث أهم مراكز التفكير في المغرب، شخصيات سياسية من أمريكا اللاتينية، حيث ينظم المعهد كل سنة منتدى MEDays بمدينة طنجة، وهو تظاهرة دولية كبرى تشارك فيها شخصيات سياسية مؤثرة ومرموقة من القارات الخمس؛ ومنذ دورته الأولى سنة 2011، يشكل هذا المنتدى أحد أهم التظاهرات الإشعاعية الكبرى للمغرب، فإلى غاية دورة 2019 استضاف MEDays سبع شخصيات سياسية متميزة من أمريكا اللاتينية من بينهم رئيسين سابقين[2].

ومن خلال تنظيم التظاهرات الثقافية والفكرية الكبرى، فإن هذا يساهم في استقطاب النخب السياسية والشخصيات الأكاديمية من أمريكا اللاتينية وهو ما يعزز التقارب والتفاهم بين المغرب والنخب بأمريكا اللاتينية، كما يساهم في توطيد العلاقات بين المغرب ودول أمريكا اللاتينية وشعوبها.

على هذا الأساس، استطاع المغرب اعتمادا على الدبلوماسية الثقافية التقرب من أمريكا اللاتينية بفضل محددات كثيرة، منها اللغة الإسبانية والإرث الثقافي الأندلسي المشترك، ويستطيع المغرب دعم وجوده بأمريكا اللاتينية من خلال تسويق صورته كبلد للتسامح والتعايش بين الحضارات، فقد تعزز هذا المسعى مع إنشاء مركز محمد السادس لحوار الحضارات بالشيلي سنة 2007؛ لذلك يعتبر حضور الدبلوماسية الثقافية في المنطقة اللاتينية عاملا أساسيا في إسماع صوت المغرب وموقفه من القضايا الوطنية والإقليمية والدولية.

[1]- نفس المرجع السابق، ص. 20.
[2]- نفس المرجع السابق، ص. 21.

القسم الثاني:

العلاقات المغربية البرازيلية:

المحددات ومجالات العمل

تعرف العلاقات المغربية البرازيلية طابعا خاصا، فهي تتعزز على مر السنين، وتزداد نموا في العقود الأخيرة، فالمغرب والبرازيل بلدان تجمعهما العديد من روابط التعاون على المستويين الاقتصادي والسياسي، وهي روابط على نحو متزايد من القوة والمتانة، كما أنهما يتقاسمان منذ قرون موروثا حضاريا مهما وتاريخا طويلا من التلاقح والتفاعل في شتى المجالات، إذ خلال الدورة ل 45 لأكاديمية المملكة المغربية التي انعقدت في أبريل 2018 تحت عنوان"أمريكا اللاتينية أفقا للتفكير"، نوه السيد أندري أزولاي بالثراء الثقافي والروحي الذي تزخر به أمريكا اللاتينية، وشدد على أهمية الحضور الذي يعرفه المغرب في القارة الامريكية.

وبالنسبة للبرازيل بشكل خاص أشار إلى أن القرنين الثامن والتاسع عشر شهدا إرساء أسس عميقة لتواجد مغربي في الكثير من الحالات، كما يعود أيضا ثراء التنوع الذي يجمع بين المغرب والبرازيل كعامل مشترك إلى الإسهام الوازن للثقافة الإفريقية في كلا البلدين، فالمغرب والبرازيل بلدان يؤمنان بمزايا التعاون جنوب - جنوب، ويضاعفان جهودهما للسير قدما بالدينامية التي تعرفها علاقتهما الثنائية، وذالك نحو تحقيق تعاون أكثر فعالية على المستوى السياسي والاقتصادي والتجاري والعلمي والثقافي والأكاديمي.

سنحاول الوقوف في هذا القسم على البرازيل كقوة دولية (فصل أول)، وعلى خصوصية العلاقات المغربية البرازيلية (فصل ثاني).

الفصل الأول: البرازيل كقوة دولية

تمكنت دولة البرازيل في العقدين الماضيين من تحقيق نسب نمو مرتفعة جعلتها في مصاف القوى الدولية الصاعدة، التي دفعت الدول النامية إلى دراسة هذه التجربة والاستفادة منها، وإلى حدود منتصف الثمانينات كانت غارقة في الديون، فانتشرت فيها مظاهر البؤس والفقر والجريمة والعنف، حيث أصبح العيش فيها مهددا، لكن وبفضل الجهود الكبيرة للبرازيل على مستويات عدة، أصبح اقتصادها من بين العشر الأوائل في العالم، ليصبح الناتج المحلي الإجمالي الذي لم يتمكن من سداد الديون الخارجية يمثل ثلث الناتج المحلي الإجمالي لقارة أمريكا الجنوبية بأكملها.

فكان لهذه القوة الاقتصادية المتصاعدة انعكاسا على السياسة الخارجية، حيث أصبحت البرازيل تطالب بتغيير قواعد النظام الدولي السائد، والمطالبة بزيادة الدول المتمتعة بمقعد دائم في مجلس الأمن، كما عملت بدفع دول الجنوب إلى تكوين تكتلات إقليمية ودولية جديدة على مستوى أمريكا اللاتينية، وكذلك بينها وبين الصين وروسيا وجنوب أفريقيا (مجموعة البريكس).

وتمكنت دولة البرازيل على مدى العقود الثلاثة الماضية من التمتع بالاستقرار في الاقتصاد الكلي، الذي صمد في وجه الأزمة المالية العالمية التي مست وأثرت في اقتصاديات العديد من بلدان العالم النامية والمتقدمة، وأصبحت مجهزة تماما لامتصاص الصدمات الاقتصادية والخارجية.

وقد تنامى دورها في العديد من الملفات الدولية، كالإسهام في مجموعة العشرين لمعالجة الأزمة المالية العالمية الأخيرة، وأيضا على مستوى البيئة والتغيرات المناخية والاتفاقيات والمعاهدات الخاصة بالتجارة الدولية، وفي الأزمات المستعصية[1]؛ وعليه، لا بد من تناول العوامل المؤثرة في قوة دولة البرازيل (**المبحث الأول**)، وتأثير ذلك على السياسات الخارجية البرازيلية (**المبحث الثاني**).

[1]- محمد عبد العاطي، "البرازيل، القوة الصاعدة في أمريكا اللاتينية"، ص. 9.

المبحث الأول: العوامل المؤثرة في قوة دولة البرازيل

تعد البرازيل من بين أهم أعضاء مجموعة البريكس، إذ لها خصوصية مختلفة على مستوى الساحة الدولية بالنسبة للدول الأخرى؛ ويعرف نموها الاقتصادي ومستوياتها الإنتاجية تباينا واضحا، فهي محايدة على التوازنات السياسية العالمية؛ كما تعد أحد الاقتصاديات الناشئة بعد أن أصبحت البرازيل رسميا ضمن العشر الأوائل اقتصاديا على مستوى العالم.

وتمتلك البرازيل قدرات طبيعية كبيرة من حيث الأراضي الزراعية الشاسعة، والأنهار الكثيرة والثروات الطبيعية، بالإضافة إلى القوة السكانية، كما تمتلك مناخا ديمقراطيا سليما منذ سنة 1985، وعند وصول "لولا" إلى الحكم كانت البرازيل تراكم تجربة 71 عاما من التجربة الديمقراطية بعيدا عن تدخل المؤسسة العسكرية، مما أفرز رغبة قوية لدى الشعب البرازيلي لتحقيق النمو والتقدم رغم الفقر الشديد، حيث اتبعت البرازيل عددا من السياسات والبرامج للرفع من معدلات النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر ورفع مستويات المعيشة[1].

أمام هذا الوضع لا بد من استعراض العوامل المساهمة في التقدم الذي أحرزته البرازيل، الذي بفضله تمكنت من تجاوز كل العوائق والمشاكل التي كانت تعترضها، ووقف الشعب البرازيلي مناصرا لكل الخطوات التي تقوم بها بعد أن أدرك أن دولة البرازيل في طريقها الصحيح لتنمية البلاد وتجاوز المصاعب[2].

على هذا الأساس، سنحاول أن نبرز المميزات الطبيعية والديمغرافية والحضارية للبرازيل (**المطلب الأول**)، بالإضافة إلى العوامل التي جعلت من البرازيل قوة اقتصادية ناشئة (**المطلب الثاني**).

[1]- لميس داغر، "دول البريكس تجتمع بصنع اقتصاد عالمي وتوازن سياسي دولي"،2012، ص. 189.
[2]- حالة التنمية البشرية 2013، مرجع سابق، ص. 193.

المطلب الأول: المميزات الطبيعية والديمغرافية والحضارية للبرازيل

كما هو معلوم لدى البرازيليون أن بلادهم تمثل أرض المستقبل، فهي دولة تمثل محطة الاستقرار في العالم الجديد، ولها موقع جغرافي استثنائي يربطها بكافة شعوب أمريكا اللاتينية، حيث أن كافة دول أمريكا الجنوبية لها حدود مشتركة بالجمهورية البرازيلية باستثناء الإكوادور والشيلي[1].

إضافة إلى أهمية الموقع وشساعة المساحة وضخامة الحجم السكاني، تتمتع البرازيل بموارد وإمكانات عالية، ومنها المواد الخام الزراعية والرعوية والمعدنية، مع الاستفادة من تنوعها البيئي في تطوير أنواع بديلة من الوقود الحيوي[2]، كما أن عدد سكان البرازيل يقارب 200 مليون نسمة وهي أكبر دول أمريكا الجنوبية سكانا وخامس دول العالم، حيث قفز عدد سكانها عدة مرات خلال القرن الماضي[3]؛ بالإضافة إلى ذلك، عرفت البرازيل حضارة غنية متنوعة ومتمازجة أنتجت أشكالا فنية مختلفة في مجالات متعددة.

الفرع الأول: الخصائص الجغرافية والديمقراطية

تتألف دولة البرازيل من 22 ولاية وأربعة أقاليم ومحافظة اتحادية وحيدة هي العاصمة البرازيلية، فهي موزعة على خمسة أقاليم جغرافية كبرى، ولدولة البرازيل صفات وخصائص نوعية[4]، حيث يتألف سكانها من خليط بشري يضم عروقا متباينة كالمسيحية والبوذية واليهودية والإسلام، يتوزعون على عدة مجموعات عرقية كالعناصر البيضاء والعناصر الخلاسية ومزيج من العناصر ذات الأصول اليابانية والصينية ذات الصدارة، إضافة إلى الهنود والعناصر الزنجية.

---

[1]- عاطف محمد عبد الحميد، ملامح دولة تصنع المستقبل، البرازيل القوة الصاعدة في أمريكا اللاتينية، مرجع سابق، ص. 16-17.
[2]- نفس المرجع السابق، ص. 22.
[3]- مبروك كاهي، الممارسة الديمقراطية والرشاد في الحكم وأثرهما على النمو والازدهار (قراءة في تجربة الهند والبرازيل)"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، ص. 93.
[4]- عاطف محمد عبد الحميد، "الإسلام في البرازيل عبئ الماضي وتحديات المستقبل، البرازيل، القوة الصاعدة في أمريكا اللاتينية"، مرجع سابق، ص. 65.

الفقرة الأولى: المعطيات الجغرافية

تشغل دولة البرازيل نصف القارة الأمريكية الجنوبية بمساحة تبلغ نحو 8.5 مليون كلم^2، وقد أهلها هذا الموقع لاحتلال المرتبة الخامسة كأكبر دول العالم مساحة، ومن جهة الشرق ترنو البرازيل إلى العالم القديم بواجهة بحرية واسعة على المحيط الأطلسي، بساحل يبلغ طوله نحو 7500 كلم، وأمام هذا الساحل تترامى مجموعات جزرية تتبع للإقليم البرازيلي أشهرها فيرناندو دي نورونا وسانت بيتر.

إذ باختزال سمات الساحل البرازيلي، يمكن تسميته بساحل الألوان الثلاثة، حيث الشواطئ بيضاء ناصعة كونها تاريخ طويل من عوامل النحت، إذ تتلقى هذه الشواطئ كميات وفيرة من الأمطار مما يجعل الغطاء الشجري يرصع الواجهات البحرية الأطلسية، أما زرقة المياه فتصنع الثلاثية اللونية التي ضمنت لسواحل البرازيل مرتبة متقدمة من أهم المقاصد السياحية.

وتتمتع البرازيل بتنوع طبوغرافي يشمل التلال والجبال والسهول والمرتفعات، ويقع معظم تضاريس البلاد بين منسوبي 200 و800 متر، إذ يبلغ أعلى قممها الجبلية نحو 3000 متر، وتقع في المنطقة الحدودية مع فنزويلا في الشمال الغربي، كما تنقسم البرازيل من الناحية الطبوغرافية إلى أربعة أقسام، السهل الساحلي المطل على المحيط الأطلسي، والهضبة البرازيلية الوسطى، وحوض نهر الأمازون في الشمال الغربي وهو ثاني أطول أنهار العالم بعد النيل، حيث تمتد على ضفافه غابات الأمازون التي تضم 30% من إجمالي مساحة الغابات في العالم؛ والأخير هو حوض بارانا باراغواي، وهي منطقة من الأراضي الرطبة الواسعة في جنوب البلاد وتمتد لتصل إلى داخل باراغواي والأرجنتين[1].

ورغم مرور أكثر من 500 سنة على الكشوف الجغرافية الأوروبية في البرازيل، إلا أنه ما تزال هناك مناطق في عمق غابات الأمازون لم يكتمل اكتشافها بعد، وتعرف البرازيل كذلك بأنها أرض المياه، فنهر الأمازون أهم معلم طبيعي بلا منازع في نصف الكرة الغربي، حيث يعد أطول وأغنى الأنظمة النهرية وأكثرها كثافة وحملا للمياه؛ وتضم

[1]- عاطف محمد عبد الحميد، "ملامح دولة تصنع المستقبل، البرازيل، القوة الصاعدة في أمريكا اللاتينية"، مرجع سابق، ص. 15.

البرازيل إلى جانب الأمازون عددا أصغر من الأنظمة النهرية الأخرى، فتجعل مياه الفيضانات الأراضي الرطبة في الداخل البرازيلي حقلا نموذجيا للباحثين والدارسين لاقتفاء أثر التغير البيئي الموسمي وتبدل الفصول الأربعة، فالبرازيل من شمالها إلى جنوبها تمتاز بأنماط مناخية بالغة في التنوع بين استوائية ومدارية وشبه جافة وجبلية ومعتدلة[1].

كما تحتل البرازيل مرتبة مهمة بصفتها رئة العالم، فهي تتوفر على أنظمة بيئية ترسم توازنات المناخ العالمي وتقلباته، وتعاون البرازيل أو تقاعسها في السياسة البيئية العالمية يحدد جانبا مهما من مستقبل كوكب الأرض، إذ تجد البرازيل نفسها متأرجحة بين الاستماع لنداءات العالم بالحفاظ على الميراث الطبيعي، وبين تلبية حاجات النمو الاقتصادي المرهونة بمشروعات اقتصادية، وهي أنشطة تستوجب إزالة الغابات وتمشيط البيئة الطبيعية بحثا عن مصادر جديدة تضمن سريان عجلة التنمية[2].

وتتميز البرازيل بالتنوع الطوبوغرافي، حيث يمر فيها خط الاستواء، وفيها أجزاء كبيرة من نهر الأمازون الذي يعد أكبر أنهار أمريكا الجنوبية طولا، ويشغل حوضه ثلث مساحة البلاد، وفي ظل المساحة الشاسعة تتمتع البرازيل باحتياطات مهمة من البترول والغاز الطبيعي؛ إذ تمتلك البرازيل قدرا كبيرا من الموارد المائية، بالإضافة إلى الأنهار والروافد، هناك مساحات واسعة من المستنقعات والبحيرات الموسمية والأراضي التي تغمرها مياه الفيضانات، كما تمتلك ثروات طبيعية هائلة من غابات وشواطئ[3].

بذلك، تبقى البرازيل، أو جمهورية البرازيل الاتحادية هي أكبر دولة أمريكا الجنوبية وأمريكا اللاتينية، وثالث أكبر بلد في الأمريكيتين، وخامس أكبر دولة في العالم من حيث المساحة وكذلك لعدد السكان[4].

---

[1]- عاطف محمد عبد الحميد، "البرازيل ملامح دولة تصنع المستقبل"، مرجع سابق.
[2]- نفس المرجع السابق.
[3]- صدفة محمد محمود، "التجربة النهضوية في البرازيل، دراسة في أبعاد النموذج التنموي ودلالاته"، مركز نماء للبحوث والدراسات، الرياض 2014، ص. 112-113.
[4]- عاطف محمد عبد الحميد، نفس المرجع السابق.

الفقرة الثانية: المعطيات الديمغرافية

يبلغ عدد سكان البرازيل أكثر من 206 مليون نسمة، (47.7% من البيض ذوي الأصول الأوربية، و43.1% من المختلطين، و7.6% من السود و2% من الآسيويين والهنود)، سكان البرازيل مسيحيون بنسبة 89% (123 مليون مسيحي)[1].

فقبل أن يتم اكتشاف أراضي الأمازون في سنة 1500 ميلادية من قبل Pedro Alvares Cabral، كان عدد سكان البرازيل يقدر بحوالي 2 مليون من الهنود الحمر وبما أن إبادة العديد من هؤلاء أدى إلى تناقص حاد في اليد العاملة، فإن الأوربيين المستوطنين استقدموا ملايين العبيد السود من إفريقيا للعمل في مزارع السكر والقهوة وغيرها، فاستمرت العبودية إلى منتصف القرن 19، حيث يقدر المؤرخون أن البرازيل تعتبر الدولة الأولى في أمريكا اللاتينية التي استقبلت أكبر عدد من العبيد (حوالي 5.5 مليون زنجي) تم ترحيلهم ما بين القرن 16 ومنتصف القرن 19.

وتشترك البرازيل في هذا النمو السكاني مع غيرها من بقية دول العالم الثالث التي مرت بمرحلة التحسن الكبير في وسائل الرعاية الطبية والتحكم في الأوبئة والأمراض، ثم خفض معدلات الوفيات وخاصة الأطفال منهم الرضع، لكن من المتوقع أن تشهد البرازيل في ربع القرن المقبل تراجعا في النمو السكاني نتيجة الوصول الطبيعي إلى مرحلة الاستقرار السكاني، خاصة بعد التقدم الطبي الذي رفع أمد الحياة إلى 72 سنة، رغم ما لا يمنع من التقرير بأن القدرات الطبيعية والاقتصادية للبرازيل ما تزال قادرة على استيعاب نمو سكاني في المستقبل المنظور.

ويعيش أغلب سكان البرازيل 84% في المدن والتجمعات الحضرية، وهو ما يجعلها واحدة من أعلى دول العالم في السكن الحضري، حيث تتصدر أربع مدن قائمة أكبر التجمعات الحضرية في البلاد، هي ساو باولو (20 مليون نسمة)، وريو دي جانيرو (12 مليون نسمة)، وبيلوهور يزونتي (6 مليون نسمة)، فجميعها تقع في الجنوب الشرقي،

[1]- عاطف محمد عبد الحميد، "البرازيل ملامح دولة تصنع المستقبل"، مرجع سابق، ص. 17.

بالإضافة إلى مدن كبيرة أخرى مثل سلفادور (ولاي باهيا)، وبرازيليا (عاصمة البلاد)، وقرطبة (ولاية بارانا)، وريسيفي (ولاية بونامبوكو)[1].

على غرار ذلك، يرتكز التوزيع السكاني في الجنوب الشرقي بنسبة 42%، والشمال الشرقي بنسبة 28%، في حين تتوزع فيه 15% من السكان في المناطق الداخلية في الوسط والغرب والشمال التي تغطي 64% من مساحة البلاد، أما على مستوى التوزيع الجغرافي للأعراق الرئيسية في البلاد، فالجنوب يشهد تركيزا للبيض بشكل عالي، ومنطقة الجنوب الشرقي مختلطة الأعراق مثل الإقليم الشمالي الشرقي، بينما التأثير العرقي للسكان الأصليين في الإقليم، ورغم انتقال العاصمة البرازيلية من ريو دي جانيرو في الجنوب الشرقي الساحلي إلى مدينة برازيليا في الهضبة الوسطى عام 1960، إلا أن الصورة التقليدية لتوزيع السكان لم تتغير كثيرا عن حالة القرون الاستعمارية الأولى، ولا تزال الكثافة السكانية مرتفعة على الساحل الشرقي ومخلخلة في الداخل.

من جانب آخر، فأثناء إلغاء الرق رسميا كان المد الإفريقي والعربي للمهاجرين يلج البرازيل بأعداد من المسلمين، التي ازدادت في القرن العشرين لأسباب اقتصادية وسياسية في بلاد المشرق العربي لتبدأ مرحلة تاريخ الإسلام في البرازيل، والتي تستمر إلى اليوم، حيث تتفاوت التقديرات بشأن أعداد المسلمين في البرازيل عند حدود 200 ألف نسمة، والمرجح هو مليون ونصف نسمة، كما تتفاوت نسبتهم من إجمالي سكان البرازيل إلى أقل من 1%.

وينتشر المسلمون جغرافيا في أغلب الولايات البرازيلية، إذ تعتبر منطقة جنوب شرق البرازيل مركزا رئيسيا لتركز المسلمين، كما توجد مجتمعات مسلمة في المثلث الحدودي بين البرازيل وباراغواي والأرجنتين، ويعتبر الشيعة أكثر الجماعات الدينيين حضورا في هذا المثلث الحدودي ويبلغ العدد نحو 12000 مسلم، وفي بعض المدن والبلدات البرازيلية يشكل المعتقدون الجدد الذين اعتنقوا الإسلام نسبة كبيرة تصل في بعض الأماكن إلى 40 أو 50% من عدد المسلمين في هذه البلدة أو تلك[2].

[1]- عاطف محمد عبد الحميد، "البرازيل ملامح دولة تصنع المستقبل"، مرجع سابق، ص. 17.
[2]- عاطف محمد عبد الحميد، "الإسلام في البرازيل عبئ الماضي وتحديات المستقبل"، مرجع سابق.

كما تشير التقديرات على أن الفرصة سانحة أمام نشر الإسلام في المجتمع البرازيلي، خاصة أن العديد من المعتقدين الجدد انتقلوا عبر أديان ومذاهب عدة قبل أن يصلوا إلى الإسلام وإلى مزيد من ديانات إفريقية - برازيلية للسكان الأصليين[1].

الفرع الثاني: الميراث التاريخي والهوية الحضارية للبرازيل

تمثل البرازيل دولة بمعايير التاريخ العتيق لحياة الأمم والشعوب، حيث تحظى انطلاقا من مسارها التاريخي ومنظورها الثقافي بتمازج أجناسها البشرية مما أهلها للتأسيس لمجتمع مدني عالمي يأخذ بعين الاعتبار التنوع والانفتاح، ويميز النموذج الثقافي البرازيلي تفتح وتسامح عفويين ساهم في تهيئ المجتمع المدني العالمي في القرن الواحد والعشرين[2].

وقد كانت البرازيل - مازالت وستظل - أرضا رحبة تتشكل داخلها هوية وقومية خاصتين، وذلك بفضل التلاقح المثمر بين ثقافات عدة والإسهام الإيجابي لطوائف بشرية متنوعة، إذ تتميز الحضارة البرازيلية بتوفرها على هوية شمولية، حيث تحظى الثقافة في هذا البلد بأهمية بالغة وتساهم في الإدماج الاجتماعي من أجل تشكيل هوية وطنية متماسكة، وترسيخ حس الانتماء على نطاق واسع بين الأجيال الصاعدة؛ أما القوة الناعمة البرازيلية فهي تتشكل داخل البلد نفسه ويتم التعبير عنها بحيوية كبيرة قبل أن تتمكن من الانتشار في كل العالم عن طريق التظاهرات الفنية والثقافية[3].

الفقرة الأولى: الإرث التاريخي

اختلف الباحثون في تسمية "البرازيل" فهناك من يرجع الإسم إلى أصل برتغالي إسباني لكلمة براسيل وهو نوع من الأشجار ذات الجذوع الحمراء والبنية، وآخرون يرون بأن الإسم يرجع إلى جزر أسطورية في المحيط الأطلسي، عرفت باسم برازيل وتعني

---

[1]- موقع المنظمات الإسلامية في البرازيل على شبكة الإنترنت وبصفة خاصة اتحاد المؤسسات المسلمة في البرازيل www.fawbras.org.br، والاتحاد الوطني للمؤسسات الإسلامية www.uriaoislamica.com.br ومركز الدعوة الإسلامية لأمريكا اللاتينية www.cslawbr.com.br والمركز الثقافي الخيري www.islau.com.br والمعهد اللاتيني الأمريكي للدراسات الإسلامية http://www.academiaslawrica.org.br، تاريخ الولوج 17 نوفمبر 2020.

[2]- عاطف محمد عبد الحميد، "ملامح دولة تصنع المستقبل، البرازيل، القوة الصاعدة في أمريكا اللاتينية"، مرجع سابق، ص. 19.

[3]- نبيل أدغوغي، سفير المملكة في البرازيل، "المغرب والبرازيل: نموذج الهوية والعلمية، العلاقات بين المغرب والبرازيل"، منشورات معهد الدراسات الإسبانية والبرتغالية بشراكة مع مؤسسة ألكساندر دي غوسماو، ص. 14-15.

أرض القوة والعظمة والجمال، بينما يذهب فريق ثالث بالتسمية إلى كلمة بريس التي تعني "المبارك".

ورغم الاختلاف في أصل التسمية، فإن دولة البرازيل تمثل دولة بمعايير التاريخ العتيق لحياة الأمم والشعوب، إذ كباقي القارات في العالم بدأ تعمير أرضها قبل أكثر من مليون سنة، كما عرفت حضارات تعود إلى العصر الحجري، وتنتسب أقدم الآثار الموثوق في تاريخها إلى 12 ألف سنة مضت.

إلا أن ظهور البرازيل كوحدة سياسية بدأ مع الاستعمار البرتغالي للعالم الجديد، ومنذ ذلك التاريخ ولما يزيد عن ثلاثة قرون، بقيت البرازيل مستعمرة برتغالية تخضع لحكم الملك البرتغالي عبر حاكم عام، فتحولت البرازيل مع هذا النظام الاستعماري إلى أكبر مركز في العالم لزراعة قصب السكر، الذي جلب مئات الآلاف من الرقيق الأفارقة.

ولم تكن حدود البرازيل خلال القرن الاستعماري الأول على ما هي عليه اليوم، فمن خلال التوسعات التدريجية والحروب الاستعمارية من سنة 1500 إلى غاية 1800 خاضت البرتغال صراعا مع الفرنسيين والإنجليز والهولنديين والإسبان لتوسعة حدود البرازيل، وكانت أبرز محطات الصراع في كل من مدينة ريو دي جانيرو في الجنوب الشرقي وساو لويس في الشمال الغربي، وعبر غابات الأمازون، فضلا عن مدينة ساكر منتو على نهر دي لابلاتا في الجنوب.

وفي نهاية القرن السابع عشر كادت الأهمية الاقتصادية لمستعمرة البرازيل تخفت مع تراجع صادرات قصب السكر قبل أن تقدم مناجم الذهب طوق النجاة لمكانة البرازيل في المركب الاقتصادي الاستعماري؛ وقدم الذهب البرازيلي الكثير للثورة الصناعية، كما شهدت البرازيل عام 1815 نقلة مهمة في تاريخها السياسي، حيث منح الملك البرتغالي جون السادس البرازيل صفة المملكة السيادية مع بقائها في حكم ألكانتارا الذي حكم مملكة البرازيل فرفض عودة البرازيل مستعمرة تحت حكم البرتغال سيعلن لاحقا عن استقلال البرازيل.

فقد صار أول إمبراطور للبلاد وخاض حربا ضد البرتغال إلى غاية يوم 8 مارس 1827، باعتباره اليوم الذي استسلم فيه آخر عسكري برتغالي برازيلي، بهذا عاشت البرازيل أحد أهم وأطول فتراتها التاريخية تحت حكم الإمبراطور بيدرو الثاني 1831-1889، عرفت خلال هذه المرحلة تنمية ملحوظة على المستوى العسكري والسياسي، حيث تم إبطال تجارة الرقيق 1888، وتزعم المتضررون من هذا الإبطال من قادة الجيش انقلابا عسكريا أطاح بالملكية عام 1889 وتم الإعلان عن قيام الجمهورية.

وستدخل البرازيل بهذا الانقلاب العسكري مرحلة حرجة طويلة من تاريخها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، فتم السيطرة عليها من طرف كبار رجال تصدير البن إلى غاية عام 1974، وتعاقبت خلال هذه الفترة الطويلة حكومات عسكرية استبدادية على حكم البلاد في فترة تراجعت فيها الحريات، كما فتحت فيها المعتقلات، فبرز في هذه الفترة اسم الزعيم البرازيلي "غيتويلو فارغاس" الذي صعد إلى سدة الحكم خلال الفترتين 1930-1945 و1951-1954، إلا أنه مع تولي الجنرال "إيرنستو غيسيل" رئاسة البلاد تم التحول التدريجي عن النمط الاستبدادي في سبيل الانتقال إلى الحكم المدني المؤسسي الديمقراطي الذي ترسخت معالمه مع الحكومات المدنية التي تولى فيها رئاسة البلاد شخصيات سياسية من أمثال خوسيه سارني وفيرناندو كولور وآخرون[1].

وتجدر الإشارة أن البرازيل عقب حصولها على الاستقلال، كان أول شكل سياسي لها في شكل إمبراطورية ملكية دستورية بنظام برلماني استمر إلى غاية 1889، واستغلت البرازيل هذه الفترة لتوسيع حدودها وتوطيد حكمها، والقضاء على الحركات الانفصالية، لتتحول البرازيل - بعد الملكية الدستورية - إلى جمهورية رئاسية مع الانقلاب العسكري الذي أنهى عهد الملكية، ومنذ بداية الجمهورية الرئاسية عرفت البرازيل عدة تطورات في وضعها الدستوري والتشريعي، إلا أن وضعها الحالي، فهي تسير بدستور 1988م كجمهورية اتحادية تتكون من ستة وعشرين مقاطعة وأكثر من خمسة آلاف وخمسة مائة بلدية ولديها عاصمة مركزية هي برازيليا.

[1]- عاطف محمد عبد الحميد، "ملامح دولة تصنع المستقبل، البرازيل، القوة الصاعدة في أمريكا اللاتينية"، مرجع سابق، ص. 19-20.

علاوة على ذلك، قطعت البرازيل شوطا في تكريس الممارسة الديمقراطية بعد وصول "داسيلفا" إلى الحكم الذي لم يكن من الطبقة الأرستقراطية وبعيدا عن دوائر النظام، بل ينحدر من الطبقة البسيطة التي تشكل الغالبية من الشعب البرازيلي، وكانت رغبة "داسلفا" في الوصول إلى السلطة بعد أن اختارت النخبة العسكرية الحاكمة التنازل عن السلطة لصالح المدنيين سنة 1989، رغم أن الظروف لم تساعده في تلك الفترة.

ورغم افتقاده للخلفية الأكاديمية والخبرة الاقتصادية كسابقه "كادروسو"، إلا أنه كانت له شخصية كاريزمية لاستقطاب الفئات الضعيفة من المجتمع؛ ومع انقضاء عهدة "داسيلفا" الثانية طلبه المقربون منه لتعديل الدستور بغية الحصول على ولاية ثالثة، إلا أن "داسيلفا: أكد على أنه ناضل قبل عشرين سنة ودخل السجن، لكي يمنع الرؤساء من البقاء في الحكم أطول من المدة القانونية، وهذا ما لا يمكن أن يسمح به لنفسه، احتراما للمبادئ الذاتية له واحترام لقواعد اللعبة الديمقراطية، فقد تم تنظيم الانتخابات بعد ذلك بدون "داسلفا"، حيث ستفوز أول رئيسة وسيدة في البرازيل والتي تولت أعلى منصب في الدولة سنة 2011 في تكريس واقعي للتداول على السلطة[1].

الفقرة الثانية: الهوية الحضارية للبرازيل

تحظى دولة البرازيل انطلاقا من مسارها التاريخي ومنظورها الثقافي وتمازج أجناسها البشرية، بخاصية فريدة تؤهلها للانخراط في خلق نوع جديد من التفاعل الثقافي يتماشى ومتطلبات القرن الواحد والعشرين، والتأسيس لمجتمع مدني عالمي ينظر بعين الاعتبار إلى التنوع والانفتاح ويرفض الانعزال وأحادية المنظور، فالنموذج الثقافي الذي تعرفه دولة البرازيل يتسم بتنوع تظاهراتها وتعابيرها الفنية، فهي تدل على أن العولمة لا يمكنها أن تكون مرادفا لأحادية السلوك الاجتماعي ولا مرحلة لدهس التعدد الثقافي.

لقد كانت البرازيل - مازالت وستظل - أرضا رحبة تتشكل داخلها هوية وقومية خاصتين، وذلك بفضل التلاقح المثمر بين ثقافات عدة والإسهام الإيجابي لطوائف بشرية متنوعة، وتتميز الحضارة البرازيلية بتوفرها على هوية شمولية أو إدماجية، فالثقافة في هذا

[1]- مبروك كاهي، "قراءة في تجربة الهند والبرازيل"، مرجع سابق.

البلد تحظى بأهمية بالغة وتساهم في الإدماج الاجتماعي من أجل تشكيل هوية وطنية متماسكة وترسيخ حسن الانتماء على نطاق واسع بين الأجيال الصاعدة؛ أما القوة الناعمة البرازيلية فهي تتشكل داخل البلد نفسه ويتم التعبير عنها بحيوية كبيرة قبل أن تتمكن من الانتشار في كل العالم عن طريق التظاهرات الفنية والثقافية، وتبرهن البرازيل على أنه من الممكن الاندماج في موجات العولمة دون الخضوع لإغراءات ما توحي به هذه الأخيرة من وحدة ونمطية.

كما تبرهن أيضا على أن للإدماج الاجتماعي والثقافي ديناميات تغذي كل واحدة منهما الأخرى وتكملها من أجل بلورة هوية وطنية تطبعها الأصالة والعالمية في آن واحد، ويجب أن يكون هذا النموذج مثالا يحتذى به في الجهود الرامية إلى تغيير العقليات للمجتمعات التي أصبحت تعيش وتيرة متزايدة من التفكك وقلة التماسك، وذلك لأن التنوع الثقافي ينمي مبادئ التسامح وقبول الآخرين وتكافؤ الفرص، وبفضل التعدد الثقافي الذي اشتهرت به هوية البرازيل عبر التاريخ، يمكن للبرازيل أن تبرهن على هذا التنوع البشري مصدر القوة، وأن التسامح وقبول الآخرين هما سبيل التصدي لانعكاسات كره الأجانب والتدابير الحمائية والحدود أو الحواجز القائمة بين الشعوب؛ وقد وقف العالم بأسره مشدوها أمام رسالة السلام والتسامح والفرح التي أبانت عليها البرازيل خلال الألعاب الأولمبية التي نظمتها في ريو دي جانيرو سنة 2016[1].

واتساع مساحة البرازيل جعل منها بلدا غنيا بالحضارات والتقاليد من مختلف أنحاء العالم التي جاءت مع المهاجرين واختلطت بالسكان الأصليين، لهذا السبب لا يوجد ثقافة برازيلية أصلية لهذا البلد، لأن الثقافة البرازيلية ما هي إلا مزيج من عدة حضارات وثقافات، وتمثل المسيحية على المذهب الكاثوليكي العقيدة الأساسية في البلاد، كما تضم البرازيل حوالي 123 مليون كاثوليكي، ومائتين وتسعة عشر ألف كاهن، حيث يصل عدد الرعايا في البرازيل إلى ثمانية آلاف وستمائة وأربع وستين رعية، وتعتبر البرازيل ثاني أكبر دولة مسيحية وأكبر دولة كاثوليكية في العالم، ولديها مستوى أعلى من الالتزام الديني مقارنة بغيرها من بلدان أمريكا اللاتينية.

[1]- نبيل أدغوغي، "المغرب والبرازيل: نموذج الهوية والعالمية"، مرجع سابق، ص. 14-16.

تبعا لذلك، فقد دخلت المسيحية مع الاستعمار البرتغالي للبرازيل، لكن في السنوات الأخيرة انخفضت نسبة الكاثوليك بين سكان البرازيل، بينما تزايدت نسبة البرازيليين المنتمين إلى الكنائس البروتستانتية، إضافة إلى نسبة البرازيليين الذين ينتمون إلى ديانات أخرى أو لا يتبعون أي دين، كما تشكل البرتغالية اللغة الرسمية للبلاد مع السماح باستخدام اللغات المحلية للسكان الأصليين في بعض البلديات، فضلا عن لغات المهاجرين في التجمعات السكانية الإيطالية والألمانية والعربية؛ وتعتبر دولة البرازيل الدولة الوحيدة الناطقة بالبرتغالية في أمريكا الجنوبية الناطقة بالإسبانية، مما جعل لها خصوصية حضارية وتميزا في الهوية الثقافية بين دول الجوار الإقليمي[1].

ولم يمنع التنوع السكاني البرازيل من تكوين درجة عالية من الوحدة الوطنية، فغالبية السكان يتحدثون البرتغالية، باستثناء أقلية من الهنود في إقليم الأمازون، ولا توجد حركات انفصالية، بل توجد حركات تطالب بالمساواة بين المواطنين الأصليين والسكان الوافدين دون تحد واضح لسلطة الدولة، حيث كانت من أوائل دول أمريكا اللاتينية التي تتبنى نظام الكوتا من أجل مساعدة الأقليات في الحصول على الخدمات الحكومية، كما تبنت تشريع مهم لمحاربة التمييز ضد المواطنين من أصول إفريقية.

علاوة على ذلك، تطبق البرازيل سياسة التمييز الإيجابي، حيث اعتمدت نظام الحصص في مجال التعليم لتسهيل نفاد السود إلى الجامعات، وقامت الحكومة بعدة خطوات لتعزيز أجواء التسامح العرقي والإسراع بوتيرة الاندماج في المجتمع البرازيلي، وكان لفوز القاضي الأسود "جواكيم بابوس" في أكتوبر 2012 برئاسة المحكمة الاتحادية العليا في البرازيل ولأول مرة في تاريخ البلاد لأكبر دليل على ذلك[2].

وينبع جانب من هوية البرازيل الحضارية والثقافية من كونها تختلف عن بقية دول أمريكا اللاتينية، فهي الدولة الوحيدة التي تتحدث اللغة البرتغالية داخل إقليم تتحدث جميع الدول اللغة الإسبانية، كما أن تكوينها العرقي والاثني مختلف عن بقية دول أمريكا اللاتينية، حيث يوجد بالبرازيل عدد قليل من السكان الأصليين، ونسبة كبيرة من السكان من أصول

[1]- صدفة محمد محمود، التجربة النهضوية في البرازيل، دراسة في أبعاد النموذج التنموي ودلالاته"، مرجع سابق، ص. 149.
[2]- كرم سعيد، "على وقع الاحتجاجات/التجربة اللاتينية تحت الاختبار"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 25 يونيو 2012.

إفريقية، وهناك تواجد كبير للمواطنين من أصول أوروبية وأمريكية، وقد أفضى ذلك كله إلى تكوين ميراث ثقافي مختلف من الميراث الثقافي والتقاليد السائدة في بقية دول أمريكا اللاتينية[1].

المطلب الثاني: البرازيل كقوة اقتصادية ناشئة

تعتبر البرازيل من بين الدول الأقوى اقتصاديا عالميا، وتشير بعض الدراسات المستقبلية أنه بحلول عام 2025 ستصبح البرازيل سادس اقتصاد عالمي، حيث عرفت الفترة 1950 إلى 1980 اعتماد الاقتصاد البرازيلي على سياسة التصنيع، كغيرها من دول أمريكا اللاتينية، إضافة إلى الديون التي اعتمدتها الدولة البرازيلية، الأمر الذي أدى إلى تقييد هذا الاقتصاد بالشروط التي تمليها المؤسسات الدولية المالية المانحة، مما أثر سلبا على هذا الاقتصاد خاصة بارتفاع معدلات التضخم التي صعب السيطرة عليها.

لكن بعد ذلك، ومع بداية التسعينات، أقرت الحكومة البرازيلية جملة من الإصلاحات الاقتصادية عبر إصدار مجموعة من القوانين لتهيئة الاقتصاد البرازيلي من الاقتصاد الموجه الاشتراكي إلى الاقتصاد الحر الليبرالي، كما عملت الحكومة البرازيلية من خلال قوانين تفصيلية بالنهوض بالاقتصاد، وقد أعطت هذه الإصلاحات نتائج جد إيجابية على الاقتصاد البرازيلي، وعرف نموا جيدا وبشكل سريع.

الفرع الأول: مقومات الاقتصاد البرازيلي

تمكنت البرازيل من تحقيق على مدى العقدين الماضيين استقرارا اقتصاديا، حيث تم تحقيق نمو اقتصادي مرتفع، وانخفاض معدلات التضخم، ونسبة الديون إلى إجمال الناتج المحلي، فضلا عن الحد من التفاوت في الدخل، وتم حصر نسبي للفقر مع عدم التأثر بالأزمة المالية العالمية الأخيرة التي مست اقتصاد العديد من الدول الأخرى، وتمكنت البرازيل من امتصاص الصدمات الاقتصادية الخارجية، حيث تسلحت في ذلك بسعر صرف مرن، واحتياط ضخم من العملات الأجنبية، بالإضافة إلى تناقص مستمر في نسبة الدين إلى الناتج، مع إدارة رشيدة من البنك المركزي لمشكلة التضخم.

[1]- عاطف محمد عبد الحميد، "البرازيل ملامح دولة تصنع المستقبل"، مرجع سابق.

كل هذه المقومات متعت البرازيل باستقرار في الاقتصاد الكلي وانخفاض في التضخم، ونمو اقتصادي مرتفع، ناهيك عن انخفاض نسبة الديون إلى الإنتاج المحلي الإجمالي، فضلا عن الحد من التفاوت في الدخل وانحسار نسبي في الفقر، فقد استطاع الاقتصاد البرازيلي أن يصمد في وجه الأزمة المالية العالمية التي مست اقتصاديات العديد من الدول النامية والمتقدمة[1].

الفقرة الأولى: مراحل تطور الاقتصاد البرازيلي

تمكنت دولة البرازيل في العقدين الماضيين من أسباب القوة مما يدعو بقية الدول النامية إلى دراسة هذه التجربة والإفادة منها، فحتى منتصف الثمانينات من القرن العشرين كانت غير قادرة على سداد ديونها الخارجية، وقد بلغ التضخم في الأسعار آنذاك نسبا مرتفعة للغاية، حيث انتشرت مظاهر البؤس والفقر مع استشراء الجريمة والعنف بمعدلات أصبحت الحياة معها جد صعبة، لكن الصورة تغيرت بعدما أصبح اقتصاد دولة البرازيل ضمن الاقتصاديات العشر الأقوى في العالم، فرغم ما مرت به البرازيل من ظروف صعبة ومعاناة قاسية، إلا أنها استطاعت أن تتحدى الصعاب وتتجاوز العقبات.

وقد أقرت الحكومة البرازيلية جملة من الإصلاحات الاقتصادية من خلال إصدار مجموعة من القوانين الغرض منها تهيئة الاقتصاد البرازيلي من الاقتصاد الموجه الاشتراكي إلى الاقتصاد الحر الليبرالي، وذلك من خلال سياسات الخصخصة والتحرير الاقتصادي والانفتاح على السوق الدولية، كما عرضت الحكومة البرازيلية عدة قوانين تفصيلية للنهوض بالاقتصاد، كإحداث تغيرات جوهرية على قانون الإفلاس، وتنظيم سوق النفط في البلاد وذلك بكسر احتكار شركة بتروباس للتنقيب عن النفط واستخراجه بالبلاد[2].

لقد مر الاقتصاد البرازيلي بثلاث مراحل رئيسية، أولها في السبعينات حيث دافعت فيها الحكومات العسكرية عن مصالح رجال الأعمال وأصحاب الشركات، دون النظر بعين الاعتبار تزايد معدلات الفقر، والاقتراض من الخارج لتنفيذ المشروعات التنموية بالبلاد، مما أدى إلى تراكم ديون اقتصادية كبيرة كانت عبئا على الأجيال اللاحقة؛ وفي المرحلة

[1]- صدفة محمد محمود، "التجربة النهضوية في البرازيل، دراسة في أبعاد النموذج التنموي ودلالاته"، مرجع سابق.
[2]- محمد عبد العاطي، "البرازيل القوة الصاعدة في أمريكا اللاتينية"، مرجع سابق، ص. 9.

الثانية - خلال سنوات الثمانينات - واجهت فيها الدولة أزمة الديون، خصوصا بعد الموجات الاقتراضية التي أقدمت عليها الحكومات العسكرية، مع التراجع الملحوظ للنمو الاقتصادي في تلك الحقبة الزمنية، أما في المرحلة الثالثة - مرحلة التسعينيات - ومع انتقال السلطة إلى حكومات مدنية، فقد أتبعت سياسات اقتصادية رأسمالية، وسياسات الانفتاح الاقتصادي وسياسات السوق، والتحرر الاقتصادي[1].

واتبعت البرازيل عددا من السياسات والبرامج من شأنها رفع معدلات النمو الاقتصادي وتخفيض معدلات الفقر، ورفع مستويات المعيشة، حيث اعتمدت على عدة برامج داخليا وخارجيا، فعلى مستوى الأوضاع الداخلية للبلاد اعتمدت برنامجا للتقشف يهدف لسد عجز الموازنة، واعتبر هذا البرنامج هو الحل الأمثل لكل مشاكل الاقتصاد، وقد ساهم هذا البرنامج في خفض عجز الموازنة وارتفاع التصنيف الائتماني للبلاد، فتلقت البرازيل استثمارات مباشرة بنحو 200 مليار دولار من سنة 2004 إلى سنة 2011، ففتحت أبواب الهجرة إلى البلاد لنحو من 1.5 مليون أجنبي للإقامة في البرازيل سنة 2011، كما عاد حوالي 2 مليون مهاجر برازيلي إلى البرازيل.

وأدت هذه الاستثمارات إلى رفع الطاقة الإنتاجية للدولة، مما ساهم في حل مشكل البطالة وتخفيض الفقر، وكان صندوق النقد يرفض إقراض البرازيل، ليصبح في برنامج "لولا" الاقتصادي مدينا للبرازيل بـ 14 مليار دولار، وقد تم التغير في سياسات الإقراض وتوفير التسهيلات الائتمانية، مما سهل الإقراض للمستثمرين الصغار، وتشجيع المشروعات الصغيرة، والعمل للحد من الفقر والبطالة مع رفع مستوى الإنتاجية لهذه الفئة الفقيرة، كما أحدثت مراكز التدريب ليساهم الجميع في نمو الاقتصاد لتعود ثمرته على الجميع، وتحقيق العدالة التوزيعية، ورفع مستويات المعيشة لجميع أفراد المجتمع[2].

فضلا عن ذلك، فقد أعطيت الأولوية لقطاع الزراعة والتوسع في استخراج النفط والمعادن، حيث الأراضي الزراعية الشاسعة والمناخ المتميز الذي جعل منها منتجة

---

[1]- مبروك كاهي، "الممارسة الديمقراطية والرشاد في الحكم وأثرهما على النمو والازدهار الاقتصادي (قراءة في تجربة الهند والبرازيل)"، مرجع سابق.

[2]- تقرير التجارة والتنمية، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، جنيف، الأمم المتحدة، 2014.
http://unctal.org/eu/publiccationsl.brary/ter2013overvewar.pdf

لمحاصيل زراعية جيدة غير متوفرة في بلاد أخرى التي كان عليها طلب عالمي[1]، بالإضافة إلى الثروات المعدنية والنفطية الهائلة التي عملت البرازيل على تصديرها في حكم "لولا داسيلفا" وقبل الأزمة العالمية لسنة 2008، كما استفادت من ارتفاع أسعار المواد الخام في الأسواق العالمية، حيث تم سد العجز في ميزان المدفوعات الذي كان يعاني منه الاقتصاد البرازيلي قبيل عام 2003[2].

وتم التأكيد على أهمية قطاع الصناعة البسيطة والتقنية المتقدمة، والاهتمام بالصناعات التي من شأنها خلق فرص الشغل وخلق مناخ يتميز بتحقيق الأمان الاقتصادي، كما تمكنت البرازيل من جذب عدد كبير من الشركات العالمية من خلال توفير البيئة المناسبة لعملها، وساهمت الحكومة البرازيلية مع القطاع الخاص في تمويل إنشاء جميع مناطق الصناعات التقنية في البرازيل، فاتبعت نهج كوريا الجنوبية من حيث حرصها على إنشاء مراكز أبحاث حكومية في جميع مناطق الصناعات التقنية في البلاد.

بالإضافة إلى ذلك، فقد اهتمت أيضا بقطاع مصايد الأسماك ودعم تنمية مراكز الصيد المنتشرة في جميع مناطق البرازيل وهو ما وفر فرص عمل كثيرة[3]، إذ بالنسبة للبرنامج السياحي، ابتكرت البرازيل سياحة المهرجانات ونجحت في الترويج له، الأمر الذي ساهم في إنعاش الاقتصاد وتحقيق المزيد من النمو الاقتصادي وتوفير فرص عمل[4].

الفقرة الثانية: السياسات الاقتصادية

تمكنت البرازيل على مدى العقدين الماضيين من تحقيق استقرارا اقتصاديا، وبدت مستعدة لامتصاص الصدمات الاقتصادية الخارجية، وذلك بفضل السياسات الاقتصادية التي تبنتها الدولة في السنوات الأخيرة، فكما حدث في بقية دول أمريكا اللاتينية تميزت الفترة من 1950 إلى 1980 بتبني سياسة التصنيع عوضا عن الاستيراد، واتبعت الحكومة

---

[1]- صدفة محمد، "التحول الاقتصادي في البرازيل، الدلالات والدروس"، 2013.
[2]- رانا حجازي، "التجربة البرازيلية وكيف تنهض اقتصاديا"، مارس 2014.
http://www.alanaubalaidua.net/?p=45435
[3]- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الملامح الرئيسية لمصايد الأسماك القطرية.
http://www.fao.org/FI/alclait/FCP/arBRAP.html
[4]- سحر أحمد حسن، عوامل نهوض الاقتصاد المصري (دراسة حالة الجمهورية البرازيلية الفترة من 2003 إلى 2014)"، مرجع سابق.

سياسة الحمائية وبعضا من المشاركة المباشرة في المشروعات المملوكة للدولة لدعم التصنيع في البلاد.

وشهدت تلك الفترة تشكيل شركة النفط البرازيلية بتروبراس سنة 1954، فمنحتها الدولة حقوق احتكار التنقيب عن البترول واستخراجه وتكريره، كما سمحت الدولة بالمقابل لشركات التكرير الخاصة بالاستمرار في العمل دون التوسع في أنشطتها، ومن سنة 1950 حتى 1980 نما الاقتصاد البرازيلي بمعدلات عالية جدا، ونوع هذا الاقتصاد من قاعدته الصناعية التي تطلبت دعما من الدولة ومستثمرين من الخارج من أجل مواصلة التنمية.

فخلال سبعينيات القرن العشرين استمرت البرازيل في تشجيع الإستراتيجية التي اعتمدت على الديون كأحد الركائز الأساسية التي نقلت عبئ النمو المرتفع إلى الأجيال القادمة، وفي تسعينيات القرن العشرين تبنت البرازيل نهجا إصلاحيا لتوجيه البلاد نحو اقتصاد السوق، فاتبعت آنذاك النهج العالمي الهادف إلى الخوصصة والتحرير الاقتصادي والانفتاح خاصة في قطاعي التجارة والمال وهو ما عرض المنتجين المحليين للمنافسة الخارجية.

وطبقت البرازيل بعض الإصلاحات الاقتصادية على المستوى التفصيلي مثل التي غيرت قانون الإفلاس والتحكم في العجز العام على مستوى الولايات والبلديات، وتنظيم سوق النفط من خلال كسر احتكار شركة بتروبراس للتنقيب عن النفط واستخراجه في البلاد، فقد حققت تجربة البرازيل وغيرها من دول أمريكا اللاتينية تقدما متواصلا في إدارة الاقتصاد الكمي خلال تسعينيات القرن العشرين، ويبقى بشكل عام معدل النمو الحديث في الاقتصاد البرازيلي معدل إيجابي.

كما اتبعت منذ منتصف تسعينات القرن العشرين عدة وسائل لمحاربة الفقر والتفاوت في الدخل، حيث يعود الفضل إلى "لولا داسيلفا" في ضخ طاقة أكبر في البرنامج والوصول به إلى عدد أكبر من المستفيدين رغم بدئه من قبله، ويمكن القول بأن الاستقرار الاقتصادي والنمو والحد من الفقر قد خلق حراكا جديدا في السوق المحلي في البرازيل، فتم دمج فئات

جديدة من السكان في سوق العمل الرسمي وسوق الاستهلاك، مما جعل البرازيل أقل حساسية لصدمات الطلب الاقتصادي الخارجي، وأكثر اعتمادا على سوقها المحلي[1].

وجدير بالذكر أن نصف صادرات البرازيل تتألف من السلع والمواد الخام غير المصنعة، التي استفادت من الارتفاع غير المسبوق في الأسعار الذي شهدته السنوات من قبل، وقبل أن تدخل اقتصاديات الدول المتقدمة مرحلة الركود، وقد أدى الانخفاض إلى تقليل طموحات النمو في عدد من الاقتصاديات القائمة على تصدير السلع والمواد الخام ومن بينها البرازيل؛ ومع نمو الطبقة الوسطى نتيجة الاستقرار في الاقتصاد الكلي والنمو الاقتصادي، وسياسات محاربة التفاوت في الدخل، والتوسع في مشروعات البنية الأساسية، يبدو أن الاستهلاك الخاص والاستثمار المحلي سيصبحان المصدرين الأساسيين للنمو الاقتصادي في المستقبل.

وتتمتع البرازيل بسوق محلي قوي يمثل أحد أهم إمكانيات النمو المستقبلي لاقتصاد الدولة، وقد استمد هذا السوق قوته من الاستقرار الاقتصادي وسياسات النمو والحد من الفقر، تلك السياسات التي أدت إلى تنمية الطبقة الوسطى، كما أن 15 سنة من الاستقرار الاقتصادي قد شجعت الأسر والمؤسسات التجارية لتراهن على المستقبل بشكل أكثر أمنا، حيث بنت خططها وسياساتها على مدى زمني طويل.

وتتمتع البرازيل أيضا بموارد طبيعية عالية الإمكانات، وقد وجه عدد من الاقتصاديين اللوم خلال القرن العشرين للدول النامية لاعتمادها على المواد الخام غير المصنعة معتبرين ذلك هو سبب تأخرها الاقتصادي، ومن ثم اتجهت الحكومات إلى تبني سياسات مكنتها من الانتقال إلى مستوى الاقتصاديات الصناعية الحديثة، كما بذلت البرازيل جهدا كبيرا لزيادة طاقتها الإنتاجية الكلية بصفة خاصة من البترول، وقد كان ذلك هدفا طويل الأجل للحكومة البرازيلية، كما قزم قانون البترول عملية تحرير كافة القطاعات الأخرى المرتبطة بإنتاج النفط.

[1]- تيبيجو كافالاكاني، "التنمية الاقتصادية: مقومات الصعود لمصاف الدول الكبرى، البرازيل القوة الصاعدة في أمريكا اللاتينية"، مرجع سابق، ص. 77-78.

وقد أدى تهديد المنافسة إلى زيادة إنتاجية قطاع البترول البرازيلي، وتعد البرازيل اليوم ثاني أكبر منتج للنفط في أمريكا الجنوبية بعد فنزويلا، كما يعد إنتاج الإيثانول من قصب السكر أحد المشروعات الحكومية الناجحة الأخرى في البرازيل، حيث أطلقت الدولة البرنامج الوطني لإنتاج الكحول من قصب السكر، وقدم هذا البرنامج حوافز ضريبية لتوسعة صناعة السكر ولقي مساندة من استثمارات القطاعين الخاص والعام، وقدمت الحكومة قروضا ميسرة الفوائد وضمانات ائتمانية من أجل إنشاء معامل تكرير جديدة، وفرضت ضرائب عالية على ضخ مشتقات البترول من الجازولين.

وتمكنت البرازيل بفضل السياسات الاقتصادية التي سطرتها ونهجتها على مدى العقود الماضية للوصول إلى استقرار في الاقتصاد الكلي وانخفاض في التضخم، ونمو اقتصادي مرتفع، وانخفاض نسبة الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي، فضلا عن الحد من التفاوت في الدخل، وانخفاض وانحسار نسبي للفقر، كما صمد الاقتصاد البرازيلي في وجه الأزمة المالية العالمية التي مست اقتصاديات العديد من دول العالم النامية والمتقدمة[1].

الفرع الثاني: اندماج البرازيل في الاقتصاد العالمي

أصبحت الدبلوماسية الاقتصادية إحدى أهم أساليب إدارة العلاقات الدولية، متفوقة بمقياس الفاعلية والتأثير على الأدوات العسكرية في الممارسات الدبلوماسية بين الدول، وأداة لبلوغ التنمية الاقتصادية في ظل العولمة الاقتصادية في سياق العلاقة التلازمية بين الدبلوماسية الاقتصادية والتنمية الاقتصادية، ولم تعد الدبلوماسية التقليدية بمنأى عن الدور الدبلوماسي الاقتصادي التنموي، بل حدثت علاقة ترابطية في العلاقات الدولية الراهنة، وآلية ضرورية لسياسات الدول الخارجية عبر توظيف الثقل السياسي للدولة خدمة لمصالحها الاقتصادية، وقد تمكنت دولة البرازيل رغم كل ما عاشته خلال العقود السابقة من أزمات وعوائق أن تتخطى كل هذه العقبات والسير نحو تحقيق مكانة اقتصادية عالمية وذلك عبر مسيرة طويلة وشاقة للاندماج في الاقتصاد العالمي[2].

[1]- تبيجو كافالاكاتي، "التنمية الاقتصادية، مقومات الصعود لمصاف الدول الكبرى"، مرجع سابق، ص. 92-93.
[2]- عبد الناصر جندي، "الدبلوماسية الاقتصادية ودورها في تفعيل التنمية الاقتصادية في عصر العولمة، الدبلوماسية الاقتصادية ومناخ الاستثمار"، مرجع سابق.

الفقرة الأولى: مسيرة الاندماج في الاقتصاد العالمي

مرت البرازيل بمراحل تطور في نظامها السياسي، كان لها تأثيراتها المباشرة في شؤونها الداخلية؛ السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وكذلك في علاقاتها الدولية، الإقليمية والعالمية، ضمن السياق الدولي العام الذي كان مؤثرا في العلاقات الدولية في كل مرحلة من هذه المراحل، وأثرت الأزمة الاقتصادية لعام 1929 بشكل كبير على البرازيل من الناحية الاقتصادية؛ وفي ضوء انهيار الطلب العالمي والتجارة الدولية، اعتمد الرئيس "فارجاس" سياسة جديدة تنطلق من رؤيته أن على البرازيل أن تجري عملية وطنية للتنمية والتصنيع، والذي يتطلب دخول أسواق جديدة، وتنويع الصادرات وامتلاك التكنولوجيا الجديدة.

وقد أحدثت الدولة تغييرات أساسية في الاقتصاد البرازيلي، فتمت مباشرة عمليات إصلاح مهمة، لكن الحكومة أصيبت بعدوى الأزمات المالية العالمية لعامي 1997-1998، واستفادت البرازيل من هذه الأزمات التي خرجت المكسيك والدول الآسيوية والروسية، التي تزامنت مع تحسن في الأسواق المالية العالمية من حيث السيولة ومعدلات الفائدة، في ظل أداء جيد ومستوى استقرار عال في الاقتصاد البرازيلي، لتجذب البرازيل تدفقات من الرأسمال العالمي وتدخل في اقتصادها، وتبنت معايير محلية متنوعة بالتناغم مع شروط الدخول في النظام الاقتصادي الدولي[1].

وخلال الخمسة والعشرين سنة الماضية من عام (1985-2010) تم تحديث الاقتصاد البرازيلي بنجاح كبير، وتحققت فوائض أولية تتكرر عاما بعد عام، كما نمت التجارة الدولية للبرازيل وتنوعت، إذ أصبح الاستثمار الأجنبي إيجابيا، بينما ازدادت الزراعة والتعدين والبترول كموارد للتموين العالمي، في حين تعافى القطاع الصناعي واستعاد إنتاجيته، ورغم اختلاف إدارتي الرئيسين "كارادوسو" و"لولا داسيلفا"، فقد أدارا هذا التحول المتماسك (1986، 2011)، كما أعطت سنوات لولا الثمانية في الحكم الاستمرارية مع رئاسة "كارادوسو"، فالنظام البنكي تم تحديثه ووضع ضوابطه، ومؤسسات الائتمان أعطت البرازيل تصنيف من الدرجة الاستثمارية، واستهداف التضخم وقانون

[1]- وليد أحمد عطاطرة، "الدبلوماسية البرازيلية: الاتجاه جنوبا نحو الصعود الدولي"، جامعة بيروت، حزيران 2014،

المسؤولية المالية خلال فترة إدارة "كارادوسو" كانت ذات أثر كبير في تقليص الدين الخارجي وتوازن الموازنة وتأسيس البرازيل كلاعب عالمي.

وتميزت إدارة الرئيس "لولا" عن إدارة الرئيس "كارادوسو" في سعيها الحثيث لعولمة الشركات البرازيلية باعتبارها جزءا من إستراتيجية خارجية، تقوم على تقوية الشركات البرازيلية وتكتيلها لتتنافس على المستوى العالمي، ومن الأمثلة البارزة شركة EMBRAER التي تحولت إلى سوق عالمي، التي وصلت بعد سنوات إلى المستوى الثالث على مستوى العالم في تصنيع الطائرات للمسافرين، ووصل إنتاجها إلى قمة قائمة الصادرات البرازيلية لتصبح الأسواق المالية البرازيلية مرتبطة بمثيلاتها العالمية من خلال تكنولوجيا محسنة، مما زاد من قدرة الشركات البرازيلية أن تطرح نفسها في الأسواق الدولية في شيكاغو ومدريد وباريس وسنغافورة، بما يسمح للمستثمرين البرازيليين أن يستثمروا بشكل مباشر في هذه الأسواق.

فحتى مارس من عام 2009، كان هناك ثلاثة وستون شركة برازيلية مدرجة في بورصة نيويورك، فكان ثلاثة من أهم عشرة بنوك في أسواق الرسملة على مستوى العالم برازيلية الجنسية، ولقوة أساساتها المالية، نهضت البرازيل بسرعة من الأزمة المالية العالمية خلال الأعوام 2007-2009، ووضعتها بين القوى العالمية G20 المالية، وسمح لها بأن تفاوض على وضع قواعد للنظام المالي العالمي المستقبلي، إذ تعتبر الطاقة وضمان مصادرها عاملا حاسما في النمو الاقتصادي واهتماما دائما للسياسة الخارجية للدولة، ومن أجل الحفاظ على حالة الصعود بالنسبة للبرازيل، وبعد الاكتشاف الضخم من النفط والغاز الطبيعي للشركة الوطنية Betrobras أصبحت البرازيل لاعبا عالميا في مجال الطاقة ومصدرا مهما للوقود الأحفوري في العقود القادمة.

ويلعب إيثانول قصب السكر دورا مهما في قطاع الطاقة البرازيلي منذ أزمة الطاقة في السبعينيات من القرن الماضي، فالبرازيل هي منتج عالمي رئيسي، ومستهلك ومصدر، وأصبحت البرازيل منافسة للولايات المتحدة الأمريكية وتجاوزتها في صادرات الإيثانول، وتمتلك البرازيل الاحتياطي الخمس الأكبر من اليورانيوم في العالم، ما يجعل البرازيل مصدرا رئيسيا لأوكسيد اليورانيوم، المكون الأساسي لإنتاج الطاقة النووية، وتطمح

البرازيل لأن تصبح مصدر رئيسي لليورانيوم المخصب وتسعى لحماية صناعة التخصيب البرازيلية المبتدئة وتوسيع إمكانيات السوق العالمي للطاقة النووية[1].

ومن مظاهر التفوق البرازيلي إقامة التحالفات وتعزيز علاقاتها بالاتحاد الأوروبي وإفريقيا والدول العربية وتنسيق المواقف في كثير من المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية لتصليب قوتها وصولا إلى قوة عالمية مشاركة في صناعة القرار الدولي؛ بهذا، أضحت تحتل البرازيل مكانة مرموقة كقوة فاعلة ومشاركة في عالم الجنوب وضمن مؤسساته المحورية، فضلا عن أنها اللاعب الأساسي في عالم أمريكا الجنوبية، ومن بين اللاعبين الكبار في النظام الدولي، خاصة فيما تشارك فيه كعضو فاعل في مجالات التعاون التنموي[2].

أمام كل ما سبق تبقى دولة البرازيل أحد أهم الدول التي قطعت مسيرة مهمة على المستوى الاقتصادي عالميا لتقوية مكانتها واستقرارها الاقتصادي، كما ساهمت وبشكل متواصل في تحقيق التنمية ومساعدة الدول الفقيرة والنامية[3].

الفقرة الثانية: موقع البرازيل في مجموعة "بريكس"

أثارت مجموعة "البريكس" انتباه العالم بسبب حجمها ومسار التنمية فيها، فالصين وروسيا والبرازيل هي بلدان بمساحات شاسعة، والصين والهند هما البلدان ذات العدد السكاني الأكبر في العالم والبرازيل الخامسة من حيث الترتيب عالميا، وامتلاك روسيا لمواد هائلة مؤكدة والبرازيل غنية بالموارد وكبيرة من حيث الأراضي الصالحة للزراعة وموارد المياه، إذ تعد الدولة النامية الأكبر في العالم الجنوبي، وبعد جهود دبلوماسية قامت بها جنوب إفريقيا بدعم ومساندة البرازيل، وتأييد الهند، دخلت رسميا إلى مجموعة BRICS عام 2011[4].

[1]- وليد أحمد عطاطرة، "الدبلوماسية البرازيلية: الاتجاه جنوبا نحو الصعود الدولي"، مرجع سابق.
[2]- قاسم حسين السعدي، "السياسة الخارجية للبرازيل بعد انتهاء الحرب الباردة وأثرها على النظام الدولي"، مجلة جامعة بابل، العلوم الإنسانية، المجلد 35، العدد 2017.
[3]- سارا داسوزا، "دور البرازيل في حفظ الأمن العالمي، البرازيل، القوة الصاعدة في أمريكا اللاتينية"، مرجع سابق، ص. 155.
[4]- وليد أحمد عطاطرة، نفس المرجع السابق.

ومع بروز BASIC في مؤتمر المناخ العالمي وIBSA وهي منتدى حوار الجنوب للهند والبرازيل وجنوب إفريقيا كمنتديات حوار وتنسيق دولية، لينتقل مفهوم BRICS من مجرد تقارير ومؤشرات استثمارية إلى ظاهرة دولية جديدة، وبعد مشاورات برازيلية روسية في عام 2008[1]، وضعت الخطط لعقد اجتماع قمة رسمي لمجموعة BRICS في روسيا عام 2009 شاركت فيه الدول الأربعة للمجموعة والذي سطرت مجموعة من القرارات والخطط التي يجب رسمها والعمل بها، وساهم منتدى IBSA من خلال طرحه أهدافا تتعلق بمجمل بنية النظام الدولي والسياسات العالمية الخاصة بالدول الفقيرة والنامية، وحملت الدبلوماسية البرازيلية خطاب عالم الجنوب إلى مختلف المنتديات والمؤتمرات والمؤسسات الدولية، واشتراك الرئيس لولا بدبلوماسيته الرئاسية في هذه العملية خصوصا في منظمة التجارة العالمية إلى جانب الوزن الاقتصادي المتعاظم لدول "البريكس"[2].

وتمثل BRICS تطورا استراتيجيا بالنسبة للبرازيل في مسار صعودها الدولي، حيث وضعتها في موقع متقدم ضمن مجموعة الدول الصاعدة في النظام الدولي، التي اثنين منهما لهما عضوية دائمة في مجلس الأمن الدولي، بينما تتطلع الأخريات ومن ضمنها البرازيل للحصول على عضويته الدائمة باعتباره الهيئة الدولية التي تضمن السلم والأمن الدوليين، إلى جانب تأثيره الاستراتيجي على باقي أجهزة الأمم المتحدة.

كما سعت الدبلوماسية البرازيلية - من خلال مجموعة BRICS- لتعزيز توجهاتها المشتركة المنادية بإصلاح النظام الدولي ومؤسساته متعددة الأطراف، وتمكين دول العالم النامي من المشاركة وزيادة تمثيلها في عملية صناعة القرارات الدولية، فمن الواضح أن الدبلوماسية البرازيلية توظف "بريكس" لتحقيق أهداف سياستها الخارجية في تعزيز وزنها وحضورها الدولي، وفي توسيع علاقاتها الاقتصادية والتجارية والتكنولوجية والأمنية لأعضاء BRICS مع دول أخرى تتطلع أيضا للدخول في هذا النادي مثل تركيا وأندونيسيا وكوريا الجنوبية[3].

---

[1]- عبد المنعم المشاط، "النظام الدولي والتحول إلى التعددية التوافقية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 178، القاهرة، أكتوبر 2009، ص. 85.

[2]- محمد صلاح الدين، رائد النهضة البرازيلية، لولا داسيلفا، دار الفاروق للنشر والتوزيع، القاهرة، 2012.

[3]- محمد صادق إسماعيل، التجربة البرازيلية، قراءة في تجربة لولا داسيلفا، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الخامسة، 2013.

ويبدو أن الدبلوماسية البرازيلية تحاول خلق تناغم وتكامل ما بين BRICS ومنتدى حوار الجنوب IBSA، فقد استضافت البرازيل قمتين توأمين للبلدان الصاعدة: القمة الرابعة لرؤساء دول وحكومات IBSA والقمة الثانية لمجموعة BRICS، ويعتقد وزير الخارجية البرازيلي "سيلسو أموريم" أنه في حين تستطيع BRICS الادعاء بجدارة أنها ذات وزن ثقيل في العلاقات الدولية، فإن منتدى IBSA ربما يكون أحد الأمثلة للدبلوماسية الإبداعية المكرسة في خدمة بناء نظام عالمي أكثر عدلا وديمقراطية.

لهذا تركز BRICS على الأبعاد الاقتصادية والمالية في النظام الدولي، في حين يطرح IBSA منظورا أكثر وضوحا وشمولا لإصلاح مجمل النظام الدولي ومؤسساته متعددة الأطراف وأولويات الأجندة الدولية وغيرها، ويخلق هذا التناغم ديناميكية أعلى لحمل أهداف السياسة الخارجية البرازيلية، إذ يمثل IBSA في أحد أهدافه مسعى الدول الثلاث البرازيل والهند وجنوب إفريقيا العضوية الدائمة في مجلس الأمن والذي يمكن أن يولد ضغطا داخل BRICS.

وقد استثمرت البرازيل كثيرا في التعاون مع البلدان الصاعدة عبر مجموعة BRICS لتعزيز تأثير البرازيل على الساحة الدولية، وكانت البرازيل فعالة في التأثير على النقاش العالمي حول قضايا محددة كإصلاح المؤسسات المالية متعددة الأطراف، وشرعية التدخل لأغراض إنسانية وأجندة التنمية وغيرها من القضايا الدولية، كما تتداخل أولويات السياسة الخارجية لدول BRICS في سعيها لتقوية الوضع الإقليمي والدولي ليكون لها الصوت والرأي الأقوى في الشؤون الدولية، إذ تتبنى البرازيل ومعها دول المجموعة نماذج تنمية منسجمة مع وضعها الاقتصادي والاجتماعي، ويثبت النمو المستمر في مجموعة BRICS معلما على اكتشاف أنماط تنمية غير غربية، حيث نجحت البرازيل مع دول BRICS في تحقيق مستويات نمو عالية ومستمرة، وقدرتها على مواجهة المشكلات الاجتماعية.

وفي ضوء زيادة مطالبات BRICS بإشراكهم في المناقشات حول الحلول الممكنة والسياسات الجديدة لمواجهة الأزمة المالية العالمية، وافقت الإدارة الأمريكية على توسيع إطار صناعة القرارات من مجموعة G7 التقليدية إلى مجموعة العشرين لضم الاقتصاديات

الكبرى في العالم، فبسرعة ظهرت البرازيل كناطق رسمي عن الاقتصاديات الصاعدة التي ستشارك في G20، وتلعب البرازيل ومعها بلدان مجموعة BRICS عدد من الأدوار في عملية تشكيل نظام سياسي واقتصادي عالمي جديد[1].

كما تطالب مجموعة BRICS بشكل صريح بعملة دولية لاستبدال الدولار الأمريكي، لكن يبقى ذلك مجرد خطاب عام، وتناقش المجموعة جدوى توسيع مجموعة العملات العالمية المستخدمة في التجارة الدولية في المستقبل، إلا أن النجاحات التجريبية في البرازيل والصين كانت محدودة، كما تسعى BRICS لاستكشاف خيارات سياسة جديدة لم يتم وضعها من جانب الدول الصناعية، ومن أهم النتائج لبلدان BRICS الاتفاق على تحديد البنية التحتية للتعاون الاقتصادي العالمي[2].

ويمكن ملاحظة تطور أهداف BRICS التي جاءت انعكاسا للأزمة المالية العالمية وصل إلى طرح ودعم الأهداف الخاصة بالدول الأعضاء، خاصة البرازيل والهند وجنوب إفريقيا، حيث تتضمن المطالبة بإصلاح الأمم المتحدة، تمثيل هذه الدول بشكل أكبر، والفكرة الضمنية التي يحملها موقف BRICS هي عضويتها في مجلس الأمن الدولي[3].

وما زال التحدي الماثل أمام مجموعة BRICS هو تطوير وتعزيز مأسستها لمستوى المصالح والتوجهات المشتركة، حيث يبقى دور البرازيل إلى جانب بلدان المجموعة دور مهم جدا في جعل هذه المجموعة تخدم مصالحها على مستويات عدة، وتخطي مجموعة من العقبات التي كانت تعترضها[4].

---

[1]- دانييل فليمس، "الخيارات الإقليمية والدولية للسياسة الخارجية البرازيلية بعد مرحلة القطب الواحد"، "البرازيل القوة الصاعدة في أمريكا اللاتينية"، مرجع سابق، ص. 116.

[2]- وليد أحمد عطاطرة، "الدبلوماسية البرازيلية: الاتجاه جنوبا نحو الصعود الدولي"، مرجع سابق.

[3]- هالة سعودي، "القوى الصاعدة في النظام العالمي الجديد: أوربا واليابان"، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، 1994، ص. 207-239.

[4]- بشرى رحموني بن حيدة، "المغرب-البرازيل: علاقات عريقة"، مرجع سابق، ص. 54.

المبحث الثاني: الثابت والمتغير في السياسات الخارجية البرازيلية

تنظر البرازيل لنفسها على أنها قوة متوسطة الحجم، فهي ليست بالدولة الصغيرة الضعيفة ولا بالقوة العظمى صاحبة النفوذ الكبير، وهذه النظرة تعتبر ملائمة تتسم بسمات البرازيل المعزولة جغرافيا إلى حد ما، التي لم تكن كما ليس بينها وبين جيرانها مشكلات خطيرة، فقد اتسمت السياسة الخارجية البرازيلية السائرة على نهج العقلانية والوسطية بالاستمرارية، رغم تأثرها الطفيف بتغير الحكومات والنظم السياسية المتعاقبة، وهو ما ساعد البرازيل على إقامة علاقات طبيعية مع دول متصادمة مع سياستها الخارجية[1].

وتعمد البرازيل إلى رسم العديد من السياسات بمستويات متعددة لتنفيذ إستراتيجيتها على الصعيد الخارجي، التي تقع بين مركز النظام الدولي من جهة وأطرافه من جهة أخرى، فالمتغيرات الدولية ألقت بظلالها على البرازيل في صياغة إستراتيجية سياستها الخارجية التي تنصرف إلى تأكيد التفوق الأمريكي، ودخول الصين كقوة دولية، بالإضافة إلى التداخل المتزايد في القضايا المحلية والإقليمية والعالمية، واتجاه النظام الدولي نحو التعددية بعد أن كانت تغلب عليه صفة القطب الواحد[2].

فعلى الرغم من كون متغير النظام الدولي ليس هو المتغير الوحيد الذي يؤثر على الدور الخارجي للدول، إلا أنه يعد المتغير الأهم، حيث تعد التغيرات التي يشهدها النظام الدولي منذ انتهاء حقبة الحرب الباردة من أبرز المتغيرات التي تؤثر على حجم ونطاق التحرك الذي تقوم به البرازيل في النظام الدولي، وكذلك مدى النجاح في تحقيق أهداف سياستها الخارجية[3].

وهناك علاقة ارتباط بين السياسة الداخلية للدولة والسياسة الخارجية، وبين قوة مجتمعها ومؤسساتها السياسية والاجتماعية وبين قوة حضورها في المؤسسات والمنظمات الدولية، وقد برز هذا الارتباط في الصعود الدولي للبرازيل، حيث تميزت دبلوماسيتها في

---

[1]- أمل مختار، "نموذج لولا يتكرر: حدود التغير في السياسة الخارجية البرازيلية"، مجلة السياسية الدولية، العدد 184، أبريل 2011.

[2]- سالم حكمت ناصر، "العلاقات البرازيلية العربية، الواقع والمأمول، البرازيل" القوة الصاعدة في أمريكا اللاتينية"، مرجع سابق، ص.147.

[3]- عبد المنعم المشاط، "النظام الدولي والتحول إلى التعددية التوافقية"، مرجع سابق، ص. 85.

الموضوعات والقضايا التي حققت نجاحات داخلية فيها مثل مكافحة الجوع والفقر والمرض، مما عزز من قدرتها على الإسهام بتجاربها الناجحة ونقلها للدول النامية ضمن برنامج المساعدة التقنية، ولازال أمام البرازيل تحديات داخلية عليها الاهتمام بها لتعزيز صعودها الدولي وتكريس نفسها كقوة عالمية[1].

المطلب الأول: معالم السياسة الخارجية البرازيلية

حققت البرازيل نموا اقتصاديا جعل الجميع يعتقد أنها ستصبح قوة دولية مهيمنة، لكن كان لوقع أزمة ديون لعام 1982 انعكاس على تقدم البرازيل وكسرت حلم الصعود الدولي، مما جعل البرازيل خائفة مما هو آت، فكاد الرئيس "لولا" أن يغادر الرئاسة عام 2010، والذي كان يترك من ورائه إنجازا في السياسة الخارجية يعد مسارا يحتذى به لدول الجنوب والعالم النامي رغم حداثة التجربة البرازيلية؛ والفضل فيما تشهده سياسة البرازيل يرجع كذلك إلى "كاردوسو" (1995-2003) حسب المؤرخون وليس "لولا" وحده، حيث كان يؤكد أنه ليس من العدل حبس إمكانات البرازيل الزراعية والصناعية في حدودها السياسية، فالبرازيل كانت لدى الرئيسين تستحق مكانة دولية تتجاوز موقعها الهامشي على خريطة القوى الكبرى[2].

الفرع الأول: أسس السياسة الخارجية

التاريخ السياسي للبرازيل يوثق لطبيعة علاقاتها الدولية والإقليمية، فإلى حدود عام 1822 كانت البرازيل مستعمرة برتغالية لا تملك الكثير في السياسة الخارجية العالمية، ولم تكن البرازيل حتى عام 1889 تعرف من السياسة الإمبريالية سوى الإسم، فالواقع يعرف انشغالا داخليا لبناء دولة المعالم وترسيخ حدودها، وحتى عند إعلان الجمهورية على يد الجيش، فإن الدولة لم تنعم بهذه الصفة، ولا يعرف الأرشيف الدولي للعلاقات الخارجية

---

[1]- "تقرير التجارة والتنمية"، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، جنيف، الأمم المتحدة، 2013.
http://hnctac/org/en/publicationibrart/tdr2013overview.pdf

[2] - راجع:

Claris Brigagao, « Brazil's role in the regional and international arena », 2013.

- عاطف محمد عبد الحميد، "قراءة في ملامح السياسة الخارجية البرازيلية"، مركز الجزيرة، الدوحة مايو 2010.

بشيء مميز للبرازيل، فقبل إقرار الدستور البرازيلي الجديد عام 1988 وبداية تأسيس نظام حكم ديمقراطي منذ عام 1985 لم يكن إسم البرازيل حاضرا في السياسة العالمية.

لكنها عرفت تقدما في ميادين عديدة في عالم السياسة الخارجية، حيث بدأت عملية تكامل إقليمي مع الأرجنتين وتشكيل اتحاد ميركوسور التجاري، ودخلت العولمة إلى البلاد متعددة في كافة المجالات، واتخذت البرازيل خطوات نحو الاندماج في المنظومة العالمية، اقتصاديا وأمنيا أثناء مساهمتها بفاعلية في مهام حفظ السلام، مع سعيها للحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن، والتزمت بعدم التدخل في الشؤون السيادية للدول الأخرى، وحل النزاعات بشكل سلمي واحترام مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها[1].

الفقرة الأولى: مرتكزات ومبادئ السياسة الخارجية البرازيلية

يرجع المؤرخون أن الفضل الذي تشهده السياسة الخارجية للبرازيل ليس فقط للرئيس "لولا"، بل كذلك إلى "كاردوسو" (1995-2003) الذي كان يؤكد على عدم اختصار إمكانات البرازيل الزراعية والصناعية في حدودها السياسية، بل أن البرازيل تستحق مكانة دولية تتجاوز موقعها الهامشي على خارطة القوى الكبرى.

وتقوم السياسة الخارجية البرازيلية على احترام القوانين الدولية، والمشاركة في المنظمات متعددة الأطراف، ومنذ زمن بعيد عملت البرازيل على دعم مهام حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة وشاركت في العديد منها، إذ تحتفظ في دول أمريكا الجنوبية بتاريخ قوامه 150 سنة من الاتفاقات السلمية مع الدول المجاورة، وأتقنت البرازيل حزمة من المناورات في مقدمتها تطويع الدبلوماسية والسياسة الخارجية لخدمة الاقتصاد والربح التجاري[2].

وتنبني السياسة الخارجية البرازيلية في قارة أمريكا الجنوبية على تبني النهج السلمي التفاوضي في حل المشكلات، وتخفيض حدة النزاعات بين دول القارة، وفي الوقت نفسه محاولة تفعيل العلاقات الاقتصادية والتجارية وإيجاد الكيانات الإقليمية المساعدة على ذلك،

[1]- عاطف محمد عبد الحميد، "معالم السياسة الخارجية البرازيلية، البرازيل: القوة الصاعدة في أمريكا اللاتينية"، مرجع سابق، ص.102-103.

[2]- بثينة الإسماعيلي الإدريسي، "التعاون الثنائي بين المغرب والبرازيل: منجزات وآفاق. العلاقات بين المغرب والبرازيل"، جامعة محمد الخامس بالرباط، ص. 111.

كما سعت البرازيل إلى إنشاء العديد من الاتحادات والمنتديات والتجمعات الرامية إلى تفعيل العمل الجنوب الأمريكي المشترك، ومن أوائل هذه الكيانات اتحاد ميركوسور، في حين، يلعب البنك الوطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية - بنك بنديس - في هذا الصدد دورا أساسيا في تمويل مشروعات التكامل.

كما تشاركه بنوك ومؤسسات برازيلية أخرى، إلى جانب مؤسسة أنديان Andean للتنمية، وبنك التنمية جنوب الأمريكي IARA، كما تم تأسيس تجمعات أخرى لخدمة أغراض بعينها، منها ما أسفرت عنه القمة الرئاسية لدول أمريكا الجنوبية التي عقدت في البرازيل عام 2008 حين تم تشكيل اتحاد الدول جنوب الأمريكية المعروف اختصارا باسم اتحاد الأوناسور الذي مثل المسعى البرازيلي إلى تأسيس نقطة انطلاق كبرى في السياسة الخارجية للبرازيل[1].

وتم تشكيل مجلس الدفاع المشترك لدول قارة أمريكا الجنوبية (CDS)، وذلك بمشاركة وزراء دفاع كل من الأرجنتين والبرازيل وشيلي وأوروغواي وبوليفيا وكولومبيا والإكوادور وبيرو وغويانا وسورينام وفنزويلا، إذ تتمثل أهدافه الرئيسية في تقديم الوسائل الداعمة لبناء جسور من الثقة بين دول القارة، وتفعيل التكامل الإقليمي، وفتح الأبواب أمام تشاور وتعاون مشترك في قضايا الدفاع، خاصة بدول أمريكا الجنوبية، فالمأمول من هذا المجلس أن يلعب دورا حيويا في حل نزاعات الحدود السياسية المشتركة بين بعض دول القارة، ومواجهة الإرهاب والنزعات الانفصالية والتمردات المسلحة.

ولا تمنع الأسس والمرتكزات السابقة من حدوث بعض التوترات بين البرازيل وجاراتها من فترة لأخرى التي لا تدوم كثيرا، على سبيل المثال، حين وجه الزعيم الكوبي فيدل كاسترو في أبريل 2007 نقدا لاذعا لتعاون الولايات المتحدة والبرازيل في إنتاج الوقود الحيوي على حساب المحاصيل الغذائية ضمن ما أسماه إبادة جماعية للفقراء والجوعى والمعدمين، كما لم تسلم البرازيل في نفس السنة من انتقاد الزعيم الفنزويلي هوجو تشافيز لمجلس الشيوخ البرازيلي معتبرا إياه دمية في يد الولايات المتحدة الأمريكية،

[1]- عاطف محمد عبد الحميد، "معالم السياسة الخارجية البرازيلية، البرازيل القوة الصاعدة في أمريكا اللاتينية"، مرجع سابق، ص.104.

وذلك بعد انتقاد مجلس الشيوخ البرازيلي للرئيس الفينزويلي بسبب تضييقه على الحريات وتوتر الديمقراطية بالبلاد، مما لا يسمح لها بالولوج إلى ميركوسور، وقد هدأت الأمور بعد أن تم القبول بعضوية فنزويلا من طرف البرازيل بالميركوسور.

على غرار ذلك، تحتضن البرازيل اليوم أكبر عدد من السفارات الإفريقية مقارنة بأي دولة أخرى في أمريكا اللاتينية، وفي نفس الوقت تتفوق البرازيل على أي دولة أخرى في أمريكا اللاتينية في عدد سفاراتها وقنصلياتها العاملة في القارة الإفريقية، ولم يقم أي رئيس برازيلي في التاريخ بزيارة القارة الإفريقية بتلك التكرارية التي حققها الرئيس "لولا داسيلفا" (2003-2010)، إذ على الرغم من التنافس على تزعم الساحة الدولية، فإن العلاقات الإستراتيجية تطورت مع الصين، حيث أصبحت الصين تقترب من مكانة ثاني أكبر شريك تجاري للبرازيل بعد الولايات المتحدة.

وحققت الصين والبرازيل جهودا لتطوير التعاون العلمي والتقني، فتم إطلاق مشروع القمر الصناعي البرازيلي - الصيني لدراسة الموارد الطبيعية، كما أن الجهود الدولية التي تقوم بها البرازيل لها أهدافا أخرى في مقدمتها تعديل بنية النظام الدولي، خاصة عضوية مجلس الأمن، ومنهج واتفاقات منظمة التجارة الدولية، وتعديل معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية، وتمضي البرازيل أيضا في علاقات تجارية في مجال الصناعات الدوائية مع الهند فضلا عن جهودها في غرب إفريقيا لمكافحة مرض الملاريا في جزر ساوتومي[1].

جدير بالذكر أن المرتكزات التي تحكم السياسة الخارجية البرازيلية على المستوى الدولي هي الالتزام بمبادئ الأمم المتحدة الساعية إلى دعم السلام العالمي، والمشاركة في حفظ الأمن الدولي، فضلا عن الوقوف في وجه سباق التسلح وانتشار أسلحة الدمار الشامل، وغيرها من الأهداف والمبادئ التي قامت من أجلها هذه المنظمة الدولية[2].

[1]- صدفة محمد محمود، "التجربة النهوضية في البرازيل، دراسة في أبعاد النموذج ودلالاته"، مرجع سابق، ص. 209.
[2]- سحر أحمد حسن، "عوامل نهوض الاقتصاد المصري (دراسة حالة الجمهورية البرازيلية (الفترة 2003 إلى 2014))"، مرجع سابق.

وهناك العديد من القضايا والموضوعات ذات الأولوية التي توليها البرازيل عناية فائقة وهي ترسم أسس ومرتكزات سياستها الخارجية، حيث تنشط دبلوماسيتها في متابعة تنفيذها، على رأس هذه الموضوعات قضية المحافظة على البيئة[1].

في الختام، تجدر الإشارة إلى أن الكفاءة المؤسسية لوزارة الشؤون الخارجية البرازيلية لم يكن أن تحقق هذا النجاح لولا الدعم المختلف الذي تتلقاه من الأداء المميز للوزارات القادرة على المناقشة العالمية، فضلا عن الشركات والمؤسسات الكبرى، كما تسهم المقومات الفيدرالية في زيادة مشاركة البرازيل عالميا، وتعمل على تحقيق مصالح قطاعات الصناعة والتجارة والخدمات في البلاد[2].

الفقرة الثانية: أهداف السياسة الخارجية البرازيلية

مثلت مسألة التنمية والمكانة العالمية للبرازيل محاور أساسية في السياسة الخارجية، حيث لم تعتبر مسألة الأمن القومي ذات أولوية في ضوء تاريخ البرازيل السلمي، وكانت هذه القضايا دائما مرتبطة بتطور الاقتصاد البرازيلي ودور الدولة فيه والسياق الدولي الذي تجري فيه التفاعلات والتبادلات مع العالم الخارجي، فقد برزت السياسة الخارجية التنموية منذ عام 1930، وبروزها هو انعكاس للسياسات الداخلية وعززت التوجهات الدبلوماسية قدرة مفهوم التنمية ليخدم كقوة ناعمة وكرابط لبناء التحالفات، ففي سعيها النشط لتنظيم العلاقات الدولية في سياقات متنوعة، فإنه يمكن للتنمية الاقتصادية، التي كانت دائما هدف العمل البرازيلي الخارجي خلال معظم القرن العشرين، أن تنشئ عملا مقبولا وشرعيا.

وتعتبر السياسة الخارجية برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة من البدائل المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الدولي، إضافة إلى الوسائل اللازمة لتحقيق تلك الأهداف، والسياسة الخارجية عملية واعية تتضمن محاولة التأثير في البيئة الخارجية أو التأقلم معها لتحقيق مجموعة من الأهداف في إطار السياسة العامة للدولة، وتلعب السياسة الخارجية دورا تنمويا، ودورا في

[1]- عاطف محمد عبد الحميد، "قراءة في ملامح السياسة الخارجية البرازيلية"، مرجع سابق.
[2]- النظام الإيكولوجي هو النظام البيئي الذي تتفاعل فيه الأحياء المختلفة (النباتية والحيوانية والإنسان) مع بعضها البعض. وينطلق هذا النظام من فرضية أن المخلوقات عائلة، تعيش معا، وتتفاعل في استخدام مكونات النظام البيئي/الإيكولوجي.

دعم الاستقلال السياسي للدولة، وتأمين مصالحها الخارجية، وتكاملها القومي واستقرارها السياسي، كما تلعب دورا سياسيا في تدعيم شرعية السلطة السياسية للدولة، وإعطاء الدولة مكانة دولية رمزية تتناسب مع مواردها وتطورها الحضاري.

فهناك علاقة ارتباط موضوعي بين السياسة الداخلية والخارجية تزايدت في ضوء نهاية الحرب الباردة وثورة الاتصالات وعملية العولمة، إذ مع استمرار عملية التحديث، فإن التحولات الاجتماعية في طبيعة المجتمع ووظيفة الدولة تؤدي إلى زيادة الترابط بين السياسة الخارجية والسياسة الداخلية، فتصبح السياسة الخارجية أداة لتحقيق التنمية الاقتصادية، كما يصبح تطوير البناء الاقتصادي والاجتماعي (الداخلي) شرطا لصياغة وتنفيذ سياسة خارجية على مستوى أكبر وأوسع[1].

وتعتبر الدبلوماسية وسيلة سياسية لتحقيق علاقات الدولة ومصالحها في المحيط الدولي، وبين الدول والفاعلين الدوليين الآخرين، فإن الدبلوماسية تعمل بالتشاور لصياغة وتنفيذ السياسة الخارجية، وذلك من منظور الدولة، والسياسة الخارجية هي خطة الدولة في علاقاتها مع أعضاء الجماعة الدولية، فهي جزء من نشاط دولي يتوجه نحو الخارج، يسعى للتفاعل مع سلوك الفواعل الدولية الخارجية، والتأثير فيها لضمان مصالح الدولة وأهدافها في البقاء والقوة والرخاء، فحتى عندما تفكر الدولة في استخدام وسائل أخرى في سعيها لتحقيق أهداف سياستها الخارجية، فإن الدبلوماسية هي من تقوم بعملية الموائمة والموازنة اللازمة لزيادة فاعلية هذه الوسيلة[2].

بهذا الخصوص، تهدف البرازيل لتنويع الشركاء التجاريين مع التأكيد على شراكاتها مع البلدان النامية، كجزء من إستراتيجية الرئيس "لولا داسيلفا" منذ البداية، حيث سعت البرازيل للوصول إلى أسواق جديدة لترويج الشركات البرازيلية مثل Petrobras في مجال النفط وVale في مجال التعدين وOderbrecht في مجال الهندسة والإنشاءات وEmbraer في مجال الطيران.

[1]- وليد أحمد عطاطرة، "الدبلوماسية البرازيلية: الاتجاه جنوبا نحو الصعود الدولي"، مرجع سابق.
[2]- صدفة محمد محمود، "أسس ومرتكزات وأهداف السياسة الخارجية للبرازيل، وأهدافها الرئيسية"، مرجع سابق، ص. 209.

وقد برزت ثلاثة عوامل تميز استخدام البرازيل للتنمية في السياسة الخارجية، عن تلك التي من القرن الماضي، والبرازيل كانت قادرة على تحقيق إنجازات ملموسة لتبرير وشرعنة القيادة في التنمية الدولية، وليس الاعتماد على الخطاب أو القواسم المشتركة الإيديولوجية، كما يبقى البعد الاقتصادي للتنمية رئيسيا على الأجندة، فالمكونات الاجتماعية للتنمية مثل تقليص الفقر واجتثاث الجوع تم تضمينها أبعد من الدور التقليدي المنادي بالتنمية إلى وضع تكون فيه قادرة على استخدام خيراتها لتقديم حلول تنموية[1].

إن تبلور أهداف السياسة الخارجية البرازيلية بهذا الوضوح نتج عن تغير في الهوية البرازيلية وفي الموقع الذي تحتله في السياسة والمؤسسات الدولية، فاستمرار تطور مفهوم الدولة التنموية كهوية جديدة للبرازيل، واستمرار الخطاب السياسي المتعلق بالتنمية ومتطلبات التنمية، وتصدرها للقيادة في العالم النامي، قد دفعها لتطوير مفهوم الاستقلالية من خلال المشاركة التي تعني الدخول في مختلف المؤسسات والمنتديات الدولية متعددة الأطراف، ومن خلالها الدفاع والضغط في سبيل مطالب البلدان النامية بنظم وسياسات أكثر عدالة مواتية لتنميتها الوطنية.

في هذه العملية، فقد استخدمت الأدوات التي تأسست عليها قواعد هذه النظم الدولية، وهي الديمقراطية، حيث أصبحت إطار الخطاب العالمي في مرحلة اندفاع العولمة، وذلك في تأكيد الدبلوماسية البرازيلية على حق العالم النامي بالمشاركة في صناعة القرارات الدولية، بما يعطي الشرعية للمؤسسات الدولية وسياستها المختلفة، كما تنطلق الدبلوماسية البرازيلية في تفاعلها في المؤسسات الدولية من تأثيرات السياسة الداخلية والتفاعلات بين مؤسسات الدولة والمجتمع المدني حول متطلبات التنمية وأولوياتها، وعلى دفع البرازيل لتمثيل المطالب العالمية المتعلقة بقضايا الفقر والجوع والمرض والبيئة، وهي القضايا التي تعمل عليها الحركات الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية على مستوى العالم[2].

إن هذه التفاعلات الدبلوماسية في مستويات عديدة، ضمن المؤسسات الدولية والمؤسسات الداخلية تنتج استراتيجيات محددة بتأثيرات المعايير والمواثيق الدولية

[1]- وليد أحمد عطاطرة، "الدبلوماسية البرازيلية، الاتجاه جنوبا نحو الصعود الدولي"، مرجع سابق.
[2]- صدفة محمد محمود، "التجربة النهوضية في البرازيل، دراسة في أبعاد النموذج التنموي ودلالاته"، مرجع سابق، ص. 44.

والأجندات العالمية والسياسات والقوانين والخطط التنموية الداخلية، في سعي البرازيل لتحقيق أهداف سياستها[1].

الفرع الثاني: أدوات السياسة الخارجية البرازيلية

مرت السياسة الخارجية البرازيلية بمراحل عبرت فيها عن الاستقلالية من خلال سياسة خارجية ذات اتجاه استراتيجي واضح، عبر عن تقدير البرازيل لمقدراتها القومية وسياساتها الداخلية في ظل الحالة السائدة في العلاقات الدولية في كل مرحلة، وتتضمن السياسة الخارجية البرازيلية بناء تحالفات ذات طابع براغماتي وليس إيديولوجي، وتطوير إمكانيات البرازيل على أساس الدمج بين العناصر السياسية، بما فيها العوامل الدبلوماسية والاقتصادية، كما تتضمن استعمال الإقليمية، وتنويع التجارة، وتكامل البنى التحتية، وخلق الإجماع، والتأكيد على بناء وتعميم الهوية المشتركة لأمريكا الجنوبية، والجنوب عموما عبر تعزيز وتقوية القيم المشتركة والالتزامات المعيارية المتبادلة، وذلك من أجل زيادة وزن البرازيل في الشؤون الدولية وخلق التوازن الناعم ضد الهياكل الدولية التي اعتبرت مجحفة.

الفقرة الأولى: الدبلوماسية الاقتصادية

تعتبر البرازيل اليوم من بين الدول القوية اقتصاديا في العالم، فهي ضمن الدول العشرين، كما أنها عضو في العديد من التكتلات والمنظمات الاقتصادية العالمية والإقليمية المشهورة، نذكر منها منظمة التجارة العالمية والأونكتاد واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي، ومجموعة الدول الناطقة بالبرتغالية، ومجموعة ريو، ومجموعة دول الأنديز، والرابطة المشتركة بين بنك التنمية الأمريكي والبنك الإسلامي للتنمية، ومجموعة G20 ومجموعة BRICS ومنظمة ميركوسور.

فقد مثل النمو الاقتصادي في البرازيل خلال الفترة 2000-2010 أحد محركات الصعود الدبلوماسي، فدمج اقتصادها في الاقتصاد العالمي، وما تبعه من عولمة شركاتها الكبرى، ودخولها طرفا في مفاوضات التجارة الدولية في المؤسسات متعددة الأطراف

[1]- محمد صادق إسماعيل، "التجربة البرازيلية: قراءة في تجربة لولا سيلفا"، القاهرة، 2013، ص. 23-26.

الدولية والإقليمية، وتعتبر الشركات متعددة الجنسيات أحد الفاعلين الدوليين المؤثرين في العلاقات الدولية.

وبدأت العديد من الشركات البرازيلية متعددة الجنسيات بالظهور في الاقتصاد الدولي، مما فرض على البرازيل زيادة تكتلات شركاتها الوطنية ودعم قدراتها التنافسية وتأهيلها للعالمية، والمساهمة في جذب الاستثمارات الدولية، والقيام بالاستثمارات في الخارج لتعزيز الاقتصاد البرازيلي، وزيادة التشابك والتفاعل الدبلوماسي من خلال العلاقات الاقتصادية، فمن بين نجاحات الدبلوماسية البرازيلية أن الشركات البرازيلية أصبحت أكثر قوة على كسب مناقصات التعهدات في إفريقيا بسبب سمعة البرازيل، وفي نفس الوقت، فإن هذه الشركات تمثل المدخل لتوسيع وصول الدبلوماسية البرازيلية إلى أماكن جديدة من خلال توسيع استثماراتها عبر العالم[1].

كما برزت السياسة الخارجية التنموية منذ العام 1930، بمثابة انعكاس للسياسات الداخلية، وعززت التوجهات الدبلوماسية قدرة مفهوم التنمية ليخدم كقوة ناعمة وكرابط لبناء التحالفات، ففي سعيها النشط لتنظيم العلاقات الدولية في سياقات متنوعة، فإنه يمكن للسياسة الخارجية البرازيلية أن تساعد في تكوين بيئة مواتية للتنمية الاقتصادية، التي كانت دائما هدف العمل البرازيلي الخارجي خلال معظم القرن العشرين[2].

وتفضل الدبلوماسية البرازيلية، كما الدبلوماسية الأوربية، عادة الاتجاه للعلاقة والشراكة بين كتلتين إقليميتين أو اقتصاديتين، حيث يصبح الاتفاق أوسع مدى وأكثر تأثيرا وصمودا، إضافة إلى المنافع والمكاسب التي يمكن تجنبها من أسواق واسعة ومتنوعة وتعطي الكتل الإقليمية وزنا تفاوضيا أعلى للطرف الرئيسي في إطارها خلال إجراء المفاوضات الدولية، أو في القيام بالحركة الدبلوماسية بالنيابة عنها في المحافل والمنتديات الدولية.

[1]- مبروك كاهي، "الممارسة الديمقراطية والرشاد في الحكم وأثرهما على النمو والازدهار الاقتصادي (قراءة في تجربة الهند والبرازيل)"، مرجع سابق.
[2]- الشامي علي حسين، "الدبلوماسية: نشأتها وتطورها وقواعدها ونظام الحصانات والامتيازات الدبلوماسية"، مرجع سابق.

هذا كان يمثل أحد التطلعات للبرازيل، في استخدام مكانتها القيادية في إطار Mercosur، لتعزيز حضورها الدولي، وتشابكها الاقتصادي والدبلوماسي مع الدول والكتل الكبرى، خاصة الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، حيث تطلعت دائما للدخول في منتدى الكبار، ومع وصول الرئيس "لولا داسيلفا" للحكم في البرازيل، فقد جعل من أولويات سياسته الخارجية موضوعي جولة الدوحة التفاوضية لمنظمة التجارة العالمية، وإحياء مفاوضات Mercosur مع الاتحاد الأوروبي لأهميتها بالنسبة للتنمية الاقتصادية البرازيلية التي وعد بها حزب العمال ناخبيه وقواعده[1].

فضلا عن ذلك، اكتسبت البرازيل والدول الصاعدة والنامية وزنا تفاوضيا أعلى نتج عن تحالف وتضامن الجنوب في مفاوضات منظمة التجارة العالمية، ورفضت البرازيل وباقي أعضاء Mercosur تقديم تنازلات في مجال دخول السوق للسلع الصناعية دون مقابل حرية دخول السوق للمنتجات الزراعية، وينظر الاتحاد الأوروبي إلى الأهمية الإستراتيجية للعلاقة مع البرازيل كمدخل لعلاقتها مع أمريكا الجنوبية واللاتينية ذات الأهمية الاقتصادية، حيث أصبحت البرازيل الشريك الاستراتيجي الثامن للاتحاد الأوروبي بعد الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وكندا والهند وروسيا والصين وجنوب إفريقيا.

ومكنت الدبلوماسية الاقتصادية البرازيلية بفضل صعودها الدولي وزيادة وزنها التفاوضي في الحلبات الدولية وتعاظم قدراتها على التأثير في الأجندة العالمية، وفي تعطيل الاستراتيجيات العالمية للولايات المتحدة الأمريكية، خاصة المتعلقة بالنظام التجاري العالمي خلال مفاوضات جولة الدوحة التفاوضية، المتعلقة بمنظمة التجارة الحرة للأمريكتين، إضافة إلى قدرتها على التأثير في النظام الأمني الإقليمي لأمريكا الجنوبية واللاتينية، وتحجيم النفوذ الأمريكي فيهما إلى جانب تعاظم قوتها الاقتصادية وصعود اقتصادها إلى مستويات متقدمة في ترتيب القوى الاقتصادية العالمية، وزيادة الاهتمام العالمي بنموذجها الاقتصادي التنموي ونظامها المالي[2].

[1]- الأقداحي هشام محمود، السياسة الخارجية والمؤتمرات الدولية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2012، ص. 112.
[2]- وليد أحمد عطاطرة، "الدبلوماسية البرازيلية: الاتجاه جنوبا نحو الصعود الدولي"، مرجع سابق.

كل هذه التطورات ساهمت في تغيير من الموقف الأمريكي والتقدير الاستراتيجي لدور البرازيل ومكانتها الإقليمية والعالمية والاستراتيجيات المناسبة في التعامل معها، وإن القوة والتحول في توازن القوى بين البرازيل والولايات المتحدة الأمريكية أوجد مسافة متزايدة للتفاعل والتشابك الثنائي حول قضايا الطاقة، التي تميزت بالتعاون والتنافس ولتصعد بأهمية البرازيل بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، إضافة إلى أن سمات القوة الناعمة البرازيلية من السكان والقيادة العالمية والقوة الاقتصادية الجامحة أعطت البرازيل مكانة وقوة دولية، أدت إلى تغيير طبيعة علاقتها بالولايات المتحدة الأمريكية، كل هذه العوامل جعلت من دولة البرازيل أن ترتقي إلى المكانة المهمة التي أصبحت تحتلها حاليا على المستوى الاقتصادي وكذا مستويات أخرى[1].

الفقرة الثانية: الدبلوماسية المتعددة الأطراف

تدور الدبلوماسية متعددة الأطراف حول المفاوضات الدولية في المجالات المختلفة وصول عمليات اتخاذ القرارات في المؤسسات والمؤتمرات الدولية، وتسعى هذه العمليات، من دول وفواعل دولية أخرى، إلى الوصول لأفضل النتائج التي تحقق الصالح العالمي ومصالحها وتطلعاتها الوطنية والخاصة ضمن الموازين النسبية لقوتها التفاوضية.

وتميزت البرازيل بدبلوماسيتها متعددة الأطراف منذ أن بدأ النظام الدولي بالتشكل والتحول إلى مؤسسات دولية وإقليمية، لإنهاء وتجنب الصراعات والأزمات، وتنظيم التعاون الدولي والعلاقات الدولية، فساهمت البرازيل في تأسيس عصبة الأمم دون أن تتمكن من العضوية الدائمة في مجلسها التنفيذي، وفي تأسيس منظمة الأمم المتحدة دون أن تتمكن من العضوية الدائمة في مجلس الأمن، فكانت عضوا مؤسسا في المنظمات الدولية المتخصصة، كما كانت طرفا في كافة الاتفاقيات الدولية، وقد اندفعت الدبلوماسية البرازيلية لتعزيز حضورها وفاعليتها في المؤسسات الدولية.

من جانب آخر، مع انتهاء الحرب الباردة والنظام الدولي ثنائي القطبية، فقد أتيحت فرصة جديدة للبرازيل بغية استعادة مساعيها لاحتلال المكانة المرموقة التي يعكسها

[1]- سليم محمد السيد، "تحليل السياسة الخارجية"، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1998، ص. 67.

تصورها الذاتي لعظمة البرازيل، حيث ظهرت قضايا جديدة في ضوء التحولات الدولية التي أصبحت مهيمنة على جدول الأعمال العالمي، فحسب البرازيل يتطلب الترتيب الدولي الجديد دمج قضايا حقوق الإنسان، حماية البيئة، التحول الديمقراطي، الحقوق الاجتماعية، الإصلاح الاقتصادي، التجارة الحرة، المنافسة، نشر التكنولوجيا، الاستثمار، تسريع عملية تكامل أمريكا الجنوبية..

هذه القضايا تتطلب المشاركة الفاعلة من الدبلوماسية البرازيلية للتأثير في الأجندة والقضايا الجديدة، التي تم تنفيذها من العام 1990 حتى عام 2002 بكثافة متغيرة، وقد اندفعت الدبلوماسية البرازيلية مسنودة بالعديد من أصوات القوى الصاعدة، والبلدان النامية للدعوة والمطالبة بإصلاح المؤسسات الدولية، وإعادة هيكلتها لتعكس بشكل مناسب النظام الدولي متعدد الأقطاب، وفي هذا المجال دافعت البرازيل من أجل تمثيل أفضل للدول الصاعدة والدول النامية في صناعة قرارات الأمم المتحدة والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية[1].

وفي ضوء التطورات والتغيرات التي حدثت على البرازيل، وإحراز دخولها في حلبات دولية جديدة مثل G20 التجارية، وG20 المالية وغيرها جعلتها تسعى للمشاركة في محاولة لإعادة تنظيم النظام الدولي، وتعزيز وتقوية التعددية في أبعاده السياسية والاقتصادية والثقافية والإستراتيجية، فقد جرى ذلك كله في إطار تعزيز العلاقات السياسية للبرازيل، والمحافظة على الحوار مع محاورين متنوعين من البلدان المتقدمة والبلدان النامية، كما ساهمت الإنجازات البرازيلية الاقتصادية والداخلية في تشكيل أساس الدور البرازيلي النشيط والصاعد في الأمم المتحدة، ومنظمة الصحة العالمية، ومجموعة العشرين، وصندوق النقد الدولي والمفاوضات الدولية حول التغير المناخي[2].

تبعا لذلك، تقوم الدبلوماسية البرازيلية على فكرة أن التزام البرازيل بالنظم الدولية سيضمن لها مرجعية قانونية في سعيها لتلبية مصالحها القومية؛ وعليه فقد أخذت اتجاها مؤسسيا لأجندتها في المؤسسات متعددة الأطراف، في المطالبة بالإصلاح وإعادة الهيكلة

[1]- أرانها، أدريانا فيكا، "مشروع القضاء على الجوع من مجرد مشروع إلى استراتيجية حكومية"، في: برنامج القضاء على الجوع، التجربة البرازيلية، روما: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2012.
[2]- سليم، محمد السيد "تحليل السياسة الخارجية، مرجع سابق.

والالتزام بالأحكام والقواعد والاتفاقيات، وبشكل خاص في المنظمات الدولية كالأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية في صعودها الدولي.

في هذا الإطار، نستحضر دائما المبادئ والأسس والقواعد التي تقوم عليها المؤسسات الدبلوماسية، وتضمنها في خطابها للضغط لتبني مواقفها، فعندما لا تجد ما يعزز مواقفها، تتجه للمطالبة بتطبيق المبادئ العامة للديمقراطية، وسماع صوت البلدان النامية، إذ تعمل الدبلوماسية البرازيلية بإعادة تشكيل المصالح في المؤسسات التي تؤثر في سلوك الفاعلين الآخرين، وتبرز القيم والمبادئ التي تقوم عليها المؤسسات الدولية في خطابها العام، حيث تسعى لتحقيق أهداف سياستها الخارجية في النظام الدولي والمؤسسات الدولية متعددة الأطراف[1].

وقد تأسست منظمة الأمم المتحدة عام 1945 في ضوء نتائج الحرب العالمية الثانية من أجل منع الحروب وتحقيق السلام والأمن الدولي والتعاون بين الأمم بمشاركة 51 دولة مستقلة، حيث كانت البرازيل من بينها، فشاركت في كافة الوكالات المتخصصة في الأمم المتحدة، فاعترافا بدورها المتميز عن الدول الأخرى لاعتبار مساحتها وأهميتها الإقليمية ودبلوماسيتها النشطة، أعطيت حق الحديث أولا في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، الذي كان ميزة لدبلوماسيتها في طرح رؤيتها ومنظورها للقضايا العالمية المختلفة، وقيادة الحوارات حول هذه القضايا والمساهمة في تشكيل جدول الأعمال الدولي.

كما تعتبر البرازيل الأمم المتحدة مؤسسة دولية شرعية مؤهلة لاتخاذ قرارات مهمة في قضايا التدخل العسكري والتغير المناخي ومكافحة الفقر، وتسعى لتعزيز دورها في المنظمة عبر استمرارها مطالبتها بمقعد دائم في مجلس الأمن، فتقدم البرازيل نفسها كموطن عالمي صالح في سلوك دبلوماسيتها على المستوى الدولي من خلال إبراز تمسكها بحقوق الإنسان الدولية والمبادئ الحاكمة والناظمة للعلاقات الدولية ونشاطاتها أمام المؤسسات الدولية متعددة الأطراف، بينما أهداف سياستها الخارجية تتبلور عادة بمصالحها الخاصة.

[1]- الموقع الإلكتروني لمكتب الأمم المتحدة لتعاون جنوب-جنوب. www.ssc.untp.org، تاريخ الولوج 18 أكتوبر 2021

أما منظمة التجارة العالمية والتجارة الدولية، فقد مثلت عموما مجال اهتمام مركزي للدبلوماسية البرازيلية، وكانت دائما ضمن المهام الموكولة لوزارة العلاقات الخارجية البرازيلية، ولفهم وتوضيح تطور الدبلوماسية البرازيلية في منظمة التجارة العالمية، فإنه من المفيد تتبع تطور نظم التجارة الدولية، فقد تأسست الجات GATT عام 1998 من جانب القوى الغربية المنتصرة في الحرب العالمية الثانية، لتعكس في إطارها وجولاتها التفاوضية ترتيب القوة الناتجة عن ذلك، فالولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا كانتا القوتين التجاريتين اللتان تضعان القواعد للنظام التجاري متعدد الأطراف، بينما كانت الرباعية (الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي واليابان وكندا) قوة صناعة القرارات لجولة مفاوضات الأوروغواي.

وسعت الولايات المتحدة في عهد الجات GATT إلى إدراج قضايا جديدة وتوسيع تفويضها، التي تضمنت قطاع الخدمات، وقواعد الاستثمار الأجنبي، وحقوق الملكية الفكرية، وردا عليها، فقد نشأت مجموعة G10 وضمت دول نامية أخرى إلى جانب البرازيل والهند هي الأرجنتين ومصر ويوغوسلافيا، من أجل منع توسيع نظام الجات في مجالات ذات مصلحة أساسية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، ونشأت مجموعة كارين والمكونة من الدول الرئيسية في مجال الصادرات الزراعية، من ضمنها، البرازيل من أجل الحصول على معاملة خاصة وتفضيلية للمنتجات الزراعية المصنعة أكثر من تحرير تجارة المنتجات الزراعية الأولية.

أما بالنسبة لصندوق النقد والبنك الدوليين فإنهم يمثلان ركيزة النظام المالي الذي نشأ ما بعد الحرب العالمية الثانية لاستعادة النشاط الاقتصادي وزيادة النمو في الاقتصاديات الوطنية، وكانت البرازيل من الدول التي تواجه أزمات اقتصادية ومالية، فحتى نهاية الثمانينات وبداية التسعينات، كانت أكثر دولة مديونة في العالم للمؤسستين، مما أثر في تشكيل مواقفها وسياستها تجاه الصندوق والبنك في مرحلة صعودها، وفي ضوء نجاح الإصلاح المالي تحت رئاسة "كارادوسو" تمكنت البرازيل من دفع كامل ديونها، فأصبحت الدبلوماسية البرازيلية أكثر حرية وثقة بمطالبتها بإصلاح المؤسسات الدولية المتعددة الأطراف.

وقد عملت البرازيل مع مجموعة G20 المالية لتعزيز جهودها الممتدة لزيادة حقوق التصويت للاقتصاديات الصاعدة في صندوق النقد الدولي وIFM البنك الدولي، وعدد من الإصلاحات التي أدت إلى زيادة قوتها التصويتية، إذ مع جهود الدبلوماسية البرازيلية للإصلاح داخل المؤسستين من حيث حقوق التصويت للدول الأعضاء، وصيغ اتخاذ القرارات، وتغير أسلوب العمل ذي السمعة السيئة للمؤسستين في البلدان النامية، وتؤثر معايير المؤسستين وهيكلة صناعة القرار في السلوك الدبلوماسي للبرازيل وبقية البلدان الصاعدة، التي ترتبط حصتها في صناعة القرار بمقدار مساهمتها المالية.

أما بالنسبة لمجموعة G20 المالية التي نشأت عام 1999 لمواجهة الأزمات المالية، فإن الدبلوماسية البرازيلية تحركت من أجل تقديم مقترحات وسياسات متفق عليها لاجتماع مجموعة G20 المالية، حيث وضعت مجموعة من المبادئ متفق عليها، بما فيها الحاجة إلى ضوابط للأسواق المالية وعمل حكومي منسق، وأهمية إعطاء الاقتصاديات الصاعدة صوتا أكبر في حل الأزمات المالية العالمية.

وفي قضايا البيئة والتغير المناخي التي أصبحت أكثر القضايا العالمية حساسية في العصر الحديث، فقد أدرجت البرازيل قضية البيئة والتغير المناخي ضمن صميم سياساتها الخارجية ولاحقا ضمن سياساتها الداخلية، حيث أن امتلاكها لغابات الأمازون ذات الأهمية الكونية بالنسبة لبيئة الأرض يجعلها في مركز التفاعلات الدولية في هذا المجال، وتعتبر الدبلوماسية البرازيلية هذا الاهتمام الدولي أحد تحديات الأمن القومي والسيادة الوطنية بالنسبة للبرازيل[1].

إلى جانب كل ما سبق ذكره، مثلت مسألة حقوق الإنسان أيضا أحد القضايا ذات الصدارة في السياسة الدولية التي بدأت بالتطور والتحول المؤسسي مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948، فقد امتلكت البرازيل سجلا حافلا في انتهاكات حقوق الإنسان خلال حكم الديكتاتورية العسكرية، واستمر حتى ما بعد قيام الحكم الديمقراطي المدني عام 1985، إذ كانت أولى توجهات السياسة الخارجية البرازيلية في مرحلة الديمقراطية هو

[1]- وليد أحمد عطاطرة، "الدبلوماسية البرازيلية: الاتجاه جنوبا نحو الصعود الدولي"، مرجع سابق.

إزالة الصورة التي تكونت لدى الرأي العام العالمي حول انتهاكات حقوق الإنسان في البرازيل، وكذلك تأكيد احترامها وصيانتها في التشريعات والممارسات الداخلية.

وتقوم الممارسة الدبلوماسية للبرازيل في مجال حقوق الإنسان على دعم آلية المراجعة الدورية الشاملة (UPR) التي تعطي معالجة شاملة غير مميزة لكل دولة منفردة، وتعتقد البرازيل أن ممارسة حقوق الإنسان يمكن ضمانها بشكل فاعل من خلال الحوار والتعاون بدلا من المواقف المتعجرفة النابعة من الادعاء الذاتي بالتفوق الأخلاقي[1].

المطلب الثاني: توجهات السياسة الخارجية البرازيلية

كانت أبرز الخطوط التوجيهية للسياسة الخارجية في فترة رئاسة الرئيس "لولا داسيلفا" هي المساهمة في البحث عن توازن أكبر والتخفيف من الأحادية، وتقوية العلاقات الثنائية والعلاقات متعددة الأطراف من أجل زيادة وزن البلاد في المفاوضات السياسية والاقتصادية على المستوى الدولي، وكذلك تعميق العلاقات من أجل الاستفادة من التبادلات الأوسع في المجالات الاقتصادية والمالية والتكنولوجية والثقافية، وتجنب الاتفاقيات التي يمكن أن تعرض التنمية للخطر على المدى الطويل.

هذه الخطوط التوجيهية خلال الفترة الأولى للحكومة (2003-2006)، توسعت في الفترة الثانية، فتضمنت تأكيدا مضبوطا على تكثيف العلاقات مع الدول الصاعدة مثل الهند، الصين، روسيا، جنوب إفريقيا، ومن ناحية ثانية، كان لجولة مفاوضات الدوحة لمنظمة التجارة العالمية دور مهم، كما في بقية المفاوضات الدولية، وكذلك المحافظة على علاقات سياسية ودية ومتابعة تنمية العلاقات الاقتصادية مع الدول الغنية، بما فيها الولايات المتحدة، وتشكيل وتقوية العلاقات مع البلدان الإفريقية، والقيام بحملات لإصلاح مجلس الأمن للأمم المتحدة، بما فيه مقعد دائم للبرازيل، والدفاع عن الأهداف الاجتماعية، بما يسمح بتوازن أكبر بين الدولة والمجتمع المدني، ومشاركة قوية في المنظمات الدولية وفي الميدان متعدد

[1]- سليم محمد السيد، "تحليل السياسة الخارجية"، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، الموقع الإلكتروني للبنك الدولي، البيانات التجارية. http://wits.wirldbaut.org

الأطراف الذي يناقش السلم الدولي؛ هذه هي أهم التوجهات التي سطرتها السياسة الخارجية البرازيلية[1].

الفرع الأول: خيارات السياسة الخارجية البرازيلية

تقوم السياسة الخارجية البرازيلية بصفة عامة على مبادئ احترام السيادة الوطنية، وتسوية النزاعات بالطرق السلمية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى، حيث تستند البرازيل على الدبلوماسية متعددة الأطراف على المستوى الدولي، من خلال عضويتها في منظمة الدول الأمريكية (OAS) والأمم المتحدة، فضلا عن توليها مسؤولية قيادة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، ومساهمات ملموسة في مهام حفظ السلام الدولية في تيمور الشرقية وغيرها من الدول؛ وتؤكد السياسة الخارجية البرازيلية على التكامل الإقليمي من خلال السوق المشتركة لدول أمريكا الجنوبية (الميركوسور)، وعبر اتحاد أمم أمريكا الجنوبية (الأوناسور)، كما تلتزم البرازيل بالتعاون مع الدول الناطقة باللغة البرتغالية في العديد من المجالات[2].

الفقرة الأولى: على المستوى الدولي

حين الكلام عن سلوك السياسة الخارجية البرازيلية وخياراتها على المستوى الدولي، فيمكن وصفها بأنها قوة متوسطة الوزن، ومن الملاحظ أن الحكومة البرازيلية على وعي تام بأن البرازيل لا تقوى بعد على منافسة القوى الكبرى المتمكنة، لذا فجل الباحثين يقبلون لتعريف القوى المتوسطة الذي ينبني على أساس المواقف والتصرفات الدولية، بدل قدرتها المادية؛ فوفقا لهذا التعريف بالسلوك والتصرف، فإن القوى المتوسطة تنهج سياسة القوى المتوسطة التي تتسم بنزوع القبول بصيغ التوافق في النزاعات الدولية، ثم القبول بمفاهيم المواطنة الدولية الصالحة من أجل قيادة الدبلوماسية؛ ويستعمل مصطلح القوة المتوسطة في مجال العلاقات الدولية لوصف الدول التي لا تتوفر على صفة القوة الكبرى، لكنها تملك أسباب التأثير الدولي، ويعرف روبرت كيوهان القوى المتوسطة بأنها دول يعترف قادتها

[1]- وليد أحمد عطاطرة، "الدبلوماسية البرازيلية: الاتجاه جنوبا نحو الصعود الدولي"، مرجع سابق.
[2]- علاء الدين عرفات، "التنمية كقوة ناعمة في السياسة الخارجية: البرازيل نموذجا، آفاق التنمية، العدد السابع، يناير 2012.

بعجزهم عن التصرف بفعالية بمفردهم، لكن بإمكانهم التأثير داخل مجموعة صغيرة أو عبر مؤسسات دولية.

إن شريحة القوى المتوسطة تعيننا على فهم الإستراتيجية الموحدة والبنى المتحكمة في تصرفات البرازيل وشركائها الجنوبيين في منتدى IBSA للحوار الذي يضم الهند والبرازيل وجنوب إفريقيا، إذ تجتهد كل من الهند والبرازيل وجنوب إفريقيا في ممارسة الضغوط من أجل إصلاح الأمم المتحدة بشكل يسمح للدول النامية بالقيام بأدوار أكبر؛ ويركز التعاون بين جنوب إفريقيا والهند والبرازيل على مجالات تعاون ملموسة، حيث تمثل التجارة والأمن والطاقة والنقل أبرز قضايا التعاون داخل هذا المنتدى، بذلك يمكن القول بأن IBSA كتحالف استراتيجي من أجل الدفاع عن المصالح المشتركة للدول النامية داخل المؤسسات الدولية وعلى المستوى الإقليمي، وبين دول الجنوب وبعضها البعض.

تبعا لذلك، فأكثر أدوات السياسة الخارجية استعمالا من طرف البرازيل وشركائها في "إيبسا" هي تلك الأدوات التي تسمى بدبلوماسية الإشراك والشراكة، ودبلوماسية التقوية الاقتصادية، وتهدف التقوية الاقتصادية إلى نقل القوة الاقتصادية النسبية، بواسطة أقطاب تجارية وأشكال أخرى من التعاون القطاعي الذي يدعم التنمية الاقتصادية للأعضاء، وصرف فرص التجارة بعيدا عن غيرهم؛ أما دبلوماسية الإشراك والشراكة فهي توصيف لكيفية استعمال قوانين المؤسسات الدولية وإجراءاتها بغرض التأثير في السياسة الخارجية للدول الأساسية.

وتوظف البرازيل مؤسسات النفوذ والتحكم الدولي، ولقاءات القمم من أجل بناء تحالفات جديدة تضمن مصالحها المشتركة فقد تأسس "إيبسا" سنة 2003 خلال قمة الثمانية في إيفيان، كما تأسست القمة الثلاثية خلال انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة في نفس السنة، وقد توجت إستراتيجية استغلال المؤسسات الدولية من أجل بناء تحالف بين دول الجنوب بإنشاء قمة العشرين التي أثبتت قدرتها على التأثير في المنظومة الاقتصادية الدولية خلال منتدى منظمة التجارة العالمية بكانكون، واستطاعت البرازيل أن تدعم موقف

مجموعة من دول أمريكا اللاتينية الصغرى المعارضة للحرب بالرغم من حجم الضغوط الممارسة من قبل واشنطن[1].

كما تعمد البرازيل إلى رسم العديد من السياسات بمستويات متعددة لتنفيذ إستراتيجيتها على الصعيد الخارجي، والتي تقع بين مركز النظام الدولي من جهة وأطرافه من جهة أخرى، فالمتغيرات الدولية ألقت بظلالها على البرازيل في صياغة إستراتيجية سياستها الخارجية التي تنصرف إلى تأكيد القوى الأمريكية[2]، ودخول الصين كقوى دولية، والتداخل المتزايد بين القضايا المحلية والإقليمية والعالمية، واتجاه النظام الدولي نحو التعددية بعد أن كان يغلب عليه صفة القطب الواحد.

ويرتبط وضع القوى المتوسطة في النظام الدولي بدرجة كبيرة بهيكل ووظيفة هذا النظام، التي يقصد بها الدور الذي يلعبه أحد أعضاء النظام في محيطه بالمقارنة بدور الأعضاء الأخرى أو العناصر المكونة لهذا المحيط أو النظام، ويؤثر وضع القوى المتوسطة في التسلسل الهرمي للقوى العالمية على سلوكها الخارجي، وتعد التغيرات التي يشهدها النظام الدولي منذ انتهاء حقبة الحرب الباردة من أبرز المتغيرات التي تؤثر على حجم ونطاق الدور الذي تقوم به البرازيل في النظام الدولي، وكذلك مدى النجاح في تحقيق أهداف سياستها الخارجية[3].

عموما ارتبط نجاح البرازيل على المستوى الدولي بممارسة دور محوري، فباتت مرشحة لشغل مقعد دائم في مجلس الأمن عن قارة أمريكا الجنوبية، حيث اكتسبت زخما كبيرا مع تولي "لولا داسيلفا" رئاسة البرازيل، وتمكنت من القيام بدور نشط في العديد من القضايا الدولية، وتعزيز مكانتها كقوة صاعدة في النظام الدولي، إذ رغم كل ما سبق فإنه ينبغي على البرازيل التفكير بصورة مبتكرة فيما يتعلق بأسلوب إدارة علاقتها مع القوى الكبرى في ظل نظام دولي يتسم بالسيولة، وفي ظل محاولتها إتباع سياسة خارجية مستقلة عن الولايات المتحدة.

---

[1]- دانييل فليمس، "الخيارات الإقليمية والدولية للسياسة الخارجية البرازيلية بعد مرحلة القطب الواحد، البرازيل القوة الصاعدة في أمريكا اللاتينية، مرجع سابق، ص. 111.

[2]- عبد المنعم المشاط، "النظام الدولي والتحول إلى التعددية التوافقية"، مرجع سابق.

[3]- علي عواد الشرعة، "أثر التغير في النظام الدولي على السياسات الخارجية للدول العربية 1999-2005"، مركز المنارة للدراسات والأبحاث، المجلد 14، العدد 2، الرباط 2008.

فتغير الوضع مع رحيل الحكومات الفاسدة والديكتاتورية التي كانت موالية للولايات المتحدة الأمريكية بالقارة، واستبدالها بحكومات يسارية جاءت إلى الحكم عن طريق الانتخابات الديمقراطية، لذلك يبدو أن واشنطن ممتعضة لخسارة نفوذها في أمريكا الجنوبية لحساب البرازيل، وظهر ذلك في قيادتها الأخيرة لموقف أعضاء الاتحاد الجمركي لجنوب أمريكا من وضع حد للمشروع الذي طرحته الولايات المتحدة بشأن إقامة منطقة التجارة الحرة للأمريكتين التي كانت ستلحق ضررا كبيرا بالصادرات البرازيلية.

ومن أهم القضايا الأخرى التي وقفت حجر عثرة في طريق التعاون بين البلدين، قضية الوقود الحيوي وموضوع الهجرة، وكذلك موقف البرازيل من قضايا تحرير التجارة العالمية، ثم معارضتها للسياسات الحمائية التي تفرضها الولايات المتحدة بشأن قطاع الزراعة، حيث تسعى البرازيل إلى مد جسور التواصل مع القوى الصاعدة في النظام الدولي بهدف موازنة القوى الكبرى في العالم، وقد برزت الصين في السنوات الأخيرة كأكبر شريك تجاري للبرازيل، وكان لذلك مخاطر على قطاع الصناعة البرازيلية، حيث أن الصين تستورد من البرازيل المنتجات الأولية والمواد الخام بشكل أساسي، التي كانت منافس قوي للبرازيل في إقليم أمريكا الجنوبية وفي سوقها المحلي كذلك[1].

إذ تهدف البرازيل إلى ممارسة تأثير دولي أكبر كجزء من مشروعاتها الخاصة بالتنمية الوطنية، وستعتمد قدرتها على فعل ذلك بلا شك على المشاركة في المنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي ومجلس الأمن الدولي التي يعاني معظمها من فقدان الشرعية الدولية وعدم التعبير عن الحقائق الدولية الراهنة، وهو ما يؤثر على فاعليتها وقدرتها على التعامل مع الأزمات الدولية المتلاحقة[2].

الفقرة الثانية: على المستوى الإقليمي والجهوي

إن الابتعاد الحذر لدولة البرازيل من واشنطن سمح لها في ظل صعود أحزاب اليسار في أمريكا اللاتينية بفرصة أكبر للتشابك والتنويع، والتحرر من الصيغ الإيديولوجية القديمة، فخطت لنفسها طريقا يهدف إلى أن تصبح لاعبا إقليميا وجهويا ودوليا، وتقوم

[1]- أمل مختار، "نموذج لولا يتكرر: حدود التغير في السياسة الخارجية البرازيلية"، مرجع سابق.
[2]- لولا سيلفا والسياسة الخارجية للبرازيل، 29 شتنبر 2010.

السياسة الخارجية البرازيلية في قارة أمريكا الجنوبية على تبني النهج السلمي التفاوضي في حل المشكلات، وتخفيض حدة النزاعات بين دول القارة مع محاولة تفعيل العلاقات الاقتصادية والتجارية وإيجاد الكيانات الإقليمية المساعدة على ذلك.

وسعت البرازيل إلى إنشاء العديد من الاتحادات والمنتديات والتجمعات الرامية إلى تفعيل جنوب الأمريكي المشترك، ومن أوائل هذه الكيانات اتحاد ميركوسور، فخلال القمة الرئاسية لدول أمريكا الجنوبية التي عقدت في مدينة برازيليا عام 2000م، تم تشكيل منتدى لتعزيز البنى التحتية في مجالات الطاقة ووسائل النقل والاتصالات عرف باسم مبادرة تكامل البنى الأساسية الإقليمية في دول أمريكا الجنوبية IRSA؛ في هذا الصدد، يلعب البنك الوطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية "بنديس" دورا أساسيا في تمويل مشروعات التكامل المشار إليها سابقا، كما تشاركه بنوك ومؤسسات برازيلية أخرى.

إذ لم يقتصر الأمر في بناء الكيانات الإقليمية على اتحاد ميركوسور فقط، بل شمل تأسيس تجمعات أخرى لخدمة أغراض بعينها، ومنها ما أسفرت عنه القمة الرئاسية لدول أمريكا الجنوبية التي عقدت في البرازيل عام 2008، وذلك حين تم تشكيل اتحاد عرف باسم اتحاد الدول جنوب الأمريكية، المعروف باسم اتحاد الأوناسور الذي مثل المسعى البرازيلي؛ وتم تشكيل مجلس الدفاع المشترك لدول قارة أمريكا الجنوبية (CDS) بمشاركة وزارة دفاع كل من الأرجنتين والبرازيل وشيلي وأوروغواي وبوليفيا وكولومبيا والإكوادور وبيرو وغويانا وسورينام وفنزويلا، وتتمثل أهداف مجلس الدفاع المشترك في تقديم الوسائل الداعمة لبناء جسور من الثقة بين دول القارة، وتفعيل التكامل الإقليمي، وفتح التشاور والتعاون المشترك في قضايا الدفاع الخاصة بدول أمريكا الجنوبية[1].

وإذا كان باستطاعة مسارات التعاون الإقليمي في أمريكا الجنوبية أو غيرها مثل سوق الجنوب المشتركة، واتحاد دول أمريكا الجنوبية، والاتحاد الإفريقي، ومجموعة جنوب إفريقيا للتنمية، واتحاد جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، توفير قاعدة قوى لأكبر عدد من الأعضاء للبروز بمظهر القوي في القضايا الدولية من ناحية، فإن الديناميات الإقليمية من

[1]- عاطف محمد عبد الحميد، "معالم السياسة الخارجية البرازيلية، البرازيل القوة الصاعدة في أمريكا اللاتينية"، مرجع سابق، ص.104-105.

ناحية أخرى قد تحد من خيارات الزعامات المتعلقة بالسياسة الخارجية، وتحاول القوى الثانوية أن تعرقل القوى الصاعدة، فلاعتبارات عديدة تقوم كل من الأرجنتين والمكسيك وفنزويلا بتقويض مكانة البرازيل كقوة إقليمية، وتعارض باكستان زعامة الهند[1].

على الإجمال، يمكن القول إن القوى الثانوية تستطيع بواسطة مقدرتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية أن تؤثر في القضايا الإقليمية، وعلى القوى الإقليمية أن تأخذ آراءها مأخذ الجد قبل الإقدام على أي عمل دبلوماسي أو عسكري، وبعد اكتشافات البترول في المياه الإقليمية للبرازيل رفعتها إلى مصاف الدول العشر الأوائل بين منتجي البترول في العالم، مما جعلها في وضع مريح لمواجهة فنزويلا فيما يخص المبادرات القائمة على مواردها من الطاقة، وتحاول البرازيل ردم هوة الانقسامات السياسية والأيديولوجية بتوجيه أنظار دول المنطقة نحو فضاء جنوب أمريكي يكون هدفا مشتركا، وتتمحور زعامتها حول حماية الديمقراطية، والنمو الاقتصادي، والمواجهة الإقليمية لتحديات العولمة، مواجهة قائمة على اتفاقيات نابعة من روح التعددية داخل أمريكا الجنوبية[2].

وتتوفر البرازيل على مقومات لعب دور ريادي في سوق الجنوب المشتركة، واتحاد دول أمريكا الجنوبية، ومجال التجارة الحرة للأمريكتين، كما أنها تبدو غير مستعدة للقيام بتنازلات اقتصادية، أو عن قدر من السيادة لفائدة المؤسسات الإقليمية[3].

جدير بالذكر أن البرازيل استندت إلى ركيزتين في قيادتها الإقليمية، ميركوسور كركيزة اقتصادية، وأوناسور كركيزة سياسية، واستمرار وتعميق عملية التكامل الإقليمي في عموم أمريكا الجنوبية يمثل أولوية في السياسة الخارجية البرازيلية، وإستراتيجية دبلوماسية توفر قوة دفع إضافية للصعود الدولي للبرازيل في متابعة توجهات سياستها الخارجية على المستوى العالمي، ومن المحددات الإقليمية هو الغياب النسبي للتهديدات الأمنية والإستراتيجية على المستوى الإقليمي، حيث تقع البرازيل جغرافيا في إقليم آمن نسبيا على مستوى العالم، وليس لديها مشاكل حدودية مع جيرانها، مع احتمال ضعيف جدا

---

[1]- دانييل فليمس، "الخيارات الإقليمية والدولية للسياسة الخارجية البرازيلية بعد مرحلة القطب الواحد، البرازيل القوة الصاعدة في أمريكا اللاتينية"، مرجع سابق.

[2]- صدفة محمد محمود، "تقييم التجربة النهضوية في البرازيل: ما بين تحديات الحاضر ورؤى المستقبل"، مرجع سابق، ص. 265.

[3]- فوزية زراولية، التعاون جنوب-جنوب: السياسة البرازيلية في إفريقيا منذ عهد لولا داسيلفا.

بأن تدخل في صدام مسلح بسبب ما يثار بين فترة وأخرى عن وجود سباق تسلح في أمريكا الجنوبية.

لهذا لا بد من التأكيد على أن تراجع النفوذ الأمريكي في أمريكا الجنوبية يعد من المحددات الإقليمية لدور البرازيل في النظام الدولي، فهي أفادت من هذا التراجع لملء الفراغ وتعزيز نفوذها والقيام بدور الوسيط وصانع السلام بين دول أمريكا الجنوبية مما انعكس إيجابا على أدائها الدبلوماسي[1].

الفرع الثاني: التعاون جنوب - جنوب

حرصت القيادات البرازيلية على توسيع علاقاتها مع دول منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا عبر توظيف العامل الثقافي وتبني توجه يكرس منطق الهوية المشتركة والمصير المشترك تحت شعار: حق تقرير المصير، وعدم التدخل، والسلم والتعايش. ومع ذلك، فإن مجالات التعاون كانت محدودة، حيث انحصر الدعم البرازيلي في التعاطف مع القضايا الإفريقية[2].

وتجدر الإشارة إلى أن هذا التوجه الجديد لا يرتبط بمنطق التبعية الاقتصادية فقط، وإنما ذو صلة وثيقة بالاستقطاب الثنائي بين المعسكرين الشرقي والغربي، وكذلك صعود القوى الجديدة، كاليابان وأوروبا الغربية، حيث حالة اللايقين التي ميزت البيئة الدولية فرضت على الإدارة العسكرية، في البرازيل تبني توجه براغماتي وأكثر مرونة للحفاظ على مكانتها الإقليمية والدولية[3].

الفقرة الأولى: الاهتمام بقضايا الشرق الأوسط

لقد جاء الاهتمام لدولة البرازيل بقضايا الشرق الأوسط متأخرا، الأمر الذي جعل الفاعل الرئيسي الذي هو الولايات المتحدة، يرفضه ويصوره على أنه مجرد محاولة برازيلية للإضرار بالمواقف الأمريكية التقليدية والمصالح الثابتة في المنطقة، إذ يبقى هذا التصور لا يكشف عن الصورة الكاملة على أن البرازيل تسعى بالفعل للعبث بالأوراق

[1]- عبد المنعم المشاط، "النظام الدولي والتحول إلى التعددية التوافقية"، مرجع سابق، ص. 85.
[2]- فوزية زراولية، "التعاون جنوب-جنوب: السياسة البرازيلية في إفريقيا منذ عهد لولا داسيلفا"، مرجع سابق.
[3]- أمل مختار، "نموذج لولا يتكرر: حدود التغير في السياسة الخارجية البرازيلية"، مرجع سابق.

الأمريكية في الشرق الأوسط، بل هناك دافع برازيلي آخر هو القيام بدور سياسي دولي متميز في قضايا مهمة تشغل الرأي العام العالمي، وأن تؤدي هذا الدور بأسلوب مختلف عن منافسها الشمالي، وتقدم حلولا جديدة لتظهر أمام دول العالم قطبا جنوبيا صاعدا، يخدم الحلم البرازيلي للحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن، وقد ظهر هذا الدور في قضيتي الملف النووي الإيراني والصراع العربي الإسرائيلي.

بالنسبة للملف النووي الإيراني بدأت إدارة "لولا" تدخلها فيه بإعلان موقفها الواضح في حق إيران في امتلاك تكنولوجيا نووية سلمية، وليس سلاحا نوويا، مع إعطاء طهران الوقت لإثبات الطبيعة السلمية لملفها النووي، وعدم التسرع في اتخاذ خطوات غير دبلوماسية ضد طهران، أو حتى عقوبات اقتصادية لتفادي السيناريو العراقي، فالموقف البرازيلي من تلك القضية يتسق مع موقفها الرافض لتوقيع معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، واعتبار عودة الولايات المتحدة الداعمة لهذه المعاهدة نوعا من أنواع الازدواجية التي تعانيها السياسة الأمريكية، التي تمتلك السلاح النووي، وتزيد من الإنفاق الحكومي على تطوير التكنولوجيا النووية، بينما بالمقابل تسعى لفرض عقوبات على طهران لتشككها في نوايا السلمية من التكنولوجيا السلمية.

كما أن هناك سبب آخر هو أن "لولا" نفسه أعلن خلال ولايته الثانية عن نيته تفعيل الأنشطة النووية واستئنافها بعد توقف لمدة عشرين عاما، وقدمت البرازيل إلى جانب تركيا حلا لتهدئة المخاوف العالمية من الملف النووي الإيراني، عن طريق توقيع اتفاقية بين إيران وتركيا تحت إشراف برازيلي من أجل تبادل اليورانيوم الإيراني ضعيف التخصيب بوقود نووي عالي التخصيب بتركيا، وقد اعتبرت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون أن هذا التدخل البرازيلي لا يؤدي إلى حل الأزمة الإيرانية.

أما على مستوى الصراع العربي الإسرائيلي، فقد اعتمد "لولا" تكتيكا تدريجيا في التعامل مع القضية، حيث بدأ في البداية بشكل خفي، عندما قام في مارس 2010 بزيارة لمدة أربعة أيام لإسرائيل والأراضي الفلسطينية ضمن حدود 4 يونيو 1967، على أن تكون القدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية، الفكرة التي طرحت مؤخرا جاءت من داخل البرازيل بالرغم من أن هناك العديد من الدول في العالم تعترف بالدولة الفلسطينية،

وتستضيف تبعات دبلوماسية على أراضيها، لكن يبقى الجديد في المبادرة البرازيلية هي أنها تحاول الخروج قليلا من متاهات مفاوضات السلام التي ظلت لسنوات طويلة تدور في حلقات مفرغة.

وقام "لولا" بمجهود كبير في إقناع دول أمريكا الجنوبية بالاعتراف بالدولة الفلسطينية داخل حدودها وعاصمتها القدس الشرقية، حيث نجح بالفعل في هذا المسعى، فتوالت اعترافات دول القارة بالدولة الفلسطينية، وسعى إلى شحذ اهتمام عالمي بتلك المبادرة، التي ستؤثر سلبيا على الاستيطان الإسرائيلي داخل الحدود الفلسطينية، الأمر الذي اعتبرته كل من إسرائيل والولايات المتحدة بأنه غير مبرر، ولا يخدم عملية السلام[1].

فقد كان من الطبيعي لدولة تسعى لمكانة عالمية بارزة مثل البرازيل أن تتجه بقوة نحو الوطن العربي والشرق الأوسط، وجاءت هذه الاندفاعية متحفزة بالعوامل السكانية الداخلية للبرازيل، حيث حوالي 5% من سكان البرازيل من أصل عربي مندمجين بالكامل في المجتمع البرازيلي[2]، فكان من المفروض على الدبلوماسية البرازيلية أن تعبر عن المجتمع الذي تمثله، ففي عهد "لولا" تحركت السياسة الخارجية البرازيلية بشكل جدي تجاه الشرق الأوسط، وزار العديد من الدول بالمنطقة، وأول رئيس جنوب أمريكي يحضر القمة العربية، كما أن هناك مصالح حيوية تسعى البرازيل لتحقيقها من خلال هذه الاندفاعة، حيث أن هدف البرازيل لفتح أسواق للتصدير وجذب استثمارات من الشرق الأوسط القوة المحركة لروابطها القوية مع المنطقة.

ولم يكن هدف البرازيل فقط لتطوير علاقات سياسية واقتصادية أقوى في المنطقة، بل في استخدامها في زيادة نفوذ البرازيل وأمريكا الجنوبية في المفاوضات العالمية، وترافق هذا الهدف مع جهود مكثفة من جانب البرازيل لتعزيز حوار جنوب - جنوب وتزعم المطالبات من إصلاح المؤسسات العالمية متعددة الأطراف، ووقفت البرازيل موقفا مساندا وفاعلا في قضايا المنطقة مثل حصار وغزو العراق وسوريا ولبنان وإيران،

[1]- أمل مختار، "نموذج لولا يتكرر، حدود التغير في السياسة الخارجية البرازيلية"، مرجع سابق.
[2]- سالم حكمت ناصر، "العلاقات البرازيلية العربية: الواقع والمأمول. البرازيل، القوة الصاعدة في أمريكا اللاتينية"، مرجع سابق، ص.147.

وازدادت اتصالاتها مع دول الشرق الأوسط وتضاعفت[1]، ويمكن فهم السياسات البرازيلية تجاه الوطن العربي والشرق الأوسط والأهداف التي تقف خلفها، من خلال عدد المبادرات الدبلوماسية التي قادتها البرازيل خلال فترة رئاسة الرئيس "لولا"[2].

كما تمثل القضية الفلسطينية أولوية قبل الصراع في منطقة الشرق الأوسط، وتعاملت معها الدبلوماسية البرازيلية كجسر للدخول إلى المنطقة بغية توطيد العلاقة مع الدول العربية، وترى البرازيل نفسها كفاعل شرعي في عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية، إذ يعتبر الأمريكان انخراط الرئيس "لولا" ووزير خارجيته "سيلسو اموريم" في الشرق الأوسط منحازا لفلسطين، حيث حاول الرئيس "لولا" لعب دور وسيط للسلام، وعقد عدد من اللقاءات مع الرئيس الإسرائيلي وزارا البرازيل عام 2009.

ويؤكد وزير الخارجية "سيلسو" أن البرازيل مدافع عنيد عن فلسطين المستقلة ضمن حدود ما قبل 1967 والقدس الشرقية عاصمة لها، إذ لأهمية دور البرازيل كقوة صاعدة فقد دعيت إلى مؤتمر انابوس عام 2007، وقد احتج الرئيس "لولا" على أن الولايات المتحدة عاجزة عن الوصول إلى حل تفاوضي للصراع، ومطالبتها بالتنحي وإعطاء المجال لفاعلين آخرين، حيث اعتبر أن الأمم المتحدة هي المسؤولة على المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وهنا يظهر مدى دفاع البرازيل عن المؤسسات الدولية متعددة الأطراف ومطالبتها بالتدخل.

وقد أعلن الرئيس "لولا" الاعتراف الكامل بدولة فلسطين على حدود ما قبل عام 1967، هذا الاعتراف أحدث سلسلة من الاعترافات الشبيهة من كل دول المنطقة، وقدمت البرازيل قطعة من الأرض لإقامة مبنى للسفارة الفلسطينية ومقر لإقامة السفير ومركز ثقافي فلسطيني في العاصمة برازيليا، إضافة إلى أن البرازيل تعمل على توسيع التعاون مع فلسطين عبر مباشرة المفاوضات للوصول إلى اتفاقية تجارة حرة بين ميركوسور وفلسطين التي تم توقيعها في وقت لاحق عام 2011.

[1]- سليم محمد السيد، تحليل السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص. 87.
[2]- قرار الجمعية العامة رقم 3519 في 15 ديسمبر 1975.

كما أنها تطالب بإشراك دول المجموعة في عملية السلام الشرق أوسطية، وإشراك المجموعات الإقليمية والتحالفات التي لها فيها دور القيادة في مبادرتها الدولية، وفي نفس الوقت، تقيم البرازيل علاقات متزايدة مع إسرائيل، إذ قامت بحوار ثنائي في المجال السياسي، وتوقيع اتفاقية تعاون في مجال الأبحاث الصناعية عام 2007، وإتمام التجارة الحرة مع ميركوسور وإسرائيل في نفس العام؛ وقد لوحظ الاهتمام الإسرائيلي لتوسيع العلاقات مع دول أمريكا اللاتينية وبالخصوص مع دولة البرازيل[1].

إجمالا، يمكن القول أن الموقف البرازيلي من القضية الفلسطينية يخدم اعتباراتها الداخلية والدولية، فإلى جانب هذه الاعتبارات الدبلوماسية، فإن العلاقات التاريخية الوطيدة بين حزب العمال البرازيلي، ورئيسه "لولا" ومنظمة التحرير الفلسطينية برئاسة الرئيس ياسر عرفات، ونشاطهما معا في الكثير من الحملات الدولية المناهضة للاستعمار والإمبريالية المنادية بالتحرر والسلام، ودعم المنظمة لحزب العمال في ظل الحكم البرازيلي العسكري، جعل الموقف البرازيلي ثابتا تجاه القضية الفلسطينية، وجعل من الحزب جسرا في انتشار التأييد العارم لفلسطين في مختلف دول أمريكا اللاتينية[2].

الفقرة الثانية: الاتجاه نحو إفريقيا

تمثل إفريقيا الميدان الآخر لتطوير مؤهلات وكفاءات الصعود الدولي للبرازيل، حيث تجد الدبلوماسية البرازيلية نفسها في فضاء مفتوح ومتعطش لدور سياسي ودبلوماسي أعلى في المؤسسات والمنابر الدولية متعددة الأطراف، إلى جانب حاجتها للتعاون التنموي لمواجهة مشكلات الجوع والمرض والفقر التي ترزح تحتها معظم الدول الإفريقية، نتيجة تاريخ طويل من خضوعها للاستعمار وسرقة مواردها وتهميشها في السياسات الدولية إلى جانب حاجتها للاستثمارات الاقتصادية الكبرى لتوظيف مواردها المختلفة.

لهذه الاعتبارات تسعى الدبلوماسية البرازيلية لاستثمارها في خدمة أهداف سياستها الخارجية في قارة إفريقيا، وتسير الدبلوماسية البرازيلية على محركات تاريخية وثقافية تربط بين البرازيل وإفريقيا، إذ تستفيد البرازيل استراتيجيا من تنوعها السكاني الأعلى بين

[1]- الأقداحي هشام محمود، السياسة الخارجية والمؤتمرات الدولية، مرجع سابق، ص. 112.
[2]- وليد أحمد عطاطرة، الدبلوماسية البرازيلية: الاتجاه جنوبا نحو الصعود الدولي"، مرجع سابق.

دول إفريقيا، واستجابت السياسة الخارجية البرازيلية للمطالب السياسية للحركة السياسية للأفارقة البرازيليين والاهتمام للشعب البرازيلي بإفريقيا.

وباتجاهها نحو إفريقيا، فإن البرازيل تبرز جانبا من مكونها الإفريقي، السكاني والثقافي، كما أنها تستجيب لاعتبارات سياستها الداخلية لإنهاء التفاوت بين سكانها، حيث أن بعد مباشرة الرئيس "لولا" لمهام الرئاسة، تم تبني مناهج أكاديمية في المدارس العامة والخاصة تعرض التاريخ الإفريقي، والتاريخ والثقافة البرازيلية-الإفريقية، وتمثل الدول الإفريقية الناطقة بالبرتغالية ركائز قوية لعلاقات ثابتة ومتنوعة بين البرازيل وإفريقيا، وإبراز التشابه الثقافي والتاريخي البرازيلي مع إفريقيا في السياسة الخارجية الذي اعتبر التزاما أخلاقيا إلى جانب كونه ميزة نسبية في العلاقة مع البلدان الإفريقية.

فقد كانت إفريقيا مجال اهتمام للسياسة الخارجية البرازيلية، حيث أنه في فترة رئاسة الرئيس "لولا"، حظيت إفريقيا بالأولوية في سياسته الخارجية، خاصة بصعود البرازيل على المستوى الدولي كقائد لبلدان الجنوب، وشمل الاهتمام بإفريقيا توسيع العلاقات الدبلوماسية السياسية، والعلاقات التجارية والاقتصادية، والتعاون التنموي، إذ منذ وصول الرئيس "لولا" للرئاسة، سعت وزارة العلاقات البرازيلية الخارجية إلى عقد منتدى البرازيل - إفريقيا، الذي مثل فضاءا استكشافيا لآفاق الدبلوماسية البرازيلية في التوجه نحو إفريقيا، والمجالات التي تستجيب لأهداف سياستها الخارجية، وتلبي مصالح وتطلعات شركائها الأفارقة[1].

وعملت الدبلوماسية البرازيلية في سعيها لتوسيع العلاقات مع القارة الإفريقية على عقد القمة الأولى للبرازيل والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا ECOWAS عام 2010، واستضافت البرازيل المؤتمر الثاني للمثقفين من إفريقيا الذي عقد في تموز 2006 في سالفادور في مدينة "بهيا" البرازيلية، كما تتولى البرازيل منذ عام 2007 تنسيق برنامج الترتيب الخاص بغينيا بيساو لمفوضية بناء السلام RBC للأمم المتحدة،

[1]- Lecimi Gladys, Is south-south co-operation still possible? The case of Brazil's strategy and Argentina's impulse towards the new South Africa and Africa. In politics and social movements in a hegemonic word. Lessons from Africa, Asia and Latina America Argentina Latin American (outsell of social sciences (lacso), 2005.

التي تهدف إلى خلق وتقوية المؤسسات الديمقراطية وتحسين شروط الحياة في المجتمعات المتأثرة بالحرب والصراعات الأهلية.

علاقة بذلك، يتطلب الدخول السياسي إلى إفريقيا، الاستجابة التنموية لدول القارة ومساعدتها في مواجهة مشكلاتها، حيث انطلقت البرازيل خاصة في عهد "لولا" من مفهوم الشراكة التنموية، التي تعني مساهمة أطرافها في العملية وصولا إلى تحقيق أهدافها المرسومة بشكل مشترك، وأصبحت التنمية والتعاون التنموي مكونا هاما في السياسة، ومحركا رئيسيا لها في إفريقيا، فنجاحات البرازيل النسبية في برامج التنمية الاجتماعية جعلها مصدر أساسي للتكنولوجيا الاجتماعية لبقية البلدان النامية[1].

وتتركز النشاطات الاقتصادية البرازيلية في إفريقيا على الصناعات الاستخراجية، إذ لديها عدد من الشركاء التجاريين، كما أن التعاون التنموي في مجال الزراعة والوقود الحيوي هو استثمار برازيلي أساسي في تأسيس أعمال زراعية كبرى في مجال قطاع الطاقة في إفريقيا من أجل المستقبل[2].

وتبني البرازيل مصالحها على أساس متين في إفريقيا عبر زيادة مساعداتها التنموية وتعاونها التقني إلى جانب مجموعة من الاستثمارات الإستراتيجية، التي تحسن بشكل مضطرد صورتها في إفريقيا، وضمن دبلوماسيتها الثقافية، فإن البرازيل لها 21 مراكز ثقافية في دول إفريقيا، ترتبط بالسفارات البرازيلية في البلدان التي تتواجد بها، كما ازداد عدد الطلبة الأفارقة في الجامعات البرازيلية بشكل مضطر نتيجة الاتفاقيات التعليمية مع البلدان الإفريقية، ليكون لها فروع في بقية البلدان الناطقة بالبرتغالية، وهذا استثمار في توسيع العلاقات بين البرازيل والبلدان الإفريقية.

على غرار ذلك، تتمايز مستويات هذا الفعل الدبلوماسي بمستوى عميق وتقاطع الهويات المشتركة بين البرازيل وإفريقيا، كما تعمل أيضا على تقوية نسيج الهويات المشتركة مع دول إفريقيا، والمصالح المتبادلة، وتجد البرازيل استجابات عالية في مختلف دول إفريقيا من حيث القبول الشعبي والرسمي لتعمق دورها ودبلوماسيتها في القارة،

[1]- الأقداحي هشام محمود، السياسة الخارجية والمؤتمرات الدولية، مرجع سابق.
[2]- فوزية زروالية، التعاون جنوب-جنوب: السياسة البرازيلية في إفريقيا منذ عهد لولا داسيلفا، مرجع سابق.

وتحقق البرازيل نتائج توظفها في الداخل مع القطاعات الحيوية من السكان من أصول إفريقية ومؤسساتهم ومنظماتهم المدنية والسياسية، كما توظفه في حركة صعودها الدولي كقائد للعالم النامي وممثل لقضاياها المختلفة، إلى جانب العوائد المتوقعة مستقبلا للاستثمارات البرازيلية في إفريقيا، التي تمثل أيضا سوقا اقتصادية زاخرة بالفرص[1].

وقد كانت مجالات عدة للتعاون البرازيلي - الإفريقي، حيث تميزت السياسة التعاونية البرازيلية تجاه القارة الإفريقية بالتعدد والتداخل، فهي لا تنحصر في المجالات التجارية والاقتصادية فقط، بل تشمل حتى البرامج التعليمية، ثم المساعدات الإنسانية والدفاع، فمن أهم الفواعل الممولة لهذه البرامج التعاونية هي: وزارة الشؤون الخارجية، وزارة الدفاع، بنك البرازيل، بنك التنمية البرازيلي لدعم المؤسسات المتوسطة والصغيرة، والمؤسسة البرازيلية للبحث الزراعي، حيث تبنت الحكومة البرازيلية الكثير من البرامج من أجل تعزيز التعاون الزراعي مع إفريقيا[2].

ختاما يمكن القول إن السياسات التعاونية للحكومة البرازيلية مع القارة الإفريقية تتمحور على أربعة محاور أساسية، هي أولا: السعي لكسب التأييد الدولي وتوسيع المكانة والنفوذ في الساحة الدولية، خاصة في منطقة جنوب الأطلسي؛ ثانيا، مواجهة التحديات الأمنية الجديدة التي يمكن أن تشكل تهديدا للأمن القومي وتحديا للمكانة الإقليمية للبلاد؛ ثالثا، دعم شرعية النظام السياسي وكسب تأييد البرازيليين ذوي الأصول الإفريقية؛ أخيرا، تأمين الموارد الطبيعية والأسواق للمواد المصنعة البرازيلية، وفتح المجال أمام الشركات البرازيلية الدولية[3]، فقد نجحت القيادة البرازيلية إلى حد ما في تحقيق الأهداف السابقة الذكر، إلا أنه مازالت العلاقات التعاونية البينية تواجه العديد من العراقيل والعقبات.

---

[1]- الشامي علي حسين، "الدبلوماسية: نشأتها وتطورها وقواعدها ونظام الحصانات والامتيازات الدبلوماسية"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الخامسة، 2015. ص. 113.
الموقع الإلكتروني لمنتدى IBSA http://www.ibsatrilateral.org
- Almeida, Paula woycikiewicz, from non-indifference to responsibility while protecting Brazil's diplomacy and the search for global norms South Africa: South African institute of international affairs, 2013.

[2]- سلوى محمد لبيب، "العلاقة بين إفريقيا وأمريكا اللاتينية"، ملف أمريكا اللاتينية، سياسات الداخل وعلاقات الخارج، ص. 115.

[3]- فوزية زروالية، التعاون جنوب-جنوب: السياسة البرازيلية في إفريقيا منذ عهد لولا داسيلفا، مرجع سابق.

الفصل الثاني: خصوصية العلاقات المغربية البرازيلية

إن الدراسات التاريخية التي عالجت موضوع علاقات الدول العربية بدول أمريكا اللاتينية بشكل عام والمغرب على وجه الخصوص قليلة جدا، ورغم أهميتها السياسية والدبلوماسية باعتبارها منطلقا لدعم العلاقات الحالية والمستقبلية، فإنها لم تهتم كثيرا بخصوصية هذه العلاقات بالرغم مما يجمعنا بهذه الدول من روابط مصيرية، كما أن أمريكا الجنوبية تتمتع بأربعة وعشرين صوتا في الأمم المتحدة، ونحن في أشد الحاجة إليها في معركتنا المصيرية وتحركاتنا الدبلوماسية.

لهذا تبقى مصالح المغرب والبرازيل مشتركة على أكثر من صعيد، ولا شك أن الزيارة الملكية لدولة البرازيل في نونبر 2004 زادت قوة في علاقة البلدين، وجدير بالذكر أن الروابط المغربية البرازيلية تعود إلى القرن الثامن عشر، فهناك عدة اتفاقيات تم توقيعها خلال تلك الفترة ولا زالت محفوظة في أرشيفات مكتبة ريو؛ لكل ما سبق ذكره جعل البلدان يتمتعان بعلاقة خاصة بفعل هذه المعطيات المذكورة التي تم استثمارها على مختلف المستويات.

وعليه سنتناول التعاون الثنائي (المبحث الأول) بينما سنحاول الوقوف على واقع التعاون بين المغرب والبرازيل (المبحث الثاني).

المبحث الأول: التعاون الثنائي

تتسم العلاقات الثنائية بين البرازيل والمغرب بنوع من التطور الملحوظ، حيث تشهد تعاونا في عدة قضايا، وعليه سنخصص هذا المبحث للحديث عن التعاون الثنائي، وذلك من خلال تقسيمه إلى مطلبين، ففي المطلب الأول سنقف على محاور العلاقات الثنائية بين المغرب والبرازيل، بينما سنخصص المطلب الثاني للتعاون الدبلوماسي.

المطلب الأول: محاور العلاقات الثنائية بين المغرب والبرازيل

تنبني العلاقات الثنائية بين المغرب والبرازيل على أسس متجذرة في تاريخ البلدين المشترك والإرث الثقافي البرتغالي الذي يجمعهما، إرث له أهمية حاسمة بالنسبة للبرازيل ودلالة كبيرة بالنسبة للمغرب، فبعد أن شكلت العديد من المدن والمراكز التجارية الممتدة على طول السواحل المغربية نقطة انطلاق السلع الإفريقية في اتجاهها نحو الأمريكيتين خلال القرن الثامن عشر، انطلق كذلك من هذه المدن ونواحيها العديد من الرحالة والمستكشفين نحو البرازيل، ليستقر البعض منهم في منطقة الأمازون وأسسوا لموروث ثقافي هام بمدينتي بليم ومانوس.

وللإشارة فإن أول كتاب طبع بالمغرب في القرن التاسع عشر كان باللغة البرازيلية، كما أن المغرب أول بلد اعترف باستقلال البرازيل عن البرتغال عام 1822، وكذلك أول بلد إفريقي يربط معها علاقات دبلوماسية.

سنحاول الوقوف على المحدد السياسي (الفرع الأول) وعلى المحدد الاقتصادي والثقافي (الفرع الثاني).

الفرع الأول: التعاون السياسي

من الملاحظ أن العلاقات المغربية مع دولة البرازيل ودول منطقة أمريكا اللاتينية بشكل عام ما يزال يحددها عنصر المصلحة السياسية، واستمر ملف الوحدة الترابية يخيم على تلك العلاقات إلى حدود اليوم، ومع التطورات التي عرفها ملف الصحراء خصوصا بعد المبادرة التي طرحها المغرب بمنح الأقاليم الجنوبية حكما ذاتيا، استطاع هذا الأخير أن

يحصل من مجموعة من دول المنطقة سحب الاعتراف بما يسمى الجمهورية الصحراوية، أما بالنسبة لدولة البرازيل، فإنها لا تعترف بالجمهورية الصحراوية المزعومة، وتتبع تجاه هذه المسألة سياسة أساسها الحياد والحل السلمي في إطار توصيات الأمم المتحدة.

ويظهر مؤشر الوضوح في البعد السياسي للدبلوماسية المغربية تجاه البرازيل (الفقرة الأولى) وموقف البرازيل من الوحدة الترابية للمملكة المغربية (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: أهمية المجال السياسي للدبلوماسية المغربية تجاه البرازيل

في إطار سعي الدبلوماسية المغربية الحثيث نحو تطوير وفك العزلة عن الاقتصاد المغربي وتحقيق مجموعة من المصالح على المستوى السياسي (قضية الصحراء)، لم يكن البعد الجغرافي ولن يكن أبدا ليعيق تطوير علاقات المغرب الاقتصادية مع مختلف دول العالم، وذلك في إطار سياسة الانفتاح التي ينهجها الملك محمد السادس خلال السنوات الأخيرة من خلال البحث عن زبناء اقتصاديين وأسواق جديدة لتصريف منتوجاته من جهة، ومن جهة أخرى يندرج هذا التوجه ضمن مقتضيات السياسة الدولية الجديدة التي أصبحت تقتضي منا البحث عن مؤيدين وأنصار جدد لصالح قضيتنا الوطنية الأولى.

في هذا السياق عرفت العلاقات المغربية مع دول أمريكا اللاتينية تطورا ملموسا على جميع الأصعدة، مما جعل بلادنا شريكا مهما لعدد كبير من هذه الدول على رأسها دولة البرازيل[1]، وتجسد ذلك على أرض الواقع من خلال تعدد الزيارات للملك محمد السادس والراحل الوزير السابق عبد الرحمان اليوسفي إلى أمريكا الجنوبية التي كانت علاقة المغرب بها دون المستوى المطلوب، وعقب تولي الملك محمد السادس الحكم حرص على نهج دبلوماسية القرب مع دول أمريكا اللاتينية التي توجد البرازيل على رأسها لتعزيز العلاقات في مختلف الميادين، وحرص المغرب على حضوره في تنصيب رؤساء هذه الدول[2].

[1]- أمين ركلمة، الحكامة الدبلوماسية بالمغرب في ظل العهد الجديد للملك محمد السادس، مرجع سابق، ص 38.

[2]- يمكن الاطلاع على دراسة تحت عنوان: Juan José Vagni , MARRUECOS Y SU PROYECCIÓN HACIA AMÉRICA LATINA A PARTIR DE MOHAMED VI LA GENERACIÓN DE UN ESPACIO ALTERNATIVO DE INTERLOCUCIÓN CON ARGENTINA Y BRASIL, Para esta edición, la Universidad Internacional de Andalucía, Esta edición electrónica ha sido realizada en 2010.

وقد أصبح العمل الدبلوماسي المغربي يحتل حيزا هاما في تفكير وممارسة الملك محمد السادس، فمنذ توليه الحكم حاول رسم خط متميز للدبلوماسية المغربية بشكل يجعلها فاعلة ونافذة انسجاما مع النهج الذي وضعه الملك الراحل الحسن الثاني المتسم بالواقعية المنفتحة والتضامن مع القضايا العادلة، مع وضع تصور منفتح يضم في طياته مجموعة من المؤشرات التي تأخذ بعين الاعتبار المصالح العليا؛ ومن الملاحظ أن العلاقات المغربية مع دول أمريكا اللاتينية وعلى رأسها البرازيل ما يزال يحدها عنصر المصلحة السياسية، كما استمر ملف الوحدة الترابية يخيم على تلك العلاقات إلى حدود اليوم، فملف الصحراء هو المتحكم في مسار العلاقات السياسية بين الطرفين رغم التطور الذي عرفه على مستوى العلاقات الدبلوماسية بين المغرب ودول أمريكا اللاتينية[1].

فالمغرب يراهن على مواقف إيجابية تجاه قضية وحدته الترابية من خلال تمتين العلاقات الدبلوماسية على مختلف الأصعدة، خصوصا على المستوى السياسي، وهذا ما أكده العاهل المغربي في خطاب عيد العرش، حيث قال، "إذا كان الهدف الأسمى لدبلوماسيتنا جعل المغرب بلدا مستكملا لوحدته الترابية وعضوا فاعلا في محيطه الجهوي والدولي، مجسدا لفضائل السلم والتعاون وحسن الجوار في إطار الاحترام المتبادل، فإن له كسائر الدول حقوقا ثابتة ومصالح لا يمكنه التفريط بها أو التساهل بشأنها مهما كلفه من تضحيات وفي مقدمتها الحفاظ على سيادة الوطن وحوزة المملكة بدائرة حدودها الحقة في إطار احترام الشرعية الدولية"[2].

وتعتبر المصلحة السياسية للمغرب هي البعد السياسي للدبلوماسية المغربية تجاه البرازيل، وذلك للحصول على مواقف مؤيدة للأطروحة المغربية فيما يخص ملف الصحراء والعمل على سحب الاعتراف بالجمهورية المزعومة من دول أمريكا اللاتينية، بالرغم من أن دولة البرازيل إلى جانب الأرجنتين والشيلي وهايتي لم تعترف بالجمهورية الصحراوية، وقد حرص المغرب إلى غاية اليوم على توسيع شبكته الدبلوماسية من خلال

---

[1]- أنظر Juan José Vagni , L'Amérique latine - Maghreb : une relation croissante Les opportunités commerciales et l'appui politique sur la question du Sahara, facteurs qui favorisent les relations entre les deux régions, /IDEES, PRINTEMPS/ETE 2006.

[2]- خطاب جلالة الملك محمد السادس بمناسبة عيد العرش 30 يوليوز 2002.

فتح سفارات جديدة واعتماد سفراء لأغلب الدول التي يقيم معها علاقات دبلوماسية والعمل على زيادة الزيارات الرسمية على أعلى مستوى[1].

وكانت الزيارة التاريخية للملك الراحل الحسن الثاني لدول المنطقة سنة 1986/1985 وزيارة الملك محمد السادس لسنة 2004 مناسبة لشرح آخر تطورات قضية الصحراء المغربية والتعريف بالموقف المغربي بوحدته الترابية، حيث عزز المغرب تواجده الدبلوماسي بدول أمريكا اللاتينية من خلال حضور ممثلين عن الملك محمد السادس في حفلات تنصيب الرؤساء الجدد، وكان هذا النشاط يمتد إلى غاية الدول التي اعترفت بالجمهورية الصحراوية كالمكسيك وفنزويلا[2].

كما عرفت العلاقات بين المغرب والبرازيل قفزة نوعية مهمة بفضل زيارة الملك محمد السادس لها عام 2004 وزيارات أخرى من مسؤولين حكوميين مثل الزيارة التي قام بها رئيس الحكومة سعد الدين العثماني سنة 2018 لحضور المنتدى العالمي للمياه؛ ويتضح من خلال هذه اللقاءات الرفيعة المستوى أن البلدين على مستوى عال من التفاهم وتقارب المواقف حول العديد من المواضيع المشتركة، إذ يتجلى ذلك - على سبيل المثال - من خلال البلاغ المشترك لوزارتي خارجية البلدين سنة 2016 على إثر الزيارة التي قام بها إلى المغرب السيد ماور وفييرا وزير العلاقات الخارجية البرازيلي آنذاك[3].

الفقرة الثانية: موقف البرازيل من الوحدة الترابية للمملكة المغربية

تبقى كل الجهود التي تبذلها الدبلوماسية المغربية اتجاه دولة البرازيل على مستويات مختلفة ذات أبعاد سياسية، وذلك لأجل التعريف بقضية الوحدة الترابية بالمنطقة، خصوصا أمام الدول التي ما زالت تعترف بالجمهورية الوهمية، ناهيك عن الحركات العالمية أو الإقليمية التي تحمل هذه الأفكار والتوجهات الإيديولوجية والسياسية، والتي تدعم النزعات الانفصالية.

---

[1]- إدريس لكريني، الدبلوماسية المغربية وقضية الصحراء، مجلة المتمدن، العدد 2584، بتاريخ 2009/3/13.

[2]- محمد أتركين، التوظيف السياسي لقضية الصحراء، أمثلة المسلسل الديمقراطي: الشرعية والوظيفة الدستورية، مجلة وجهة نظر، العدد 28، ربيع 2006، ص 30.

[3]- جوزي أومبيرتودي بريتو كروز، المملكة المغربية، العلاقات بين المغرب والبرازيل: الماضي والمستقبل، منشورات معهد الدراسات الاسبانية والبرتغالية بشراكة مع مؤسسة ألكساندر دي غوسماو، مرجع سابق، ص 19.

من هذا المنطلق، كانت أمريكا اللاتينية منذ بداية مشكل الصحراء تتعاطف مع جبهة البوليساريو وتتبنى أفكارها الانفصالية، إضافة إلى أن الجزائر التي تدعي الاشتراكية كانت قد تغلغلت كثيرا في بلدان أمريكا اللاتينية، وكانت تربطها ببعض تلك الدول روابط متينة جدا مثل كوبا وفنزويلا ونيكاراغوا؛ وهذا كله يبدو من خلال عدد الدول الأمريكولاتينية التي تعترف بالجمهورية الصحراوية الوهمية، حيث إلى غاية سنة 2020 مازالت تعترف بها 11 دولة من أصل 33 دولة تتكون منها أمريكا اللاتينية وهي: باربادوس؛ غويانا؛ فنزويلا؛ غواتيمالا؛ نيكاراغوا؛ كوبا؛ بوليفيا؛ سلفادور؛ هندوراس؛ إكوادور؛ ترينيداد وتوباكو.

وتجدر الملاحظة أن هذا العدد من الدول يعتبر أكبر تجمع قاري يعترف بالبوليساريو وبدولتها الوهمية (ثلث دول القارة)، فهو تجمع يفوق حتى التجمع الإفريقي، حيث تعترف بالبوليساريو 10 دول فقط من أصل 54 دولة طرف في الاتحاد الإفريقي، لهذا لا يمكن إغفال وتجاهل الدور الرائد الذي تلعبه دول أمريكا اللاتينية وعلى رأسها البرازيل في السياسة الدولية برمتها، إذ يجب على المغرب أن يبادر بقوة إلى تطوير دبلوماسية فعالة وناجعة نحو بلدان هذه القارة التي تتمتع بنفوذ عالمي قوي وبسمعة ديمقراطية كبيرة.

خاصة بعد أن تمكنت شعوب هذه المنطقة من القضاء تقريبا بشكل كلي على الأنظمة الديكتاتورية والأنظمة العسكرية التي كانت تدعمها الولايات المتحدة بقوة، وقد أصبحت دول أمريكا اللاتينية اليوم تتمتع بسمعة براقة من حيث تطبيق المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات الفردية، إضافة إلى نموها الاقتصادي السريع، وذلك رغم بعض المخاطر المعروفة كانعدام الأمن واستمرار التوزيع غير العادل للثروات ووجود أحزمة كبيرة من الفقر والجريمة.

ومن المهم الإشارة إلى أن المنجزات السياسية والديمقراطية والاقتصادية التي حققتها البرازيل ودول أمريكا اللاتينية عامة، جعلت منها اليوم دولا مؤثرة للغاية على مجرى الأحداث الدولية، خاصة في المحافل والمنظمات الدولية والمؤتمرات الدولية العالمية، فما

زالت بعض دول هذه المنطقة تتبنى أطروحات البوليساريو بشكل علني على مستوى الأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان في جنيف وعلى مستوى مناقشات الجمعية العامة.

إذن يجب على المغرب أن يطور سياسة خارجية ناجعة تجاه هذه البلدان، ويجب أن يؤسس لدبلوماسية رسمية وموازية تستهدف التعريف بالقضية الوطنية وتفنيد أطروحات البوليساريو والجزائر، بما في ذلك السعي بكل الوسائل إلى استقطاب دول القارة الأمريكية لاتخاذ، على الأقل، مواقف محايدة في قضية الصحراء عوض المواقف المناهضة والمعادية للوحدة الترابية للمغرب في المنتديات الدولية العالمية.

والمؤكد أن الغياب الكبير والطويل للمغرب عن هذه البلدان، شكل خطأ دبلوماسيا فادحا، فالمغرب كان يراهن في قضية الصحراء على القوى الكبرى في الأمم المتحدة، ولم يكن يراعي كثير الاهتمام للدول الصغيرة أو المتوسطة، خاصة من أمريكا اللاتينية إلى أن وجد المغرب نفسه مضطرا لمواجهة العديد من دول القارة في المنتديات الدولية، هذه الدول التي أصبحت تتبنى مواقف الانفصاليين وتتهم المغرب باحتلال الصحراء واضطهاد الشعب الصحراوي.

ونوضح في هذا الإطار بأنه في الماضي كانت دول أمريكا اللاتينية ترى بأن المغرب دولة ديكتاتورية عنصرية، تساند الديكتاتوريات العالمية في كل من إفريقيا وأمريكا اللاتينية بإيعاز من الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الاستعمارية التقليدية، إذ في هذا الصدد اعتبرت دول أمريكا اللاتينية التدخل المغربي في الزاييير عام 1977 لدعم نظام مبوتو سيس سيكو، بمثابة شهادة واضحة على أن المغرب دولة ديكتاتورية وأداة في يد الاستعمار والهيمنة والامبريالية، وقد بقيت هذه الصورة عن المغرب لمدة طويلة خاصة وأن بروباغاندا البوليساريو والجزائر، سعت بكل الوسائل للمحافظة على هذا الوضع وهذه الصورة السيئة عن المغرب.

غير أن هذه النظرة تغيرت الآن بعد اعتلاء العرش من قبل محمد السادس، حيث أصبح المغرب يعتبر من الدول السائرة في طريق الديمقراطية، وأنه بلد المؤسسات والإصلاحات السياسية والحقوقية، ولهيئة الإنصاف والمصالحة دور فعال في تغيير صورة المغرب في أنظار العديد من الدول في العالم، وكذلك ما بدل هذه الصورة هو زيارة الملك

محمد السادس إلى أربع دول في أمريكا اللاتينية سنة 2004 ومنها البرازيل؛ إضافة إلى سحب بعض الدول على الأقل لاعترافها بالبوليساريو في عام 2010 وهي غرينادا والدومينكان وسانت لويس، وفي سنة 2013 سحبت ثلاث دول اعترافها وهي هايتي وبارغواي وباناما، وفي سنة 2016 سحبت دولتان الاعتراف وهما جامايكا وسورينام.

أكثر من ذلك، فإن كثيرا من دول القارة كانت تستميت في الدفاع عن البوليساريو في إطار ما يسمى بالصراع بين الشرق والغرب والصراع بين الليبرالية والاشتراكية والصراع بين الخير والشر؛ وهذا يبدو من خلال عدد الدول التي كانت تعترف بالبوليساريو التي بلغ عددها في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي 25 دولة من أصل 33 دولة تتكون منها أمريكا اللاتينية[1].

ورغم أن هذا العدد اليوم قد تراجع وتناقص بسبب المبادرات الدبلوماسية المغربية في المنطقة، حيث سحبت 13 دولة اعترافها بالجمهورية الوهمية، فإن الدبلوماسية المغربية ما زالت تواجه الكثير من المتاعب في القارة، وما زالت تلقى معارضة ومقاومة شديدة من قبل بعض الحكومات والمجتمع المدني في العديد من الدول التي استطاعت البوليساريو والجزائر التغلغل فيها بشكل عميق جدا، وما زالت البوليساريو وصنيعتها تتفانى في كسب عطف الحكومات والمجتمعات الأمريكية الجنوبية، فهي تسعى بكل الوسائل إلى إبعاد المغرب عن القارة.

وتجدر الإشارة إلى أن البوليساريو والجزائر قد روجت على نطاق واسع، لأطروحتها الانفصالية بواسطة دبلوماسية البرلمانات، ومن خلال تأسيس فرق برلمانية متعاطفة مع تلك الأطروحات، لتتحول لاحقا إلى ناطقة باسمها تقوم بالضغط على الحكومات لكي تعترف بالبوليساريو كدولة، أو تؤيد الاستفتاء والانفصال كشكل وحيد لمفهوم حق تقرير المصير، وكنمط وحيد لحل النزاع بالصحراء.

[1]- ما يميز هذه الدول هي أنها كلها دول صغيرة من حيث المساحة، وعدد السكان، وتعاني من أزمات اقتصادية خانقة، وتعرف اضطرابات سياسية كثيرة، وهي تعتمد كثيرا على المساعدات الدولية في توفير الحاجيات الأساسية لها، وفي شرعنة أنظمة حكمها، فعلى سبيل المثال، يبلغ عدد سكان بعض هذه الدول على التوالي: كوبا 11 مليون نسمة؛ نيكاراغوا 7 مليون نسمة؛ بوليفيا 10 مليون نسمة؛ السلفادور 6 مليون نسمة؛ وهندوراس 7 مليون نسمة.

في هذا الصدد، نشير إلى أن الجمهورية الوهمية والجزائر تتوفر على العديد من مجموعات الصداقة البرلمانية التي تضم برلمانيين أعضاء في البرلمانات الوطنية، وكذلك مجموعات صداقة تضم برلمانيين دوليين إقليميين على مستوى البرلمانات الجهوية في القارة الأمريكية كبرلمان الأنديز الذي يحظى فيه المغرب بعضوية ملاحظ منذ 1996، أو برلمان أمريكا اللاتينية الذي أنشئ عام 1987 وبرلمان أمريكا الجنوبية لعام 2008.

وتجدر الإشارة إلى أن البرازيل تعرف حركية مهمة على المستوى البرلماني، تدعو إلى الاعتراف بالجمهورية الصحراوية الوهمية، رغم أن البرازيل تعتبر من الدول التي لم تعترف قط بالبوليساريو، فقد ظلت الحكومات البرازيلية المتعاقبة تتبنى موقفا محايدا من النزاع وتتمسك بالحل الذي تقترحه الأمم المتحدة وتدافع عن الحل السلمي للقضية طبقا لقرارات مجلس الأمن الدولي.

من ثمة يمكن تصنيف الموقف الرسمي للبرازيل بالموقف الوسطي والمتوازن على الرغم من المصالح التاريخية والاقتصادية الهامة، التي كانت وما زالت تربطها بالجزائر، ويترجم هذا الموقف في تأكيد المسؤولين البرازيليين على مساندة بلادهم لمجهودات الأمم المتحدة للتوصل لحل سياسي متوافق عليه من قبل أطراف النزاع وفقا للقرارات الأممية، خاصة القرار رقم 2218 بتاريخ 28 أبريل 2015 الذي أقر بجدية ومصداقية الجهود المغربية للتوصل إلى حل النزاع.

الفرع الثاني: التعاون الاقتصادي والثقافي

منذ الوهلة الأولى يجب التأكيد على أن البرازيل تعتبر الشريك الأول للمغرب في أمريكا اللاتينية، فهي تمثل تقريبا نصف المعاملات التجارية للمغرب مع مجموعة دول أمريكا اللاتينية حسب إحصائيات سنة 2012، ويندرج التعاون الاقتصادي بين المغرب والبرازيل في إطار تكريس التعاون جنوب-جنوب للحد والتخفيف من تبعيته الاقتصادية لدول الشمال، إضافة إلى أن نسج علاقات اقتصادية وتجارية مع البرازيل يخدم المصالح السياسية للمغرب، أما على المستوى الثقافي فإنه يوجد بين المغرب وأمريكا اللاتينية إرث ثقافي أندلسي مشترك، وتدل على ذلك الآثار المعمارية الشاهدة على الهندسة الإسلامية التي انتقلت من إسبانيا إلى أمريكا الجنوبية منذ القرن الخامس عشر، كما أن العلاقات الثقافية لا

يمكن لها أن تتحرر من العلاقات السياسية المرتبطة بالأساس بمواقف دول أمريكا اللاتينية من قضية الصحراء المغربية.

فأين تكمن أهمية المحدد الاقتصادي في العلاقات الثنائية (فقرة أولى) والمحدد الثقافي (فقرة ثانية)؟

الفقرة الأولى: التعاون في المجال الاقتصادي

إن المغرب يراهن على تعزيز علاقاته مع دول أمريكا اللاتينية وعلى رأسها دولة البرازيل في إطار تطوير علاقات دول جنوب - جنوب للحد من التبعية الاقتصادية للمغرب مع دول الشمال وعلى رأسها دول الاتحاد الأوربي، والمغرب بانخراطه في دعم قضايا الجنوب يندرج في إطار اعتبارها مكونا من مكونات الفضاءات التعاونية ويظهر ذلك بشكل واضح من خلال مداخلات الملك محمد السادس بمختلف المحافل الدولية، وفي هذا الإطار يقول الملك محمد السادس في قمة الدول الفرنكفونية الحادية عشرة المنعقدة بياوندي بدولة الكامرون في 19-20 يناير 2001:

"إن ما أقوله هنا ليس من قبيل إطلاق أحكام قيمة بقدر ما هو وصف الحال ولا هو بأي حال من الأحوال محاكمة لمبدأ العولمة لا مناص منها تقضي مراعاة لمصير السكان المهتمين أكثر وإضفاء للأفارقة الذين ما زالوا مقصيين من مسلسل الاندماج العالمي، ويتعلق إذن بعولمة مؤسسة وبنظام ذاتي التقويم يحمل في طياته آليات تصحيح تضمن توازنه في الزمن وتجعله يحمل أكثر مما يقصي وبالتالي دون أي تراجع مع المضي قدما نحو التحالف من أجل التقدم وتجاوز الذات"[1].

من هنا، فالمغرب يدافع على ضرورة إنشاء مناطق للتبادل الحر بين دول الجنوب ومن بينها البرازيل، وبناء التكتلات الإقليمية والجهوية من شأنه أن يولد مناخ استثمار، ومن ثمة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، لهذا فإن مستقبل علاقات المغرب مع دول أمريكا اللاتينية رهينة بتنسيق التعاون فيما يخص دعم المبادرات التي تهم دول الجنوب سواء على

[1]- خطاب الملك محمد السادس في قمة الدول الفرنكفونية بدولة الكامرون بتاريخ 19-20 يناير 2001.

مستوى المنظمات الدولية أو منظمات دول الجنوب[1]، وجسدت الرؤية المغربية هذا الاتجاه بالزيارة الرسمية التي قام بها العاهل المغربي الملك محمد السادس لدول أمريكا اللاتينية في سنة 2004، حيث أتت البرازيل من بينها، وهي رغبة في تدبير العلاقات الثنائية مع دول الجنوب[2].

ويوفر المغرب كل المقومات لخلق محور اقتصادي مفتوح على إفريقيا وباقي القارات، كما يواصل تعميق وتثمين علاقات القرب مع دول أمريكا الجنوبية، حيث يصبو في الوقت الراهن إلى تقوية علاقاته الاقتصادية مع تجمع الميركوسور بفضل الاتفاقية الإطار التجارية مع هذا التجمع الإقليمي[3]، الأمر الذي تعتبره البرازيل عاملا مهما لتعميق روابطها مع المغرب، وترتبط المملكة المغربية بعلاقات جيدة مع الشركاء البرازيليين على جميع الأصعدة، فهي أول دولة إفريقية ربطت علاقات دبلوماسية مع البرازيل، وذلك منذ 1962 وتم التوقيع سنة 1999 على مذكرة تفاهم حول الاستشارات السياسية وعلى عدة اتفاقيات لتطوير التعاون الاقتصادي والترويج للتبادل التجاري بين البلدين[4].

وللمغرب رغبة أكيدة في الرفع من هذه المجالات لتصل إلى مستوى يضاهي علاقاته السياسية الممتازة مع البرازيل، كما يسعى منذ أكثر من عقد إلى توطيد علاقاته بدول أمريكا الجنوبية من خلال منظور جديد يتميز بالانفتاح وتوجيه الدبلوماسية نحو أسواق ورساميل هذه المنطقة، لجلب الفاعلين الاقتصاديين من أمريكا اللاتينية للاستثمار في المغرب، هذا الأمر يتماشى مع أهداف البرازيل التي تضع ضمن أولوياتها القارة الإفريقية والعالم العربي، والمغرب من الناحية الجغرافية هو البلد العربي والإفريقي الأقرب إلى أمريكا اللاتينية، وتتميز الدولتان بتأثير كبير في منطقتهما، مما يمكنهما من لعب دور أساسي في تطوير العلاقات الثنائية بين المنطقتين.

من جانب آخر، يراهن ويعول المغرب على السياحة البرازيلية في المستقبل، إذ خطط لاستقبال 100 ألف سائح برازيلي عام 2019، كما أن السياح البرازيليين في تنام

---

[1]- كلمة السيد محمد بن عيسى وزير الشؤون الخارجية والتعاون السابق أمام اجتماع لمجموعة 77.

[2]- راضية الودغيري، السياسة الخارجية في ظل حكومة التناوب، ص 103.

[3]- السوق المشتركة لدول الجنوب يتم تلخيصها في كلمة ميركسور

[4]- بشرى رحموني بن حيدة، المغرب - البرازيل: علاقات عريقة، العلاقات بين المغرب والبرازيل، منشورات معهد الدراسات الاسبانية والبرتغالية بشراكة مع مؤسسة ألكساندردي غوسماو، مرجع سابق، ص 51.

مستمر، فتبرز الإحصائيات أن عددهم بلغ 27 ألف سائح عام 2015، وذلك بزيادة بلغت 70 في المائة مقارنة عما كان عليه في عام 2012، ففي هذا الإطار يجب التذكير بأن الخطوط الملكية المغربية قد دشنت منذ سنة 2013 خطا جويا بين الدار البيضاء وساو باولو، الذي ييسر تواصل وتنقل وسفر السياح ورجال الأعمال، وإذا كان المغرب من جهة يسعى إلى تنويع شركائه الاقتصاديين والامتداد نحو آسيا وأمريكا اللاتينية وإفريقيا، ومن جهة ثانية يتوخى حشد الدعم السياسي للوحدة الترابية للمملكة، فإن البرازيل تنهج نفس السياسة الخارجية إذا أخذنا بالحسبان النمو السريع للاقتصاد البرازيلي.

ورغبة الدولة في الرفع من قدراتها التجارية والاقتصادية عن طريق كسب المزيد من الشركاء، خاصة في إفريقيا والعالم العربي، بالنظر إلى هذه المعطيات، فإنه لا مناص من إرساء نوع من التعاون الفعال بين الدولتين (المغرب - البرازيل)، ولابد من البحث عن جميع السبل والإمكانيات والفرص المتاحة لتطوير وتنويع وتعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية، فمسألة تقوية الشراكة المغربية-البرازيلية، والرفع من المبادلات التجارية والرفع من مستويات التجارة البيئية هي مسألة ضرورية لتجنب أية تأثيرات سلبية محتملة على العلاقات المغربية البرازيلية، خاصة إذا استحضرنا بأن البرازيل اليوم تعد سادس منتج للقمح وثالث منتج للذرة وسابع منتج للأرز وثاني منتج للحوم وسابع منتج للألبان وخامس منتج للسيارات في العالم، لذلك يعد التوجه نحو البرازيل ضرورة حتمية.

الفقرة الثانية: التعاون في المجال الثقافي

رغم أهمية وعراقة الموروث التاريخي والحضاري المشترك بين المغرب ودول أمريكا اللاتينية، إلا أنه لم تعطى له مكانته المستحقة من الطرفين، وذلك لعدم العمل على تطويره بشكل طبيعي لخدمة الترابط ودعم حوار الحضارات بينهما، ويعتبر المغرب أقرب الدول العربية ثقافة من أمريكا اللاتينية من خلال اللغة والإرث الأندلسي المشترك، حيث بدأ التحدث باللغة الإسبانية في المغرب منذ 1492 عندما استقر بالمغرب جماعات يهودية ومسلمة قادمة من شبه الجزيرة الإيبرية، ويصل عدد المتحدثين باللغة الإسبانية في المغرب

اليوم ما يفوق خمسة ملايين شخص، يدرسون اللغة في الثانويات والمعاهد الخاصة وفي الجامعات الإسبانية وشعب متخصصة في اللغة الإسبانية داخل خمس جامعات وطنية[1].

فقد ظل المغرب مؤهل دائما ليلعب دورا مهما في العلاقات المتعددة الأطراف رغم محدودية العلاقات الثقافية الثنائية بين كلا الجانبين بسبب البعد الجغرافي وضعف الموارد المالية، وتبين ذلك بشكل ملموس عندما تم الاتفاق على اختيار المغرب المنسق العربي الوحيد خلال قمة أمريكا الجنوبية والدول العربية من خلال احتضانه للاجتماع التمهيدي لهذه القمة بين وزراء الخارجية بمراكش مارس 2005[2].

على مستوى آخر، فإن علاقات المغرب مع دول أمريكا اللاتينية لا يتحكم فيها المحدد الاجتماعي، ذلك أن الجالية المغربية المقيمة بأمريكا اللاتينية لا يتجاوز عددها 1299 مغربي، وتوجد بشكل كبير في فنزويلا، كما يقيم بدول أمريكا اللاتينية عدد كبير من اليهود المغاربة الذين استقروا منذ عدة سنوات بهذه المنطقة، ويذكر سفير المغرب السابق في البرازيل محمد العربي المساري أن إنشاء أول بعثة يهودية في البرازيل كان على يد يهود مغاربة، خاصة بمدينة كوروكو بشمال البلاد، وفي خمسينات وستينات القرن الماضي استقطبت العاصمة كاراكاس يهودا من شمال المغرب.

ويكتسي المجال الثقافي أهمية بالغة كآلية لتعزيز التقارب بين الشعوب والبلدان وفسح المجال نحو سبل أخرى لتعزيز باقي القطاعات لاسيما المجال التجاري وقد تم تعزيز الأنشطة الثقافية في محاولة لتعزيز حضور البرازيل في المغرب إلى ما هو أبعد من المستوى الاقتصادي والسياسي والدبلوماسي الصرف، ويمكن القول بأن هناك شبه انعدام في المواد المرصودة للمجال الثقافي في معظم وزارات خارجية الدول الفقيرة مثل البرازيل، حيث يقتضي تعويضه بالكثير من الأفكار والتضامن والتفاني الكامل[3].

وقد تم التمكن من تعزيز البرازيل بشكل كبير، ليس فقط في الرباط، بل أيضا في مختلف مدن وجهات المملكة، فبعد أن تم تنظيم ودعم الأحداث الثقافية بشكل منتظم وإقامة

[1]- محمد العربي المساري، المغرب وبعده الاطلنطي، مرجع سابق، ص 56.
[2]- محسن منجيد، علاقات المغرب بدول أمريكا اللاتينية، البرازيل نموذجا، جريدة الاتحاد الاشتراكي بتاريخ 16 دجنبر 2004، العدد 7795، ص 7.
[3]- لاورو موريرا، البرازيل في المملكة المغربية، العلاقات بين المغرب والبرازيل، منشورات معهد الدراسات الإسبانية والبرتغالية بشراكة مع مؤسسة ألكساندردي غوسماو، مرجع سابق، ص 144.

علاقات مع مختلف الفعاليات والجهات التي تشتغل على هذا المستوى، تم إطلاق حوار ثقافي موصول يعود بالنفع على البلدان ويعزز تكاملها أكثر، فالثقافة هي رافعة أساسية في عملية تقارب الشعوب وتعارفها[1].

علاوة على ذلك، ساعدت اللغة الإسبانية التي دخلت المغرب منذ عام 1492 عندما استقر بالمغرب مجموعة من اليهود والمسلمين القادمين من شبه الجزيرة الإيبرية على تنوع مظاهر وعلاقات التعاون الثقافي بين المغرب ودول أمريكا اللاتينية، وعلى رأسها دولة البرازيل، حيث يمثل قطاع التعليم مثالا حيويا للتعاون الثقافي من خلال ارتفاع عدد اتفاقيات التعاون الجامعي المبرمة بين الجامعات المغربية وجامعات أمريكا اللاتينية التي توجد البرازيل من ضمنها، وتبادل الأساتذة بين الطرفين وتخصيص المنح للطلبة والباحثين لاستكمال دراستهم بشكل متبادل بين المغرب وبعض دول أمريكا اللاتينية، كما أصبحت المشاركة في المهرجانات والتظاهرات الثقافية التي تنظم في كلا الجانبين تعكس حركية التعاون الثقافي بين الدول، تدعمها اتفاقيات التوأمة التي تبرمها المدن.

وتعتبر الأنشطة الثقافية من أهم المظاهر التي تدل على وجود حركية في العلاقات الثقافية بين الدول، وفي علاقات المغرب مع دول أمريكا اللاتينية - على رأسها البرازيل - يعكس تبادل المشاركات في المهرجانات الوطنية والدولية ومختلف التظاهرات الثقافية التي يقيمها كل الطرفين دينامية في العلاقات الثقافية الثنائية[2].

ويلاحظ أن البرازيل تعتبر المغرب كمحطة تربطها بأوروبا و العالم العربي و إفريقيا، لذلك يظهر حضورها الثقافي في المغرب بشكل أكبر نسبيا، وقد ظهرت خلال السنوات الأخيرة مجالات جديدة من التعاون حول حقوق الإنسان.

المطلب الثاني: التعاون الدبلوماسي

لقد تمكن المغرب منذ القرن التاسع عشر أن يقيم علاقات دبلوماسية مع بعض دول أمريكا اللاتينية، حيث كانت مدينة طنجة بفعل موقعها الجغرافي تستقطب مجموعة من التمثيليات القنصلية من أمريكا اللاتينية، خاصة بعد تحررها من المستعمرين (إسبانيا

[1]- الوافي التامك، دور الدبلوماسية الثقافية في تعزيز العلاقات الخارجية للمغرب، جامعة محمد الخامس، الرباط، سنة 2007/2006.
[2]- محسن منجيد، علاقات المغرب مع دول أمريكا اللاتينة، مرجع سابق، ص 166.

والبرتغال)، وتمكن المغرب بعد استقلاله من تعميق التواصل الدبلوماسي مع هذه الأخيرة من خلال اعتماد تمثيليات وفتح سفارات بها، وكشف سفير المغرب المعتمد لدى دولة البرازيل سابقا محمد العربي المساري من خلال بحث قام به بمقر وزارة خارجية البرازيل، أنه ابتداء من 6 يونيو عام 1861 أصبحت قنصلية البرازيل في طنجة تبعث مراسلات إلى البرازيل، والتي تدل على أن العلاقات الدبلوماسية بين المغرب والبرازيل قد بدأت بشكل رسمي من هذه السنة.

وقد أكد المغرب منذ القدم أن سياساته التاريخية مبنية على الانفتاح الخارجي، وشارك في استكشاف العالم الجديد، حيث ساهم في صناعة حوض الأمازون خلال القرن الثامن عشر، فدشنت العلاقات الرسمية بين المغرب والبرازيل سنة 1861م، وفي إطار تبادل المستجدات التي تهم الحقل الدبلوماسي، وجه القنصل البرازيلي جوزي دانييل كولاصو رسالة إلى محمد بن العربي الطريس بتاريخ 15 يناير 1890، يقدم له فيها صورة الطابع الجديد المعتمد في دولة البرازيل.

أما بالنسبة للعمل الدبلوماسي للمغرب في العقود الأخيرة تجاه دولة البرازيل، خصوصا مع فتح الملك محمد السادس جبهات جديدة منذ بداية عهده، حيث أصبحت منطقة أمريكا اللاتينية بشكل عام ودولة البرازيل بشكل خاص تحظى باهتمام كبير، وأصبحت البرازيل عنصرا لا محيد عنه، بزخم جديد وقوي من جانب تمثيليتها الدبلوماسية بالرباط، وقد حظيت السفارة بدعم قيم من طرف البرازيل، كما تضاعفت جهود الرباط في تشجيع تبادل الزيارات بين كبار المسؤولين الحكوميين.

وعليه سنتطرق إلى الدبلوماسية الرسمية المغربية تجاه البرازيل (الفرع الأول) وعلى مستوى الدبلوماسية البرلمانية (الفرع الثاني)

الفرع الأول: الدبلوماسية الرسمية المغربية تجاه البرازيل

إن الزيارة الملكية لمجموعة من دول أمريكا اللاتينية خلال سنة 2004 كانت تهدف بالأساس إلى نهج مقاربة جديدة في السياسة الخارجية المغربية، وهي الانفتاح على منطقة أمريكا الجنوبية، والتعريف بقضية الصحراء المغربية، خصوصا أن الدبلوماسية الجزائرية

تنشط بشكل مكثف في المنطقة، وكانت لهذه الزيارة أثار إيجابية بسحب مجموعة من دول المنطقة اعترافها "بالجمهورية الصحراوية الوهمية"، الشيء الذي ترتب عنه نسج علاقات دبلوماسية متميزة مع البيرو والشيلي والبراغواي والأوروغواي، وانعكست مواقف هذه الدول بإنشاء لجان عليا مشتركة للتعاون في المجال الاقتصادي والثقافي والتقني، وتوقيع مجموعة من الاتفاقيات والتعاون في مجموعة من الميادين.

وقد شهدت العلاقات الدبلوماسية للمغرب تجاه البرازيل تطورا ملحوظا من خلال تبادل الزيارات الرسمية وعلى أعلى المستويات أحيانا، فكانت تتوج بتوقيع عديد من الاتفاقيات وخلق لجان للتشاور والتنسيق المتبادل.

سنحاول الوقوف على العلاقات الدبلوماسية خلال حكم الملك الحسن الثاني (الفقرة الأولى) وعلى العلاقات الدبلوماسية في عهد الملك محمد السادس (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: العلاقات الدبلوماسية خلال حكم الملك الحسن الثاني

إن الرهان بالنسبة للمغرب على مستوى العلاقات الدبلوماسية في عهد الملك الراحل الحسن الثاني تجاه دولة البرازيل ودول المنطقة بشكل عام هو المصلحة السياسية للمغرب، وذلك للحصول على موقف مؤيد لملف الصحراء المغربية وسحب الاعتراف بالجمهورية المزعومة، خصوصا أن الدبلوماسية الجزائرية تنشط بكثير في هذه المنطقة لمعاكسة الموقف المغربي والحصول على الاعتراف بالكيان المزعوم؛ ونشير في هذا الجانب إلى أن دولة البرازيل لم تعترف بالجمهورية الصحراوية المزعومة إلى جانب دول أخرى مثل الأرجنتين والشيلي وهايتي[1].

وإثر زيارة الرئيس هواري بومدين في القرن الماضي لبعض دول أمريكا اللاتينية التي اعترفت بعضها بالجمهورية الوهمية، عمل الملك الراحل الحسن الثاني في تلك الفترة بإرسال وزير خارجيته محمد بوستة إلى المكسيك حاملا رسالة إلى رئيسها حول عزم المغرب على فتح سفارة له بهذه الأخيرة، وقد شكلت هذه المبادرة محطة انطلاق

[1]- عادل الموساوي، علاقات المغرب مع إفريقيا جنوب الصحراء بعد انتهاء القطبية الثنائية، ص 107.

الدبلوماسية المغربية تجاه دول المنطقة للتعريف بحقيقة النزاع المفتعل حول الصحراء المغربية[1].

فخلال عقد الستينات والسبعينات من القرن الماضي تمكن المغرب من إقامة علاقات مع عدد مهم من دول أمريكا اللاتينية دون تحيز، وفي علاقاته الدبلوماسية مع دولة البرازيل فتحت هذه الأخيرة تمثيلية لها بالرباط سنة 1963، وأرسل المغرب سنة 1967 أول سفير للبرازيل مقيم بمدينة ريو العاصمة الأولى للبرازيل[2]، فقد كانت العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين أهم مرحلة في العلاقات الدبلوماسية الثنائية خلال فترة الملك الراحل الحسن الثاني، وعرفت قضية الصحراء بالمنطقة حركة كبيرة من الاعترافات لصالح البوليساريو بعد أن تمكن من الحصول على أكبر دعم له عالميا بعد القارة الإفريقية.

كما انطلقت الدبلوماسية المغربية باتجاه دول أمريكا اللاتينية للتعريف بحقيقة النزاع المفتعل حول الصحراء المغربية، ليبدأ الحضور الدبلوماسي المغربي يتزايد في عدد من تلك الدول بداية الثمانينات من خلال فتح علاقات جديدة، واعتماد سفراء بأغلب الدول التي تجمع المغرب معها بعلاقات دبلوماسية[3]، وانطلقت حملة دبلوماسية مغربية بدول أمريكا اللاتينية عبر وفود كان يرسلها الملك الراحل الحسن الثاني لشرح مختلف جوانب مشكلة الصحراء[4].

وترجع العلاقات الدبلوماسية المتميزة بين المغرب والبرازيل إلى عدم اعتراف البرازيل بالجمهورية الصحراوية المزعومة وامتناعها من التصويت داخل الأمم المتحدة التي ترتبط بالصحراء المغربية، كما أن هناك تقارب من خلال فتح سفارات وتبادل السفراء فيما بينهما[5]، وتوجد كذلك رغبة البلدين في تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية بينهما، وهناك أيضا الاتجاه العام للسياسة الخارجية البرازيلية نحو تمتين علاقاتها مع دول إفريقيا بصفة عامة وتفعيل التعاون جنوب - جنوب.

---

[1]- إدريس الكريني، الدبلوماسية المغربية وقضية الصحراء، مجلة المتمدن، العدد 2584، 2009/03/13.

[2]- الحسان بوقنطار، السياسة الخارجية المغربية: الفاعلون والتفاعلات، باب للطباعة والنشر، طبعة 2002، ص 55.

[3]- جريدة الصحراء المغربية، خاص بزيارة الرئيس المكسيكي للمغرب، 11 فبراير 2005، عدد 5867.

[4]- جريدة المغرب الدبلوماسي، التوجهات الخارجية للمغرب في انتظار الدبلوماسية البرلمانية، العدد الرابع، يونيو 2007.

[5]- امحمد العربي المساري، العلاقات بين المغرب والبرازيل بدأت منذ 43 سنة، جريدة العلم، بتاريخ 20 نونبر 2004، العدد 4، 1990، ص 21.

فقد شكلت الزيارة الرسمية التي قام بها الوزير الأول المغربي المعطي بوعبيد للبرازيل في ماي 1980 أول مبادرة مغربية نحو تطوير العلاقات مع البرازيل، التي مكنت من الدفع بالعلاقات التجارية بين البلدين، وأضفت جوانب الثقة المتبادلة، فوجه خلال هذه الزيارة الوزير الأول المغربي دعوة الملك الراحل الحسن الثاني للرئيس "خواو فيغيريدو" للقيام بزيارة للمغرب، التي استجاب لها هذا الرئيس وقام بزيارة رسمية لمدينة فاس في شهر أبريل سنة 1984م، مرفوقا بوفد مهم من الوزراء والشخصيات السياسية والاقتصادية[1].

مما كشف عن رغبة في تنمية العلاقات الثنائية المشتركة للبلدين، وزادت هذه الزيارة من الحضور الدبلوماسي للرباط بين دول أمريكا اللاتينية منذ أواسط الثمانينات، حيث تعتبر الزيارة الأولى التي يقوم بها رئيس من هذه المنطقة للمغرب بعد ظهور مشكل الصحراء المغربية، ولمكانة البرازيل بالمنطقة الجنوبية منحت هذه الزيارة فرصة أكبر لتنشيط الدبلوماسية المغربية داخل دول هذه الأخيرة.

وتميزت تسعينيات القرن الماضي بارتفاع وتيرة الزيارات الرسمية المتبادلة بين المغرب والبرازيل، فعرفت سنة 1992 استقبال العاهل المغربي لوزير الخارجية البرازيلي فرانسيسكو ريوك، وزار ولي عهد المغرب في نفس العام في تلك الفترة الملك محمد السادس البرازيل مرفوقا بوفد مغربي بمناسبة انعقاد مؤتمر ريو للبيئة، كما زار وزير الخارجية البرازيلي المغرب سنة 1994 مرتين لحضور المؤتمر الوزاري للاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة (GATT) بمراكش ولحضور أيضا قمة التنمية الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا[2]، فخلال هذه السنة أيضا قام المدير العام للعلاقات الثنائية بوزارة الشؤون الخارجية والتعاون المغربي المعطي جوريو بزيارتين لبرازيليا، الأولى في شهر يونيو وأخرى في شهر غشت كمبعوث خاص من العاهل المغربي للرئيس البرازيلي[3].

---

[1]- فريدة الجعايدي، العلاقات بين المغرب والبرازيل، منشورات معهد الدراسات الاسبانية والبرتغالية مع مؤسسة ألكساندر دي غوسماو، مرجع سابق، ص 155.

[2]- موقع سفارة البرازيل المعتمد بالرباط: http://rabat.itamaraty.gov.br/pt-br/، تاريخ الاطلاع 21 ماي 2021

[3]- موقع وزارة الخارجية البرازيلية، تاريخ الاطلاع 21.05.2021، الرابط التالي: https://www.gov.br/mre/en

كما زار وزير الخارجية والتعاون المغربي عبد اللطيف الفيلالي البرازيل عام 1999 لتثبيت العلاقات الدبلوماسية التي تميزت بتوقيع مذكرة تفاهم لإقامة المشاورات السياسية الثنائية، وتعتبر البرازيل من أكثر القوى الصاعدة في العالم استعدادا للتقارب مع المغرب ومع العالم الإسلامي بشكل عام، حيث يمتاز هذا البلد بنعمة موقعه الجغرافي المنعزل إلى حد ما التي كانت سببا في احتفاظه بعلاقات طيبة مع الدول الإسلامية، وترفض الصورة النمطية السلبية عن المسلمين، كما تقدم لهم بيئة متسامحة من التعايش والاندماج والمشاركة الفاعلة[1]، وتعبر عن تأثرها بالإسلام والحضارة الإسلامية، حيث يعيش في دولة البرازيل نحو مليون ونصف مسلم، وهو حجم صغير بالنسبة لسكان البرازيل البالغ عددهم 200 مليون نسمة.

الفقرة الثانية: العلاقات الدبلوماسية في عهد الملك محمد السادس

بعد تربع جلالة الملك محمد السادس على الحكم، عرفت العلاقات المغربية مع دول أمريكا اللاتينية تطورا كبيرا على مستوى تعميق المغرب لعلاقاته مع دول الجوار الأطلسي، وعزز المغرب بذلك العلاقات الثنائية مع دولة البرازيل لدعم التجارة والاستثمار بين البلدين وفقا للعلاقات السياسية المتميزة التي تربط المغرب بالبرازيل تاريخيا، وهناك مجموعة من الاتفاقيات للتعاون همت المجال الصحي والفلاحي والاتصال والطاقة والمعادن[2]، بالإضافة إلى بروتوكول تعاون إطار الموقع في مجالي البيئة والتدبير والتعاون العلمي والتقني والتكنولوجي بناءا على الاتفاق الإطار الموقع بين حكومتي المغرب والبرازيل في أبريل 1984.

كما ظهرت الدبلوماسية المتعددة الأطراف بموازاة العلاقات الثنائية، وهي الدبلوماسية الجماعية التي مارستها الدول في البداية عن طريق المؤتمرات، وبعد ذلك عن طريق المنظمات الدولية والإقليمية، فالدبلوماسية المتعددة الأطراف يمكن ممارستها بين الدول والمنظمات الدولية، وكذلك بين المنظمات الدولية في ما بينها، وخطت الدبلوماسية المتعددة الأطراف خطوات مهمة في الدبلوماسية الدولية بفعل أسلوبها الجديد في التعامل

[1]- عاطف معتمد عبد الحميد، الإسلام في البرازيل عبئ الماضي وتحديات المستقبل، البرازيل القوة الصاعدة في أمريكا اللاتنية، مرجع سابق، ص 59.

[2]- جريدة المغرب الدبلوماسي، التوجهات الخارجية للمغرب في انتظار الدبلوماسية البرلمانية، العدد الرابع، يونيو 2007، مرجع سابق،

الدبلوماسي الذي يحيل على وجود خبرة مهنية وجنس جديد من الدبلوماسيين مثل الخبراء في إدارة التفاوض ومواكبة المناقشات الدبلوماسية الجماعية[1].

وتبعا لمكانة الدبلوماسية المتعددة الأطراف لم يتخلف المغرب على إدراكه بضرورة إدراج عمله في المنظمات الدولية والإقليمية والجهوية[2]، وبانتماء المغرب إلى الجامعة العربية، إذ في إطار الدبلوماسية المتعددة الأطراف، انعقدت أول قمة بين أمريكا اللاتينية وجامعة الدول العربية سنة 2005 بالعاصمة البرازيلية (برازيليا) لتعزيز التعاون بين دول جنوب - جنوب، وعمل المغرب على تنفيذ قرارات هذه القمة التي تهم العالم العربي ودول أمريكا اللاتينية.

إثر الزيارة التي قام بها السيد عبد الرحمان اليوسفي في فبراير 2000 إلى دول أمريكا اللاتينية، حصل المغرب على مكانة ملاحظ في السوق المشتركة بأمريكا الجنوبية (ميركوسور) التي تعتبر البرازيل أحد أعضائها إلى جانب الأرجنتين والشيلي، وتم الاتفاق على خلق منطقة للتبادل الحر مع دول المجموعة المتعددة الأطراف دائما على تعزيز تواجده بمنطقة أمريكا اللاتينية، من خلال مختلف اللقاءات الاقتصادية والمتمثلة في لقاء ملتقى المقاولين، اختير سفير المملكة المغربية منسقا عاما لأشغال هذا الملتقى[3].

وقد شكلت مناسبة انعقاد قمة إفريقيا - أمريكا الجنوبية بنيجيريا سنة 2006 محطة لتعميق التعاون بين القضاء الإفريقي وأمريكا اللاتينية، وجاء في خطاب الملك محمد السادس في هذه القمة:

"كما يطيب لي أن أوجه هذا الخطاب للقمة الأولى لدول إفريقيا وأمريكا الجنوبية، والتي تشكل بلا شك محطة هامة في العلاقات بين قارتينا، وهي مناسبة سعيدة لتمتين العلاقات التاريخية الراسخة التي تجمعنا بهدف بلورة رؤية مستقبلية، تخدم المصالح المشتركة لدولنا، كما تتيح لنا أيضا هذه القمة الفرصة المواتية للاتفاق على إقامة شراكة إستراتيجية؛ والدي المنعم جلالة الملك الحسن الثاني أكرم الله مثواه، وعيا منه لما للعولمة من انعكاسات جديدة على اقتصاديات دول الجنوب بالدعوة إلى وضع مخطط للتنمية الشاملة

[1]- إدريس ولد القابلة، مجلة الحوار المتمدن، العدد 13، تاريخ 2009/03.
[2]- عادل الموساوي، علاقات المغرب مع إفريقيا جنوب الصحراء بعد انتهاء القطبية الثنائية، مرجع سابق، ص 86.
[3]- أمين ركلمة، الحكامة الدبلوماسية بالمغرب في ظل العهد الجديد للملك محمد السادس، مرجع سابق، ص 231.

لفائدة إفريقيا.. وإنني لأدعو شركائنا بأمريكا الجنوبية إلى الانضمام لهذا المخطط والإسهام في تحقيقيه".

وفي سعي الدبلوماسية المغربية الحثيث نحو تطوير وفك العزلة عن الاقتصاد المغربي وتحقيق مصالح على المستوى السياسي (قضية الصحراء)، لم يكن البعد الجغرافي عائقا لتطوير علاقات المغرب الاقتصادية مع مختلف دول العالم في إطار سياسة الانفتاح التي ينهجها الملك محمد السادس من خلال البحث عن زبناء اقتصاديين وأسواق جديدة لتعريف منتوجاته، كما يندرج هذا التوجه أيضا ضمن مقتضيات السياسة الدولية الجديدة التي أصبحت تقتضي منا البحث عن مؤيدين وأنصار جدد لصالح قضيتنا الوطنية[1].

فقد عرفت العلاقات المغربية مع دول أمريكا اللاتينية تطورا ملموسا على جميع الأصعدة مما جعل المغرب شريكا مهما لعدد كبير من هذه الدول إلى جانب البرازيل طبعا، وتجسد ذلك على مستوى الواقع من خلال تعدد الزيارات التي قام بها الملك محمد السادس والوزير السابق الراحل عبد الرحمان اليوسفي إلى أمريكا الجنوبية التي كانت دولة البرازيل من بين أهم الدول التي شملتها هذه الزيارات.

وحرص الملك محمد السادس منذ توليه الحكم نهج دبلوماسية القرب مع دول هذه المنطقة لتعزيز العلاقات في مختلف الميادين وحضور المغرب في التنصيب بدول أمريكا اللاتينية[2]، فقد انطلق إشعاع الزيارات الدبلوماسية المغربية نحو أمريكا اللاتينية خلال عام 2004، التي كانت البرازيل من ضمنها، حيث قام وزير الخارجية المغربي في شهر أبريل بزيارة إلى ثلاث دول شملت كل من البرازيل والشيلي والأرجنتين، وجاءت الجولة التي قام بها العاهل المغربي لتعزيز التوجه المغربي لتقوية علاقاته الخارجية مع هذه الدول، وكانت الزيارة الأولى التي يقوم بها ملك مغربي وزعيم عربي إلى أمريكا اللاتينية.

إذ شملت الزيارة الملكية الرسمية دولة البرازيل إلى جانب المكسيك والبيرو والشيلي والأرجنتين، وكذلك جمهورية الدومينيك في إطار زيارة خاصة[3]، وجمعت تلك الزيارة الملكية بين البرازيل وأربعة دول أخرى ترتبط معها المملكة المغربية بعلاقات سياسية

[1]- أمين ركلمة، الحكامة الدبلوماسية بالمغرب في ظل العهد الجديد للملك محمد السادس، مرجع سابق، ص 38.
[2]- راضية الودغيري، السياسة الخارجية في عهد حكومة التناوب، ص 103.
[3]- محسن منجبد، العلاقات بين المغرب وأمريكا اللاتينية، مرجع سابق، ص 65.

ودبلوماسية قوية، والتي كانت فرصة لتنمية شراكة جديدة سياسية واقتصادية مع دول قوية من محور جنوب-جنوب.

وقد سعت الزيارة إلى تأكيد المغرب العمل إلى جانب الأمم المتحدة لإيجاد حل سياسي توافقي لقضية الصحراء المغربية[1]، وتعتبر دولة البرازيل التي شملتها الزيارة الملكية إلى جانب دول أخرى بالمنطقة من بين الدول التي لا تعترف بالجمهورية الوهمية، كما أن هذه الزيارة الملكية التي شملت كما سبق القول البرازيل إلى جانب الأرجنتين والشيلي، وهي أهم الدول بأمريكا الجنوبية على المستوى الاقتصادي، ولم يسبق لها أن اعترفت بالجمهورية الصحراوية الوهمية، فجاءت هذه الجولة لفتح فرص التعاون الاقتصادي متعدد الأطراف مع السوق المشتركة لدول أمريكا الجنوبية.

فضلا عن ذلك، تميزت جولة العاهل المغربي بأنشطة مهمة من خلال محادثات مع رؤساء تلك الدول ومسؤولين حكوميين وبرلمانيين التي كشفت عن رغبتها في تقوية العلاقات مع المغرب، ويتضح بشكل ملموس من خلال تتبع زيارات وزير الشؤون الخارجية والتعاون على عهد الملك محمد السادس إلى أمريكا اللاتينية أنه تم تسجيل أعلى مستوى من الزيارات التي كانت البرازيل من بين الدول التي شملتها، وذلك لتنشيط العلاقات الثنائية من خلال عقد مجموعة من اجتماعات اللجان الثنائية المشتركة بين المغرب والبرازيل وعدد من دول أمريكا اللاتينية[2].

وتزامنت هذه الزيارات مع الحملة الدبلوماسية من أجل التعريف بمشروع الحكم الذاتي للأقاليم الجنوبية، والتي كانت بقيادة وزير الشؤون الخارجية والتعاون ورئيس المجلس الاستشاري للشؤون الصحراوية، ويمكن القول أن الدبلوماسية الرسمية على عهد الملك محمد السادس مكنت المغرب من تدارك عدة عقود خلت تميزت بغياب كبير بأمريكا اللاتينية.

[1]- محسن منجيد، العلاقات المغربية المكسيكية وأفاق زيارة الرئيس فيسنتي فوكس للرباط، جريدة الاتحاد الاشتراكي، عدد 7850 بتاريخ 12 فبراير 2005، ص 3.

[2]- محسن منجيد، خطوات رئيسة الأرجنتين إزاء العالم العربي، جريدة الصحراء المغربية، طبعة خاصة، 18 نونبر 2008، ص 9

الفرع الثاني: على مستوى الدبلوماسية البرلمانية

لقد عمل المغرب على تقوية علاقاته مع برلمانات دول أمريكا اللاتينية من خلال استفادته من صفة عضو ملاحظ داخل المنظمات البرلمانية الإقليمية التي تضم تلك الدول والتي تعتبر البرازيل إحداها، وتأسس البرلمان الأمريكولاتيني بموجب إعلان ليما في 7 دجنبر 1964 لإنشاء مؤسسة ديمقراطية تمثل شعوب أمريكا اللاتينية تضم ممثلين عن 22 دولة والتي تم قبول المغرب فيها كعضو ملاحظ في البرلمان الأمريكو لاتيني سنة 1996.

وقد عمل البرلمان المغربي على توطيد العلاقات مع دولة البرازيل ودول المنطقة بشكل عام، إلا أنها تبقى ضعيفة بالمقارنة مع الزيارات القادمة من هذه الأخيرة.

من خلال ما سبق ذكره، سنحاول الوقوف على الدبلوماسية البرلمانية الثنائية (الفقرة الأولى) والتنسيق على مستوى الاتحادات البرلمانية (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: الدبلوماسية البرلمانية الثنائية

لقد تبين بشكل ملموس أن العلاقات الخارجية للبرلمان المغربي عرفت توسعا في إطار الدبلوماسية البرلمانية خلال العقود الأخيرة، حيث تحركت الدبلوماسية المغربية الرسمية على المستوى الدولي للتعريف بقضية الصحراء المغربية، وتنشيط الأداء الدبلوماسي المغربي بشكل عام، إلا أن الأنشطة الدبلوماسية للبرلمان المغربي بغرفتيه تجاه أمريكا اللاتينية خلال العقود الماضية، جد ضعيفة، رغم أن حجم القضية الوطنية وتطور علاقات الجمهورية الوهمية مع برلمانات دول تلك المنطقة كان يستوجب مضاعفة عدد الزيارات أكثر[1].

وتنقسم علاقات المغرب البرلمانية مع دول أمريكا اللاتينية إلى ثلاث مجموعات؛ المجموعة الأولى يتبادل بينها الزيارات بشكل متواضع وهي المجموعة التي يرتبط معها المغرب رسميا بعلاقات جيدة التي توجد البرازيل من ضمنها، أما الثانية تعرف شبه غياب

[1]- جريدة المغرب الدبلوماسي، التوجهات الخارجية للمغرب في انتظار الدبلوماسية البرلمانية، العدد الرابع، يونيو 2007، مرجع سابق،

للدبلوماسية البرلمانية فيما بينها؛ بينما الأخيرة فهي منعدمة الأنشطة في إطار الدبلوماسية البرلمانية والتي لم يعد للمغرب علاقات معها أو سبق أن ربطها معها[1].

كما يمكن القول بأن الدبلوماسية البرلمانية لم تكن مسايرة لتوجه السياسة الخارجية المغربية وللعلاقات التي يقوم بها المغرب مع دول أمريكا اللاتينية، ولم يساهم البرلمان المغربي في توطيد علاقاته مع برلمانات هذه الدول، ولم تكن له الجرأة للدفاع عن الصحراء المغربية خصوصا مع الدول التي تتبنى الجمهورية الوهمية.

والملاحظ أن البرازيل وهي أكبر دولة في أمريكا اللاتينية وأقدم دولة يرتبط معها المغرب بعلاقات دبلوماسية، من بين دول المنطقة التي تدخل ضمن المجموعة الثانية، حيث أن أهمية العلاقات المغربية البرازيلية تفرض تداخل جميع أشكال الدبلوماسية التقليدية الموازية من أجل المحافظة عليها وتطويرها، ويظهر تقصير دور المؤسسة البرلمانية المغربية واضح في هذا المجال[2]؛ حيث لم تزور الوفود البرلمانية المغربية البرازيل ولو مرة واحدة رغم وجود مجموعة للصداقة البرلمانية المغربية البرازيلية بمجلس النواب، ولم يستقبل المغرب من البرازيل إلا زيارتين خلال سنة 1987.

لكن في السنوات الأخيرة عرفت العلاقات بين المغرب والبرازيل قفزة نوعية مهمة بفضل الزيارة التاريخية للعاهل المغربي الملك محمد السادس للبرازيل عام 2004، ولم تكن هذه أول زيارة له، بل سبق له أن مثل المغرب عام 1992 في قمة ريو للبيئة والتنمية، كما قام رئيس الحكومة سنة 2018 بزيارة البرازيل لحضور المنتدى العالمي للمياه، ويتضح من خلال هذه اللقاءات الرفيعة المستوى أن البلدين على مستوى عال من التفاهم وتقارب المواقف حول العديد من المواضيع المشتركة.

أما العلاقات السياسية على المستوى البرلماني[3]، فقد عرفت - إلى جانب ما سبق - دينامية كبيرة، لدرجة أننا نتوفر في الوقت الراهن على مجموعات للصداقة البرلمانية المغربية البرازيلية داخل مجلسي النواب بالبلدين؛ ففي البرازيل، وعلى إثر الزيارتين اللتين

[1]- جريدة رسالة الامة، بتاريخ 10 أكتوبر 1998، ص.ص 1-3.
[2]- العلاقات الخارجية والدبلوماسية البرلمانية، الولاية التشريعية السادسة 1997 -2002، منشورات مجلس النواب، ص 10.
[3]- جوزي أومبيرتودي بريتوكروز، العلاقات بين المغرب والبرازيل، الماضي والمستقبل، منشورات معهد الدراسات الاسبانية والبرتغالية بشراكة مع مؤسسة ألكساندردي غوسماو، مرجع سابق، ص 20

قام بهما النائب فرناندو كوليو ديميليو للمغرب في يوليوز ونونبر من سنة 2017 ظهرت مجموعة الصداقة البرازيلية المغربية بمجلس الشيوخ الفيدرالي، وأقيم أول اجتماع مشترك مع المجموعة المغربية المماثلة في شهر مارس عام 2018 ببرازيليا، ثم خلال وضع برنامج عمل مشترك طموح؛ أما مجموعة الصداقة البرلمانية لمجلس النواب، فقد أحدثت منذ سنين[1]، وسبق لأعضائها أن قاموا بزيارة هامة إلى المغرب عقدوا خلالها لقاءات مع مسؤولين مغاربة، ومع ممثلي المقاولات.

وقد فتح الملك محمد السادس جبهات جديدة منذ بداية عهده وباتت مناطق أمريكا اللاتينية تحظى باهتمام متزايد، فأصبحت البرازيل عنصرا لا محيد عنه، وبزخم جديد وقوي من تمثيليتها الدبلوماسية بالرباط، حيث تم تشجيع وتعميق الحوار، وأخذ الوضع يتغير بشكل ملحوظ إثر الجهود المكثفة التي بذلتها السفارة التي حظيت دائما بدعم قيم من لدن برازيليا، لاسيما بعد انعقاد اجتماع مشترك سنة 2001 بتونس بين نائب وزير الشؤون الخارجية (الأمين العام) والسفراء البرازيليين في بلدان المغرب العربي ودول الخليج والشرق الأوسط.

فخلص هذا الاجتماع بخصوص بلدان المغرب العربي إلى ضرورة تركيز التعاون من أجل التنمية على تعزيز العلاقات الثنائية بالنظر إلى التنمية في تلك البلدان وتعدد المشاريع التي يمكن للشركات البرازيلية أن تلعب دورا مهما فيها؛ كل هذا دفع إلى مضاعفة الجهود في الرباط لتشجيع تبادل الزيارات بين كبار المسؤولين الحكوميين؛ لذلك قام نائب رئيس البرلمان المغربي احمد القادري الذي كان سيتوجه على رأس وفد إلى الشيلي لحضور اجتماع برلماني في سانتياغو، البقاء في البرازيل لفترة كافية للقيام بزيارة رسمية للبلاد، وتم استقبال القادري الذي كان مرفوقا برئيس حزب الحركة الشعبية محمد الجوهري والسفير المغربي بالبرازيل عبد المالك الشرقاوي في البرازيل من قبل رئيس مجلس الشيوخ "جوزي سارني"، ورئيس مجلس النواب "جواو باولو كونيا"، حيث جدد الطرفان

[1]- رشيد العثماني، الدبلوماسية الاقتصادية في الممارسة المغربية: رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، كلية الحقوق، أكدال، الرباط 2002، ص 42.

حينها تأكيد اهتمامهما بتعزيز التعاون السياسي البرلماني، ورحبا باقتراح القادري خلق مجموعة الصداقة والتعاون المغربية البرازيلية[1].

وقد عرفت الدبلوماسية البرلمانية تطورا في الأداء مع دولة البرازيل وتجاه منطقة أمريكا الجنوبية بشكل عام من خلال زيارات الوفود المغربية والتقائها بالمسؤولين الرسميين للبرازيل ودول أخرى بالمنطقة[2]، الشيء الذي نتج عنه حصول المغرب على صفة عضو ملاحظ في البرلمان الأنديني الذي يعتبر أحد أجهزة منظمة الأندين التي تضم كل من بوليفيا والبيرو وكولمبيا والإكوادور وفنزويلا، فهذه الزيارات البرلمانية كان من بين أهدافها التعريف بقضية الوحدة الترابية للمغرب، وفي هذا الصدد قال، عبد الواحد الراضي "حرصنا أن نعطي للدبلوماسية البرلمانية المغربية والعلاقات والاتصالات الخارجية نفسا وبعدا جديدين مستغلين جميع علاقاتنا العربية والمتوسطية والأمريكية ومع دول العالم الثالث من أجل الدفاع عن قضايانا الوطنية[3].

بناءا على ما سبق، فإن الدبلوماسية البرلمانية مع البرازيل ودول المنطقة شهدت تطورا ملحوظا ظهر بصفة خاصة من خلال تبادل الزيارات الرسمية على أعلى المستويات أحيانا، كما أنها كانت تتوج بتوقيع عديد من الاتفاقيات وخلق لجان للتشاور والتنسيق المتبادل.

الفقرة الثانية: الدبلوماسية البرلمانية الجهوية

لقد شملت الدبلوماسية البرلمانية كما سبقت الإشارة سابقا مجموعة من دول أمريكا اللاتينية، وتأتي دولة الشيلي في المرتبة الأولى، حيث تجاوز عدد الوفود بين الجانبين عدد الزيارات بين المؤسستين التشريعيتين، والتي بدأت بزيارة رئيس مجلس الشيوخ لبلادنا سنة 2000 تميزت باستقبال من طرف العاهل المغربي الملك محمد السادس في ابريل من نفس السنة، توجت بإعلان عن إحداث مجموعة الصداقة البرلمانية الشيلية، كما زار وفد برلماني

[1]- لاورو موريرا، البرازيل في المملكة المغربية، العلاقات بين المغرب والبرازيل، منشوروات معهد الدراسات الإسبانية والبرتغالية بشراكة مع مؤسسة ألكساندردي غوسماو، مرجع سابق، ص.ص 140-141.

[2]- إدريس لكريني في حوار مع جريدة الأحداث المغربية، الزيارة الملكية للعديد من دول أمريكا اللاتينية، العدد 2142 بتاريخ 2004/12/07.

[3]- حصيلة أشغال مجلس النواب، الولاية التشريعية 1997-2002، العلاقات الخارجية والدبلوماسية البرلمانية، منشورات مجلس النواب 2002، ص 2.

كولومبي الرباط سنة 1987، ثم زار وفد مغربي يوغوتا بدعوة من رئيس كولومبيا ورئيس البرلمان الأنديني لحضور أشغال الدورة السادسة العادية لبرلمان الأندين[1].

وتوالت الزيارات بين الجانبين وتوجت باجتماع سنة 2019 بين رئيس مجلس النواب المغربي ورئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ بمقر مجلس النواب؛ وفي سنة 2003 زار رئيس مجموعة الصداقة وبعدها رئيس فريق الأغلبية بمجلس النواب البيرو في سنة 2007، وزيارة ثانية بصفته رئيسا للكونغرس البيروفي التي استمرت في سنوات أخرى دون تجاوب مغربي، وفي مارس 2005 زار أول وفد برلماني مغربي فنزويلا تميزت بلقاءات على مستويات عالية ومختلفة[2]، وبعد أن سحبت الإكوادور اعترافها بالجمهورية الصحراوية زارها سنة 2004 وفد برلماني مغربي لتقوية العلاقات الثنائية بين المؤسسات التشريعية، التي حاول من خلال هذه الزيارة فك القيود السياسية التي تمارسها فنزويلا على مجموعة الأندين.

أما على مستوى المنظمات البرلمانية الجهوية في المنطقة، فقد أظهر البرلمان المغربي حيوية لتطوير علاقات التعاون مع ممثلي شعوب دول أمريكا اللاتينية، جسدتها في السنوات الأخيرة دينامية على مستوى تبادل الزيارات بين ممثلي مجلس النواب وممثلي أهم منظمتين برلمانيتين في المنطقة، ليصبح المغرب عام 1996 بصفة عضو ملاحظ في البرلمان بمجموعة الأندين، والتي تم الإعلان عنها أثناء الزيارة الرسمية لرئيس المؤسسة التشريعية الجهوية للرباط في نونبر 1996 من رئيس مجلس النواب المغربي.

وانطلقت بعد ذلك دينامية التقارب البرلمانية مع دول أمريكا الوسطى خلال سنة 2013 بزيارة وفد برلماني مكسيكي عن مجلس النواب للمكسيك وغواتيمالا وكوستاريكا، وتمت زيارة لمقر برلمان أمريكا الوسطى بجمهورية غواتيمالا من أجل إعطاء بعد جديد للعلاقات البرلمانية المتعددة الأطراف، وفي سنة 2015 قام رئيس برلمان أمريكا الوسطى بدعوة من البرلمان المغربي بزيارتين للمغرب[3]، فتم التوقيع على اتفاقية حصول المغرب بالبرلمان على صفة عضو ملاحظ دائم لدى برلمان أمريكا الوسطى، ويضم هذا التجمع

[1]- محسن منجيد، علاقة المغرب مع دول أمريكا اللاتينية، دار أبي رقراق للطبع والنشر، الرباط، سنة 2012، ص 63.
[2]- حصيلة مجلس المستشارين خلال السنة التشريعية 2017/2016، الدبلوماسية البرلمانية.
[3]- محسن منجيد، علاقة المغرب مع دول أمريكا اللاتينية، دار أبي رقراق للطبع والنشر، الرباط، سنة 2012، ص 63.

البرلماني الجهوي منذ انطلاق أشغاله سنة 1991 ممثلين عن غواتيمالا والسلفادور والهندوراس ونيكاراغوا وجمهورية الدومينكان وبنما، ليصبح هذا الفضاء فرصة للمغرب لتبادل التجارب والخبرات والتواصل بشكل مستمر ودائم مع دول هذه المنطقة في قضايا مختلفة.

وقد استضاف البرلمان المغربي في أكتوبر 2014 وفدا من رؤساء برلمانات الدول الأعضاء في منتدى المؤسسات التشريعية لأمريكا الوسطى والكاريبي، حيث تم التوقيع على اتفاقية انضمام المغرب كعضو ملاحظ لهذا المنتدى من طرف رئيس مجلس النواب ومجلس المستشارين، ورئيس الجمعية التشريعية بكوستاريكا من جهة أخرى بصفته رئيسا لهذا المنتدى، ولما حصل المغرب على صفة العضو الملاحظ في كل التجمعين البرلمانيين الجهويين، قامت مجموعة من الوفود البرلمانية المغربية بزيارات عمل متواصلة لبرلمانات دول تلك المنطقة[1].

كما كانت فرصة أخرى سنة 2016 للدبلوماسية البرلمانية المغربية للتحرك بشكل أكثر فعالية في منطقة دول الأنديز التي تضم البيرو والشيلي وكولومبيا والإكوادور وبوليفيا، حيث زار المغرب رئيس برلمان مجموعة الأنديز رفقة وفد برلماني في ماي 2016، وتم التوقيع على اتفاقية التعاون والصداقة من طرف رئيس مجلس النواب المغربي ورئيس برلمان هذه المؤسسة التشريعية الجهوية، التي يتم بموجبها إنشاء لجان مشتركة بصفة دائمة بين الجانبين لخلق فضاء للحوار ودعم علاقات الصداقة.

المبحث الثاني: واقع التعاون بين المغرب والبرازيل

تندرج العلاقات المغربية البرازيلية حاليا في إطار التعاون جنوب-جنوب كونها الخاصية الأساسية التي أصبحت تطغى على التجارة العالمية وديناميةالاستثمار الدولي، سعيا وراء علاقات اقتصادية مربحة، وتشهد حاليا بروز أشكال جديدة من التعاون جنوب - جنوب بين بلدان تنتمي لمناطق متباعدة، هذا النوع من التعاون لا ينحصر على العلاقات الثنائية فحسب، بل يشمل إمكانية إقامة علاقات ثلاثية الأبعاد، وتشكل العلاقات المغربية

[1]- حصيلة مجلس المستشارين خلال السنة التشريعية 2016-2017: الدبلوماسية البرلمانية، مرجع سابق.

البرازيلية نموذجا لهذا النوع من التعاون، حيث يعتبر الإطار القانوني للتعاون المغربي البرازيلي أحد أهم الجوانب (فقرة الأولى)، والتعاون المؤسساتي (فقرة ثانية).

المطلب الأول: الإطار القانوني للتعاون المغربي البرازيلي

بعد استقلال المغرب، سعى منذ البداية في علاقاته الدبلوماسية مع دول أمريكا اللاتينية - على رأسها دولة البرازيل - إلى وضع إطار قانوني للتعاون في مختلف المجالات، وقد تم إبرام اتفاقيات على هذا المستوى مع دولة البرازيل والدول الأخرى المساندة للصحراء المغربية، وكان لتغيير العديد من دول المنطقة مواقفها تجاه قضية الوحدة الترابية على توسيع دائرة الإطار القانوني للتعاون الثنائي، لكن من الملاحظ أن عدد الاتفاقيات المبرمة بين الطرفين لا ترقى إلى مستوى التطلعات الثنائية، لهذا أصبح التعاون المؤسساتي داخل المنظمات الدولية يشكل فرصة إضافية لتدارس أهم القضايا وفتح قنوات الحوار حول القضايا الثنائية والدولية وقضايا التعاون جنوب - جنوب.

سنحاول الوقوف على التعاون من خلال الاتفاقيات الثنائية (الفرع الأول) ومن خلال الاتفاقيات المتعددة الأطراف (الفرع الثاني).

الفرع الأول: التعاون من خلال الاتفاقيات الثنائية

تؤطر علاقات التعاون بين المغرب والبرازيل مجموعة من الاتفاقيات الثنائية المبرمة في العديد من الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية والتقنية، وذلك لإقامة إطار قانوني قوي يساهم في الدفع بالعلاقات الثنائية بين البلدين؛ ومع ذلك، فإن الاتفاقيات التي أبرمتها الدولتان شملت مجالات متعددة، إلا أنها تبقى ضعيفة للغاية بالمقارنة مع ما يجب أن يكون، لهذا سنقف على التعاون في المجال الاقتصادي (الفقرة الأولى) وفي المجال العلمي والتقني (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: على المستوى الاقتصادي

إن حركية التعاون بين المغرب والبرازيل في المجال الاقتصادي تكشف أن حجم المعاملات مع دول منطقة أمريكا اللاتينية - على قائمتها البرازيل - تشهد تطورا ملحوظا، إذ يرجع ذلك بالأساس إلى تركيز المغرب في علاقاته الاقتصادية على دول كبرى كالبرازيل إلى جانب بلدان أخرى كالمكسيك والأرجنتين، ناهيك عن ارتفاع صادرات المغرب من الفوسفاط ومشتقاته إلى هذه الدول؛ أما على مستوى التعاون الاقتصادي المتعدد الأطراف، فقد دخل المغرب في مرحلة متقدمة من الترابط الاقتصادي مع أمريكا اللاتينية بعد التوقيع في 26 نونبر 2004 خلال زيارة العاهل المغربي لأمريكا اللاتينية على رأسها البرازيل على اتفاق إطار بين المغرب والسوق المشتركة لأمريكا الجنوبية "الميركوسور" التي توجد البرازيل من بين أهم أعضائها، مع التفكير في إبرام اتفاقية للتبادل الحر.

وقد تميزت السنوات الأخيرة بتطور مهم في العلاقات الاقتصادية بين المغرب والبرازيل بسبب ارتفاع المبادلات التجارية بين المغرب وتزايد أهمية القطاع الخاص في تمتين العلاقات الثنائية[1]، كما عرفت العلاقات التجارية بين المغرب ودول المنطقة ارتفاعا مهما ويرجع بالخصوص إلى تطور المبادلات المغربية مع بعض شركائه في أمريكا اللاتينية وعلى رأسهم البرازيل التي تعتبر أول شريك للمغرب في المنطقة.

إذ باعتبار البرازيل دولة عضو في مجموعة بريكس[2]، فإن صادرات المغرب نحو هذه الدولة انتقلت بشكل متقدم، وأصبحت البرازيل الزبون الخامس للمغرب وممونه العاشر على المستوى الدولي، بعدما كان المغرب يحتل المرتبة 51 عام 2008 على لائحة الصادرات البرازيلية؛ ومع ذلك، فإن هذا التقارب والتعاون الاقتصادي لا يعكس حقيقة وحجم اقتصاديات البلدين التي يمكن أن تقدم نتائج أكثر فاعلية وجدية.

وتطوير العلاقات الاقتصادية استلزم تيسير المزيد من البعثات والزيارات المتبادلة وتنظيم المزيد من منتديات الأعمال المغربية البرازيلية في كل البلدين، والمزيد من معارض المنتوجات المختلفة والأسابيع التجارية، هذا كله بهدف تشجيع رجال الأعمال

[1]- محسن منجيد، علاقات المغرب مع دول أمريكا اللاتينية، مرجع سابق، ص 141.

[2]- تسمى اليوم مجموعة البريكسس بمجموعة القوى الصاعدة فهي مجرد مجموعة تعاون مع بعضها بشكل ظرفي وغير منظم بشكل دائم. حيث لا تتوفر فيها مواصفات التنظيم الدولي المعروف بوجود آليات وأجهزة مستقرة تسهر على تنفيذ السياسات المشتركة.

المغاربة والبرازيليين للتعرف على فرص الاستثمار والمواد والسلع والمنتوجات ذات الأولوية في التصدير والاستيراد والتعرف على آفاق التعاون في المجالات المختلفة التي لا تحظى بالأولية، بما في ذلك، تشجيع التعرف على الإمكانات المتوفرة لدى الآخر ودراسة أنماط الإنتاج والاستهلاك التي يركز عليها كل شعب من الشعبين.

كما تجدر الإشارة إلى أن التعاون المغربي البرازيلي لا يتم فقط على المستوى الثنائي وإنما أيضا يتم على المستوى الجماعي من خلال المنظمات الدولية الاقتصادية والمالية[1]، خاصة أن المغرب قد وقع اتفاقا إطاريا مع مجموعة ميركوسور منذ عام 2004 أثناء زيارة محمد السادس أربع دول في المنطقة منها البرازيل[2].

وينبني التعاون بين المغرب والبرازيل على عدد من الاتفاقيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية والتقنية، نذكر من أهمها: اتفاق النقل الجوي لسنة 1975، الاتفاق التجاري في فبراير 1983، اتفاق التعاون التقني والعلمي والتكنولوجي سنة 1984، اتفاقية التعاون الثقافي لنفس السنة، الاتفاق التكميلي للتعاون العلمي والتقني سنة 1994 بين مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل (OFPPT) والهيئة الوطنية البرازيلية للتعلم الصناعي في مجال التكوين المهني، اتفاق التعاون السياحي الذي تم توقيعه في سنة 2004، الاتفاق الإطار في مجال التجارة في نفس السنة بين المغرب وتجمع الميركوسور الذي يضم البرازيل بين أعضائه[3].

كما أن هناك اتفاقيات أخرى تم التوقيع عليها أثناء الدورة الأولى للجنة المغربية البرازيلية المشتركة المنعقدة بالرباط في سنة 2008 في مجال الصحة والبيطرة وبروتوكول التعاون في مجالي البيئة وتدبير الموارد المائية، هذا إلى جانب عدة اتفاقات على مستوى التعاون اللامركزي[4].

---

[1]- عام 2015 بمدينة سوباولو قام المكتب الشريف للفوسفاط بفتح مكتب له للسهر على تكثيف التعاون بين البلدين في مجال المنتوجات والمواد المرتبطة بالفوسفاط والأسمدة.

[2]- للمزيد أنظر تقرير للبنك التجاري وافا بنك تحت عنوان: Attijariwafa Bank, Potentiel économique des relations du Maroc avec les pays de l'Amérique Latine, Nov 2013.

[3]- السياسة الخارجية في أمريكا الجنوبية، وزارة الشؤون الخارجية والتعاون، المملكة المغربية: www.diplomatie.ma، تاريخ الاطلاع 21 أكتوبر 2021

[4]- بثينة الإسماعيلي الإدريسي، التعاون الثنائي بين المغرب والبرازيل، منشورات معهد الدراسات الإسبانية والبرتغالية بشراكة مع مؤسسة ألكساندردي غوسماو، مرجع سابق، ص 99.

ورغم كل المجهودات المبذولة على مستوى التعاون الثنائي في المجال الاقتصادي بين البلدين، يتبين أنه لا يرقى بعد إلى المستوى الذي يطمحان إليه في خطابهما، فافتقار الإطار المؤسساتي للفاعلية وغياب الجهود لتوثيق العلاقات الاقتصادية يتباينان بشكل كبير مع الرغبة التي يعبر عنها الجانبان بخصوص ترجمة قواسمهما إلى اتفاق تجاري عبر الأطلسي[1]، لهذا فإنه يجب أن تتجه السياسة الخارجية نحو مراعاة التغيرات الجيواقتصادية كإستراتيجية لتنويع علاقات الشراكة لمواكبة التطورات التي تشهدها الساحة الدولية[2].

الفقرة الثانية: على المستوى العلمي والتقني

رغم هيمنة العلاقات الاقتصادية والتجارية على العلاقات الثنائية، إلا أن علاقات التعاون في المجال التقني والعلمي بين المغرب ودول أمريكا اللاتينية - على رأسها دولة البرازيل - تزداد أهمية يوما بعد يوم، وتعكس توسع أشكال التعاون الثنائي بين الطرفين، كما تكشف عن رغبة متبادلة في تقريب خبرات شعوب كلا الطرفين، فقد انتعش التعاون التقني والعلمي من خلال تبادل الخبرات والتجارب في مجالات متعددة كالطاقة والمعادن والتجهيز، كما أن دور التعاون العلمي حاضر بقوة ولا يمكن تجاوزه بين دول تجمعها مصلحة مشتركة واهتمامات موحدة رغم محدودية الموارد الثنائية.

وقد تمكن المغرب من تفعيل التعاون التقني والعلمي بشكل كبير مع دول القارة الإفريقية، إلا أن تعاونه مع دول أمريكا اللاتينية وعلى رأسها البرازيل كان شبه منعدم في القرن الماضي، لكن في السنوات الأخيرة أظهر رغبته في دفع التعاون في هذا المجال مع البرازيل ودول أخرى بالمنطقة بما يعود على الطرفين بالنفع والمردودية[3]، ومن أهم العوامل المؤثرة في التعاون التقني والعلمي بين الطرفين هو ضعف الإطار القانوني للتعاون على الرغم من أن الاتفاقيات المبرمة مع دولة البرازيل وكذلك الأرجنتين والبيرو وكولمبيا والبارغواي التي تعمل على وضع إطار عام للتعاون التقني والعلمي في مختلف القطاعات، وقد تم إبرام مجموعة من اتفاقيات التعاون القطاعية لتقويتها.

---

[1]- تصريح السيد سعيد مفتي، مدير المعهد الملكي للدراسات الإستراتيجية خلال محاضرة حول "العلاقات المغربية البرازيلية"، المدرسة الحسنية بالرباط، 19 مارس 2014.

[2]- تم التركيز على هذا الجانب في مختلف الخطابات لجلالة الملك محمد السادس حول الدبلوماسية المغربية، ومن بينها في 30 غشت 2013.

[3]- اتفاقية التعاون العلمي والتقني والتكنولوجي مع البرازيل في 1984/04/11.

كما يعتبر قطاع الطاقة والمعادن من القطاعات المهمة لكلا الجانبين، حيث تتوفر دول أمريكا اللاتينية - ومنها البرازيل - على تجربة كبيرة في هذا المجال، فتزخر بمخزون هائل من المعادن يجعلها تحتل المراتب الأولى على المستوى العالمي من حيث احتياطياتها من الزنك والنحاس والحديد، حيث تم التوقيع على بروتوكول اتفاق في 3 أكتوبر 1991 لمدة خمس سنوات بين مكتب الأبحاث والمساهمات المعدنية المغربي (BRPM) والشركة البرازيلية لاستخراج الموارد المعدنية (CPRM)، كما تم التوقيع في 26 فبراير 1992 بين (BRPM) و(CPRM) والمركز التكنولوجي للمعادن والوكالة البرازيلية للتعاون على عقد لإنجاز مشروع إنشاء معمل لمعالجة معدني الذهب والفضة؛

وقد طرح هذا المشروع على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD) في أبريل 1995 من أجل الحصول على الدعم المالي[1]، ويعتبر قطاع الفوسفاط المغربي من أهم القطاعات التي تستقطب اهتمام دول أمريكا اللاتينية، حيث اتفق المكتب الشريف للفوسفاط والمجموعة البرازيلية بونجي فيرتيليسانتي سنة 2004 على إحداث شركة مختلطة بين المؤسستين بهدف إنشاء وحدة صناعية مندمجة بالجرف الأصغر لإنتاج الحامض الفسفوري والأسمدة[2].

تبعا لذلك، تم تبادل بعض الزيارات بين المسؤولين المغاربة المهتمين بقطاعي الطاقة والمعادن مع نظرائهم في أمريكا اللاتينية وعلى رأسهم البرازيل، كما أبرم المغرب مجموعة من الاتفاقيات للتعاون في مجال الصيد البحري مع عدد من دول أمريكا اللاتينية بهدف تشجيع وتنمية المعلومات والتجارب وتكوين أطر ومهنيي القطاع بين البلدين، وتحظى مجالات أخرى باهتمام مشترك من كلا الطرفين كالتجهيز والسكن والصحة، التي سيستفيد منها المغرب من خلال تبادل التجارب خصوصا مع البرازيل، وقد عرف التعاون الأكاديمي مع البرازيل دينامية لافتة خلال السنوات الأخيرة.

إذ رغم قلة الاتفاقيات الموقعة بين الطرفين في هذا المجال، إلا أنه تم إنجاز مشاريع جديرة بالتنويه من ضمنها إصدار "العلاقات بين المغرب والبرازيل" الذي يدخل في إطار

[1]- محسن منجيد، علاقات المغرب مع دول أمريكا اللاتينية، البرازيل نموذجا، جريدة الاتحاد الاشتراكي بتاريخ 16 دجنبر 2016، عدد 7795، ص 7.

[2]- الجريدة الرسمية، عدد 5909، 17 يناير 2011، ص 111.

اتفاقية التعاون الموقعة سنة 2016 بين معهد الدراسات الإسبانية البرتغالية ومؤسسة ألكساندردي غوسماو (FUNAG) والذي تساهم فيه أيضا سفارة البرازيل بالمغرب، وفي إطار نفس الاتفاقية، توصل معهد الدراسات الإسبانية البرتغالية سنة 2016 بمجموعة من المؤلفات مهداة من طرف مؤسسة ألكساندردي غوسماو[1]، وأمام تنوع الأنشطة والمشاريع المنجزة من طرف معهد الدراسات الإسبانية البرتغالية يتبين بشكل واضح مدى الاهتمام المتزايد بتعزيز التعاون مع البرازيل وتطوير البحث العلمي.

في هذا الصدد تم الاتفاق بين الطرفين على إحداث لجنة تفاوضية لتبادل المعلومات حول التعريفات الجمركية وإنشاء آلية تفاوضية لإحداث منطقة للتبادل الحر[2].

ويسعى المغرب إلى إبراز حضوره الدبلوماسي في منطقة أمريكا اللاتينية بالمشاركة في القمم والمؤتمرات سواء كالتي تجمع العالم العربي بدول أمريكا اللاتينية أو على المستوى القاري كالقمة الإفريقية بأمريكا الجنوبية، وكذلك تعزيز العلاقات الاقتصادية بالسوق المشتركة لأمريكا اللاتينية الميركوسور وتمتين العلاقات بين البرلمان المغربي وبرلمانات أمريكا الجنوبية (البرلمان الأنديني الأمريكو اللاتيني) في إطار الدبلوماسية المتعددة الأطراف[3].

الفرع الثاني: التنسيق من خلال اللجان الثنائية

تشكل العلاقات المغربية البرازيلية نموذجا للتعاون الثنائي في مجالات مختلفة وبطرق متعددة، فالبلدان يتوفران على إمكانيات هائلة لتحقيق النمو، وكل واحد منهما يحتل مرتبة متقدمة داخل منطقته الجغرافية، مما يساعدهما على ربط علاقات اقتصادية متينة، إلا أنه رغم المجهودات المبذولة من كلا الطرفين لا يزالا يعيشان بعض العوائق التي لا تساعدهما للاستفادة من كل الفرص المتاحة لهما.

---

[1]- فاتحة بن لباه، مديرة الدراسات الإسبانية البرتغالية، معهد الدراسات البرتغالية الإسبانية، نموذج التعاون الأكاديمي بين المغرب والبرازيل، العلاقات بين المغرب والبرازيل، معهد الدراسات الإسبانية والبرتغالية بشراكة مع مؤسسة الكساندردي غوسماو، مرجع سابق، ص 120.

[2]- رشيد العثماني، الدبلوماسية الاقتصادية في الممارسة المغربية، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، كلية الحقوق، اكدال، الرباط 2002، ص 42.

[3]- عادل الطويل، الدبلوماسية الاقتصادية في عهد محمد السادس خلال الفترة الممتدة ما بين 2000 و2006، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، جامعة محمد الخامس، أكدال، الرباط، 2007/2006، ص 57.

وكان للتعاون من خلال اللجان الثنائية أهمية سنحاول أن نبينها (الفقرة الأول) وللتنسيق داخل اللجان الثنائية محدودية (فقرة ثانية).

الفقرة الأولى: أهمية التعاون من خلال اللجان الثنائية

لقد تبين وبشكل ملموس بأن الدول في علاقاتها الثنائية تهتم كثيرا بإنشاء اللجان الثنائية المشتركة، مما يدل على أن للطرفين الرغبة في الرقي بمستوى العلاقات الثنائية، وتمكن اجتماعات اللجان الثنائية بين الوزراء والمسؤولين من القطاعين العام والخاص من دراسة المشاكل التي تعيق تنمية المبادلات التجارية والتعاون في المجالات ذات الأهمية المشتركة.

وقد بينت فعالية اللجان الثنائية من خلال تتبع تطبيق الاتفاقيات والعمل على تجاوز المشاكل التي تعترض طريقها[1]، وتوفر هذه الاجتماعات فرصة للطرفين لمناقشة وطرح اقتراحات وتصورات حول سبل تفعيل بعض الاتفاقيات وتعديل أخرى في حالة استلزام ذلك، كما تعتبر اللجان الثنائية بمثابة مرجع للتفكير بالنسبة للدول للاستفادة في علاقاتها الثنائية، ويمكن أن تحدث اللجان الثنائية المشتركة بطريقتين مختلفتين: إما بناء على اتفاق خاص بين دولتين أو بناء على الاتفاق الإطار العام للتعاون، وهذه الأخيرة هي الشكل الأصلي لإنشاء اللجان الثنائية.

لذلك يمكن الحديث على أنواع وأشكال من اللجان الثنائية، حيث هناك لجان كبرى تنظم من قبل وزارة الخارجية والوزارات المهتمة للبلدين، يشمل عملها مختلف مجالات التعاون الممكنة، ولجان مختلطة قطاعية تتميز بحصر اهتمامها في قطاع محدد، كما أن هذه الأخيرة تقوم بتتبع تطبيق بعض الاتفاقيات وحل المشاكل التي تعترضها[2].

ويمكن للدول أن تؤسس إطار أكبر للتعاون الثنائي من اللجان المختلطة ويتمثل في الهيئة الوزارية البيئية بين دولتين، التي تتوفر - أي الهيئة - على كتابة دائمة تجتمع بصفة منتظمة، وتقوم بتدبير التعاون الثنائي في مختلف جوانبه، حيث تقوم بتحضير حصيلة

[1]- نموذج المادة 6 من الاتفاق الإطار في ميدان الصيد البحري الموقع بين المغرب والأرجنتين؛ والمادة 8 من اتفاق التعاون في ميدان الصيد البحري بين المغرب والبيرو.

[2]- بثينة الإسماعيلي الإدريسي، جامعة محمد الخامس، الرباط ، "التعاون الثنائي بين المغرب والبرازيل"، منجزات وآفاق، العلاقات بين المغرب والبرازيل، منشورات معهد الدراسات الإسبانية والبرتغالية بشراكة مع مؤسسة ألكساندردي غوسماو، ص 101.

سنوية للتعاون للطرفين، إلا أن الاتفاقيات التي أبرمها المغرب مع دول أمريكا اللاتينية وعلى رأسها البرازيل لم يتم التنصيص عليها.

كما كان لعمل اللجان الثنائية بين المغرب والبرازيل دور جد مهما في معالجة العديد من المشاكل في مجالات مختلفة والدفع بها نحو الرقي وتجاوز المتاعب التي تعترضها؛ وكان لأول دورة للجنة الثنائية المشتركة بين المغرب والبرازيل التي انعقدت بالرباط بتاريخ 24و25 يونيو 2008 تم التوقيع وتحيين 8 اتفاقيات للتعاون همت المجالات الصحية والبيئية والتكوين المهني[1]، وتم حث الفاعلين في القطاع الخاص على الاستفادة من فرص الاستثمار في القطاعات الواعدة بكلا البلدين.

الفقرة الثانية: محدودية التنسيق داخل اللجان الثنائية

لقد تمكن المغرب من وضع الإطار القانوني للتعاون مع دول أمريكا اللاتينية وعلى رأسها دولة البرازيل داخل اللجان الثنائية المشتركة، حيث تم النص على إمكانية إنشاء هذه اللجان في الاتفاقيات الإطار للتعاون المبرمة بين كلا الطرفين وغالبا ما يتم التطرق إليها في المادة الثانية من الفصل الأول من الاتفاق الإطار، التي تنص على إمكانية اتفاق كلا الطرفين على إنشاء لجنة مشتركة مغربية، ويعلن على إسم الدولة الطرف الثاني في الاتفاقية، وتشكل إطارا لإجراء مفاوضات ثنائية لتوحيد الرؤى وتحديد الخطوط العريضة للتعاون الثنائي والأنشطة الخاصة في المجال السياسي والاقتصادي والتقني والعلمي والثقافي.

وتنص أيضا هذه المادة أن رئاسة هذه اللجنة الثنائية يتولاها وزير خارجية كلا الطرفين الموقعين، حيث تعقد اجتماعاتها في كلا البلدين مع مراعاة للظروف المناسبة لهما؛ ومن الملاحظ من الاتفاقيات الإطار التي أبرمها المغرب مع دول أمريكا اللاتينية، بأنها تتيح إمكانية إنشاء اللجان الثنائية المشتركة بين المغرب ومع بعض دول هذه الأخيرة التي يرتبط المغرب معها باتفاقيات إطار للتعاون، ويمكن للمغرب إنشاء لجان مشتركة مع دول أخرى من أمريكا اللاتينية بموجب مختلف اتفاقيات التعاون الأخرى كما هو بالنسبة

[1]- وزارة الشؤون الخارجية والتعاون، الموقع الرسمي، www.diplomatie.ma زيارة الموقع بتاريخ 2021/05/12.

لاتفاقيات التعاون الاقتصادي والعلمي والتقني، حيث خصص الفصل الثالث من هذه الاتفاقيات لتناول موضوع اللجنة المشتركة الخاص بتحديد أهدافها وطرق انعقادها.

لكن تبين أن العمل باللجان المختلطة بالنسبة للمغرب مع دول أمريكا اللاتينية - على قائمتها البرازيل - ضعيف ولا يرقى إلى المستوى المطلوب، إذا استثنينا اللجنة المختلطة المغربية الأرجنتينية، فإن البرازيل إلى جانب دول أخرى من المنطقة، لم يتم فيهما تفعيل العمل باللجان الثنائية إلا في السنوات الأخيرة[1]، كما أن هناك دول أخرى بالمنطقة رغم التعاون الثنائي معها، فإنه لم يسجل أي لجان ثنائية معها.

وتتمحور العلاقات المغربية البرازيلية في إطار التعاون جنوب-جنوب، كونها الخاصية الأساسية التي أصبحت تطغى على التجارة العالمية وديناميكية الاستثمار الدولي، سعيا وراء علاقات اقتصادية مربحة؛ وتشكل العلاقات المغربية البرازيلية نموذجا لهذا النوع من التعاون، حيث أنهما وقعا سنة 1999 مذكرة تفاهم قصد إجراء مشاورات سياسية بين وزارتي خارجيتيهما، لتتوطد العلاقات جراء الزيارة التي قام بها الملك محمد السادس للبرازيل سنة 2004 خلال الجولة التي قام بها بأمريكا اللاتينية[2].

وبتاريخ 24 و25 يونيو 2008 تم انعقاد الدورة الأولى للجنة المغربية البرازيلية المشتركة، حيث ركزا وزيرا خارجيتي البلدين على السير قدما بالدينامية الجديدة، الذي ساهم في توسيع التعاون بينهما والذي شمل قطاعات أخرى، وتمت الاستفادة من الشراكة التي تربط علاقاتهما خاصة في المجال الاقتصادي والمجال العلمي[3]، وتوج كل هذا بتبادل زيارات عديدة لتعزيز هذه العلاقات الثنائية.

[1]- محسن منجيد، العلاقات بين المغرب وأمريكا اللاتينية، مرجع سابق، ص.ص 124-125.
[2]- تقرير ورشة " المغرب والبرازيل"، معهد الدراسات الإسبانية والبرتغالية، 25 مارس 2011، الموقع الرسمي للمعهد.
[3]- السياسة الخارجية في أمريكا الجنوبية، وزارة الشؤون الخارجية والتعاون، المملكة المغربية، www.diplomatie.ma، تاريخ الاطلاع 2021/11/10.

المطلب الثاني: التعاون على المستوى المؤسساتي في إطار المنظمات المتعددة الأطراف

للتعاون المؤسساتي دورا جد مهم في دعم الإطار القانوني للتعاون بين الدول يسخر لتوحيد وجهات النظر والمواقف إزاء القضايا الثنائية والدولية باعتباره بمثابة إطار تنظيمي، وتلعب اللجان الثنائية المشتركة دورا جهويا في الدفع بأشكال التعاون الثنائي بين الدول وتنظيمها في مختلف المجالات على المستوى الثنائي، كما تشكل التنظيمات الدولية دوليا فرصة إضافية لالتقاء المغرب مع دول أمريكا اللاتينية وعلى رأسها دولة البرازيل لتبادل وجهات النظر وتوحيد المواقف لخدمة المصالح المشتركة.

سنحاول الوقوف في هذا المطلب على التعاون من خلال الاتفاقيات المتعددة الاطراف (فرع أول) والتعاون على صعيد التنظيمات الدولية (فرع ثاني).

الفرع الأول: التعاون من خلال الاتفاقيات المتعددة الأطراف

شكل التعاون الثنائي من خلال الاتفاقيات المتعددة الأطراف بين المغرب ودولة البرازيل أحد أهم الركائز الأساسية التي ساهمت في تطوير التعاون الثنائي لكلا البلدان في مجالات عدة، ويربط المغرب بالسوق المشتركة لأمريكا اللاتينية (الميركوسور) باتفاق إطار تم توقيعه خلال زيارة العاهل المغربي لأمريكا اللاتينية في نونبر 2004، ويهدف هذا الاتفاق إلى وضع الأسس الأولية للتفاوض مستقبلا بشأن إبرام اتفاق تفضيلي ثابت كمرحلة انتقالية قبل التفاوض حول إبرام اتفاقية للتبادل الحر على المتوسط.

سنتطرق إلى هذا التعاون على المستوى الدولي (فقرة أولى) وعلى المستوى الإقليمي (فقرة ثانية)

الفقرة الأولى: على المستوى الدولي

تشكل العلاقات المغربية البرازيلية في إطار التعاون جنوب-جنوب الخاصية الأساسية التي أصبحت تطغى على التجارة العالمية وديناميةالاستثمار الدولي من أجل علاقات اقتصادية مربحة، فقد توجهت العديد من دول الجنوب نحو دعم شكل جديد من

التعاون سيتسنى للفاعلين الاقتصاديين بها النهوض بالتبادل التجاري وبناء شركات وائتلافات في قطاعات تعجل بالنمو الاقتصادي[1].

ويشمل هذا النوع من التعاون إمكانية إقامة علاقات ثلاثية الأبعاد، ولا ينحصر في العلاقات الثنائية فقط، إذ تندرج العلاقات المغربية البرازيلية ضمن النماذج المهمة لهذا النوع من التعاون، فكلا منهما يحتل مرتبة متقدمة داخل المنطقة الجغرافية، مما يؤهلهما لتعزيز علاقات متينة على المستوى الاقتصادي[2].

فمن أجل تعزيز هذا التعاون وقع البلدان سنة 1999 على مذكرة تفاهم لإجراء مشاورات سياسية بين وزارتي خارجيتهما، وفي سنة 2004 جراء الزيارة للملك محمد السادس للبرازيل في إطار جولته بأمريكا اللاتينية توطدت العلاقات بينهما، فقد ساهم انعقاد الدورة الأولى للجنة المغربية البرازيلية المشتركة سنة 2008 في توسيع نطاق تعاونهما ليشمل عدة قطاعات ويستفيد من الشراكة التي تربطهما خاصة في المجالين الاقتصادي والعلمي[3].

وينبني التعاون بين المغرب والبرازيل على عدد من الاتفاقيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية والتقنية، أهمها الاتفاق الإطار في مجال التجارة المبرم في نونبر 2004 بين المغرب وتجمع الميركوسور الذي يضم البرازيل بين أعضائه، بالإضافة إلى عدة اتفاقيات على مستوى النقل الجوي والتكنولوجي والتعاون الثقافي وإنعاش الشغل والتعلم الصناعي في مجال التكوين المهني والتعاون السياحي، كما أن هناك اتفاقيات أخرى على مستوى الصحة والبيطرة والبيئة وتدبير الموارد المائية.

أما على مستوى العلاقات المتعددة الأطراف، يولي المغرب أهمية خاصة للحوار السياسي مع البرازيل، لأن البلدان يتقاسمان خيارات إستراتيجية تتجلى في تطابق الرؤى حول القضايا الإقليمية والدولية، مثل الوضع في الشرق الأوسط والإمكانات التي تزخر بها القارة الإفريقية والتهديدات التي تتربص بمواردها.

---

[1]- تقرير ورشة المغرب والبرازيل "معهد الدراسات الإسبانية البرتغالية: بتاريخ 25 مارس 2011.

[2]- فريدة الجعايدي، محاضرة لها تحت عنوان التحديات الإستراتيجية في العلاقات المغربية البرازيلية، المعهد الملكي للدراسات الإستراتيجية بالرباط، 11 يوليوز 2011.

[3]- السياسة الخارجية في أمريكا الجنوبية، وزارة الشؤون الخارجية والتعاون، المملكة المغربية: www.diplomatie.ma، تاريخ الاطلاع 10 ماي 2021.

وتطمح دولة البرازيل إلى تطوير علاقاتها مع المغرب في عدد من المجالات، حيث قامت الدولتان الناشئتان بالتوقيع سنة 2010 على مذكرة تفاهم أتاحت منذ ذلك الحين فتح نافذة للإطلال على الميركوسور، أي على سوق تتكون من ملياري مستهلك[1]، وقد عبر الفاعلون في هذه السوق عن رغبتهم في اللجوء إلى المغرب ليجعلوا منه محورا نحو سوقي إفريقيا وأوربا.

ويتوفر المغرب في رصيده على عدة اتفاقات مهمة للتبادل الحر من الدول المتقدمة والنامية والناشئة، اتفاقيات تسمح له بولوج سوق عالمية تتسع لما يقارب من مليار مستهلك، هذه الوضعية تجعل منه بلدا يحظى بمكانة محورية قادرة على جذب الشراكات البرازيلية التي تبحث عن فرص الأعمال في إفريقيا والعالم العربي[2]، كما أن قرب المغرب من أوربا ميزة أخرى، لاسيما وهو البلد الذي يتمتع بوضع شريك متقدم للاتحاد الأوربي، ويتوفر المغرب على مؤهلات أخرى ليكون منصة في خدمة التصدير نحو الأسواق المجاورة، بالإضافة إلى الصورة الإيجابية التي يتمتع بها المغرب في إفريقيا والعالم العربي.

الفقرة الثانية: على المستوى الإقليمي

عملت الدبلوماسية البرازيلية على أن بناء نظام عالمي متعدد الأقطاب يتطلب تحفيز المبادرات بين الأقاليم المختلفة في العالم، لدفع المصالح المشتركة في الأمن والسلام والتنمية، وتمكنت من تحريك كتلتها الإقليمية وتجمعها الاقتصادي في أمريكا الجنوبية باتجاه توسيع العلاقات مع الأقاليم الأخرى في العالم، بما يزيد من ثقل البرازيل في ملاحقة مصالحها ومكانتها الدولية.

لقد استضافت البرازيل عام 2007 الملتقى الأول لتعاون آسيا الشرقية وأمريكا اللاتينية (FEALAC) الذي هدف إلى تطوير الأعمال والاتصالات السياسية بين المنطقتين، وبمناسبة انعقاد المؤتمر تم زرع بذرة الشراكة الثنائية بين المنطقتين من خلال التجمعين الاقتصاديين (Mercosur) و (Asean Amorim)[3]، ومنتدى تعاون شرق

[1]- بشرى رحموني بن حيدة، المغرب-البرازيل: علاقات عريقة، منشورات معهد الدراسات الإسبانية والبرتغالية بشراكة مع مؤسسة ألكساندردي غوسماو، مرجع سابق، ص 58.

[2]- بشرى رحموني بن حيدة، نفس المرجع، ص 59.

[3]- وليد أحمد عطاطره، الدبلوماسية البرازيلية، الاتجاه جنوبا نحو الصعود الدولي، حزيران 2014، جامعة بيروت، مرجع سابق.

آسيا وأمريكا اللاتينية (FEALAC) هو شراكة من 36 دولة من شرق آسيا وأمريكا اللاتينية لتشكيل قناة حوار رسمي ومنتظم بين المنطقتين.

ويعقد المنتدى اجتماعات منتظمة في ثلاثة مستويات، وزراء الخارجية؛ وكبار المسؤولين الكبار الحكوميين والموظفون المسؤولون عن تنفيذ الأعمال، وتعقد المجموعة المحورية والمكونة من منسقي (AEACAC) اجتماعات بين الدول المعنية الأخرى لتسهيل التعاون ويواصل المنتدى تعزيز العلاقات التجارية والثقافية بين أعضائه.

كما تابعت البرازيل توسيع مبادراتها الإقليمية، حيث دعت إلى عقد القمة الأمريكية اللاتينية والكاريبي للتكامل والتنمية CALC وCELAC التي جمعت ثلاثة وثلاثون دولة أمريكية لاتينية وكاريبية، بما فيها كوبا، في باهيا في البرازيل في كانون الأول 2008، وقد سبق الاجتماع قمم مصغرة ضمت Mercosur و UNASUR ومجموعة ريو، فكانت الخطة دمج CALL وRiogroup في جسم إقليمي دائم 2004-2011، وكان الرئيس "لولا" قد حضر اجتماع قمة للدول الأعضاء في نظام التكامل لأمريكا الوسطى SICA الذي عقد في السلفادور من أجل تعزيز العلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية مع كتلة إقليمية أخرى، التي توحد ثمانية دول من دول أمريكا الوسطى.

واستثمرت البرازيل قيادتها لبعثتها الاستقرار في هايتي ونجاحها في التعامل مع القضايا الاقتصادية والاجتماعية فيها، مما فتح أبواب الدول الكاريبية أمام البرازيل في مجالات التجارة والاستثمار والتنقيب عن البترول وإنتاج الوقود الحيوي بتأسيس منتدى CELAC، فقد تعززت عملية التكامل الإقليمي في أمريكا اللاتينية والكاريبي، وهو الهدف الذي عملت عليه الدبلوماسية البرازيلية طويلا.

على غرار ذلك، نجحت النوايا الضمنية للسياسة الخارجية البرازيلية في تقليص نفوذ وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على قضايا الأمن والتجارة في أمريكا الوسطى والكاريبي وأمريكا الجنوبية[1]، التي تستجيب لتوجهات ومواقف اليسار الأمريكي اللاتيني،

[1]- العلاقات بين المغرب والبرازيل، منشورات معهد الدراسات الإسبانية والبرتغالية بشراكة مع مؤسسة ألكساندردي غوسماو، تنسيق فاتحة بن لباه، مرجع سابق، ص 119.

حيث لم يتم إشراك الولايات المتحدة الأمريكية أو كندا في أي من الترتيبات الإقليمية التي قادتها الدبلوماسية البرازيلية وكانت محركها.

ونظرا للتفاعلات الدبلوماسية التي أطلقتها البرازيل من أمريكا الجنوبية إلى إفريقيا، التي اندفعت على محركات ثقافية ولغوية وسكانية وتاريخية، عززها الخطاب السياسي التضامني، والأفكار المطالبة بالعدالة في التعامل الدولي مع المشكلات التنموية والإنسانية والتي تحملها النماذج الناجحة للبرازيل[1].

وتدعم البرازيل من خلال التعاون متعدد الأطراف أجندتها الدولية، بما يعزز مكانتها وحضورها الدولي، ووزنها السياسي والتفاوضي في المنظمات الدولية، خاصة أثناء استحضار دبلوماسيتها حصاد هذه القمم والاتفاقيات في ملاحقة أجندتها على مستويات متعددة، إقليميا ودوليا، في العلاقات الثنائية وفي المؤسسات متعددة الأطراف.

الفرع الثاني: التعاون على صعيد التنظيمات الدولية

تعتبر دورات المنظمات الدولية فرصة لرؤساء الدول وكبار المسؤولين للالتقاء قصد تدارس القضايا المهمة والمشتركة وتبادل الآراء حول الأوضاع الدولية، وبالنسبة للعالم الثالث فقد شكلت فيها التنظيمات الخاصة أبرز التنظيمات التي يجتمع فيها المغرب بدول أمريكا اللاتينية وعلى رأسها البرازيل لتنسيق التعاون بين الأطراف.

وللتعاون على مستوى اتحادات أمريكا اللاتينية أهمية كبرى سنحاول أن نبينها (فقرة أولى) والتعاون على المستوى الإفريقي والعربي (فقرة ثانية).

الفقرة الأولى: على مستوى اتحادات أمريكا اللاتينية

بحكم انتماء المغرب ودول أمريكا اللاتينية - على قائمتها البرازيل - إلى العالم الثالث، فقد تمكنتا دعم التعاون بينهما على مستوى اتحادات أمريكا اللاتينية، وفي هذا الصدد نشير إلى أن حركة عدم الانحياز التي لم تخف دول أمريكا اللاتينية من الانضمام إليها والتي كانت البرازيل من بينها، فإن المغرب كان من بين الدول المشاركة في المؤتمر

[1]- وليد أحمد عطاطرة، الدبلوماسية البرازيلية، الاتجاه نحو الصعود الدولي، حزيران 2014، جامعة بيروت، مرجع سابق.

التأسيسي في باندونغ، كما في جميع المؤتمرات التي عقدتها الحركة، التي كانت فرصة لعرض مجموعة من القضايا الساخنة[1]، وكذلك لمعرفة موقف المغرب منها ومن قضايا أخرى التي عبر عنها المغرب بكل شفافية، كمطالبته باسترجاع قناه بنما من الولايات المتحدة.

أما بالنسبة لمجموعة 77 والصين، فإن أهم حدث مثير لعلاقات المغرب مع دول أمريكا اللاتينية هو تسلم المغرب خلال سنة 2003 رئاسة مجموعة 77 والصين من دولة فنزويلا بأمريكا اللاتينية، وهذا بغض النظر عن تنسيق مواقف كلا الطرفين بحكم انتمائهما إلى نفس التنظيم، حيث تميزت رئاسة المغرب لهذا التنظيم بتنظيم عدة أنشطة الهدف منها تحقيق التعاون والتقدم بين الأطراف.

بينما بالنسبة للمنظمات الدولية، فإنها أصبحت تحتضن عددا كبيرا من دول الجنوب بعد تنامي الحركات التحررية على الساحة الدولية، وساهم المغرب بانخراطه مع عدد كبير من المنظمات الدولية من ربط علاقات تنسيق وتعاون مع مختلف دول العالم بما فيها دول أمريكا اللاتينية وعلى رأسها البرازيل[2]، كما تعتبر الأمم المتحدة بمختلف فروعها أهم المنظمات الدولية التي تلتقي فيها هذه الدول، وتزايدت أشكال التعاون بين المغرب ودول أمريكا اللاتينية بعدما تمكنت منظمة الأمم المتحدة من ضم جميع دول العالم، حيث أصبحت دول العالم الثالث منذ بداية الستينات تمثل أغلبية أعضاء هذه المنظمة.

وفي السنوات الأخيرة كان للمغرب اهتماما كبيرا حول عقد لقاءات مع الجمعية العامة وباقي فروعها، وللإشارة فإن اللقاء الذي جمع وزير التجارة والصناعة وتأهيل الاقتصاد المغربي بنظيره البرازيلي على هامش الدورة 11 لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في يونيو 2004، تم فيه استعراض للطرفين سبل تنويع مبادلاتهما التجارية، وبالإضافة لقضايا دول الجنوب التنموية التي تشكل اهتمام المغرب ودول أمريكا اللاتينية

[1]- ميخيل هينات ولارامندي، السياسة الخارجية للمغرب، ترجمة عبد العالي برويك، منشورات الزمن، الطبعة الأولى 2005، ص 168.

[2]- محسن منجيد، علاقات المغرب مع دول أمريكا اللاتينية، مرجع سابق، ص 134.

وعلى رأسها البرازيل، فإن قضية الصحراء المغربية كانت حاضرة بقوة في المشاورات التي جمعت الطرفين داخل المنظمات الدولية والأمم المتحدة خصوصا[1].

كما كان لتغير مواقف أغلب دول أمريكا اللاتينية لصالح المغرب بروز اهتمام في المشاورات السياسية وتعزيز التعاون الثنائي، حيث أصبح المغرب كمنسق من أجل التقريب بين العالم العربي والإفريقي ودول أمريكا اللاتينية لتفعيل حوار جنوب-جنوب، والدفاع عن قضاياهم المشتركة داخل المنظمات الدولية.

ومع تعزيز التعاون جنوب-جنوب انتهت دول أمريكا اللاتينية ومن ضمنها البرازيل إلى فرص التعاون من خلال التكتلات الاقتصادية، حيث قرر الطرفين الدخول في تجربة بين المغرب والسوق المشتركة لأمريكا الجنوبية "الميركوسور" مما سيجعل منه النموذج للتعاون الاقتصادي العربي الأمريكولاتيني، وقد انخرط المغرب مع مسلسل العولمة الاقتصادية من خلال التوقيع على مجموعة من اتفاقيات التبادل الحر مع قوى كبرى كالاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية ودول أخرى، مما ساهم في رغبة الانفتاح على التكتلات الاقتصادية لأمريكا اللاتينية.

وتعتبر أمريكا اللاتينية من أهم مناطق العالم التي تعرف حركات اندماجية مهمة، التي تمكنت خلال تسعينيات القرن الماضي من التوقيع على 20 اتفاقية للتبادل الحر، منها اتفاقيات جنوب-جنوب كالميركوسور، ولتطوير علاقات المغرب مع أكبر شركائه في أمريكا الجنوبية هما البرازيل والأرجنتين، تم التوقيع أثناء زيارة الملك محمد السادس لأمريكا اللاتينية سنة 2004 على اتفاق إطار بين المغرب والسوق المشتركة لأمريكا الجنوبية "الميركوسور"، وذلك على أساس إبرام اتفاقية للتبادل الحر على المدى المتوسط بين المغرب والميركوسور، وقد دخل الاتفاق الإطار الموقع بينهما حيز التنفيذ في 29 أبريل 2010، مما سيطور التعاون التجاري المباشر وسيفتح المجال للتعاون جنوب-جنوب بين العالم العربي وأمريكا الجنوبية[2].

[1]- محسن منجيد، علاقات المغرب مع دول أمريكا اللاتينية، مرجع سابق، ص 135.
[2]- محسن منجيد، علاقات المغرب مع دول أمريكا اللاتينية، مرجع سابق، ص.ص 158-159.

الفقرة الثانية: على المستوى الإفريقي والعربي

تمثل إفريقيا الميدان الآخر لتطوير مؤهلات وكفاءات الصعود الدولي للبرازيل، حيث تجد الدبلوماسية البرازيلية نفسها في فضاء مفتوح لدور سياسي ودبلوماسي أعلى في المؤسسات والمنابر الدولية متعددة الأطراف، إلى جانب حاجتها للتعاون التنموي لمواجهة مشكلات الجوع والمرض والفقر التي ترزح تحتها معظم الدول الإفريقية، وكذلك لحاجتها للاستثمارات الاقتصادية الكبرى لتطوير القوة الاقتصادية الوطنية وزيادة قدراتها الإنتاجية والتكنولوجية في توظيف مواردها الاقتصادية المختلفة، وتمثل هذه الاعتبارات فرصا واسعة تسعى الدبلوماسية البرازيلية لاستثمارها في خدمة أهداف سياستها الخارجية في عموم قارة إفريقيا.

وباتجاه البرازيل نحو إفريقيا، فإنها تبرز جانبا من مكونها الإفريقي، السكاني الثقافي، وتستجيب لاعتبارات سياستها الداخلية الموجهة لإنهاء التفاوت بين سكانها[1]، خاصة مع رئاسة الرئيس "لولا" الذي تم تبني مناهج أكاديمية في المدارس العامة والخاصة تعرض التاريخ الإفريقي، والتاريخ والثقافة البرازيلية - الإفريقية، وإبراز التشابه الثقافي والتاريخي البرازيلي مع إفريقيا في السياسة الخارجية، حيث اعتبر التزاما أخلاقيا وميزة نسبية في العلاقة مع البلدان الإفريقية[2].

فمنذ وصول الرئيس "لولا" للرئاسة، سعت وزارة العلاقات الخارجية البرازيلية إلى عقد منتدى البرازيل - إفريقيا سنة 2003، واضطلع بموضوعات الشؤون السياسية والاجتماعية، والاقتصاد والتجارة، والتعليم والثقافة، حيث تمثل هذه القضايا مجالات الأولوية في إعادة إطلاق التعاون بين الجانبين، وقد تم تنظيم المنتدى من جانب وزارة العلاقات الخارجية بالتنسيق مع مجموعة السفراء الأفارقة في برازيليا، بحضور دبلوماسيين وممثلين حكوميين وباحثين ورجال أعمال، إضافة إلى حضور وزير خارجية جنوب إفريقيا للمنتدى ضمن وفد القارة الإفريقية.

[1]- وليد أحمد عطاطره، الدبلوماسية البرازيلية: الاتجاه جنوبا نحو الصعود الدولي، حزيران 2014، جامعة بيروت.

[2]- للمزيد من التفاصيل حول علاقات الدول الإفريقية ببلدان أمريكا اللاتينية، أنظر ما يلي: Permanent Secretariat of SELA Caracas, Latin American and Caribbean Economic System, Relations of Latin America and the Caribbean with Africa: Current status and areas of opportunity, Venezuela June 2011 SP/Di No. 07-11,

فقد مثل هذا المنتدى فضاء استكشافي للآفاق الدبلوماسية البرازيلية في التوجه نحو إفريقيا، وفي نفس الوقت تلبي مصالح وتطلعات شركائها الأفارقة، حيث انعقد المنتدى متقاربا زمنيا من إعلان إقامة منتدى حوار الجنوب IBSA في برازيليا وبمشاركة جنوب إفريقيا، مما يعزز مصداقية الاتجاه نحو الجنوب في حركة الدبلوماسية البرازيلية[1].

وتحت رئاسة الرئيس "لولا"، فإن المنهج البرازيلي في الدبلوماسية متعددة الأطراف أعطى الأولوية للجنوب النامي من خلال المنتديات والمؤسسات الدولية، كما أعطى اهتماما خاصا لإفريقيا عبر زيارات واهتمام مباشر غير مسبوق؛ إذ في سعيها لتوسيع العلاقات مع القارة الإفريقية، عملت الدبلوماسية البرازيلية على عقد القمة الأولى للبرازيل والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا ECOWAS لتأسيس منطقة سلام وتعاون في جنوب الأطلنطي وتطوير أشكال التعاون بين هذه الدول.

وكانت البرازيل قد استضافت المؤتمر الثاني للمثقفين من إفريقيا والشتات والذي عقد في تموز 2006 في سالفادور في بهيا البرازيلية، وهو الأول من نوعه الذي ينعقد خارج القارة الإفريقية، كما تتولى البرازيل منذ عام 2007 تنسيق برنامج الترتيب الخاص بغينيا بيساو لمفوضية بناء السلام PBC للأمم المتحدة، وتبرز اهتمامات الدبلوماسية البرازيلية بالقارة الإفريقية في ربطها للمؤسسات الدولية المتعددة الأطراف بأهداف سياستها الخارجية لحصاد دعم سياسي من جانب البلدان الإفريقية في مختلف المنتديات العالمية، خاصة في حملتها للعضوية الدائمة في مجلس الأمن والاعتراف بالبرازيل كقوة عالمية[2].

أما على المستوى العربي والشرق الأوسط عموما فإنها منطقة اهتمام استراتيجي لكافة القوى الدولية، بصفتها منطقة صراع وتنافس بين القوى التي تسعى للهيمنة على المنطقة والدول الصاعدة التي تسعى لتأمين مصالحها الحيوية، وكان من الطبيعي لدولة تسعى لمكانة عالمية بارزة مثل البرازيل أن تتجه بقوة نحو الوطن العربي والشرق الأوسط، فجاءت هذه الاندفاعية متحفزة بالعوامل السكانية الداخلية للبرازيل، المندمجين

[1]- المغرب - البرازيل: علاقات عريقة، بشرى رحموني بن حيدة، جمعية المصدرين المغاربة، العلاقات بين المغرب والبرازيل، منشورات معهد الدراسات الاسبانية والبرتغالية بشراكة مع مؤسسة ألكساندردي غوسماو، ص.ص 53.54 مرجع سابق.

[2]- الموقع الإلكتروني لمنتدى IBSA، الموقع التالي .www.Fealae.org زيارة الموقع بتاريخ 2021/06/03.

بالكامل في المجتمع البرازيلي؛ وكما مع إفريقيا، فإن الدبلوماسية البرازيلية لا يمكنها تجاهل مثل هذه الحقيقة.

ففي عهد الرئيس "لولا" تحركت السياسة الخارجية البرازيلية بشكل جدي تجاه الشرق الأوسط، وكان هو الرئيس البرازيلي الأول الذي يزور المنطقة رسميا، كما كان أول رئيس جنوب أمريكي يحضر القمة العربية، حيث تسعى البرازيل إلى جانب العوامل السكانية لتحقيق مصالح حيوية، وهدفها هو فتح أسواق للتصدير وجذب استثمارات من الشرق الأوسط، إذ لم يكن هدف البرازيل فقط لتطوير علاقات سياسية واقتصادية أقوى في المنطقة، بل لاستخدامها في زيادة نفوذ البرازيل وأمريكا الجنوبية في المفاوضات العالمية، وقد كثفت البرازيل من جهود لتعزيز حوار جنوب-جنوب والسعي لإصلاح المؤسسات العالمية متعددة الأطراف.

أما بالنسبة للقضية الفلسطينية، فإن الدبلوماسية البرازيلية تعاملت معها كجسر للدخول إلى المنطقة، لتوطيد وتعميق العلاقة مع الدول العربية، كما تعتبرها ميدان للاحتكاك بالقوة المهيمنة على إدارة هذا الصراع وهي الولايات المتحدة الأمريكية، حيث ترى البرازيل نفسها كفاعل شرعي في عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية، إذ بجانب دورها السياسي تجاه القضية الفلسطينية، فإن البرازيل تعمل على توسيع التعاون مع فلسطين عبر مباشرة المفاوضات للوصول لاتفاقية تجارة حرة بين Mercosur وفلسطين التي تم توقيعها في وقت لاحق 2011[1].

ومثلت مسألة الملف النووي الإيراني من خلال تضخيم ومنع المسعى الإيراني لامتلاك السلاح النووي من جانب الولايات المتحدة وإسرائيل والغرب عموما، أحد القضايا الرئيسية الساخنة في المنطقة، فقد كان الهدف من التدخل البرازيلي في المسألة النووية الإيرانية متمثلا في سعيها لاحتلال موقع على طاولة المفاوضات في هذه القضية وفي قضايا الأمن والسلم الدوليين، إضافة إلى الدفاع عن مصالحها المتزايدة في المنطقة المضطربة، خاصة فيما يتعلق بملف الطاقة.

[1]- وليد أحمد عطاطره، الدبلوماسية البرازيلية: الاتجاه جنوبا نحو الصعود الدولي، حزيران 2014، جامعة بيروت، مرجع سابق.

الخاتمة

لقد بينت دراستنا للعلاقات المغربية بدول أمريكا اللاتينية ـ البرازيل نموذجا، بأنها علاقات محدودة، إذ يتضح ذلك بشكل ملموس في العلاقات الثنائية بضعف حصيلتها، رغم المجهودات المبذولة خلال العقدين الأخيرين.

ومن أجل تجاوز محدودية العلاقات بين المغرب ودول أمريكا اللاتينية يحتاج الطرفين إلى تقوية علاقاتهما الدبلوماسية عبر توسيع التغطية الدبلوماسية لكلاهما، وتكثيف الزيارات الثنائية لتعزيز التعاون الثنائي، خاصة مع البرازيل والبيرو والشيلي وكولومبيا، نظرا لما لهذه الدول من مكانة اقتصادية جد مهمة.

كما يحتاج الطرفان إلى تقوية الإطار القانوني للتعاون الثنائي في مختلف المجالات الاقتصادية والثقافية والتقنية مع تفعيل اللجان الثنائية المختلطة لتدارس سبل تعزيز التعاون الثنائي.

أما فيما يخص العلاقات المتعددة الأطراف، فعلى المغرب ودول أمريكا اللاتينية التعاون انطلاقا من القمة الإفريقية العربية المتعددة بأمريكا اللاتينية وكذلك عبر المنظمات والمنتديات الدولية للدفاع عن قضايا دول الجنوب، وذلك لما يفرضه المصير المشترك للطرفين من تكثيف التعاون بغية تجاوز التبعية الاقتصادية لدول الشمال، والإسراع بالمفاوضات بين المغرب وتجمع دول الميركوسور الذي سيساهم في الرفع من حجم المبادلات التجارية بين الطرفين، كما يجب تنشيط الدبلوماسية البرلمانية والحزبية في إطار الدبلوماسية الموازية لتقوية الدبلوماسية الرسمية وإشراك القطاع الخاص لتعزيز الدبلوماسية الاقتصادية لدورها المهم في القرارات الاقتصادية.

وفي المجال الثقافي يجب تنشيط هذا المجال بين الطرفين مع استحضار الإرث الحضاري الأندلسي المشترك، وإكثار المهرجانات والتظاهرات الفنية الخاصة بالموروث الحضاري والثقافي لكلا الطرفين للوقوف على الذاكرة التاريخية المميزة للمغرب ودول أمريكا اللاتينية.

كما يجب تشجيع الطلبة المغاربة بمتابعة دراساتهم العليا بالجامعات بأمريكا الجنوبية مع توفير لهم المنح الخاصة بذلك، ثم يجب العمل على ترجمة الكتب من اللغة الإسبانية إلى اللغة العربية، دون أن ننسى ما لمكانة الإطار القانوني الذي يجب تعزيزه وتوسيعه.

أما بالنسبة للباحثين الجامعيين والأكاديميين، فإن إنشاء مركز الدراسات الأمريكية اللاتينية في المغرب كما هي موجودة بأوروبا ستكون فرصة للتقرب أكثر عبر وضع مقترحات ملموسة لأصحاب القرار لتطوير العلاقات بين الطرفين في هذا المستوى.

كما يتطلب تعزيز التعاون في الميادين ذات الاهتمام المشترك فيما يخص تبادل الخبراء والباحثين بالنسبة للمجال التقني نظرا للمؤهلات الطبيعية لكلا الطرفان، والاستفادة من التجارب في مجالات الطاقة والمعادن والفلاحة والصناعة والصيد البحري، ويجب الاهتمام وتطوير الإطار القانوني المنظم للتعاون التقني للاستفادة بشكل كبير من الجانب التقني والعلمي والتكنولوجي الذي تتوفر عليه دول أمريكا اللاتينية.

أمام كل ما سبق ذكره يدفعنا لطرح بعض التساؤلات حول مستقبل العلاقات المغربية البرازيلية، ومدى تأثير ذلك على المصالح المغربية، وتداعياتها المحتملة على الوحدة الترابية للمملكة، هذا مع استحضار التغيرات الدولية الراهنة التي يمر منها كل من المغرب والبرازيل، والتقارب الكبير والتطوير السريع للعلاقات الثنائية للبلدين ويمكن أن **نخلص إلى الملاحظات التالية**:

1- إذا كان المغرب من جهة، يسعى إلى تنويع شركائه الاقتصاديين والامتداد نحو آسيا وأمريكا اللاتينية وإفريقيا، ومن جهة ثانية يتوخى حشد الدعم السياسي للوحدة الترابية للمملكة، فإن البرازيل تنهج نفس السياسة الخارجية إذا أخذنا بالحسبان النمو السريع للاقتصاد البرازيلي ورغبة الدولة في الرفع من قدراتها التجارية والاقتصادية عن طريق كسب المزيد من الشركاء، خاصة في إفريقيا والعالم العربي.

بالنظر إلى هذه المعطيات، فإنه لا محالة من إرساء نوع من التعاون الفعال بين الدولتين (المغرب والبرازيل)، ولابد من البحث عن جميع السبل والإمكانيات والفرص المتاحة لتطوير وتنويع وتعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية، فمسألة تقوية الشراكة

المغربية ـ البرازيلية والرفع من المبادلات التجارية ومن مستويات التجارة البيئية، هي مسألة ضرورية لتجنب أية تأثيرات سلبية محتملة على العلاقات المغربية البرازيلية، خاصة إذا استحضرنا بأن البرازيل اليوم، تعد سادس منتج للقمح وثالث منتج للذرة وسابع منتج للأرز وثاني منتج للحوم وسابع منتج للألبان وخامس منتج للسيارات في العالم، لذلك يعد التوجه نحو البرازيل ضرورة حتمية.

2ـ من المستبعد جدا أن يتغير الموقف البرازيلي المبدئي من قضية الصحراء، فليست هناك أية مؤشرات واضحة عن مراجعة الحكومة البرازيلية لموقفها من الوحدة الوطنية للمغرب، وذلك لأن النظام السياسي الخفي والمعلن في البرازيل لا يدعم بتاتا طروحات البوليساريو رغم العلاقات المتينة التي تربط البرازيل بالجزائر، فالحكومات البرازيلية المتعاقبة لم تعترف بتاتا بالبوليساريو ولم تعبر عن أي موقف يدعم الانفصاليين، على الأقل منذ عام 1985 إثر عودة الديمقراطية إلى البلد وتولي الحكم الرئيس "خوسي سارني كوستا".

في هذا الصدد يجدر التذكير بأن البرازيل لا تتأثر نهائيا بمواقف بعض الدول الثورية والحكومات اليسارية في أمريكا اللاتينية، التي دأبت على تدعيم البوليساريو والاعتراف رسميا "بالجمهورية الصحراوية الوهمية"، مثل كوبا ونيكاراغوا وبوليفيا وسلفادور وهندوراس، فهذه الجمهوريات كلها تدعي بأنها تدافع عن حرية واستقلال الشعوب المستضعفة وتعادي الأفكار الليبرالية الإمبريالية، وتتلقى الدعم من بعض الدول الغنية في إفريقيا كالجزائر وجنوب إفريقيا ودول أخرى معروفة كروسيا والصين، غير أنه من المستبعد نهائيا أن تؤثر هذه التكتلات المعادية للوحدة الترابية للمغرب على الموقف البرازيلي من النزاع في الصحراء.

لكن يجب الانتباه إلى أمر على قدر كبير من الأهمية، وهو النشاط المستمر والحركة الدؤوبة والضغوط الدائمة التي تمارسها البوليساريو على مؤسستي البرلمان في البرازيل، من خلال استقطاب البرلمانيين البرازيليين من كلا الغرفتين، فيحاولون تمرير توصيات تطالب رئاسة الدولة بالاعتراف بالجمهورية الصحراوية الوهمية وإقامة علاقات دبلوماسية

قارة معها، ومطالبتها بإدانة خروقات الحقوق والحريات في الصحراء، وتأييد مقترح تكليف بعثة المينورسو بمراقبة حقوق الإنسان في الصحراء.

إذن على البرلمان المغربي بمجلسيه التصدي لهذه الحركة وهذا النشاط الذي يهدد المصالح العليا للمملكة المغربية، إذ لا يجب نهائيا الاستهتار بمبادرات النواب الداعمين للبوليساريو، فهؤلاء النواب المعادين للمغرب تربطهم مصالح وصداقات مع برلمانيين جزائريين، حيث شكلوا لذلك مجموعات صداقة معروفة، الغرض منها حشد الدعم للبوليساريو ومعاداة المصالح المغربية، وهؤلاء النواب عادة ينتمون إلى الأحزاب اليسارية في البرازيل.

وهم يحاولون إرباك العلاقات المغربية البرازيلية وتأزيم العلاقات الدبلوماسية بين البلدين عن طريق تقديم ملتمسات وتوصيات إلى الحكومة البرازيلية تتضمن الدعوة إلى الاعتراف بالبوليساريو، أو إدانة المغرب عن خروقات وهمية لحقوق الإنسان في الصحراء أو بزعمها أن المغرب يستغل ويستنزف بشكل غير مشروع الموارد الطبيعية في الصحراء أو بادعائها أن المغرب يعرقل السلام في قضية الصحراء ويرفض الاعتراف بالشرعية الدولية وبحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره بحرية.

كل هذه الاتهامات والادعاءات تهدف إلى محاولة التأثير سلبا على العلاقات السياسية والاقتصادية والدبلوماسية المغربية والبرازيلية، التي سارت تتنامى وتتطور شيئا فشيئا وبخطى حثيثة، وعلى البرلمان المغربي أن يقوم بالدور الفعال لمواجهة هذه التحديات، ويتحمل البرلمانيون المغاربة المسؤولية الجسيمة في التعريف بالمطالب المشروعة للمغرب والتصدي لأعداء وحدته الترابية؛ كما يجب على البرلمانيين المغاربة مواجهة هذه المخاطر على مستوى البرلمانات الإقليمية أو الجهوية في قارة أمريكا اللاتينية برمتها.

3- يجب على المغرب بكل الوسائل البحث عن سبل التعاون في إطار جماعي مع دول أمريكا اللاتينية التي تشكل البرازيل قطب الرحى فيها، وذلك من خلال السعي إلى الحصول على عضوية مراقب أو ملاحظ في التنظيمات والتكتلات الاقتصادية الجهوية التي ذكرناها سابقا.

4ـ من الضروري اتجاه المغرب نحو إعادة النظر في علاقاته مع أمريكا الجنوبية، خاصة الدول اليسارية ككوبا وفنزويلا وبوليفيا ونيكارغوا باعتبارها جمهوريات تجمعها الإيديولوجيات أكثر من مصلحة شعوبها، ومحاولة المغرب فك ارتباط هذه الجمهوريات مع مساندة النزعة الانفصالية للبوليساريو، ثم تحجيم العلاقة مع التحالفات والتكتلات الإقليمية المناوئة للمغرب بشكل يخدم مصلحة المملكة المغربية، والدفع بهذه الجمهوريات إلى اتخاذ مواقف أكثر إيجابية من الوحدة الترابية للمغرب أو على الأقل الدفع بها لاتخاذ مواقف محايدة من قضية الصحراء.

وهذا لن يتأتى إلا بتحسن صورة المغرب لدى حكومات هذه الدول والانخراط الفعال معها في المجال الاقتصادي والسياسي، ففي هذا المسعى يجب على المغرب إشراك الدول الصديقة كالبيرو والتشيلي والأرجنتين للتأثير على مواقف الدول المعادية للمصالح الحيوية للمملكة المغربية.

ورغم الجهود المكثفة التي أقيمت على مستويات مختلفة، التي ساهم فيها العاهل المغربي من خلال الزيارة التاريخية التي زار فيها سنة 2004 مجموعة من الدول بالمنطقة ومن بينها دولة البرازيل التي تتمتع بنفوذ قوي، فيجب على المغرب أن ينهج إستراتيجية متكاملة من الناحية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والإنسانية، وأن يتواجد في المنتديات الثقافية والعلمية والترافع عن الوحدة الترابية رغم الموقف الإيجابي للبرازيل للتصدي للتوجهات اليسارية داخلها المدعمة للجمهورية الوهمية.

لتحقيق هذه الغايات يتطلب انخراط الجميع في هذا المسعى، وعلى الدبلوماسية المغربية (الاقتصادية، البرلمانية، السياسية، الثقافية...) تكثيف وتقوية المناورات السياسية في الخارطة الجيوسياسية لأمريكا اللاتينية ومغازلة الطرف البرازيلي لما له من أهمية بالمنطقة، وكذلك يجب تقويم وتعزيز قدرات (السفراء والقناصلة) المغاربة ليقوموا بدورهم وأنشطتهم على وجه أكثر فعالية لإضعاف الدبلوماسية الجزائرية التي تنشط بالمنطقة ضدا على وحدتنا الترابية، وعلى البرلمان المغربي بمجلسيه التصدي للبوليساريو التي تمارس ضغوطا على مؤسستي البرلمان في البرازيل للدفع بالاعتراف بالجمهورية الوهمية من

طرف دولة البرازيل، التي تهدد المصالح العليا للمملكة المغربية، كما يجب تطوير دور وزارة الخارجية لتقوم بتدخلات قوية وفعالة على هذا المستوى.

لائحة المراجع

❖ أولا: باللغة العربية:

1- المؤلفـــات:

- السياسة الدولية، العدد الثامن والأربعون بعد المائة (148)، أبريل 2002.

السياسة الدولية (الثورات العربية)، العدد الرابع والثمانون بعد المائة (184)، أبريل 2011.

- السياسة الدولية، ملحق مجلة السياسة الدولية، حول: "تحولات استراتيجية على خريطة السياسة الدولية"، عدد أكتوبر 2012.
- السياسة الدولية، ملحق مجلة السياسة الدولية، حول: "التكامل المأزوم ـ معضلات التقارب الإقليمي وفرص إعادة تشكيل العالم)، عدد يوليوز 2015.
- السياسة الدولية، ملحق مجلة السياسة الدولية، حول: "الأمن الإقليمي: المعادلات المتغيرة للتعاون الأمني ومستقبل النظام الدولي"، عدد يوليوز 2016.
- صدفة محمد محمود، التجربة النهضوية في البرازيل، دراسة في أبعاد النموذج التنموي ودلالاته، مركز نماء للبحوث والدراسات 2014.
- العلاقات بين المغرب والبرازيل، منشورات معهد الدراسات الإسبانية والبرتغالية بشراكة مع مؤسسة ألكساندر دي غوسماو، تنسيق فاتحة بنلباه ومحمد سعدان، بتعاون مع سفارة البرازيل في المملكة المغربية.
- الدبلوماسية الإقتصادية ومناخ الإستثمار، مؤلف جماعي، إشراف: إدريس لكريني، الحسين شكراني، الطبعة الأولى 2019.
- الذاكرة التاريخية المشتركة المغربية ـ الأمريكية الجنوبية: المغرب ودول أمريكا الجنوبية (البرازيل وفنزويلا والمكسيك والأرجنتين)، سمير بوزويتة، دراسة في الوثائق الدبلوماسية، منشورات المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير 2016.

- وليد أحمد عطاطره، الدبلوماسية البرازيلية: الإتجاه جنوبا نحو الصعود الدولي، معهد أبو لغد للدراسات الدولية، حزيران 2014.
- سحر أحمد حسن، عوامل نهوض الإقتصاد المصري (دراسة حالة الجمهورية البرازيلية الفترة من 2003 إلى 2014)، منشورات كلية التجارة، جامعة الأزهر، 2015.
- بيير رينوفان، جان باتيست دوروزيل، مدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية، ترجمة فايز كم نقش، منشورات عويدات، بيروت ـ باريس، الطبعة الثالثة 1989.
- جوانيتا إلياس، بيتر ستش، أساسيات العلاقات الدولية، ترجمة محيي الدين حميدي، دار الفرقد، الطبعة الأولى، دمشق ـ سوريا، 2016.
- جوزيف فرانكل، العلاقات الدولية، ترجمة غازي عبد الرحمان القصيبي، مطبعة تهامة، السعودية، جدة، الطبعة الثانية، 1984.
- حسن طه نجم، أمريكا اللاتينية أرضا وسكانا، دراسة جغرافية إقليمية، مطبوعات جامعة الكويت، الطبعة الأولى 1990.
- محسن منجيد، علاقات المغرب مع دول امريكا اللاتينية، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، طبعة 2012.
- البرازيل: القوة الصاعدة في أمريكا اللاتينية، مؤلف جماعي، مطابع الدار العربية للعلوم، بيروت، الطبعة الأولى 2010.
- مارتن غريفيش وتيري أوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، دبي، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى 2008.
- محمد محمد الخطابي، أمريكا الجنوبية الوجه والقناع، أضواء مثيرة على ماضي وحاضر العالم الجديد، مطبعة الرباط نيت، المغرب، الطبعة الأولى، يوليوز 2005.
- الصحراء المغربية من خلال الوثائق الملكية، القسم الأول، الجزء الأول، إشراف وتقديم: بهيجة سيمو، منشورات مديرية الوثائق الملكية، 2012.

- الحسان بوقنطار، "السياسة الخارجية المغربية: الفاعلون والتفاعلات"، شركة بابل للطباعة والنشر، الطبعة والتوزيع، 2002
- راضية الودغيري: "السياسة الخارجية في ظل حكومة التناوب"
- النادي الدبلوماسي المغربي: الدبلوماسية المغربية في الخطاب الملكي، دار المناهل، الطبعة الأولى، الرباط 2006.
- عبد العزيز خلوف التمسماني: الإرهاصات الأولى للعلاقات الدبلوماسية بين المغرب وأمريكا اللاتينية المستقلة (1821–1827) شركة الطباعة والنشر 2001.
- الحاج محمد غومريس، "السياسة الخارجية للمغرب"، ترجمة عبد العالي بروكي، منشورات الزمن 2005.
- خير الله خير الله، المغرب في عهد محمد السادس ماذا تغير ... دار الساقي، الطبعة الأولى بيروت 2007.

2 ـ الأطروحات:

- ماء العينين الطالب بويا، سياسة المغرب الخارجية في الوضع الدولي لما بعد الحرب الباردة، الأهداف، الآليات، التحديات، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، فاس، السنة الجامعية 2008 ـ 2009.
- محمود العلاوي، العلاقات الفرنسية ـ المغربية: الحصيلة والآفاق، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، فاس، السنة الجامعية 2009-2010.
- سعيد الصديقي، صنع السياسة الخارجية المغربية، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الأول، كلية العلوم القانونية والإقتصادية والإجتماعية، وجدة، السنة الجامعية 2001-2002.

3- الرسائل الجامعية

- محسن منجيد: علاقات المغرب مع دول أمريكا اللاتينية، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، جامعة محمد الخامس، كلية الحقوق، أكدال الرباط 2004 – 2005.
- أمين ركلمة: الحكامة الدبلوماسية بالمغرب في ظل العهد الجديد للملك محمد السادس، رسالة دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، جامعة محمد الخامس السويسي، كلية الحقوق، سلا 2007.
- محمد المسعودي: دور المصالح الوطنية في توجيه السياسة الخارجية المغربية، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، جامعة محمد الخامس، كلية الحقوق، أكدال 2003.
- عادل الطويل: الدبلوماسية الاقتصادية في عهد محمد السادس خلال الفترة الممتدة بين 2000 - 2006، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، جامعة محمد الخامس، كلية الحقوق، أكدال 2006 – 2007.

4 ـ المقالات:

- ابراهيم الزيتوني، قضية الصحراء: كرونولوجيا الأحداث ومحاولات حل النزاع، مجلة مسالك، العدد 54/53، 2019.
- أحمد بنصالح الصالحي، اقتصاد أمريكا اللاتينية بين ضعف النمو والتباطؤ، التقرير السنوي 2015.
- أحمد بنصالح الصالحي، الإنتخابات في أمريكا اللاتينية بين التصويت للتغيير والتصويت للاستمرارية، التقرير السنوي 2015.
- الاستحقاقات الانتخابية، في دول أمريكا اللاتينية خلال سنة 2017، التقرير السياسي للعام 2016، مطبعة قرطبة، وجدة، طبعة 2017.
- أمال الحواسني، الدبلوماسية المغربية وتدبير قضية الصحراء، مجلة مسالك، العدد 5 ـ لورواماتي، الريف البرازيلي نموذجا للتنمية في سياق الإقتصاد الأخضر بعد عام 2003، مجلة لارك للفلسفة وللسانيات والعلوم الإجتماعية العدد

(34) الإصدار 1-7-2019 (أبحاث التاريخ) ، ترجمة وتعليق: د قاسم شعيب السلطاني، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين.

- أمريكا اللاتينية...سياسات الداخل وعلاقات الخارج، تقديم الملف: أسامة الغزالي حرب 54/3، 2019.
- أمل مختار، نموذج لولا يتكرر: حدود التغير في السياسة الخارجية البرازيلية، 27 - 8- 2011.
- باتريز ماتوسي، مورين سانتوسي، البرازيل: من استراتيجية النمو الشاملة البرازيلية إلى أهداف التنمية المستدامة، معهد العلاقات الدولية ـ الجامعة الكاثوليكية البابوية ـ البرازيل، ترجمة وتعليق: قاسم شعيب السلطاني، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين.
- حمدي أعمر حداد، الأهمية الجيوسياسية للمشاريع العملاقة في أمريكا اللاتينية، التقرير السياسي للعام 2016، مطبعة قرطبة، وجدة، طبعة 2017.
- دور مجلس المستشارين في تعزيز هذه العلاقات، 2021.
- صدفة محمد محمود، سياسات عربية، البرازيل وتورات الربيع العربي، أبعاد الموقف وتداعياته.
- لوروماتي، الريف البرازيلي نموذجا للتنمية في سياق الإقتصاد الأخضر بعد عام 2003، مجلة لارك للفلسفة وللسانيات والعلوم الإجتماعية العدد (34) الإصدار 1-7-2019 (أبحاث التاريخ) ، ترجمة وتعليق: د قاسم شعيب السلطاني، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين.
- مبروك كاهي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، الممارسة الديمقراطية والرشاد في الحكم وأثرهما على النمو والازدهار الاقتصادي (قراءة في تجربة الهند والبرازيل).
- محسن منجيد، المغرب وأمريكا اللاتينية: الدبلوماسية البرلمانية تتحرك، التقرير السنوي 2015.

- محسن منجيد، موقع أمريكا اللاتينية في الأجندة الجديدة للسياسة الخارجية المغربية، أمريكا اللاتينية، التقرير السياسي للعام 2016، مطبعة قرطبة، وجدة، طبعة 2017.
- يونس مليح، الجذور التاريخية لمغربية الصحراء، مجلة مسالك، العدد 54/53، 2019.

5 ـ النصوص القانونية:

- الظهير الشريف رقم 1-11-91 صادر في 29 يوليوز 2011، الجريدة الرسمية عدد 5964 مكرر بتاريخ 30 يوليوز 2011، المتعلق بتنفيذ الدستور.
- الظهير الشريف رقم 1.92.155 صادر في 11 من ربيع الآخر 1413 (9 أكتوبر 1992) بتنفيذ مراجعة الدستور.
- الظهير الشريف رقم 1-96-157 المتعلق بتنفيذ نص الدستور المغربي المراجع بتاريخ 7 أكتوبر 1996، الجريدة الرسمية عدد 4420، بتاريخ 10 أكتوبر 1996.

6 ـ الخطب والرسائل الملكية:

- الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى 16 لعيد العرش المجيد، بتاريخ 30 يوليوز 2015.
- الخطاب الملكي السامي الموجه على قمة إفريقيا- أمريكا الجنوبية المنعقد بأبوجا، بتاريخ 27 مارس 2013.

7 ـ الجرائد:

- الوطن "محمد السادس كما لم يعرف أحد" العدد 243، 5 ماي 2007.

- الشرق الأوسط "العاهل المغربي يزور دول أمريكا اللاتينية" العدد 9170، 3 أبريل 2004.
- حسن أشهبار، المغرب يعزز حضوره الدبلوماسي في أمريكا اللاتينية، جريدة المنعطف بتاريخ 15 يناير 2006.
- جريدة العلم: اليوسفي يقوم بزيارة رسمية لمجموعة من دول أمريكا اللاتينية بتاريخ 26 دجنبر 2000.
- الاتحاد الاشتراكي: الدبلوماسية البرلمانية كرافد مواز ضمن التأهيل للدبلوماسية الجديدة، 12 يناير 2004 العدد: 7457.

8 - المواقع الإلكترونية:

- الموقع الرسمي لوزارة الخارجية البرازيلية.
- الموقع الرسمي لوزارة الخارجية المغربية.
- الموقع الرسمي للمرصد الذي يعني بشؤون أمريكا اللاتينية.
- الموقع الرسمي لمجلس النواب بالمغرب.
- الموقع الرسمي لمجلس المستشارين بالمغرب.

❖ **ثانيا: باللغة الفرنسية:**

✓ Agence marocaine de développement des investissement , Maroc-Amerique du sud investissments directs etrangers etat des lieux des perspective, Département étude et veille,, 2013.

✓ Attijariwafabank, Potentiel économique des relations du Maroc avec les pays de l'Amérique Latine, Nov 2013.

✓ Juan José Vagni , L'Amérique latine - Maghreb : une relation croissante Les opportunités commerciales et l'appui politique sur la question du Sahara, facteurs qui favorisent les

relations entre les deux régions, /IDEES, PRINTEMPS/ETE 2006.

- ✓ Olivia Ronsain , L'Alliance du Pacifique : Etat des lieux, enjeux et perspectives, 01/11/2013226.
- ✓ Ahmed El Hariti, Sahara la solution democratique et nationale, imp. Najah Al Jadida, Casablanca, éd Nawafid, 1ére édition, Juillet 2006.
- ✓ Centre de Recherches Internationales, Amérique latine l'année 2015, Une publication de l'observatoire politique de l'amérique latine et des caraibes, les études du Ceri, n° 217-(opalc) decembre 2015.
- ✓ Khadija OULGHAZI: la décision extérieure Marocaine: processus et acteurs, impoumnia-Rabat, SCP-RSJ,N°2_2014.
- ✓ Mouhcine Mounjid, le développement des relationnels commerciales entre le Maroc et l'Amérique latine(Bilan), annuaire IEMed. De la méditerranée 2014.
- ✓ Mustapha Naimi, L'OUEST Saharien, la perception de l'espace dans la pensée politique tribale, éditions Karthala, 22-24, Boulevard Arago, paris 2013.

❖ **ثالثا: باللغة الإسبانية:**

- ❖ Aguerdo Marco de comercio entre el mercosur y el reino de marruecos

❖ Impacto de los proyectos MDL sobre el desarrollo humano, Análisis de experiencias en Marruecos, Guatemala y México,

❖ Juan José Vagni , MARRUECOS Y SU PROYECCIÓN HACIA AMÉRICA LATINA A PARTIR DE MOHAMED VI LA GENERACIÓN DE UN ESPACIO ALTERNATIVO DE INTERLOCUCIÓN CON ARGENTINA Y BRASIL, Para esta edición, la Universidad Internacional de Andalucía, Esta edición electrónica ha sido realizada en 2010.

❖ Juan José Vagni, Marruecos y su proyeccion america latina a partir de Mohamed 6,la generacion de un espacio alternativo de interlocucion con Argentina y Brasil, universidad Internacional de Andalucia, 2010.

❖ Sergio I.Maya Mena, Relaciones con medio Oriente : nuevo eje estrategico de la politica internacional latinoamericana, revista relaciones internacionales, vol1, No 80, 2011.

❖ Sistema Economico Latinoamericano y del Caribe, analisis de las economicas de America Latina y del Caribe con el mundo Arabe (Relaciones Extrarregionales, secertaria permanente del SELA, Caracas, Venezula,n°13-15, Octubre 2015.

❖ Viceministerio de Integración y Comercio Exterior Dirección de Análisis Económico Versión 2, 07 de diciembre de 2016, Relación Comercial Guatemala – Marruecos,

❖ XVII REUNIÓN EXTRAORDINARIA DEL FORO DE PRESIDENTES Y PRESIDENTAS DE PODERES LEGISLATIVOS DE CENTROAMÉRICA Y LA CUENCA DEL CARIBE (FOPREL), Rabat, Reino de Marruecos 14 al 18 de marzo de 2016, Serie América Latina No. 29.

❖ المراجع باللغة الأنجليزية:

❖ Permanent Secretariat of SELA Caracas, Latin American and Caribbean Economic System, Relations of Latin America and the Caribbean with Africa: Current status and areas of opportunity, Venezuela June 2011 SP/Di No. 07-11,

الفهرس

المقدمة.....4

القسم الأول: طبيعة العلاقات المغربية الأمريكو لاتينية.....19

الفصل الأول: المقومات الجيوسياسية والاقتصادية للمغرب وامريكا اللاتينية.....21

المبحث الأول: مقومات السياسة الخارجية للمغرب.....22

المطلب الأول: دور الفاعلين السياسيين تجاه أمريكا اللاتينية.....22

الفرع الأول: تجليات محورية الدور الملكي في السياسة الخارجية.....23

الفرع الثاني: دور الحكومة والبرلمان في السياسة الخارجية المغربية.....28

المطلب الثاني: الأهمية الاستراتيجية للمغرب بالنسبة لدول أمريكا اللاتينية.....38

الفرع الأول: أهمية الموقع الجغرافي والاقتصادي للمغرب.....39

الفرع الثاني: على المستوى التاريخي والثقافي.....41

المبحث الثاني: الأهمية الدولية لدول أمريكا اللاتينية.....44

المطلب الأول: المقومات الأساسية لدول أمريكا اللاتينية.....45

الفرع الأول: أهمية الموقع والسكان والموارد الطبيعية بدول أمريكا اللاتينية.....45

الفرع الثاني: على مستوى القوة الاقتصادية وطبيعة الانظمة السياسية.....47

المطلب الثاني: مكانة أمريكا اللاتينية في السياسة الدولية.....50

الفرع الأول: أهمية أمريكا اللاتينية في السياسة الدولية.....51

الفرع الثاني: الأهمية الجيوستراتيجية للمشاريع الكبرى في أمريكا اللاتينية.....57

الفصل الثاني: موقع أمريكا اللاتينية في السياسة الخارجية المغربية.....61

المبحث الأول: أهمية أمريكا اللاتينية في السياسة التجارية والدبلوماسية الاقتصادية.....62

المطلب الأول: أهمية أمريكا اللاتينية في التجارة الدولية.....63

الفرع الأول: الأهمية الجيواقتصادية لأمريكا اللاتينية.....64

الفقرة الأولى: قناة بنما مركز تاريخي للتجارة البحرية.....64
الفقرة الثانية: دور قناة نيكاراغوا في رسم معالم المستقبل الجيوسياسي والتجاري.....66
الفرع الثاني: أمريكا اللاتينية: فرص استثمارية واعدة.....68
الفقرة الأولى: أمريكا اللاتينية منصة للاستثمارات الأجنبية.....69
الفقرة الثانية: الأداء الاقتصادي في ظل جائحة كورونا.....71
المطلب الثاني: موقع أمريكا اللاتينية في التجارة الخارجية المغربية.....73
الفرع الأول: المبادلات التجارية بين المغرب ودول أمريكا اللاتينية.....74
الفقرة الأولى: حجم التبادل التجاري.....74
الفقرة الثانية: مجالات التبادل التجاري.....76
الفرع الثاني: مستقبل العلاقات التجارية بين المغرب ودول أمريكا اللاتينية.....78
الفقرة الأولى: أسباب ضعف العلاقات التجارية بين المغرب وأمريكا اللاتينية.....79
الفقرة الثانية: مستقبل العلاقات التجارية بين المغرب وأمريكا اللاتينية.....81
المبحث الثاني: توجهات الدبلوماسية المغربية تجاه أمريكا اللاتينية.....83
المطلب الأول: السياسة الخارجية المغربية تجاه أمريكا اللاتينية.....84
الفرع الأول: محددات التوجه المغربي نحو أمريكا اللاتينية.....84
الفقرة الأولى: رؤية الملك محمد السادس للشراكة مع دول أمريكا اللاتينية.....85
الفقرة الثانية: سلوك الدبلوماسية المغربية تجاه أمريكا اللاتينية.....87
الفرع الثاني: تفاعلات قضية الصحراء المغربية في أمريكا اللاتينية.....90
الفقرة الأولى: سياسة الكرسي الفارغ.....90
الفقرة الثانية: سياسة الاحتواء وتدعيم الموقف المغربي.....92
المطلب الثاني: دور الدبلوماسية الموازية في تعزيز علاقة المغرب بدول أمريكا اللاتينة.....95
الفرع الأول: الدبلوماسية البرلمانية أداة لخدمة أجندة السياسة الخارجية المغربية.....96

الفقرة الأولى: أهمية الدبلوماسية البرلمانية المغربية.....96
الفقرة الثانية: جهود الدبلوماسية البرلمانية في تعزيز العلاقات مع أمريكا اللاتينية.....99
الفرع الثاني: الدبلوماسية الثقافية.....102
الفقرة الأولى: أهمية الدبلوماسية الثقافية.....102
الفقرة الثانية: دور الدبلوماسية الثقافية في تعزيز العلاقات المغربية الأمريكية اللاتينية.....104
القسم الثاني: العلاقات المغربية البرازيلية: المحددات ومجالات العمل.....107
الفصل الأول: البرازيل كقوة دولية.....109
المبحث الأول: العوامل المؤثرة في قوة دولة البرازيل.....110
المطلب الأول: المميزات الطبيعية والديمغرافية والحضارية للبرازيل.....111
الفرع الأول: الخصائص الجغرافية والديموغرافية.....111
الفقرة الأولى: المعطيات الجغرافية.....112
الفقرة الثانية: المعطيات الديمغرافية.....114
الفرع الثاني: الميراث التاريخي والهوية الحضارية للبرازيل.....116
الفقرة الأولى: الإرث التاريخي.....116
الفقرة الثانية: الهوية الحضارية للبرازيل.....119
المطلب الثاني: البرازيل كقوة اقتصادية ناشئة.....122
الفرع الأول: مقومات الاقتصاد البرازيلي.....122
الفقرة الأولى: مراحل تطور الاقتصاد البرازيلي.....123
الفقرة الثانية: السياسات الاقتصادية.....125
الفرع الثاني: اندماج البرازيل في الاقتصاد العالمي.....128
الفقرة الأولى: مسيرة الاندماج في الاقتصاد العالمي.....129
الفقرة الثانية: موقع البرازيل في مجموعة "بريكس".....131

المبحث الثاني: الثابت والمتغير في السياسات الخارجية البرازيلية.....135
المطلب الأول: معالم السياسة الخارجية البرازيلية.....136
الفرع الأول: أسس السياسة الخارجية.....136
الفقرة الأولى: مرتكزات ومبادئ السياسة الخارجية البرازيلية.....137
الفقرة الثانية: أهداف السياسة الخارجية البرازيلية.....140
الفرع الثاني: أدوات السياسة الخارجية البرازيلية.....143
الفقرة الأولى: الدبلوماسية الاقتصادية.....143
الفقرة الثانية: الدبلوماسية المتعددة الأطراف.....146
المطلب الثاني: توجهات السياسة الخارجية البرازيلية.....151
الفرع الأول: خيارات السياسة الخارجية البرازيلية.....152
الفقرة الأولى: على المستوى الدولي.....152
الفقرة الثانية: على المستوى الإقليمي والجهوي.....155
الفرع الثاني: التعاون جنوب - جنوب.....158
الفقرة الأولى: الاهتمام بقضايا الشرق الأوسط.....158
الفقرة الثانية: الاتجاه نحو إفريقيا.....162
الفصل الثاني: خصوصية العلاقات المغربية البرازيلية.....166
المبحث الأول: التعاون الثنائي.....167
المطلب الأول: محاور العلاقات الثنائية بين المغرب والبرازيل.....167
الفرع الأول: التعاون السياسي.....167
الفقرة الأولى: أهمية المجال السياسي للدبلوماسية المغربية تجاه البرازيل.....168
الفقرة الثانية: موقف البرازيل من الوحدة الترابية للمملكة المغربية.....170
الفرع الثاني: التعاون الاقتصادي والثقافي.....174
الفقرة الأولى: التعاون في المجال الاقتصادي.....175

الفقرة الثانية: التعاون في المجال الثقافي.....177
المطلب الثاني: التعاون الدبلوماسي.....179
الفرع الأول: الدبلوماسية الرسمية المغربية تجاه البرازيل.....180
الفقرة الأولى: العلاقات الدبلوماسية خلال حكم الملك الحسن الثاني.....181
الفقرة الثانية: العلاقات الدبلوماسية في عهد الملك محمد السادس.....184
الفرع الثاني: على مستوى الدبلوماسية البرلمانية.....188
الفقرة الأولى: الدبلوماسية البرلمانية الثنائية.....188
الفقرة الثانية: الدبلوماسية البرلمانية الجهوية.....191
المبحث الثاني: واقع التعاون بين المغرب والبرازيل.....193
المطلب الأول: الإطار القانوني للتعاون المغربي البرازيلي.....194
الفرع الأول: التعاون من خلال الاتفاقيات الثنائية.....194
الفقرة الأولى: على المستوى الاقتصادي.....195
الفقرة الثانية: على المستوى العلمي والتقني.....197
الفرع الثاني: التنسيق من خلال اللجان الثنائية.....199
الفقرة الأولى: أهمية التعاون من خلال اللجان الثنائية.....200
الفقرة الثانية: محدودية التنسيق داخل اللجان الثنائية.....201
المطلب الثاني: التعاون على المستوى المؤسساتي في إطار المنظمات المتعددة الاطراف.....203
الفرع الأول: التعاون من خلال الاتفاقيات المتعددة الأطراف.....203
الفقرة الأولى: على المستوى الدولي.....203
الفقرة الثانية: على المستوى الإقليمي.....205
الفرع الثاني: التعاون على صعيد التنظيمات الدولية.....207
الفقرة الأولى: على مستوى اتحادات أمريكا اللاتينية.....207

الفقرة الثانية: على المستوى الإفريقي والعربي.....210
الخاتمة.....213
لائحة المراجع.....219
الفهرس.....229